الخدمة الاجتماعيَّة

(تحليل المضمون ودراسة الحالة)

أ.د. عقيل حسين عقيل

جامعة طرابلس/ كليَّة الآداب

قسم الخدمة الاجتماعيَّة

2018م

المحتويات

تحليل المضمون 12

مرتكزات تحليل المضمون 33

معطيات تحليل المضمون 35

1- الصّورة: 35

2 . المرتَسم: 38

3 . المعنى: 38

4 . الصّفة: 39

5 – الخاصيّة: 41

6 . الحركة: 41

الحركة المتصلة 42

الحركة المنفصلة 43

7 – الهيولي: 44

أسس تحليل المضمون 46

1 . محتوى 46

2 . محلِّل 47

3 . المحلّل من أجله 48

الهدف من تحليل المضمون 53

وحدات تحليل المضمون 58

ما يجب أن يُراعى عند تحليل المضمون 62
استخدامات تحليل المضمون 63
الصّدق والثبات في طريقة تحليل المضمون 66
الثبات 67
طرق قياس الثبات 68
الصدق 71
أنواع الصّدق 72
الوسائل العلميَّة لتحليل المضمون 73
طريقة دراسة الحالة 74
دراسة الحالة 76
تشخيص الحالة 85
أهميَّة دراسة الحالة 87
أهداف دراسة الحالة 88
مصادر دراسة الحالة 89
المصادر البشريَّة 89
المصادر المكتوبة 89
وسائل دراسة الحالة 90
المقابلة: interview 90
الأسس الموضوعيَّة التي تُراعى عند إجراء المقابلة المهنيّة 91

شروط المقابلة: 96
أهميَّة المقابلة: 103
أنواع المقابلة 104
ميز المقابلة 125
المآخذ على المقابلة 126
أهميَّة الملاحظة 129
المشارك التمام 131
المشارك الملاحظ 132
المشاهدة 133
علاقة المشاهدة بالملاحظة 135
أهميَّة المشاهدة 142
خطوات الملاحظة والمشاهدة 143
الميز والمآخذ على أسلوب التسجيل 145
ميز الملاحظة والمشاهدة 146
المآخذ على الملاحظة والمشاهدة 146
أنواع دراسة الحالة 148
مميزات دراسة الحالة 151
المآخذ على دراسة الحالة 152
دور الأخصائي الاجتماعي بدراسة الحالة 152

الأداة الرّئيسة لتحليل المضمون 171
(خماسي تحليل القيم)..... 171
خماسي تحليل القيم 172
المستويات القيميَّة لتحليل المضمون 175
أوَّلًا ـ الذَّاتيَّة..... 175
مثلث ممارسة الدّيمقراطيَّة..... 185
الحقوق والواجبات والمسؤوليَّات..... 186
أوَّلًا: الضلع (أ ب) وهو المكوّن للحقوق 189
ثانيًا: الضّلع (أ ج) المكوّن للواجبات 191
ثالثًا: الضّلع (ب ج) المكوّن للمسؤولية 193
مثلث التماثل العلائقي..... 198
ثانيا ـ ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة..... 199
ثالثا ـ ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة 207
رابعا ـ الأنانيَّة..... 214
خامسًا ـ الموضوعيَّة..... 224
تحليل المضمون 249
وفقًا لخماسي تحليل القيم..... 249
التحليل الإحصائي وتطبيقات خماسي تحليل القيم 250
أوَّلًا، تحليل مضمون مجال العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة 253

تحليل وصفي عام لمضمون مجال العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة 255
تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة الاجتماعيَّة وفقًا لمتغير التخصص 259
تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة الاجتماعيَّة وفقًا لمتغير الجنس 261
ثانياً تحليل مضمون مجال العلائق القيميَّة الإنتاجيَّة (الاقتصاديَّة) 266
تحليل وصفي عام لمضمون مجال العلائق القيميَّة الإنتاجيَّة 268
تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة الإنتاجيَّة وفقًا لمتغير التخصّص 271
تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة الإنتاجيَّة وفقًا لمتغيّر الجنس 272
ثالثاً تحليل مضمون مجال العلائق القيميَّة السياسيَّة: 274
تحليل وصفي عام لمضمون مجال العلائق القيميَّة السياسيَّة 276
تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة السياسيَّة وفقًا لمتغيّر التخصص 279
تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة السياسيَّة وفقًا لمتغير الجنس 281
رابعاً تحليل مضمون مجال العلائق القيميَّة النفسيّة 283
تحليل وصفي عام لمضمون مجال العلائق القيميَّة النفسيّة 285
تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة النفسيّة وفقًا لمتغيّر التخصّص 288
تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة النفسيّة وفقًا لمتغيّر الجنس 290
خامسًا: تحليل مضمون مجال العلائق القيميَّة الذوقيَّة 292
تحليل وصفي عام لمضمون مجال العلائق القيميَّة الذوقيَّة 294
تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة الذوقيَّة وفقًا لمتغيّر التخصّص 297
تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة الذوقيَّة وفقًا لمتغيّر الجنس 299

سادسًا: تحليل مضمون مجال العلائق القيميَّة الثقافيَّة 301
تحليل وصفي عام لمضمون مجال العلائق القيميَّة الثقافيَّة 304
تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة الثقافيَّة وفقًا لمتغيّر التخصُّص 307
تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة الثقافيَّة وفقًا لمتغيّر الجنس..... 309
مقارنة مضمون مجالات العلائق القيميَّة وفقًا للوسط الحسابي والانحراف المعياري.. 313
مقارنة مضمون مجالات العلائق القيميَّة وفقًا لمتغيّر التخصّص 315
مقارنة مضمون مجالات العلائق القيميَّة وفقًا لمتغيّر الجنس..... 317
مقارنة مضمون مجالات العلائق القيميَّة وفقًا لاختبار Friedman 321
صدر للمؤلّف..... 322
المؤلّفات..... 323
المؤلّف في سطور 332

المقدّمة

الخدمة الاجتماعيَّة مهنة إنسانيَّة، تهتم بالقيم الحميدة، والفضائل الخيرة دراسة وإصلاحًا، تبدأ مع الحالات من حيث هي؛ لتنقل أصحابها إلى ما ينبغي لهم أن يكونوا عليه، هدفها الرّئيس التغيير إلى الأفضل، والأجود، ومع أنَّها تُقدّم المساعدة، فإنَّها لا تتخذها غاية، بل الغاية الإصلاح أوَّلا، ثمَّ بلوغ الحلّ.

وتؤكّد مهنة الخدمة الاجتماعيَّة أنَّ الفرد قوّة، والجماعة أقوى، والمجمع أكثر قوَّة، فهي كما تسند الأفراد مهنيًّا، تسند الجماعة، والمجتمع دون أن تجعل أحدًا منهم متكئًا عليها، وأملها النّهوض بهم من المستويات الدّنيا، إلى المستويات العليا قمَّة، ورفعة إنسانيَّة.

أمَّا تحليل المضمون فلا يكون إلَّا طريقة منهجيَّة من طرقها العلميَّة المستخدمة في دراسة الحالات سواء أكانت فرديَّةً، أم جماعيَّةً، أم مجتمعيّةً، طريقة بها تُجمَّع المعلومات من مصادرها، ثمَّ تحلل، وعلى ضوئها تشخّص الحالات من أجل الوصول إلى علاجٍ موضوعي، من بعده يتمكَّن المعَالج من تأدية وظائفه، ومشاركة الآخرين في كلِّ ما من شأنه أنْ يُسهم في إحداث التغيير المأمول.

ولأنَّ طريقة تحليل المضمون من أهم الطّرق البحثيَّة في مجالات الخدمة الاجتماعيَّة وميادينها، فأولياه أهميَّة في مؤلّفنا هذا لنقدِّمه للقراء، والمتخصِّصين بكيفيّة تيسِّر تطبيقه علمًا وأسلوبًا وموضوعيَّة.

إنَّه الطَّريقة المنهجيَّة التي لها من الخطوات والأساليب ما يُمكِّن البحَّاث والدَّارسين من الوقوف على الحقائق في بيئاتٍ وظروفٍ مختلفةٍ، ومع أنَّ طريقة تحليل المضمون تهتم بالمعلومة من مصادرها، فإنَّها لا تأخذها مسلَّمة إلّا بعد التبيُّن: (وثيقة، أو مشاهدة، أو ملاحظة)؛ ولهذا يعدها المتخصّصون في مهنة

الخدمة الاجتماعيَّة، والمهن الإعلاميَّة من أفضل الطُّرق الممكِّنة من الوقوف على الحقائق هي كما هي شواهد.

ومع أنَّ طريقة تحليل المضمون طريقة من طرق البحث العلمي في العلوم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة، فإنَّها تتصدّر كلّ الطرق العلميَّة إذا ما وجب إخضاع الحالات للبحث والدِّراسة، أي: لا تستوفى الحالات دراسة إلّا باتباع خطوات تحليل المضمون واساليبه.

ولأنَّ عنوان مؤلّفنا: الخدمة الاجتماعيَّة (تحليل المضمون ودراسة الحالة) فقد أجرينا تطبيقًا لذلك من خلال دراسة ميدانيَّة على مجموعتين من المبحوثين باستخدام وسيلة التصنيف القيمي التي تُعد إضافة جديدة إلى علوم البحث العلمي ومعارفه، وبخاصّة العلوم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة، فكان خماسي تحليل القيم: (خماسي عقيل لتحليل القيم) هو الوسيلة الحديثة التي تمّ الاستئناس إليها في دراسة الحالة قيد البحث.

ومن ثمَّ يعد خماسي تحليل القيم تصنيفًا جديدًا، وميسّرًا للاستخدام والتطبيق من خلال استخدام البرمجيّة الإحصائية (SPSS) في جمع المعلومات، وتحليلها، والوصول إلى النتائج، سواء أكانت الحالة ذات مضمون نصٍّ، أم خطابٍ، أم وثيقةٍ، أم روايةٍ.

وعليه: إنَّ برمجيَّة: (Statistical Package for Social Science) تمتاز بسهولة إدخال المعلومات إليها، كما أنَّها تحتوي على عدد كبير من التطبيقات، والاختبارات الإحصائية التي يحتاجها البحَّاث لمعالجة البيانات، فضلًا على التنوّع الكبير في الرّسومات البيانية المتاحة، والجداول التلخيصيَّة التي يمكن دمجها وإضافتها إلى العديد من البرمجيات الأخرى، مما يجعل

اختيارنا لهذه البرمجية موافقًا لخماسي عقيل لتحليل القيم، منسجمًا مع التطوير الذي أضافه الخماسي على هذا التصنيف الذي أظهر استقراءات تقييميّة جديدة للاتجاهات، والقيم، والأفعال والسُّلوك.

وما توفيقي إلَّا بالله جلَّ جلاله.

أ.د. عقيل حسين عقيل

تحليل المضمون

تحليل المضمون

content analysis

تحليل المضمون طريقة علميَّة لها خطوات منهجيّة تنطلق من إشكاليّة بحثيّة، وتهدف إلى معالجات وإصلاحات، بغرض تغيير الأحوال وتحسين الظروف وفقًا لِما هو أفضل وأفيد وأنفع، وبغاية صناعة المستقبُل المتجدّد والمتطوّر.

فتحليل المضمون يُمكّن من معرفة المتغيّرات ذات العلاقة بالمشكلة، أو الإشكاليّة البحثيَّة، وفرز عناصرها، ومكوّناتها، وتكراراتها، وفقًا للنوّع، والصّنف، والقيمة، والفكرة، والخاصيّة، والصّفة، والدَّور الذي تلعبه هذه المتغيّرات، والأثر الذي تتركه سواء أكان أثرًا سلبيًّا أم أثرًا إيجابيًّا وصولًا إلى نتائج قابلة للقياس والتفسير.

المضمون دائمًا يحمله المحتوى العام للنصّ أو الخطاب أو الوثيقة والمخطوطة، والمؤلف أو القوانين والتشريعات التي تُسنّ والمبادئ التي تُقرّ، والأهداف التي تُرسم، والقرارات التي تُتخذ؛ ولذا فالمضمون الظَّاهر تحمله الكلمة والفكرة والقيمة، ويتجسّد بالعمل والفعل والسُّلوك.

فالمضمون مكمن الشيء، ومركز ظهوره واختفائه، وهو الذي يكمن في الكلمة، والفكرة، والجملة التي ينقلها المحتوى، وبتكرار الفكرة، أو القيمة، أو الكلمة، يتمّ التأكّد بحثًا من الاتجاهات الفكريّة، والسياسيَّة، والاقتصاديَّة، والاجتماعيَّة، والتربويّة التي يحتويها النصّ، ويرفعها المضمون سواءً أكانت ذات اتجاهات سلبيّة أم إيجابيَّة، والمضمون الذي يحمله النصّ كمحتوى، هو ما يدور عليه الحديث، أو الكلام، أو ما يُعبَّرُ عنه في الخطاب؛ ولهذا يحمل الكتاب مضمونه في عنوانه، ويحمل الكتاب ما يحتويه في صفحاته؛ ولهذا فالمضمون

الكيفي لا يشاهد، ولكن يُدرك إدراكًا من المشهد، والصّورة، والارتسام، والحركة، والمعنى، والفعل، والسُّلوك، مما يجعل المضمون كامنًا في الكلمة، والفكرة، والموضوع، كما يكمن الزّيت في حبَّة الزيتون، ويكمن الكائن الحي في الخليّة، ويكمن الزبد في اللبن.

ولتحديد المضمون دلالة ومعنى، ينبغي لنا تحديد المحتوى؛ إذ إنَّ البعض يظن أنَّ المضمون هو المحتوى؛ وهنا أقول:

المضمون شيء، والمحتوى شيء آخر؛ فالمضمون كما سبق تحديده، هو الذي يتوحّد في الكلمة، والجملة الناقلة له مع الفكرة والمحتوى في وقت واحد، مثل توحّده في رسالة رسول الله محمَّد عليه الصَّلاة والسَّلام إلى هرقل ملك الرُّوم: (اسلم تسلم) هذه الرِّسالة محتوى متكوّن من كلمتين: وفي الكلمتين يكمن المضمون، وفيهما تُحمل الفكرة وتتجلَّى، ولكن ليس دائمًا يحدث مثل هذا الأمر، بل في مُعظم الأحوال ينتشر المحتوى في خطابه، أو نصّه الذي فيه يكمن المضمون كما يكمن الزبد في اللبن؛ فالمضمون يُدرك، ويُستنبط، ويُستقرأ استقراءً حتى يُستدلّ عليه معرفة، أمَّا المحتوى فغير ذلك.

فالمحتوى: content، هو ما يشتمل عليه النصّ، أو الخطاب، أو الكتاب، أو الموضوع، فمحتوى الكتاب من الغلاف إلى الغلاف، ومحتوى الخطاب أو النصّ من أوَّل كلمة قيلت، أو كُتبت إلى آخر كلمة قيلت أو كتبت، مما يجعل تحليل المحتوى يتمركز على التكرارات اللفظية للكلمة، أو الجملة، أو الفكرة، أو الموضوع.

والمحتوى غير المضمون؛ فالمضمون هو ما يتمركز عليه المحتوى من فكرة عامَّة، أو أفكار متجزئة، والمحتوى هو ما يمتدّ بالكلمة من خطاب أو نصّ حتى

يشاهد ويُلاحظ؛ ولذا فالمحتوى بلا مضمون كالحديث بدون معنى، والتنظير بدون دلالة.

وعليه: يتكوَّن مصطلح تحليل المضمون content analysis من جزأين:

. الأوَّل: التحليل.

. الثاني: المضمون.

وكلمة تحليل تعنى: تفحُّص عن وعي وانتباه يُميِّز بين الدقيق والأدق منه، والمضمون هو المكمن الدلالي الذي تتمركز عليه الفكرة، أو القيمة، أو النصّ والخطاب وما يحمله من معنى للمفاهيم التي يتمّ عرضها، أو قولها، أو كتابتها؛ ولذلك فالتحليل العلمي عندما يستهدف الدَّلالة على وحدة الموضوع وبؤرة اهتمامه يكون منصبًّا على المضمون، ويتمّ التعرّف على المضامين من خلال التعرّف على محيطها الذي استوعبها، ومن خلال الإطار العام الذي يحتويها، والذي يميّزها عن غيرها من المواضيع، وتعدُّ المواضيع ذات أهميَّة إذا كانت لها مضامين، ويعدُّ المضمون هو لبّ المحتوى، وبؤرة اهتمامه، وعلّة وجوده؛ ولهذا ينبغي أن يحلّل المضمون في إطار محتواه الموضوعي.

في بعض الأحيان يعتمد تحليل المضمون على المعلومات الجاهزة، كالوثائق، والمطبوعات، والخطب، والأحاديث، وفي البعض الآخر يتجاوز ذلك لدراسة الشخصيَّة التي تُمكِّنه من ربط الظَّاهر بالباطن (القول بالفعل، أو بالسُّلوك والعمل)، وكذلك ليربط الثابت بالمتحرك، وهذا الأسلوب هو الذي يجعله طريقة إنتاجية، تكشف الجديد، وتعمل على تطويره؛ لأنَّ اقتصار البعض له على تحليل

المعلومات الجاهزة، دون متابعتها وربطها بالفعل والسُّلوك، هو الذي يجعل طريقة تحليل المضمون طريقة استهلاكية.

طريقة تحليل المضمون لا تسلّم بالمعلومة هكذا وكأنَّها مطلقة، بل تخضعها للاختبار، والقياس، والتجريب من أجل التأكّد من أنَّها على الصواب، أم أنَّها على غير ذلك؛ ولذلك فإنَّ اختبار المضمون يتعلّق بربط المشاهد بالمجرد (ربط الفعل بالمضمون)؛ لكي يتمّ الوقوف عند المصادق والحجج المثبتة نظرية، أم قانونًا؛ لأنَّ القول الذي يحمل المضمون فيما يقال قد لا يكون له مصادق، وبالتالي يكون في حالة الشكّ الفاقد إلى البراهين التي تجعله حقيقة بالإثبات.

إنَّ تحليل المضمون خطوة من خطوات طرق البحث الممنهجة؛ لأنَّه لا يمكن أن يصل أيّ باحث وفي أيّ علم من العلوم، وفي أيّ تخصّص من التخصّصات إلى النتائج ما لم يَعرِضْ المعلومات والبيانات التي تمّ تجميعها للتحليل الموضوعي؛ فالمعلومات مهما بلغ حجمها وكبر ولو كانت أطنانًا مكوّمة فهي لا تفيد شيئًا إلّا بعد أن تخضع لتحليل مضامينها تحليلًا إحصائيًّا، وبيانيًّا، وعلائقيًّا.

وعليه: بتحليل المضمون يتجسّد المنهج في المعلومة التي تحمله لتنتظم به في نسقٍ علمي مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة، وبه تُفكّك معلومات وبيانات أخرى من الكلِّ، إلى الجزء، إلى المتجزئ منه، وبه تُركّب أيضًا من المتجزئ، إلى الجزء، إلى الكلِّ الجديد المفيد.

إنَّ تحليل المضمون فن من خلاله تُفرز المعلومات فرزًا، وتتجرّد في أرقام، وأعداد، وكميات بيانيّة وإحصائيّة، وتُصنّف وفقًا للنوّع والجنس، والمكان والزَّمان، والدّرجة والقيمة التي عليها، أو الفكرة التي تحملها، أو الجنسيّة والدين، فتقارن

شبيه بشبيه، ومختلف مع مختلف، حتى يتمَّ كشف أثر المتغيّرات بعضها على بعضٍ في إظهار المشكلة، أو الظَّاهرة قيد البحث العلمي والموضوعي.

ولأنَّ تحليل المضمون مستهدف الظَّاهرة، أو المشكلة بالتحليل؛ فهو الذي من خلاله يستطيع الباحث أن يندمج في موضوع بحثه بكلِّ وضوح، ومن بعدها يصبح قادرًا على الفهم، والاستيعاب، والإدراك للخفايا والقضايا التي سبق له أن صاغ لها فروضًا مفسّرة للمشكلة، أو الظَّاهرة المبحوث فيها من قِبله.

فتحليل المضمون يُمكّن الباحث من فكّ المعلومة المركّبة، وتفصيل متغيراتها، والانتقال إلى البسيط (المتجزئ) وهكذا الانتقال من المباشر إلى الجوهر، ومن الظَّاهر إلى الكامن، وكشف القوانين والمبادئ التي ربطت المتجزئ بالجزء حتى جعلت منه كلًّا مركّبًا.

أمَّا التحليل: analysis فهو عمليَّة تتبُّع وتقصٍّ دقيق للمتغيّرات المستقلة، والتابعة، والمتداخلة في الموضوع، مع اكتشاف العلائق ومؤثّراتها السَّالبة والموجبة على الحالة قيد البحث والدِّراسة؛ فهو يرتبط بالمعلومة المؤثّرة على الفعل والسُّلوك، وعلى القاعدة، والاستثناء؛ وهو المؤدّي للتبيُّن والتعرُّف، والاستكشاف عن وعي، وبدلائل وحُجج مثبتة، وفقًا لدائرة الممكن (المتوقَّع وغير المتوقَّع).

التحليل العلمي للمضمون يُحدد الأفعال، والأقوال، والسُّلوكيَّات، وتكراراتها، وعلائقها السَّالبة والموجبة، حتى يتمّ بلوغ النتائج المبدئية، وعرضها في جداول، وأشكال بيانية لإظهار الحقائق التي تستدعي التعميم، والتي في حاجة للتقييم والتقويم.

وفي مهنة الخدمة الاجتماعيَّة والدراسات النفسيّة والسُّلوكيّة تُعدّ عمليَّة التحليل من عمليات دراسة الحالة، وهي الحلقة التي تتوسَّط عمليتي: جمع

المعلومات، وتشخيصها؛ ولذا يقوم المتخصّص الاجتماعي، أو النفسي المتمكّن بمهارة وفن باستقراء العلل، والأسباب التي تكمن فيها حالة العميل، أو المبحوث؛ حتى يتمكَّن من اكتشاف العلاقات بين متغيّراتها المستقلة، والتابعة، والمتداخلة من خلال تفكيكه للمعلومات المتوفرة، والمتاحة بين يديه.

إذن: لا قيمة للمعلومات، والبيانات إذا لم تُحلّل وتُفسَّر نتائجها وفقًا لمنهجٍ علمي واضح؛ لأنَّ تكديس المعلومات بدون تحليلها لا يحقِّق نتائج تجيب على تساؤلات الباحث، أو فروضه العلميَّة التي صاغها وفقًا لأهداف بحثه التي استمدها من مشكلة البحث، أو إشكاليته بموضوعيَّة.

ومع أنَّ المنهج العلمي ضرورة في نظم المعلومات وتتبُّعها وسبر أغوارها تفكيكًا وتركيبًا فأنَّ فرض منهجيّة معيّنة على القرّاء والمتعلّمين قد يجعلهم نُسخًا كأوراق السَّحب، وهذا الأمر يخالف القاعدة التي تنصّ على أنَّ المنهج: (تنوّع من أجل تفكيك وتركيب المتنوّع)؛ ولذا لم يكن المنهج قالبًا جاهزًا، وثابتًا لا يتغيّر، فإن كان كذلك لا بدَّ أن يجعل من العقل البشري مستهلكًا للمعلومات لا مستثمرًا لها ولا منتجًا؛ وعليه: فإنَّ المناهج الجاهزة كثيرًا ما تهتم بتكديس المعلومات وعرضها في جداول، وأعمدة ومنحنيات تلزم الآخرين باتباعها كما قُدّمت لهم، مما يجعلها مناهج عنعنة (نقلية) ودعاية ساكنة وكأنَّها غاية في ذاتها.

أمَّا الذين يعتمدون في دائرة الممكن المتوقَّع وغير المتوقَّع منهجًا لتحليل المعلومات دون انغلاق على رؤية بعينها وكأنَّها مسلمات مطلقة لا تتأثّر بالتطوّر والتغيّر العلمي والحضاري والثقافي؛ فهؤلاء هم الذين يستطيعون إحداث النُّقلة من واقعٍ أدنى إلى مستقبَّل أفضل يمكن قياسه بعد مقارنات موضوعيَّة.

وعليه: إنَّ تحليل المضمون إنتاجيًّا يُمكّن البحَّاث من إضافة الجديد المفيد والنافع من خلال توليدهم المعلومة من المعلومات، ومن خلال تحقيق أهداف البحث العلمي التي لا تقبُّل أن تكبل القيود العقول البشريَّة، ولا تقبُّل بقولبتها، ولا وضع إشارات قف أمام التفكير الإنساني.

ولأنَّ البحث العلمي يعتمد على قاعدة الإضافة التي تنصُّ على: (المعلومة تُحلل من أجل إضافة الجديد)؛ لذا لا إضافة لجديد إلّا بعد تحليل موضوعي لتلك المعلومات والبيانات التي تمّ تجميعها من أجل معرفة تضاف للمعارف السَّابقة.

إنَّ تحليل المضمون يؤسّس علميًّا على فروض مؤسّسة على قاعدة تنصُّ على الآتي: (يصاغ الفرض العلمي على توافر جزء من المعلومات وفقدان الجزء الآخر منها)؛ لأجل معرفته بعد جهدٍ من تجميع المعلومات من مصادرها الرّئيسة، وتحليلها بمعاملات إحصائية، وتجربة، وملاحظة، وتشخيص للحالة قيد البحث بعد إجراء مقابلات موضوعيَّة.

وعليه: لا يمكن أن تتحقّق أهداف البحث العلمي في العلوم الطبيعية، والاجتماعيَّة، والإنسانيَّة إلّا بعد تحليل علمي مقنّن؛ ولهذا لا يُعدُّ التحليل العلمي مرحلة مستقلّة بذاتها، أي: لا يمكن أن ينفصل عن المعلومة التي يكمن فيها؛ ولذا فالحقيقة دائمًا تكمن في المعلومة الصّادقة.

وعليه، نتساءل:

. هل يستطيع الباحث أن يفصل تفكيره التحليلي عن المعلومات التي يجمعها؟

. هل من الأفضل أن يهتمّ الباحث بهذه التحليلات في وقتها أم يتركها إلى النّهاية التي تهدّدها بالنسيان؟

. هل التحليل في أثناء تجميع المعلومات يسهم في اتساع مدارك الباحث على الموضوع، أم يحدّ منها؟

. ألا يكون تحليل المضمون دليل إثبات غياب الجزء الرَّئيس من المعلومة المستهدفة بالبحث؟

. ألا يكون تحليل المضمون دليل إثبات أنَّ الحقيقة في دائرة الممكن المتوقَّع وغير المتوقَّع ميّسرة لمن يَجتهد في التفتيش عنها والتعرّف على مكامنها وأماكن ظهورها؟

. ألا يكون تحليل المضمون دليلًا لمعرفة واعية عندما تتوافر معطياتها لدى الباحث، ومن ثم من خلالها يتمكّن من كشف الجديد؟

. ألا يكون تحليل المضمون دليلًا على أنَّ المعلومات أصبحت تحت السيطرة والتحكّم الذي به يتمّ الوقوف على الحقائق الغائبة والمفقودة؟

ولأنَّ الإجابة محمولة إيجابيًّا في هذه الأسئلة، إذن: ألا يكون منهج تحليل المضمون حلقة من حلقات التفكير التي تهدف دائمًا إلى معرفة المستقبُل وتُحفِّز على صناعته؟

ولهذا يُعدّ تحليل المضمون عمليَّة متّصلة، ومترابطة من الكلِّ إلى الجزء، إلى المتجزئ من أجل إضافة منتجة جديدة؛ وذلك بإثرائه عقل الباحث الذي اختار أن يخضع معلوماته إلى التحليل؛ ليكشف عمّا تحمله من أسرار يؤثّر تأثيرًا موجبًا أو تأثيرًا سلبيًّا على علاقات الأفراد والجماعات والمجتمعات، أو على

علاقاتهم مع عناصر الإنتاج، أو علاقاتهم مع وسائل التقنيّة، أو علاقاتهم مع القيم والفضائل الخيِّرة.

ولأنَّ طريقة تحليل المضمون طريقة ديناميكيَّة تُولِّد معلومة من معلومة، ونتيجة من نتيجة، وحركة من متحرّك من خلال كشف حلقات الترابط، ودرجاتها، ومرتكزات التركيب التي هي عليها، وحلقات التفكّك والانشطار؛ فهي طريقة إنتاجيّة ترشد إلى ما يجب من أجل حياة إنسانيّة وعلميَّة متطوّرة.

إذن: كلّما تمكَّن الباحث من توليد حركة من متحرك، كان له إنتاجًا جديدًا قابلًا للقياس والتقييم، وكذلك التقويم الذي به تعاد الأمور إلى ما يجب أن تكون عليه.

وعليه: تحليل المضمون طريقة منهجيّة لكشف العلاقة بين الزَّمان، والمكان، والموضوع الذي يُعد حلقة الوصل بينهما، ومع أنَّ الزَّمان متغيّر مستقل بذاته، والمكان متغيّر مستقل بذاته، والموضوع متغيّر مستقل بذاته، فإنَّه لا انفصال للزّمان عن المكان والموضوع الذي ظهر أو حدث فيهما، ولكن لكلِّ موضوع، ومكان، وزمان خصوصيّة كلّما تمكّن الباحث من معرفتها أنتج جديدًا يؤدِّي إلى الإصلاح، أو التصحيح، والتصويب، أو العلاج، أو كشف حلول لمشكلات ظهرت بمسبّبات وعلل؛ ولهذا يزداد الإنتاج العلمي بالتحليل العلمي للقضايا والظواهر والمشكلات، ومع أنَّ الزَّمان متّصل برهة ببرهة، وثانية بثانية، وساعة بساعة، ويوم بيوم، وشهر بشهر، وسنة بسنة، وعام بعام، ودهرٍ بدهرٍ، فإنَّ الإنتاج العلمي عبر الزَّمن منفصل إنتاجًا عن إنتاج وإن كان الإنتاج السَّابق علّة، وسبب تطوير اللاحق عليه، أو اللاحق بسببه.

ومع أنَّ العلوم المنتجة تستوعب أثر تغيّر الزَّمان، والمكان على الموضوع الواحد، فإنَّ نتائج التحليل في الزَّمن الماضي تؤسّس قاعدة موضوعيَّة لعلوم اليوم والغد، ولا أمل أمام تحليل مضمون الماضي إلّا اليوم والغد، وهكذا تستمر الصّلة بين مواضيع البحث العلمي وإن فرّق الزَّمن بين الذين تعلّقت المواضيع بهم وقضوها تجارب فرديّة، أو جماعيّة، أو مجتمعيّة بثمنٍ، أو بدون ثمن.

ولذلك لا قيمة للمعلومات المجمّعة إلّا بتحليلها؛ ولهذا ستظل المعلومات ناقصة منقوصة إن لم تُحلّل بوسائل مقنّنة، ولا يمكن أن تنجز نتيجة إلّا بعد تحليل مضمونها، وبتحليل مضمونها يتمّ التعرّف على المجهول الذي لم يكن معروفًا من قبل.

ولأنَّ تحليل المحتوى منتج للمعلومة؛ فهو بزيادة البحث العلمي إنتاجه لا ينقطع؛ ولذا حيث ما وُجد بحث علمي وبحّاثة ماهرون وواثقون أنَّ الحقيقة واحدة كلّما سعوا في زيادة الإنتاج المعرفي والمادّي الذي به تتطوّر أدوات التقنية التي بها تزداد حركة الإنتاج إنتاجًا آخر.

وعليّه أتساءل:

. هل يمكن أن يتمّ تحليل المضمون بدون استخدام وسيلة مشاهدة، أو ملاحظة، أو مقابلة، أو استبيانٍ، أو تصنيفٍ قيمي؟

إذا كانت الإجابة: (بنعم).

يكون الأمر كمن يقول: يمكن أن يتمّ التحليل العلمي بدون استخدام للحواس، وهذا أمر غير ممكن.

وإذا كانت الإجابة: (بلا).

إذن: اعترفنا بأنَّ تحليل المضمون طريقة، ولم يكن وسيلة كما يعتقد البعض.

ولأنَّ طريقة تحليل المضمون تهتم بالنصوص، والوثائق، والخطب، والأحاديث، والمطبوعات، وأخبار وسائل الإعلام كمصادر للمعلومات في دراسة الشخصيات، والأفعال، وردود الأفعال، والمواقف، والاتجاهات، والثقافة؛ لذا يمكن أن تكون طريقة استهلاكية، ويمكن أن تكون طريقة إنتاجية؛ فهي من حيث كونها استهلاكية إذا درست النصّ، أو الخطاب وكأنَّه غاية في ذاته.

ومن حيث كونها إنتاجية، إذا درست وبحثت في النصوص، والخطابات، والوثائق، وكلّ المصادر التي يمكن أن تعود إليها وهي مُوجَّهة إلى صناعة مستقبُل أفضل؛ وذلك بأخذ العبر التي بها يتمّ تفادي السلبيّات، وأخذ العبر التي بها تُحدث النُّقلة ويُصنع المستقبُل.

إذن: تحليل المضمون هو الذي يستوعب الماضي ويحلِّله علميًّا، ويُشخِّصه بموضوعيَّة من أجل معرفة ما اشتهر به من إيجابيات، وما علق به من سلبيات، وكيفية الاقتداء بالموجب، والابتعاد عن تكرار السَّالب دون إنكار لجهود السَّابقين، مع مراعاة العصر، وما وصل إليه من تقدُّم، ولكي لا يكون الباحث مقتصرًا على ما هو سابق، أو أن يكون الباحث باسم المعاصرة تاركًا للمعطيات الموضوعيَّة ذات الأهميَّة العالية في زمن السَّابقين الأكارم، ومن ثمَّ فعليه أن يكون منتقدًا لكلِّ ما من شأنه أن يؤدِّي إلى خللٍ في الفضائل والقيم الحميدة، في كلّ زمن من الأزمنة، وكذلك عليه أن يعرف: أنَّه لا فرق بين الماضي والمعاصر إلّا الزَّمن (الماضي والحاضر)؛ لأنَّ كلًّا منهما يحلّل معلوماته بمنظور التقليد فقط؛ فالأوَّل: مقلّد للسلف بما هم عليه من سلبيّات وإيجابيّات، والثاني: مقلّد للعصر

بما هو عليه من سلبيّات وإيجابيّات؛ ولهذا كلٌّ منهما مقولب بأحكام مسبقة، وكأنَّهما مبنيتان على الكمال ولا نقصان فيهما.

إنَّ استمرار العلوم والبحوث العلميَّة في الزَّمن الحاضر بنظرة الماضي قد لا تؤدِّي إلى مستقبُّل متطوِّر، وإنَّ انفصال الحاضر عن نظرة الماضي قد يؤدِّي إلى الانسلاخ عن الأصالة العريقة؛ ولهذا فالمعاصرة لا تعنى الانسلاخ عن الأصالة، بل أنَّها تعني: استيعاب المعاصر دون إغفال عن أهميَّة السَّابق المتخلّص من سلبيَّات الماضي العقيمة، والمستوعب للجديد الذي فيه أصالة؛ ولهذا الأصيل بالضرورة يكون معاصرًا؛ لأنَّ الأصالة لا تنتهي، بل إنَّها المستمرة.

ولذا؛ فالتحليل الإبداعي للمضمون لم يكن تحليلًا دفاعيًّا، بل تحليلًا موضوعيًّا نقديًّا محاججًا (حُجّة بحُجّة)، ولم يكن استسلاميًّا يخضع لسيطرة الآراء الجاهزة، وعليه: فالتحليل الإبداعي للمضمون يتناول المواضيع بما تطرحه من قضايا، وبما تتضمّنه وتشير إليه من متغيّرات؛ ولهذا يعتمد تحليل المضمون على الأحكام المسبقة، وهو المتتبّع لخطوات البحث العلمي المنهجة دون ترويم أيٍّ منها للأخرى.

إنَّ التحليل الإبداعي للمضمون هو التحليل المتفحِّص للموضوع، والواقع دون تحيُّز للأنا، ودون انسلاخ عن الذَّات: (ذات المجتمع، أو الأمّة المنتمي إليها).

وبنظرة تحقيق الأمل (تحقيق المستقبُّل) يسعى الباحثون إلى كلِّ ما من شأنه أن يؤدِّي إلى الاكتشاف والاختراع، وتسعى الشّعوب إلى تنشئة الأجيال المستفسرة، المتسائلة عن كلّ ما يتعلّق بها من أمر، سواء أكان أمرًا سياسيًّا أم اجتماعيًّا أم اقتصاديًّا أم معرفيًّا، ويتساءلون عن الخطط التي ينبغي أن توضع له؟ وما هي البدائل والسُّبل التي بها يُختصر الزَّمن والتكاليف، ويتحقّق الأمل؟

بطبيعة الحال: هذا الأمر لا يتحقّق بتجميع المعلومات، والتوقف عندها، بل يتحقّق بتحليل المعلومات والبيانات، وتبيان نقاط ضعفها وقوّتها، وما تنصُّ عليه مضامينها ومحتوياتها؛ وهذا أيضًا لا يتحقّق إلّا إذا كان الباحث حرًّا؛ ومن هنا فإذا أردنا مجتمعًا مبدعًا، أو أمّة مبدعة، أو باحثًا مبدعًا فعلينا بإزالة الأغلال التي تمنع أو تحدّ من حركتهم، أو تفكيرهم؛ حتى يُمكَّنوا من ممارسة حقوقهم، وأداء واجباتهم، وحمْل مسؤوليَّاتهم بإرادة.

ولهذا؛ فالتحليل الإبداعي للمضمون يسعى دائمًا إلى معرفة النهايات الموضوعيَّة، مما يجعل له استمرارية واتصالًا من الكلِّ، إلى الجزء، إلى المتجزئ (فكرة، أو نصًّا، أو خطابًا، أو قيمة ومبدأ)، وعليه: فإنَّ التفكير في النهايات والبحث عنها، يؤدِّي إلى الإبداع، أمّا التفكير فيما لا نهاية، فهو تفكير منفصل لا حقائق من ورائه، وبالتَّالي: لا يؤدِّي إلى الإبداع، مع أنَّه يؤدِّي إلى التكرار الذي لا يؤدّي إلى الجديد؛ ولأنَّه كذلك، فهو لا يؤدِّي إلى الإبداع.

التحليل الإبداعي للمضمون لا يتوقّف عند دائرة الممكن المتوقَّع فقط، بل يمتدُّ إلى دائرة الممكن غير المتوقَّع؛ ولذا لم يكن التحليل الإبداعي مُنهج على التسليم، بل على الشكّ من أجل اليقين، والأخذ بالقياس، والاختبار، والتجريب، والجودة المعياريَّة.

ولهذا؛ لا تسليم إلا بمسلِّم مثبت أو مطلق مما يجعل التحليل والتفكير الإبداعي تحليلًا لا ببغائيًّا؛ ولكنّه تحليلٌ استيعابيٌّ، يستوعب الموضوع ويعرِّضه للقياس، والنقد الدّاخلي، والخارجي، ولم يكن مثل آلة التصوير التي تصوّر الموسوعات والمؤلفات دون أن تحتفظ بمعنى يفيد؛ ولهذا فالباحث الذي يتَّبع كلّ

أمر واقع دون أن يَتبيَّنَ ذلك الأمر، وأسراره، والحكمة التي من ورائه، لا يمكن أن يكون باحثًا مبدعًا للمعلومة العلميَّة، ولا منتجًا للفكرة العلميَّة.

ولذلك؛ فإنَّ التفكير العلمي المبدع هو التفكير المنظّم المرن ولا جمود فيه، وهو الذي لا يجعل الباحث يفكّر لغدٍ بنظرة الأمس، ولا بنظرة اليوم، بل من خلال تحليله للأمس واليوم، ومعرفة خصوصيّة كلّ منهما، ويتمكّن من معرفة الخصوصيّة لكلِّ زمن، ولكلّ جيل؛ مما يدفعه لأنْ يفكّر بعقليَّة الغد حتى يتمكّن من صناعة المستقبُّل؛ ولذا فمن يعتقد أنَّ عقل الأمس واليوم كافٍ لتحليل المعلومة التي تصنع المستقبُّل، سيجد نفسه بدون شكّ متخلّفًا عن حقيقة الغد ومنظوره المبدع.

إنَّ التحليل العلمي للمضمون يستند دائمًا على الحجَّة بالمصادق؛ لأنَّ الحجّة التي تفتقد إلى مصادق هي في حقيقتها حجّة جدباء لافتقارها الحقائق والشّواهد، والتحليل بالمحاجّة هو تحليل تقبُّل ودحض، حجّة بحجّة، وسبب بسبب، وهذا النَّوع من التحليل يؤدِّي إلى التغيّر، والتغيير. تغيّر حالة عن حالة، وتغيير موقف بموقف، وفكرة بفكرة، أمّا إذا اقتصر التحليل على العناد نتيجة أفكار أو أحكام مسبقة فأنَّ نتائج التحليل لا تؤدِّي إلى تحقيق الأهداف العلميَّة، فتضعف الحجّة عندما تكون مبنيّة على عناد ليس إلّا، أمّا الحجّة التي تُطرح للنقاش والجدل دون تعصّب لم تشكّل عبئًا على المدافعين عنها، من خلال تقديمهم البراهين التي تؤيّدها، وتقبُّل الآراء التي تعارض تأييدهم؛ من أجل المحاجّة العلميَّة والوصول إلى نتيجة موضوعيَّة؛ ولهذا فالتحليل بالمحاجَّة بين الأطراف المتجادلة، قد يؤدِّي إلى انسحاب ضعيف الحجّة من ميدان النقاش، وقد يؤدِّي إلى انسحاب قويّ الحجّة نتيجة تحامل الطّرف الآخر عليها، أو على صاحبها، مما يؤدِّي إلى خروج الجدل والنقاش عن صوابه، فيترتّب على ذلك انسحاب أحد

الأطراف، وقد يكون المنسحب صاحب الحجّة الصادقة، مما يفسح المجال لضعيف الحجّة، لأن يستمر في عرض حُججه الواهية على مَنْ تبقى من الذين لا حُجج لهم، أو الذين تمَّ استغفالهم؛ ولهذا ينبغي أن يكون التحليل العلمي والنقاش العلمي لا سيادة فيه إلّا للحجّة بالمصادق.

يعتمد التحليل العلمي على استيعاب الموضوع بمحتواه الشمولي، ويركّز على مضمونه بشكل خاصّ من خلال تحليل المعلومات والبيانات المتوافرة، أو المعلومات التي يقوم بتوفيرها، ويهتم بالآتي:

أ ـ استيعاب الإيجابيَّات، والتأكيد عليها، ونقلها للآخرين بوسائل مبسّطة تمكّنِهم من التعرُّف عليها، وتحفّزهم على العمل بها.

ب ـ استيعاب السلبيَّات، وتحديدها، وإبراز عيوبها، وأسبابها، والعمل على إزالتها، وتبيان الأضرار التي قد تنجم عنها.

وبناء عليه: لم يكن التحليل الاستيعابي إبقائيًّا بالتمام، ولم يكن غرضه تثبيت المعلومات كما هي (سالبها وموجبها)، بل إنَّه تحليل تثبيتي إيزالي، يثبّت المعلومات الموجبة، ويزيل السَّالبة؛ ولذا فالاستيعاب يتمّ للمعلومات السَّالبة والموجبة من أجل معرفة نقاط الاتفاق، والاختلاف، مما يتطلّب الإبقاء والتثبيت في حالة الاتفاق، ويتطلّب الإزالة، والتصحيح في حالة الاختلاف.

وعليه: يعتمد تحليل المضمون قاعدة: (لا نفي ولا إثبات إلّا لموجود)، ولكلّ من النفي والإثبات جوانب سلبيّة، وأخرى إيجابيَّة، ويتداخلان في تحليل الفعل الواحد إلى أن يثبت بالمصادق، أو ينفى بها، ويؤدّي التحليل بالنفي والإثبات في أثناء تناول المواضيع والقضايا إلى الآتي:

1 ـ إثبات قضية بالمصادق، يؤدِّي إلى نفي الشكِّ عنها، وتكون القضية موجبة.

2 ـ إثبات قضية بدون مصادق، يؤدِّي إلى إثبات الشكِّ فيها، وتكون القضية سالبة.

3 ـ نفي قضية بالمصادق، يؤدِّي إلى إثبات الشكِّ فيها، وتكون القضية سالبة.

4 ـ نفي قضية بدون مصادق، يؤدِّي إلى نفي الشكِّ عنها، وتكون القضية موجبة.

إذن: النفي والإثبات هما كفّتا الميزان اللذان لا يتمّ الوزن إلّا بهما؛ ولهذا كلّ ما يقبل الوزن فهو موجود؛ لأنَّه يقبل الإثبات والنفي، وكلّ مخلوق يعدُّ وجوده برهانًا على أنَّ وراءه خالق، وليس كلّ من يفكّر فقط، والفرق بينهما: أنَّ الذي يفكّر يستطيع أن يبرهن على وجوده، أمّا الذي لا يفكّر فإنَّه يحتاج لمن يبرهن عليه، ونتيجة تداخل الإثبات والنّفي، والسّلب والإيجاب، يتمّ التعرُّف على القضايا والمواضيع، ويتمّ إزالة اللبس عنها.

وعليه: لا نفي، ولا إثبات إلَّا لموجود، ووراء كلٍّ منهما فاعل.

ومن ثمَّ: يهتمّ تحليل المضمون بالمعلومات الظَّاهرة وفقًا للبيانات المشاهدة، والمحسوسة سواء أكانت سلوكًا أم شكلًا أم كمًّا؛ ولذا فالظَّاهر يمكن التوقُّف عنده من أجل التعرُّف عليه، مع أنَّه ليس كل ظاهر واضحًا، بل معظم الظواهر تحتاج إلى توضيح، سواء أكانت ظواهر طبيعية، أم اجتماعيَّة، والتوضيح هو تبيان ذلك الظَّاهر بما ظهر به عن الكامن، وبما ظهر عنه من أفعال، أو أقوال، أو

إنتاج، فالإنسان كقيم كامن في الإنسان كشكل، والسُّلوك كتصرُّف ظاهر من الشّكل، أي: ظاهر من الظَّاهر، فعلى سبيل المثال: الانحراف السُّلوكي خروج عن الكامن بالظَّاهر.

وعليه: فالإنسان كشكل ظّاهر يصعب الحكم عليه بأنَّه خيّر أو شرير إلَّا بعد التعرُّف عليه عن قرب بالمشاهدة والملاحظة، وعند قيامه بسلوك، وأفعال يمكن التأكّد منها سلبيًّا أو إيجابيًّا، وكثيرًا ما يكون الظَّاهر نتيجة للكامن، ووسيلة للتعرُّف عليه؛ ففي التحليل النفسي يكون الظَّاهر وسيلة للتعرُّف على الكامن، ويكون الكامن غاية لإصلاح الظَّاهر؛ ولهذا يتمّ التعرُّف على الكامن بالظَّاهر، ويتمّ إصلاح الظَّاهر بالكامن.

ومع أنَّ الظَّاهر لم يكن هو كلّ شيء في العلوم النفسيّة والاجتماعيَّة، فإنَّه في العوم الطبيعة يُعدُّ المتغيّر الرَّئيس الذي به يتمّ الاستئناس للمعلومة قبل إخضاعها للتحليل، وبعد إخضاعها للتحليل؛ ولهذا تُجرى التجارب في المعامل والمختبرات على المشاهد المحسوس الذي يخضع للتجريب عليه، لا التجريب من أجله، كما هو حال الحيوانات والطيور والنباتات التي تُجرى التجارب عليها غاية من أجل الإنسان الذي لم يُخضع للتجريب الذي يُعرّضه للمخاطر.

كما يهتم تحليل المضمون بالكامن الذي يحتوي عليه المشاهد؛ ذلك لأنَّ الكامن جوهر الشّكل والصّورة؛ ولهذا فتحليل المضمون يُمكّن من التعرّف على الأشياء في أثناء تحليلها، ومن ثمَّ فكلّ ظاهر تكمن حقائق وجوده فيه، ومعرفة الظَّاهر علميًّا تتحقّق بالتعرُّف على جوهره، وعلى أسراره وخفاياه؛ ولهذا فالإنسان يكمن في جوهره كما يكمن في بصماته؛ ولهذا فالبحث في القضايا والأفكار

الكامنة، والقيم الخفيّة في العلوم الاجتماعيَّة والنفسيّة لا تكون غاية في ذاتها، بل الغاية فيما وراءها.

ولذا؛ فإنَّ تحليل البصمات (الظَّاهرة) لم تكن الغاية التعرّف عليها، بل الغاية معرفة صاحب البصمة، ثم معرفة علاقته بالفعل المرتكب، وكذلك معرفة العلل والأسباب التي دفعته إلى ارتكابه، وهنا تكمن الحقيقة موضوع البحث.

إذن: فعندما يختفي الشيء عن الحسّ ولم يتمّ التعرُّف عليه بالمشاهد، يكون في حقيقة أمره كامنًا في الشيء ذاته. وليس معنى ذلك أنَّ الكامن هو الذي لا يشاهد، بل كثيرًا من الأشياء الكامنة يمكن مشاهدتها، ولا يمكن التعرُّف عليها إلَّا بعد معرفة مكمنها، فعلى سبيل المثال: السّارق قد يقوم بفعل السرقة، ولم يتمّ القبض عليه، وقد يكون بيننا عند بحثنا عن السَّارق وآثاره لكي يبعد عنه شبهة ارتكاب الجريمة، أي: وكأنَّه لم يكن سارقًا، وبعد إجراء عمليَّة المقارنة البصمتية، يتمّ القبض عليه سارق إثباتًا.

إذن: الإنسان كظاهر يكمن في بصماته، كما يُكمن المطر في السُّحب، وكما يكمن الزّيت في حبّة الزيتون، وهكذا يكمن الكائن في النُّطفة، وتكمن السُّنبلة في البذرة، وبناء على ذلك: قد يكون الكامن مشاهدًا، وقد لا يكون، ولكن من أجل المعرفة العلميَّة، ولكي تكون متكاملة ينبغي في أثناء تحليل البيانات والمعلومات أن يُربط المشاهد والملاحظ بالكامن حتى لا تكون المعرفة قاصرة.

مع أنَّ الباحث العلمي يستخدم أدوات مهمة في تجميع المعلومات والبيانات كالمشاهدة، والملاحظة، والمقابلة، والاستبيان، والتصنيف القيمي المعياري، فإنَّه لا يثق في كلِّ ما هو ظاهر إلّا بعد التأكّد منه؛ وذلك بإخضاعه للقياس، والتحكّم العلمي، سواء أكانت تلك المعلومات معطيات، أم براهين؛

لأنَّ الباحث ينبغي أن يتعرّف على الأشياء بيقين لا بسذاجة؛ ولذلك يبحث عن أسباب التسليم فيها، فالشكّ على سبيل المثال: عمليَّة عقليَّة واعية ووسيلة علميَّة في البحث والتقصّي الفطن، والتتبّع الدقيق، من أجل التعرُّف بقناعة وانتباه؛ ولهذا لا يمكن استخدام هذه الوسيلة عند ضعاف القدرات العقليَّة، مما جعل الواعين متميّزين بها، وجعل الباحثين مهتمين وغير غافلين عنها، ويستمر الشكّ العلمي إلى أن يصل الباحث إلى الثّقة في المعلومة التي بها يتقصّى حقائق وجودها، أو إثبات عدم وجود ما يدلّ عليها، أو بطلانه؛ فنحن نعرف أنَّ الإنسان متميّز عن غيره من الكائنات بالعقل والصّورة، ولكن هل كلّ إنسان عاقل؟

إذا كان تحليلنا للمعلومة وفق المنطق الأرسطي المعتمد على مقدّمتين، ونتيجة وحسب ما تصاغ وفقًا للآتي:

كلّ إنسان عاقل

عبد الودود إنسان

إذن: عبد الودود عاقل.

أقول: ليس بالضرورة أن تكون النتيجة علميَّة وموضوعيَّة حتى وإن كانت منطقيَّة؛ ولهذا لا ينبغي أن نحكم بالمطلق وفقًا للمقدّمتين السَّابقتين والنتيجة الأورسطيَّة التي تستوجب وفقًا لشروطها أن يكون عبد الودود عاقلًا؛ ولهذا يكون الشكّ سائدًا في مدى تطابق عقل عبد الودود مع النتيجة الأورسطيّة، وسيظل هذا الشكّ إلى أن تتمّ مقابلة عبد الودود، أو مقابلة من هم على معرفة به، مع مراعاة إخضاع القول إلى التأكّد بالمصادق، بعدها يمكن للباحث أن يحكم على صدق النتيجة السَّابقة أو بطلانها، فإذا ثبتت صحة النتيجة السَّابقة كان لها

مصادق، وإذا لم يكن لها مصادق كانت باطلة؛ ولهذا يحقّ للباحث أن يشكّ فيما تتضمّنه المقدّمات والنتائج إلى أن يتأكّد من صحة مضامينها، وأن لا يبني نتيجة على مقدّمات ليس لها مصادق.

إذن: اعتماد الباحث على تحليل المضمون المكتوب، أو المنطوق وكأنَّه مسلّمات قد يؤدِّي به إلى نتائج كاذبة؛ وذلك بما يحتويه النصّ من قضايا لا مصادق لها.

إنَّ غياب المصادر المباشرة، كالأفراد، والجماعات والأقوام (كقوم عاد وثمود)، وغياب بعض المفكِّرين، والفلاسفة والمجاهدين الأبطال الذين توفاهم الأجل، أو استشهدوا وتركوا لنا تاريخًا، وفكرًا، وعلومًا مُوثّقة، وفي متناول أيدينا، يعدُّ غيابهم حاضرًا من خلال ما تركوه لنا من آثار علميَّة تتطلّب من الباحث سبر أغوارها، وتحليل مضامينها، لأخذ العبر منها، وتجنُّب ما وقع فيه البعض منهم من انحراف أدّى بهم إلى الهاوية، وهناك من ترك لنا آثارًا مكتوبة، أو مسموعة ومرئية بوسائل الإعلام الحديثة، كالقادة والمفكرين الذين مازالوا على قيد الحياة، وقد لا يتمكّن الباحث من مقابلتهم لبعد المسافة، أو لصعوبة الاتصال بهم، مما يجعله يولي اهتمامًا بتحليل ما قالوه، أو كتبوه عبر الزَّمن؛ وذلك بهدف دراسة شخصياتهم، أو لمعرفة اتجاهاتهم وما حدث عليها من تغيّرات، أو لمعرفة العوامل التي أثّرت في حياتهم، واتجاهاتهم، وأفكارهم سلبيًّا، أو إيجابيًّا؛ حتى يتمّ الوقوف على العِبر التي تؤخذ.

ويكون لطريقة تحليل المضمون أهميَّة أكبر عندما تسنح الفرصة للباحث بأن يطَّلع على المضمون ويشاهد صاحبه؛ لكي يتمكّن من ملاحظة ردود أفعاله،

وإجراء مقابلة معه للاستيضاح عن بعض الاستفسارات التي يرى الباحث أهميَّة الإجابة عنها في إثراء الموضوع.

وتعدُّ وسيلة الملاحظة على أهميَّة عالية لتحليل المضمون، من حيث:

1 . تجميع المعلومات.

2 . تحليل المعلومات.

3 . تشخيص الشخصيَّة، والحالة التي هي عليها.

4 . استخلاص النتائج.

فقد يشاهد الباحث الأشخاص والصّور والأشكال، ولكنّه لا يشاهد معاني الكلمات والجمل، ولا يستطيع أن يميّز بالمشاهدة بين أسلوب الجِدِّ، وأسلوب الهزلِ الذي قد يصاغ الخطاب أو النصّ به مما يجعل للملاحظة أهميَّة في التمييز بين ذلك، وتمكين الباحث من المعرفة بوعي.

فعند مشاهدة الباحث للمفكّر، أو الزعيم والبطل وهو يلقى خطابًا عن موضوع بحثه الذي يتابعه، وليكن: (دراسة اتجاهات الخطيب الوحدويّة) فالباحث من خلال مشاهدته للخطيب وهو يلقي خطابه يستطيع ملاحظة تفاعلاته، ودرجة تحمّسه، وردود أفعاله من أصحاب الاتجاهات الانفصالية؛ ولهذا يتمكّن من استقراء أثر الكلمة، أو القيمة، أو الفكرة على الموضوع قيد المشاهدة والملاحظة، وينبغي ألَّا يكون الخطاب نقطة النهاية، بل يجب على الباحث أن يتابع موضوعه من حيث التعرُّف على ما تمّ تجاهه من إجراءات عمليَّة، لتنفيذ ما ورد في الخطاب (موضوع البحث) كإصدار اللوائح، والقوانين والاتصالات مع الأطراف ذات العلاقة لتحريضهم على الوحدة، ودفعهم إلى توقيع الوثائق

التاريخية، وإلّا لن يكون لمضمون الخطاب مصادق، بل يصبح كما يقولون عبارة عن حبرٍ على ورق، أو كلمات في أشرطة التسجيل قد تساعد الخطيب على امتصاص غضب النَّاس من النّظام الذي يرأسه.

تحليل المضمون طريقة، ونحن نتفق مع التعريف الذي صاغه الدكتور سمير نعيم بقوله: "تحليل المضمون هو إحدى طرق البحث التي تستخدم من أجل الوصول إلى وصف منظم موضوعي وكمي لمختلف تسجيلات التعبير الرمزي"[1].

مرتكزات تحليل المضمون:

يتمركز تحليل المضمون على الآتي:

1 . ماذا قيل من فكرة، أو قيمة في الخطاب، أو النصّ، أو الرِّسالة، أو الوثيقة؟

2 .كيف قِيل في الموضوع الذي تحمله الفكرة والقيمة والرّسالة والكلمة والخطاب والوثيقة؟

3 . لمن قِيل؟

4 . تحليل الكم من أجل إظهار أهميَّة الكيف الذي به يتمّ التعرُّف على أثر العلاقات، أو الكشف عن علاقات جديدة.

5 . تحويل المعلومات الكيفيّة إلى بيانات كميّة يمكن مقارنتها، وكشف العلاقات بين متغيّراتها موضوعيًّا.

---

[1] سمير نعيم، المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية. القاهرة: الطبعة الخامسة، 1992، ص159.

6 . الكشف عن اتجاهات الأفراد والجماعات والمجتمع وميولهم تجاه ظاهرة، أو قضيّة، أو فكر اجتماعي، أو سياسي، أو اقتصادي، أو ديني، أو ثقافي.

7 . المقارنات الموضوعيَّة لفرز الاتجاهات، والمواقف، والأهداف، والمبادئ، وإظهار أثر كلّ منها على الظَّاهرة، أو مشكلة البحث.

8 . التعرّف على أبعاد الشخصيَّة، ومستوياتها القيميَّة، والمجالات التي تمتدّ من خلالها، ويؤثِّر فيها، أو تتأثّر بها وفقًا لِما يحمله النصّ والخطاب، أو الرّوايات، والرّسائل الخاصَّة والعامَّة، والقصص، وكلّ ما يقال، أو يُكتب.

9 . الفروض تصاغ لتفسير الظَّاهرة، أو الإشكاليّة المبحوث في متغيّراتها.

10 . سبر أغوار النصّ.

11 . تفكيك النصّ المركّب إلى الجزء، ثم إلى المتجزئ منه.

12 . تركيب المفكّك في قضايا ونتائج تؤدِّي إلى الإصلاح والتقويم.

13 . الانتقال من الظَّاهر إلى الكامن.

14 . الكشف عن القوانين التي يُحتكم بها، ويُحتكم إليها في تحليل مضمون المعارف، والعلوم قياسًا ومعيارًا.

15 . تناول المعلومات بتحليل مضامينها وفقًا لقواعد المنهج.

16 . التعرّف على المبادئ والأغراض والغايات الموجّهة للشخصيّة.

معطيات تحليل المضمون:

يتطوّر الفكر الإنساني بما يصل إليه من معارف، وما يكتشفه من علوم، وبما يُنتجه من فكر ويكوّنه من علاقات، هذا التطوّر يتطلّب أن يتطوّر التحليل العلمي للظواهر، والمشاكل المترتّبة على كلِّ التغيّرات التي تحصل في المجتمع الإنساني؛ وذلك بما ينتجه العقل البشري من وسائل علميَّة أكثر تقنينًا في كشف العلاقات، وتحديد الأثر، ودرجة امتداده، ومن أهم معطيات التحليل الموضوعي للمضمون:

1- الصّورة (كلّ ما يُرسم).

2 . المرتَسم (ما عليه الهيئة).

3 . المعنى (مفهومًا ودلالة).

4 . الصّفة (التي هو عليها قيمة وفضيلة).

5 – الخاصيّة (التي يختصّ بها عن غيره).

6 . الحركة (امتدادًا وانكماشًا وسكونًا).

7 - الهيولي (المفكّك).

1- الصّورة: (كلّ ما يُرسم)

المرسوم: هو ذلك المركّب القابل للمشاهدة، والملاحظة الذي يتم التعرُّف عليه من خلال ما ظهر عليه من صورة، أو هيئة، وما تحتويه من مضمون؛ ولأنَّ اقتصار التحليل على الصّورة في كثيرٍ من الأحيان يكون قاصرًا؛ فأنَّ من يعتمد

على تحليل ما عليه الصّورة بالضرورة سيكون منقوصًا، مما يجعل التعميم فاقدًا للحُجّة المقنّنة.

ومع أنَّه ليس كلّ موجود له صورة يُرسم عليها، فإنَّ كثيرًا من الموجودات في دائرة الممكن قابلة للبحث في أغوارها وتقصّي آثارها سواء أكانت آثارًا سلبيّة أم آثارًا إيجابيَّة؛ فالحرّيَّة والدّيمقراطيَّة، والأمومة، والسّعادة، موجودات بلا صور؛ فلا تُرسم؛ وبالتَّالي: لا يمكن التعرّف عليها إلّا من خلال تحديد مفاهيمها، ومعرفة مضامينها، وما تدلّ عليه.

ولذا كلّما تناول الباحث موضوعًا تُجسّده الصُّورة تكون المعلومات أيسر وأقرب للفهم والمعرفة، فالصّورة التي تُرسم تلتصق بمن يحمل في تكوينه الواحد شكلًا من الأشكال المتنوّعة إلى النّهاية، مثل: البشر، والغزلان، والطيور، والأسماك، والورود، والجبال، والبحار، والشلالات. إلخ، مما يجعل تحليل مضمون ما له صورة أيسر وأسهل من تحليل المضمون الذي لا تحمله الصورة.

إذن: كلّ ما يحتوي على الواحد، أو يتضمّنه يمكن أن تكون له صورة وشكل عليه يُرسم، وله يُبصر؛ فيُشاهد، ويلاحظ ما يفعل، أو يعمل، أو يسلك، أو ينتج ويُثمر، إلّا الواحد الذي خلق الآحاد لا صورة له، ولا شكل، وهو الذي ترجع له الأمور كلّها.

ومن يريد أن يطوِّر معرفته: ملاحظةً، ومشاهدةً، وتعليلًا، وتفسيرًا؛ فعليه أن يحلِّل مضمونها الذي هيّ عليه في حالتي: (الظّهور والكمون)؛ ليستطيع أن يُميّز بين ما هيّ عليه، وما ستكون عليه، وكيف كانت من قَبل ما هي عليه في الزَّمن الآن؟ وأنْ لا يقف عند حدّ المشاهد (الصّورة)، بل عليه أن يُفكِّر في

الكيفيّة التي يرتبط بها المشاهد، والملاحظ مع غيره كمصدر لوجوده، أو أنَّه مترتّب عليه.

وللوسيلة دور موجب في تجميع المعلومات، وتحليها، وتقديمها على حقيقتها عندما تكون ملائمة للموضوع، ويكون لها دور سالب عندما لا تلائم الموضوع؛ فالموضوع الذي تستكشفه وتحلّله وسيلة المشاهدة، والملاحظة قد لا تُوفِّق وسيلة أخرى كحاسَّة اللمس في دراسته وإصدار الأحكام العلميَّة عليه، ومن أراد أن يُدرك الصّورة؛ فعليه أن يجعل وسيلتي الملاحظة والمشاهدة في صدارة ما يُستخدم من حواسه حتى يتمكّن من استصدار أحكام حقيقة صائبة، وفي هذا الأمر يحضرني الآتي:

مجموعة من الأصدقاء العرب وياباني، يعملون في إحدى الشرّكات العاملة في إحدى الصحارى العربية، ومن باب المزاح حاولوا اختبار الذّكاء الياباني في التعرّف على الأشياء عن طريق حاسَّة اللمس، فأحضروا بعيرًا لا يتجاوز عمره الخمسة عشرة يومًا، وأحاطوه بالقماش وهو في وضع البروك (لم يكن واقفًا) بحيث لا يخضع جزء منه للمشاهدة وللملاحظة، وربطوا عيني الياباني بقطعة قماش، وطلبوا منه أن يتعرّف على الجسم بحاسة اللمس (باليدين)، وسُمح له بذلك إلى أن قال لهم: أنَّه قد عرف هذا الجسم؛ فسألوه: ما هو؟

فأجابهم: إنَّه إبريق.

وعليه:

في العمليَّة التعليميّة عندما تكون الصّورة مكشوفة للمشاهدة والملاحظة تكون أسهل للفهم، والتلقي، والاستيعاب من تلك المعلومات المغلّفة أو المجرّدة؛ ولهذا كلّما كانت العلوم قابلة لأن تُرسم لتشاهد، أو تُقدّم نماذج للمتعلّمين مُيسِّرة

بما تحمله من عناصر الإثارة، والتشويق لتلقِّيها؛ ولذلك فإنَّ العلوم التي يتمّ تلقّيها في المعامل، والمختبرات بإجراء التجارب، هي أيسر للاستيعاب والفهم من تلك العلوم المجرّدة.

2 . المُرتَسم: (ما عليه الهيئة)

المرتسم: هو ذلك الأثر الموجب، والأثر السَّالب الذي ينعكس على الظَّاهر بظاهرٍ يمكن قراءته؛ فالسّعادة لا صورة لها؛ ولهذا فهي لا تُرسم، والفرحة لا صورة لها فلا تُرسم، وهكذا الحزن، والألم، والمرض، والابتسامة، والخوف، ومع أنَّ جميعها لا تصوَّر ولا تُرسم فإنَّها ترتسم على الوجه انبساطًا أو انقباضًا، جفاف الشفتين أو ابتلالهما، اصفرارًا، أو اسودادًا وارتعاشًا، ولكلّ منها قراءة موضوعيَّة عندما تُستهدف بتحليل مضامينها الحاملة للأثر، أو الفعل، أو المتجسّد في السُّلوك؛ ولذا فأنَّ كلّ ما هو قابل لأن يرتسم، هو دليل إثبات يتطلّب التأكد والتمييز بين علله، ومسبباته، وهو أيسر للفهم بعد ذلك المصور الذي يُرسم هو كما هو، ولهذا فلم يكن أيسر منه.

3 . المعنى: (مفهومًا ودلالةً)

المعنى قد يرتسم، وقد لا يرتسم، وهو الذي يأتي في المرتبة الثالثة من حيث الاستيعاب، والفهم، والتحليل الميّسر، والمجرّد الذي لا يرتسم، ولا يُرسم هو، مثل: السّبب، والهدف، والموقف، والدَّور، والعلّة، وهي كلّها كلمات ذات مفاهيم متغيِّرة من حالة إلى أخرى، ومن ظرف إلى آخر مما يجعلها قابلة للتغيير، والتعديل، والتبديل، ولتوصيل مضامينها قد يحتاج الباحث إلى تعريفات إجرائية، ومن حيث الاستيعاب والفهم، هي أصعب من المعاني، والدّلائل التي تشير إلى المشاهد، والملاحظ من الصّورة التي تُرسم، وكذلك المرتسم الذي لا صورة له، وإلّا هل

هناك من يرسم البهجة، والخوف، والقلق، أو الألم! كلّ ذلك غير ممكن مع أنَّه بالإمكان رسم المبتهج والمتألم والخائف.

إذن: المعنى قد يكون كامنًا وقد يكون ظاهرًا، فالمعنى الكامن هو المستنتج من المنطوق، أو المكتوب، أو المرموز إليه، وهو المتعلّق بالمضمون الظَّاهر القابل للمشاهدة، أو الملاحظة والتقصّي. والمعنى الظَّاهر هو الذي يتمّ استيعابه بلا وسطاء من خلال الصياغة المباشرة للموضوع، كالأوامر، والنّواهي، والتعليمات، والقرارات الصادرة، والقوانين المعمول بها وفق المنصوص عليه.

4 . الصّفة: (ما يتّصف به الموصوف)

الصدق صفة محبوبة ومفضّلة لدى بني الإنسان ومع ذلك فالبعض من بني الإنسان يكذبون، ويأملون من الآخرين أن يصدّقوهم؛ ولهذا ليس دائمًا كلّ ما يقال يتمّ التسليم به، مما يجعل الباحث يستهدف المضمون الذي يحمله النصّ، والخطاب، والحديث بالتحليل الموضوعي؛ لأجل الوقوف على الحقائق، شواهد ودلائل قابلة للقياس.

وهكذا من يتّصف بالأمانة، لا بدَّ أن يكون أمينًا، ومن يتّصف بالعلم، لا بدَّ أن يكون متعلّمًا، ومن يتصف بالكرم، لا بدَّ أن يكون كريمًا، وكذلك كلّ ما يمكن أن يصبح صفة يتمّ الاتصاف به عندما يتوحّد في القول، والفعل، والعمل، والسُّلوك؛ ولذا فالصّفة هي علامة بها يتمّ التمييز، وتوصف الحيوانات والكائنات أيضًا بما تتّصف به، والكلّ قابل لأن يُعلّم، أو يُدرّب على ما يمكن أن يصبح له صفة من الصفات المقصود تعلّمها والتدريب عليها.

ومع أنَّ الصّفة يمكن تعلّمها والتدريب عليها، إلّا أنَّ الصّفات الرّئيسة المميّزة للمخلوقات قد خُلقت عليها خلقًا، وفوق ذلك هناك المصطفون الأخيار

الذين خُلقوا بصفاتهم التي هم عليها، كما هو حال الصّفة التي عليها سيدنا مُحمَّد عليه الصَّلاة والسَّلام، وهي صفة الحمد؛ فاسم مُحمَّد موصوف بما به حُمِّد مما جعل الاسم مُحمَّداً في حالة تطابق تام مع الصّفة في الموصوف، وهذه من خصوصيّات اسم النَّبي صلَّى الله عليه وسلم؛ فصار الاسم هو عين الصّفة، والصّفة عين الموصوف.

ومُحمَّد تدلّ على أنَّه مُحمَّد في خَلقِه، وخُلقه، وذاته؛ فهو على ما هو عليه موصوف بما يُمجَّد ويُخلَّد ويُحمَّد.

وجاءت صفة التحميد لسيّدنا مُحَمَّدُ معظِّمة للموصوف بما يُحمَّد به؛ ولهذا كان التطابق بين الصّفة والموصوف في اسمه مُحمَّد الذي يدلّ على أنَّه المحمَّد من الله تعالى تحميدًا.

وعليه: لقد كان النَّبي الكريم صلَّى الله عليه وسلّم مُحمَّد بتسمية الله له، أي: إنَّ الله هو الذي سمى النَّبي بأنَّه (أحمد) في اسمه وهو (مُحمَّد) في تطابق الاسم صفةً وموصوفًا، وهو مُحمَّد بالرّسالة التي اصطفاه الله لها رسولًا خاتمًا وللنَّاس كافّة: {وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ}[2].

ولأنَّه مُحمَّد من الله تعالى؛ فلم يجعله أبا أحدٍ، ولكنّه رسول خاتم: {مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبيينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا}[3].

ومن قبل سيدنا محمَّد كان سيدنا صالح عليهما الصّلاة والسَّلام الذي تطابق أسمه مع صفته صلاحًا، وإصلاحًا؛ ولذا فالصّفة يتمُّ الخلق عليها خلقًا

---

[2] آل عمران 144.

[3] الأحزاب 40.

عامًّا بما يميّز الأنواع، ومنها صفات الخصوص، كما هو حال الأنبياء الكرام الذين خلقهم الله على صفات التمام، وفضّل بعضهم على بعض بما خلقهم عليه من صفات حِسان: {تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ}[4].

وعليه: يجب على الباحث أن يحلِّل مضمون الصّفة التي كان عليها المبحوث، أو ما يرشد إليه النصّ، أو الخطاب، أو ما احتوته الوثيقة، أو ما سنّه المشرّع من تشريعات وقوانين ولوائح منظّمة للعلاقات الاجتماعيَّة والإنسانيَّة.

5 – الخاصيّة: (التي يختصّ بها عن الغير)

الخاصيّة: هي التي عليها يكون المميّز بما يتميّز به دون غيره من نوعه، أو جنسه فيُطبع بها تميُّزًا، فالخاصيّة نسبة للخاصّة المتعلق بمن كان على خصوصيّتها؛ فللذهب خاصيّة معياريّة بها يتميّز عن الحديد، وللحليب خاصيّة بها يتميّز عن الماء، وللعسل خاصيّة بها يتميّز عن الرُبّ، وللعلم مفاتيح من تمكِّن من معرفتها تمكّن من المعرفة التي بها يستطيع أن يميِّز بين مجموعة من المعارف والمعلومات، والصّفات؛ ولهذا فتحليل مضمون الخاصيّة يُمكِّن الباحث من المعرفة الواعيّة الممكّنة من التمييز بين الدقيق والأدق.

6 . الحركة: (امتدادًا وانكماشًا وسكونًا)

الحركة امتداد بالقوَّة، أو انكماش بالقوَّة، وعندما تكون الحركة موجّهة تحقق أهدافًا، وعندما لا تكون موّجهة بفكرٍ علمي واعٍ قد تؤدِّي إلى خراب، والحركة قد تكون متّصلة، وقد تكون منفصلة؛ ولذلك فعند تحليل مضمون الحركة،

[4] البقرة 253.

ينبغي للباحث أن يميّز بين مضمون الحركة المتصلة بالقوَّة، ومضمون الحركة المنفصلة بالقوَّة.

الحركة المتصلة:

هي الحركة التي تكون بين جزيئاتها رابطة علميَّة، ومنطقيَّة تجعل لها وحدة قياسية مثل الطول: طول المسافات، والأعماق، والارتفاعات كلّها ذات اتصال قياسي، مترتّب على بعضه البعض، سواء أكان بالسنتيمترات، أم بالأمتار، أم الأكثر، أم الأقلِّ من المقاييس المعمول بها؛ ولهذا قياسًا لا يمكن أن يتمّ الوصول إلى المتر إلّا إذا تمّ المرور بمجموعة من السنتيمترات المتّصلة التي يكتمل بها المتر، وكذلك تكون الحركة متّصلة في حالة قياس العرض، وفى حالة قياس درجات الحرارة، وفى حالة النمو والوزن.

وهكذا الفكر العلمي المنتظم حلقات متداخلة متّصلة تربط بعضها بعضًا، حلقات لا تنفصم فتزداد قوَّة بقوَّة رابطة الحُجّة، والفكرة، والقيمة المظهرة للحقيقة من مكامنها، ولأنَّ الموضوع العلمي متكوّن على وحدة الظَّاهرة، أو المشكلة، أو الإشكاليّة؛ لذا فإنَّ تتبّع وتقصّي تلك الحقائق بوحدات تحليل المضمون يتمكّن العقل الإنساني من الوصول إلى نتائج موضوعيَّة.

ولأنَّ الحركة الفكرية متّصلة تاريخًا، وحضارةً، وثقافةً، وعلمًا، وبحثًا؛ فهي بدون شكّ متّصلة في دائرة الممكن رؤيةً متنوّعة؛ ولهذا فالاتصال بين بني الإنسان بشكل عام لم ينقطع وإن لحقت به مؤثرات سلبيّة.

الحركة المنفصلة:

هي الحركة التي تتجسّد وتُعرف من خلال الكلمة المحمولة فيها التي تميّزها عن غيرها، سواء أكانت في اتجاه التطوّر، أم في اتجاه التخلّف، أم أنَّها على حالة التساوي، فمثلًا: كلمة انسحاب فيها شيء من التراجع، وكلمة مقاومة: فيها ثبات للحركة المتوازنة بين طرفي القوَّة (الماديّة، أو الفكرية) التي قد تؤدِّي إلى تطوّر، أو تخلّف في المواقف، وكلمة هجرة هي الأخرى فيها حركة منفصلة عن غيرها من الكلمات ذات الحركة؛ فالهجرة الداخلية من حيث المضمون والدلالة تنفصل عن الهجرة الخارجية، وهجرة الأسماك من المياه الباردة إلى المياه الدافئة تنفصل عن هجرة الطيور من فصل إلى فصل، وكلّ هجرة تنفصل في مضمونها وظروفها عن أيّ هجرة أخرى، وهكذا كلّ الهجرات تختلف عن هجرة الرّسُول عليه الصَّلاة والسَّلام من مكة إلى المدينة.

وكلمة: إلى الأمام، تبرهن على حركة متقدِّمة قد تكون في اتجاه التطوّر والتقدّم والوحدة، وقد تكون إلى الأمام مؤدّية إلى النهاية، كتقدُّم الأسماك تجاه شِباك الصيادين مما يجعلها في المصيدة.

وكلمة: إلى الخلف، تبرهن على وجود حركة قد تؤدِّي إلى التقدّم والتطوّر مثل: حركة الرياضيين في أثناء التمارين السويدية، وفى ألعاب القوَّة مما يجعل أهميَّة الجري إلى الخلف تساوي أهميّته إلى الأمام، وكلمة إلى أسفل، أو إلى أعلى كلها ذات معنى متحرّك قد تؤدِّي إلى تطوّر، وقد لا تؤدِّي.

كلّ هذه المفاهيم المتضمّنة للحركة تأتي بعد الصّورة من حيث الاستيعاب والفهم والتحليل؛ لأنَّ كلّ كلمة من الكلمات السَّابقة سواء أكانت متّصلة، أم منفصلة تحتوي على حركة يمكن ملاحظتها مع أنَّه لا يمكن رسم صورتها، ومع

أنَّ الحركة لا تشاهد فإنَّها تلاحظ بموضوعيَّة، وإلّا هل هناك من يستطيع أن يشاهد الحركة بعينيه! الأمر مستحيل؛ فالذي يشاهد هو المتحرّك، أمّا الحركة تلاحظ بالمدركات العقليَّة واللّمسيّة والبصريّة في وقتٍ واحدٍ.

الهجرة على سبيل المثال: حركة لا يمكن أن تُصوّر، ولا يمكن أن تُشاهد؛ فالذي يصوّر ويشاهد هو المهاجر، وإلّا هل هناك من يرى هجرة المهاجرين: بشرًا، أم طيورًا، أم أسماكًا، أم حيوانات؟ بدون شكّ الذي يكون قابل للمشاهدة: هو المهاجر، وليست الهجرة، فهجرة الرّسول من مكة إلى المدينة لم تتحقق إلّا بحركة، ولم تُرسم إلّا بالعناصر المشتركة فيها من البشر، والإمكانات الأخرى والكيفية التي هي عليها؛ ولذا فالمواضيع تنفصل وتتّصل بانفصال واتصال متغيّراتها، وأسبابها، وعللها، مما يجعل لكلٍّ منها حركة منفصلة عن الأخرى، وهكذا الحياة إلى النهاية مليئة اتصالًا وانفصالًا في حركة إلى الأمام من أجل بلوغ مستقبُّل أفضل.

7 – الهيولي: (المُفكّك)

هو المتناهي من المشاهد بالعين المجرّدة، والمتغيّر منه (المتغيّر من المشاهد) وهو الذي يمتدّ وفق مجال استيعابه بما يجعل وجوده المتحرّك لا يؤدِّي إلى ثبات صورته، وهو المنتهي من الاستخدام الأوّلي لتجزئه من الكلِّ السَّابق عليه؛ ومثال على ذلك: الأجسام التي تسْحقْ إلى الدرجة التي عندما تسحق فيها تتطاير في الهواء، ولا تشكّل وحدة تجمّع لها يمكن أن ترسم شكلها السَّابق الذي كانت عليه، ومثل: نفاد الوقود من السيّارات بعد احتراقه بالحركة؛ ولذلك قد يتساءل البعض:

. أين الوقود؟

نعم، أنَّه قد نفد، ولكن إلى أين؟

ـ هل انتهى من الوجود؟ أم أنَّه انتهى من خزان الوقود ولم ينته من الوجود؟ وكيف؟

الوقود بشكله الذي نعرفه كمركّب لم يعد موجودًا، مع أنَّ عناصره التي تغيّرت مازالت في الوجود، وهي في حالة حركة متطايرة وجزيئاته تنتقل عبر الفراغات التامة، والفراغات غير التامة؛ لأنَّها في حالة حركة؛ ولهذا انتقل الوقود من المشاهد، والمحسوس المباشر إلى وجود آخر وفق عناصر أخرى يمكن أن تُجمّع من جديد بالتطوّر العلمي الذي لم نؤت منه إلّا قليلًا.

ومع أنَّ الوقود قد تطاير فإنَّه لم ينتقل عبر الفراغات التامة الخالية من كلّ شيء حتى الأكسجين؛ وذلك لأنَّها الفراغات التي تقبُّل انتقال الضوء، ولا تقبُّل انتقال الصّوت من خلالها نتيجة حركة الأوّل في موجات غير ميكانيكية، وحركة الثّاني في موجات ميكانيكية، مما يجعله لا ينتقل في الفراغ التام، وفى الفراغ التام تتساوى حركة الأجسام بغض النظر عن أحجامها، وأوزانها؛ لأنَّ الحجم والوزن كقوَّة لها علاقة بالأرض وفق قانون الجاذبية، أمّا زيادة الوزن هي عبارة عن زيادة قوَّة اجتذاب، وبالتالي عندما تنعدم الجاذبية، أو تكون الأجسام في أماكن الفراغ التام تكون الحركة متساوية، أمّا الفراغات غير التّامة فهي كفراغ المسجد من المصلّين، والكوب من الماء، والأماكن الخالية من الفراغ التام هي التي تنتقل من خلالها الأصوات وغيرها؛ ولذا تتحوّل الأجسام بالحركة إلى هيولات في حالة حركة.

إذن: بالبحث العلمي في الوجود المصوّر، وفى الثبات والحركة لا ينبغي أن يتمّ الاقتصار على البحث في المشاهد فقط، بل ينبغي أن نحفّز على معرفة

الأسباب والقوانين التي تكمن وراءه، والتي تطوِّر العلوم والمعارف وتسهم في إثرائها حتى نبلغ كشف الأسرار في دائرة الممكن المتوقَّع وغير المتوقَّع.

أسس تحليل المضمون:

1 . محتوى:

المحتوى: هو كلّ ما قِيل، وكلّ ما كُتب، وكلّ ما تمّت مشاهدته وملاحظته، وهو الذي يحمل المضمون في نصّه؛ ولذا فالمحتوى هو الكلّ العام الذي يحتوي الجزء، والمتجزئ منه، وهو الذي يتطلّب تفكيكًا من أجل معرفة المستهدف، أو الاتجاه، أو العلل والأسباب، وهو كلّ ما يُسجّل صوتًا، وصورةً، وحركةً، ومعنىً، وكلّ ما يمكن الاستدلال عليه بحاسَّة من الحواس الإنسانيَّة، أو بوسيلة من الوسائل العلميَّة، أو ما يتمّ إدراكه عقلًا، ومعرفةً استنباطًا واستقراءً وإن كان مجردًا.

ولذلك يتمّ التعرّف على المضمون بالاطلاع على المحتوى، والمحتوى هو الإطار العام الذي يستوعب بؤرة الاهتمام وهوامشه، والمضمون هو اللّب الرّئيس الذي يُبنى عليه النصّ، وهو قابل للحصر، والبيان كلّما تمكّن الباحث من حصره وضبطه.

ومن ثمَّ فمحتوى الكتاب هو ما كتب فيه من الغلاف إلى الغلاف، ومحتوى الوثيقة هو كلّ ما كُتب فيها بعدد صفحاتها وبعدد كلماتها وجملها، ومحتوى الموضوع هو ما كُتب عنه بداية ونهاية، ومحتوى الفكرة والقيمة هو ما تُحمل فيه وضوحًا، ومعرفةً ودلالةً وتكرارًا.

2 . محلِّل:

المحلّل: هو الباحث المولي اهتمامًا بالموضوع، والمستخدم لوسيلة الملاحظة بانتباه في أثناء تحليل المضمون، أو في أثناء اطّلاعه على استمارة التصنيف القيمي، أو استمارة المقابلة، أو استمارة الاستبيان التي تحتوي على معلومات ذات دلالة علميَّة تستوجب التحليل في موضوع من المواضيع الخاضعة للبحث العلمي.

وتعدُّ استمارة التصنيف القيمي من أهم الأدوات المستخدمة في تحليل المضمون، ثم وسيلة الملاحظة، وللمقابلة أهميَّة كبرى في استخدامات هذه الطريقة؛ لأجل التحقّق من المعلومات الجاهزة، وبخاصّة في دراسة الحالات التي تتطلّب تحليل المعلومات، والبيانات المتعلقة بها، وكذلك تشخيص حالتها، ومقارنة ما توصلت التحاليل إليه من نتائج، وما تشير إليه عمليَّة التشخيص التي لا تتمّ إلّا بالمقابلة المباشرة التي يقوم بها الباحث مع (العميل) صاحب المشكلة قيد البحث.

وعليه: لم يكن تحليل المضمون وسيلة كما حدّده البعض، ولم يكن خطوة علميَّة مجهولة كما اعتقد البعض الآخر، بل إنَّه طريقة علميَّة بؤرة اهتمامه التقصّي الدّقيق للمعلومات من المصادر الآتية:

أ ـ المصادر البشريَّة: وهم شهود العيان، والمعاصرين، والمشتركين في الموضوع قيد البحث والدِّراسة والذين يعانون من تأزّمات علائقية، أو اضطرابات نفسيّة واجتماعيَّة.

ب ـ المصادر المشاهدة والملاحظة: وهي الآثار، والتحف، والرسومات كشواهد مادية يمكن مشاهدتها وملاحظتها.

ج ـ مصادر مكتوبة، وتنقسم إلى الآتي:

ـ المخطوطات: بعد مراجعتها، وإخضاعها للنقد الدّاخلي من خلال ما تتضمّنه من: نصوص، ولغة، وأسلوب، وشواهد، وبراهين، ثم إخضاعها للنقد الخارجي من حيث الزَّمن الذي كُتبت فيه، والزَّمن الذي تتحدّث عنه، وعلاقاتها بما كُتب في مجال نصوصها، ومضامينها.

ـ الوثائق الرّسمية: من مقالات، وأفكار، وأشعار، وسجلات، وتقارير، وصحف معتمدة، وكذلك المذكرات والمراسلات الرّسمية، والمذكرات الخاصَّة إن وجدت، وهذه المذكرات الخاصَّة تعدُّ على درجة عالية من الأهميَّة وبخاصّة إذا كان صاحب الحالة المدروسة من الذين يعانون من أمراض نفسيّة، واجتماعيَّة.

3 ـ المحلّل من أجله:

وهو المستهدف بالبحث والدِّراسة، فإذا علمنا أنَّ المحتوى هو الموضوع من خلال نصوصه العامَّة، وأنَّ المحلّل للموضوع هو الباحث؛ فيكون المحلّل من أجله الموضوع، هو المبحوث فردًا أم جماعةً، أم مجتمعًا مما يجعل للموضوع مصادر مباشرة، أو غير مباشرة يستوجب الاتصال بها للتعرّف على العلل والأسباب التي يحتويها الموضوع، ووفق أهداف واضحة. ولكي يستوفى الموضوع بالدِّراسة والبحث العلمي ينبغي للباحث مشاركة المبحوث في تشخيص الحالة، وما يتمّ التعرّف عليه من معالجات، وأنْ لا ينوب الباحث عن المبحوث في ذلك؛ لأنَّ الموضوع يتعلّق بالدرجة الأولى بالمحلّل من أجله (المبحوث)، أو الذين ستُعمّم عليهم نتائج البحث (الذين أخذت العيّنة منهم).

ولتوضيح ذلك، إذا أردنا أن نُحلِّل الحكمة من التعليم كموضوع لصناعة المستقبُّل، نقول:

إن التعليم المنهجي المنظم، والمقرّرات المفروضة على الدارسين قد تؤدّي إلى قولبة الفكر الإنساني، وتكون قامعة لرغباته؛ لذا فالإجبار على تعلُّمها لا يُمكّن المتعلّم من بناء مستقبَلِه؛ لأنَّها تستهدف تعليم رؤية معينة، أو اتجاهات محدّدة مع طبيعة القضايا المقررة على الدارسين، مما يجعل من المعلِّم طرفًا، ومن المتعلم طرفًا آخر على النحو الآتي:

. من المعلم طرفًا موجبًا، ومن المتعلّم طرفًا سالبًا.

. ومن المعلّم طرفًا ملقِّنًا، ومن المتعلّم طرفًا متلقّنًا.

. ومن المعلّم طرفًا متحدثًا، ومن المتعلّم طرفًا مستمعًا.

. ومن المعلّم طرفًا مُرسلًا، ومن المتعلّم طرفًا مستقبلًا.

. ومن المعلّم شرطيًّا أثناء إجراء الامتحانات، ومن المتعلم لِصًّا مطاردًا.

أنَّ هذه المنهجية العقيمة لا يمكن أن تنجب المبدعين، ولا تعلّم علوم الصحوة والتنوير (علوم الاختراع المنتج الذي يدفع إلى صناعة المستقبَل)، بل إنَّها تُعلِّم الأميّة، وتُسهم في تخريج اللصوص والغشاشين، إنَّ مثل هذه الطريقة التعليمية التي بها يتمّ تعليم النشء من خلال الجلوس على الكراسي المصفوفة هي بحقّ تعدُّ في العصر الحديث طريقة تعليم الأميّة عن عمدٍ وقصدٍ.

أنَّ الأميّة التي كانت الشعوب تعلّم أبناءها خوفًا منها، أصبحت اليوم تعلّمها لأبنائها عن طريق مقررات التلقين وأساليبه التي لا تُخرّج إلا الببغاوات؛ ولذا فأنَّ علوم اليوم والغد يجب أن تكون علوم تحرير المتعلمين من القيود، وهى علوم إشباع الحاجة التي تتطلّب الإبداع والإنتاج وتبني الشخصيَّة الواعية، وهذه العمليَّة لا تتحقّق من قِبل معلّم واحد أو مدرس واحد، بل تتطلّب أكثر من

معلّم ماهر لكي تكتمل وتستوعب من قِبل المتعلّم، وأن تكون المعلومات قابلة للتطبيق، والتجريب، والاختبار، والقياس بكلِّ معياريّة وموضوعيَّة، وأن يُسمح للمتعلّم أن يشارك في التطبيق والتجريب والتدريب، ويُفضَّل أن يكون تعلّمه في الميدان، لا في الفصول التي تعزله عن أداء هذه المهمّة العلميَّة في أماكنها المناسبة.

أنَّ العلوم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة التي توصف من قِبل البعض بالنظرية، إن لم تواكب حركة التغيّر الاجتماعي والإنساني، ستكون بدون شكّ علومًا لتعليم الأمية، وكذلك علوم المختبرات التي لا تمكّن المتعلّم من الانتقال إلى الميدان، هي الأخرى علوم تعليم الأميّة؛ ولأجل مزيدٍ من المعرفة يجب المزيد من البحث الموضوعي، فعلى سبيل المثال: عيوب التربة، أو ميزها التي تضرّ أو تفيد الزراعة والإنتاج الزراعي للبلد، لا ينبغي لنا أن تقتصر دراستها في المختبرات ليتعلّم الطَّلبة عليها، بل ينبغي أن يخرج الطَّلبة من الفصول والكراسي إلى الميدان المراد دراسته وإجراء التجارب عليه؛ حتى لا يقتصر تعليمهم على العيّنات الترابية التي قد لا تكون ذات علاقة بالبيئة التي هم من أجلها يتعلّمون ويتخصّصون ويسعون.

ولذلك لو كانت دراسة المشاكل الاجتماعيَّة في الفصول تفيد المتعلّمين لقُضِي منذ عصورٍ مضت على كلّ المشاكل التي تواجه المجتمعات البشريَّة، ولكنّ الذي حدث هو أنَّ المشاكل والظواهر تضاعفت كمًّا، وازدادت تعقيدًا، ولإنْ كان الأمر كذلك فإذن ماذا سيتعلَّم الطَّلبة ليفيدوا به مجتمعاتهم سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وتقنيًّا وصناعيًّا؟

ولكيلا تُفرض مقررات تعليم الأميّة على المتعلّمين، ينبغي أن يتمَّ تغيير الأساليب المنهجيّة للعمليَّة التعليمية المتعلّقة بالمعلّم، والمتعلّم، والمعارف المفروضة، أي: ينبغي أن تترك حرّيَّة الاختيار أمام المتعلّم، وأن تكون أساليب التعليم قائمة

على الجدل والحوار، والنقد، والشكّ من أجل اليقين، والتجريب، وليس أخذها مسلّمات قائمة على التلقين.

التعلّم والتعليم اللذان تكون أطرافهما موجبة، هما اللذان يستوعبان جسارة المعلّم، والمتعلم الإبداعية دون تحديد مواقف مسبقة منها، فعندما تتمّ العمليَّة التعليميّة على التلقين الذي يتمُّ فيه إعطاء المعلِّم للمتعلمين ما قاله ديكارت في الشكّ في أثناء إلقائه المحاضرات التعليمية، ثمّ بعد ذلك تتمّ مطالبة المتعلّمين بإعادة ما قاله المعلّم عن ديكارت إجابات في أثناء الامتحان، هل هذه الطريقة تضيف الجديد للمتعلمين؟ أي: هل هذه الطريقة تُسهم في خلق المفكرين والمبدعين؟

وعليه: التعليم إنْ لم يخضع للتحليل، والنّقد، والاختبار، والتجريب، والقياس، والتقنين، والمقارنة لن يضيف الجديد، ما يجعله مجرّد تكرار روتيني يطفئ روح التألق والإبداع، وهذا بالضرورة يجعله عبارة عن عنعنة من خلالها ينقل النصّ على سبيل المثال: عن ديكارت للمعلّم، ثم يأتي المعلّم للفصل ليقول للطلبة ما قاله معلّمه عن ديكارت، وبعد ذلك يعود إليهم في الامتحان ليسألهم عمّا قال ديكارت، فيقول له الطَّلبة على مضض ما قاله ديكارت مع الفاقد منه، في هذه الحالة وما يماثلها هل هناك جديد يمكن أن يستفزّ العقل من الغفلة التي فيها، أو يُقرّب المسّافة بين الآمل والمأمول فيه؟

ومن ثمَّ يجب أن يرتكز التعليم على المعلومة تحليلًا، وتشخيصًا، وليس تلقينًا، وأن يبدأ المعلّم مع المتعلمين من حيث هم، ليرشُدهم إلى ما ينبغي لهم أن يكونوا عليه، أي: في المجتمعات الفقيرة ينبغي للمعلّم أن يبدأ مع المتعلمين في البلدان الفقيرة من حيث فقرهم وظروفهم؛ لينتقل بهم إلى ما يجب أن يكونوا

عليه، ومثال على ذلك التعليم في موريتانيا، أو مالي أو الصومال عندما يكون في محتوياته: الحديث عن أهميَّة القصور الفاخرة، وأهميَّة ارتداء الملابس الحريرية، والحُلي الثمينة والبرجوازية العظيمة، هذا التعليم وما سيكون على مثله يعدّ أضحوكة؛ لأنَّ المواطن في حاجة لتعليم يحلّل واقعه ويشخّصه، وظروفه المعوزّة؛ لأجل أن يؤهِّله، ويحفِّزه على الإنتاج والمثابرة التي تُمكِّنه من أن يطوي صفحات الفقر، والجهل والمرض، ويتحرّر من قيودهما، ليُسهِم في تغيير أحواله، وما ألمّ بها من تأزّمات؛ ولذا فالفقر لم يكن عيبًا، بل العيب عدم الاعتراف به، وعدم العمل على التخلّص منه إلى غير رجعة.

وعليه: يكون لتعليم السياسة، والاقتصاد، والآداب، والفنون، والرياضة، والطب، وكلّ العلوم المتنوِّعة والمتعدّدة معنى ومضمون عندما تسعى هذه المعارف والعلوم والتخصّصات جادة في تحليل الواقع وتشخيصه، وتعمل على تغييره إلى الأفضل.

ومن هنا ينبغي أن يتمّ تحليل المضمون وفق المعطيات الأساسية التي تكوِّن وحدة الموضوع، وتبرز أصوله، وتظهر فلسفته، ويتمّ تفسيره وفق النتائج، والأحكام، والقوانين المتوصل إليها، وكما يرتبط التحليل بالمضمون، يرتبط التفسير بالنتيجة.

ولتوضيح ذلك أعرض التحليل الآتي:

في حالة الاستماع لخطاب، أو نصّ، أو في حالة قراءة موضوع وليكن هذا الخطاب، أو النصّ، أو الموضوع مستندًا على فلسفة إسلامية، بتأكيده على أهميَّة الكتاب كمصدر للتشريع الإسلامي، فإذا تضمّن الموضوع، وتحليله النتائج الآتية:

1 . إن القرآن مصدر التشريع.

يكون التفسير؛ لأنَّ الكاتب، أو المشرّع، أو الخطيب مسلم.

2 . التأكيد والتركيز على تحريم الخمر.

يكون التفسير في دائرة الممكن؛ لأنَّ القائد، أو المسؤول، لم يكن من متعاطي الخمر، إلى جانب كونه مسلم.

3 . أنَّ النصوص، والقوانين الصادرة، والخطب تُحرِّض على قيام الوحدة بين أبناء الأمّة الواحدة.

تفسر؛ لأنَّ المسؤول أو المشرّع وحدوي.

الهدف من تحليل المضمون:

هدف تحليل المضمون في العلوم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة معرِفة الجوهر الخاصّ، والعام في الدراسات الفرديَّة، والجماعيَّة، والمجتمعيَّة، ومع أنَّ الجوهر لا يخضع للمشاهدة نظرًا لكمونه، فإنَّه في دائرة الممكن يُستدل عليه بما يلاحظ في القول، والفعل، والعمل، والسُّلوك.

ولهذا نتساءل:

هل يحقّ لنا أن نحكم على كلّ ما نشاهده من سلوك أنَّه خير معبِّرٍ عن حقيقة الجوهر؟

إذا كانت الإجابة: بنعم.

فإنّنا اعترفنا بوجود تطابق بين الصّورة والجوهر، وإذا كان كذلك فإنَّ السُّلوك الظَّاهر في هذه الحالة وكأنَّه الجوهر، مع العلم أنَّ الجوهر لا مادة فيه،

فهو مجموع تلك المكونات من المشاعر، والعواطف، والأحاسيس وقيم الحقّ، والعدل وغيرها، مما يجعلنا نستنتج أنَّه لم يكن من الأمر الهين أن يتطابق السُّلوك مع الجوهر، وإن تطابقا كان السُّلوك، أو الفعل، والعمل على درجات الصّدق العالية، وإن لم يتطابقا؛ فالحقيقة دائمًا كامنة في الباطن؛ لتستدعي باحثًا ماهرًا ليُنقِّب عنها بفنٍ ومهارةٍ، ومهنيّة وخبرة، وتجربة وافرة.

أمَّا إذا كانت الإجابة: بلا.

إذن: لماذا يثق البعض في صورة أو سلوكٍ لا يعبِّر عن الجوهر (مكمن الحقيقة)؟ ولماذا تصدر الأحكام وتعمّم على من لم يشترك فيما يشاهده الباحث؟

وعليه: فالمشاهد لم يكن عِلّةً أو سببًا، بل السّبب والعلّة هما الكامنان وراء ما يشاهد، وهذه العلّة تنقسم إلى جزأين:

1 . علّة صادقة.

2 . علّة كاذبة.

1-العلّة الصّادقة: هي التي تنعكس في السُّلوك، ويكون أصدق معبّر عنها. أي: إنَّ السُّلوك في هذه الحالة مترجم حقيقي للجوهر من حيث كونه لم يكن متأثرًا بمتغيّرات ذاتيَّة أو خارجية، بل كان التصرّف والسُّلوك حسب الموقف تصرفًا وسلوكًا طبيعيًّا.

2- العلّة الكاذبة: هي العلّة الظَّاهرة التي لا تحمل المعنى الحقيقي للموضوع، ولا تُشير إلى ما يدلّ عليه، مما يجعل السُّلوك الظَّاهر لا يُعبِّر عن حقيقة الجوهر، بل قد يعبر مما يُعبِّر عنه اتخاذ موقفٍ من الباحث، أو من الموضوع، مما يجعل المبحوث مُتصنِّعًا للسُّلوك المشاهد.

وعليه:

يكون واضحًا عدم الثّقة في كلِّ مشاهد أو ملاحظ، وبما أنَّه كذلك فإنَّه أصبح من الصَّعب الاعتماد عليهما كأداتين في إصدار الأحكام مع أنَّهما مهمّتان في تجميع المعلومات، ومن هنا وجب تصحيح الخلط بين المشاهدة، والملاحظة كأداتين مهمتين في تجميع البيانات، أو أنَّهما مصدرا حكم.

أ- في حالة تجميع المعلومات:

تعدُّ المشاهدة التي تعتمدها طريقة تحليل المضمون، أداة مهمّة من خلال اعتمادها على حاسَّة البصر الممكِّنة للباحث من الوقوف مباشرة من مشاهدة السُّلوك.

والملاحظة مهمّة؛ لأنَّها تُمكِّن الباحث هي الأخرى من التعرّف على السُّلوك، أو الفعل الملاحظ، وتُمكِّنه فوق ذلك من استعمال أكثر لحاسَّة البصر؛ لأنَّ الملاحظة تُستمد من الملموس والمشاهد وبقيّة ما يُحسّ به مع سيادة العقل على رأسها؛ ولذلك فبالعقل يتمّ الاستنباط، والاستقراء، والاستنتاج، فتكون الملاحظة أكثر شمولاً من المشاهدة.

ب- في حالة إصدار الأحكام:

فإذا قبلنا بأنَّ المشاهدة، والملاحظة وسيلتان لإصدار الأحكام؛ فإنَّنا لغينا أهميّتهما في تجميع المعلومات، وإذا تساءل البعض كيف؟

يجاب عليه بالأسئلة التالية:

إذا حكمت على فعل، أو سلوك من أفعال أو سلوك الفرد، أو الجماعة، أو المجتمع؛ فبماذا حكمت أيّها الحاكم (الباحث)؟

هل لأنَّك نظرت، أم لأنَّك سمعت؟

إذا كانت الإجابة: بنعم لكليهما.

إذن: اعترفنا بأنَّ الوسيلة استعملت في إصدار الأحكام، وليس في تجميع المعلومات والبيانات.

وإذا كانت الإجابة: بلا.

إذن: اعترفنا بأنَّ الوسيلتين هما: لجمع المعلومات، والبيانات، وبما أنَّ الإجابة كانت باستعمالهما في تجميع المعلومات والبيانات، إذن: لا داعي للحكم؛ ولهذا فأيّ حكم عن طريقهما لا يعتدُّ به؟

ويستنتج من الفقرتين (أ، ب) أنَّ هناك ازدواجية الاستعمال للمشاهدة، والملاحظة في تجميع المعلومات، وتحليلها، أو تفسير نتائجها، ونحن نقول:

ينبغي عدم الزجّ بهما في أحكام مُطلقة؛ فالمعلومات التي تصدر الأحكام عليها استنادًا على الملاحظة، والمشاهدة هي معلومات تحتاج إلى تحليل علمي وموضوعي؛ ولهذا فالمعلومات تحلّل، ولا تفسر، فالذي يُفسر هو النتائج والنَّظريات.

وكما سبق أن أوضحنا: لا يمكن التسليم بصحة كلِّ ما يشاهد، أو يلاحظ؛ لهذا يُفضَّل إبعادهما عن الحكم، واعتبارهما وسيلتين مهمتين في تجميع المعلومات وملاحظة السُّلوك؛ فتجميع المعلومات عن طريق المشاهدة، والملاحظة يُعدّ مادة أوّلية قابلة للتحليل، وليست قابلة للتفسير.

وعليه: تُعدُّ المقابلة في هذه الحالة اختبارية للمعلومات التي تمّ تجميعها، أو الحصول عليها بأيّ وسيلة من وسائل جمع المعلومات؛ ولذا فبالمقابلة يمكن

مساس الجوهر (المضمون) عن طريق الجدل، والحوار، والنقاش الهادف، والتنفيس الوجداني حول الموضوع، وعلى مرتكزاته، ووفقًا للسّلوك، أو الفعل الذي تمّت مشاهدته وملاحظته.

ولتوضيح ذلك نقول على سبيل المثال:

لو شاهد اثنان من المسلمين هلال شهر رمضان فهل تعدُّ هذه المشاهدة حكمًا، أم أنَّها لا تعدُّ حكمًا؟

بالطبع تكون الإجابة: بلا.

لأنَّ مشاهدة الاثنين لم تكن حكمًا، بل شهادة تحمل المعلومة، وهذه المعلومة قابلة للتحقّق منها وفق اشتراطات باعتبارهما مسلمين، والمسألة تتعلّق بصوم شهر رمضان المبارك وذلك من حيث:

أ – هل هما مسلمان بالفعل؟

ب – هل هما عاقلان.

ت – هل هما في حالة صحوة وفطنة، ولم يكونا في حالة سُكر.

ث – ألا يكون من المهم أن تُجرى مقارنة لحديثهما من أجل إثبات المصداقية من عدمها.

ج – ولأجل أن تطمئن القلوب ألا ينبغي لهما أن يقسما على المصحف بأنَّهما عن حقٍّ شاهدا الهلال الذي يدلّ على بداية شهر رمضان لهذا العام.

بعد ذلك يصدر الحكم على مشاهدتهما التي تؤكّد رؤيتهما لهلال شهر رمضان من عدمه، وكلّ ذلك لا يتمّ إلّا عن طريق المقابلة التي من خلالها يتمّ اختبار أقوالهما عمَّا شاهداه لهلال شهر رمضان من عدمه.

وحدات تحليل المضمون (وحدة الاهتمام):

ينبغي للباحث في أثناء إقدامه على تحليل المضمون أن يحدِّد وحدة الاهتمام البحثي، هل هي الأسرة؟ أم أنَّها العائلة؟ أم أنَّها العشيرة؟ أم أنَّها القبيلة؟

. أم أنَّ وحدة الاهتمام والتحليل هي المدرسة التي تُحدّد من مجموع المدارس المستهدفة بالبحث أو من العيّنة التي أخذت منها؟

. أم أنَّ الوحدة التي سيوليها الباحث بالمعاملة والاهتمام البحثي هي المزرعة من مجموع المزارع المستهدفة هي الأخرى بالبحث العلمي؟

. أم أنَّ وحدة الاهتمام والتحليل الموضوعي هي الفكرة التي ظهرت في النصوص التي تحتويها الوثيقة أو الخطاب؟

. ألا تكون الفقرات المكتوبة أو المستوقف عندها مكامن للفكرة وأماكن لتكراراتها بما تحمله من مضامين ذات آثار سلبيّة وإيجابيَّة؟

. أم أنَّ وحدة الاهتمام والتحليل العلمي هي القيمة التي يحتويها العرف والفضائل الخيّرة؟

ولأنَّها القيمة، ألا يكون النصّ، والخطاب، والوثيقة، والرواية، والقصة، والمؤلف، والحديث المسؤول والسُّلوك خير حاملات، وخير مظهرات لتكراراتها، ومدى ما يؤثّر به سلبيًّا أو إيجابيًّا على الفرد والجماعة والمجتمع بأسره؟

. ألا يكون للقيمة الواحدة علاقات متداخلة مع قيمٍ أخرى يتمّ التَّعرُّف عليها، وكشف ما تتركه من أثر باستخدام البرمجيّة الإحصائية (SPSS) في تحليل مضمون النصّ، أو الخطاب، أو الوثيقة، والرواية؟

. ألا يكون للبرمجيّة القيميَّة أهميَّة بيانيّة في معرفة وكشف الأثر الذي تتركه القيمة على القول والفعل والعمل والسُّلوك؟

. ألا تكون وحدة الاهتمام والتحليل معسكرًا، أو مختبرًا، أو معملًا بحثيًا؟

. أم أنَّ وحدة التحليل والاهتمام شخصية وطنيّة من مجموع الشخصيات الوطنيّة المستهدفة بالبحث وفقًا لقواعد البحث العلمي وخطواته في طريقة تحليل المضمون؟

. وهل هذه الشخصيَّة هي شخصيّة حقيقة، أم أنَّها شخصيّة خياليّة تكوّنت في رموز القصَّة أو الرِّواية؟

. ألا تكون الشخصيَّة هي المستهدفة من قبل الباحث بمعرفة سماتها، واتجاهاتها، ومستهدفاتها السياسيَّة، والاقتصاديَّة، والاجتماعيَّة، والثقافيَّة، والسُّلوكيّة؟

. ألا يكون للمذكّرات الخاصَّة أهميَّة في دراسة الشخصيَّة، ومعرفة نقاط تأزُّماتها، وسوء تفاعلها، ومسببات انطوائها وانسحابها من دائرة المشاركة والاندماج الاجتماعي والنفسي؟

. أم أنَّ وحدة الاهتمام والتحليل هي الكلمة التي تصاغ بها الجملة، وتُركّب، وتُفكّك، وهي التي بها يعرض الموضوع، ويُلقى بها الخطاب، ويحلّل بها النصوص والأفكار، وينتظم بها المنهج، وتُعرض بها النتائج وتُفسّر.

وعليه: بدون الكلمة سواء أكانت مكتوبة، أم منطوقة، أم مرسومة، أم أنَّها على حالة من الحركة والإشارة لا يمكن أن يُكتمل الحديث، ولا يُفهم المعنى، ويُدرك، ولا تُقرأ جملة، ولا يُكتب نصّ ولا موثق، ولا يُخط مؤلف، ولا تُكتشف الدّلالة، ولا الأثر؛ ولهذا فلتكرار الكلمة معنى ودلالة لا ينبغي إهماله عند تحليل المضمون.

وقد تكون وحدة الاهتمام جريدة، أو مجلة، أو وثيقة، أو كتاب، وقد تكون حديث أو خطاب، أو مذكرات خاصّة، أو عامة؛ ولهذا يتعلّق التحليل بمضمون المصادر الجاهزة ذات الصّلة بموضوع البحث من خلال تتبّع عناصر كلّ منها، ومقارنتها بأثر المتغيرات من وقت إلى آخر، ومن مكان إلى آخر مع تحديد المبادئ، والأهداف، والصّفات، والخصائص، والاتجاهات التي تأثّرت أو تغيّرت، أو أنَّها في طريقها إلى ذلك.

إنَّ التكرار الكمي للكلمة، والفكرة، والجملة في الخطاب الشفوي، أو النصّ المكتوب، قد يعطي دلالة للموضوع بتأثير سالبٍ، أو موجبٍ، مما يجعل الباحث منتبهًا إلى ذلك في أثناء تجميع المعلومات، وتحليلها، وتفسيرها، وأن يكون منتبهًا إلى التكرار الكمّي للكلمة، أو العبارة، أو الجملة؛ ولذلك قد يتعمّد الكاتب، أو الخطيب على سبيل المثال التكرار، من أجل تثبيت المستهدف من الموضوع، مما يجعل للتهكّم والسخرية أحيانًا أهميَّة واعتبارًا عند تسفيه بعض المواقف، أو الأفراد، أو التقليل من أهميَّة الموضوع.

ولذا عندما يكون التكرار بلا أهداف، يكون تكرارًا بلا معنى (كم ليس إلَّا)، وتضييع للوقت والجهد، أمّا إذا كان من ورائه حكمة وهدف، فيكون له

معنى، وأهميَّة، ودلالة ينبغي البحث عنها، والتعرّف عليها بعد كشف عللها، ومسبّباتها، والوقوف على متغيّرات مكامنها الرّئيسة.

إذن: متى ينبغي أن تتكرر الكلمة، أو الجملة، أو الفكرة في النصّ، أو الخطاب، أو الموضوع؟

تتكرر عندما يكون لها مضمون وقصد (عندما يكون للكم كيف).

إذن: هل التكرار ككم يعبّر عن مصادق؟

ليس بالضرورة؛ لأنَّ القول غير الفعل، والكم غير الكيف؛ ولهذا لا هويّة للكم إلّا بالكيف، وعندما يكون للكيف هيئات وأشكال، يتعدّد، وعندما يتعدّد يُكوِّن كمًّا، وعليه لكلِّ كم كيف، ولكلِّ محتوى مضمون، ومضمون الكم محمول في الكيف كما تحمل المعاني في الأرقام، وعليه إذا عرفنا على سبيل المثال الأرقام (1، 2، 3، 4)، وإلى النهاية من الكميات؛ فهل معنى ذلك أنَّنا عرفنا مضامينها؟

كلّ الأعداد والأرقام مجردة، ولا تعطي معنى وافٍ لها، إلّا إذا عرفنا الكيفيات التي هي عليها من خلال معرفتنا لصفاتها، وخصائصها والماهيّات التي هي عليها، فالأرقام (1، 2، 3، 4) على ماذا تدل؟

. هل تدل على أوزان؟

. هل تدل على درجات حرارة.

. هل تدل على الإنسان؟

. هل تدل على الحيوان؟ أم على ماذا؟

فإذا افترضنا أنَّها تدل على الإنسان، فهل الإنسان متعدّد ليكون (1، 2، 3، 4)؟ أم أنَّه إنسان واحد لا يتعدّد؟

في اعتقادنا: الإنسان واحد لا يتعدّد، ولكن البشر هم الذين يتعدّدون، ويختلفون؛ لأنَّ الإنسان يعبّر عن مضمون واحد (بتوحد الإنسانيَّة فيه)، ومن ثمَّ فمن خلال تحليل المضمون يمكن أن ينتقل الباحث إلى المتعدّد منه، أو المتجزئ منه، أو المحتوي له، فعندما نحدّد إنسانًا واحدًا ونقول: أنَّه أمّة كما قال الله تعالى: {أَنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا}[5]؛ فأنَّ ذلك يعنى أنَّ أخلاقيات الأمّة، واعتباراتها التي تحتويها مجتمعة، قد توحَّدت في إبراهيم عليه الصَّلاة والسَّلام، مما جعل مضمون الأمّة الذي هو مضمون لمجموعة من البشر الذين تربطهم رابطة الأصل والانتماء والدين، مساويًا للمضمون الذي كان عليه إبراهيم عليه الصَّلاة والسَّلام، وفي هذه الحالة، فأنَّ إبراهيم لوحده كان أمَّة.

ما يجب أن يُراعى عند تحليل المضمون:

1 ـ قواعد المنهج التي بها تُفكّك المعلومات وتُركّب.

2 ـ الكلمة التي تتكرر لتؤكّد أو تنفي أو تُبطل ما يُراد تثبيته، أو إزالته، أو التقليل من شأنه.

3 ـ الأسلوب الذي به تُعرض المعلومات والبيانات والنتائج وتُقدّم الحقائق.

4 ـ الموضوع وما يحتويه من نصوص.

5 ـ الفكرة وما تدلّ عليه من دلالة.

---

[5] النحل 120.

6 . القيمة وما تحتويه من معنى.

7 . الخصائص التي عليها الحالة قيد البحث.

8 . الصّفات التي بها يتميّز المبحوث.

9 . الظَّرف الزَّماني للمعلومة.

10 . الظَّرف المكاني للمعلومة.

11 . الصلاحيّات الطبيعيّة للأفراد أو الجماعات.

12 . الاختصاصات القانونيّة والشرعيّة الواجب العمل بها، أو العمل وفقها.

استخدامات تحليل المضمون:

1 . البحث في القيم: من خلال امتدادها في المجالات الاجتماعيَّة، والاقتصاديَّة، والسياسيَّة، والنفسيّة، والثقافيَّة، والذوقيَّة؛ وذلك لمعرفة المستويات القيميَّة للشخصيّة، أو الوثيقة، أو النصّ، أو القانون، أو الدستور الذي سنّه مجتمع لتنظيم علاقات أفراده وجماعاته وعلاقاته مع الآخرين.

ومن خلال البحث في القيم التي تنتظم المجتمعات عليها يتمكّن الباحث من معرفة اتجاهات الأفراد، والجماعات، والمجتمعات تجاه ما يُقدِّرونه، أو يقلّلون من شأنه، وما يعدّونه وما لا يعدُّونه، وما يحترمونه وما لا يحترمونه، وما يتمسَّكون به ويتجسّد في سلوكهم، وما يُهملونه ولا يبالون تجاهه بأيِّ حال من الأحوال.

إنَّ البحث في المنظومة القيميَّة بتصنيف تحليل القيم يتمكّن البحَّاث من معرفة المستويات القيميَّة للفرد، أو الجماعة، أو المجتمع هل هي على المستوى

الذَّاتي، أم أنَّها على المستوى الانسحابي، أم أنَّها على المستوى الأناني، أم أنَّها على المستوى التطلُّعي، أم أنَّها على المستوى الموضوعي؟

2 ـ البحث في التفاعل الاجتماعي: وذلك بالبحث في متغيراته ذات المؤثرات الموجبة والمؤثرات السَّالبة؛ لمعرفة الاتجاهات الفكرية والسُّلوكيّة للأفراد والجماعات والمجتمع بأسره من خلال استخدام وسائل جمع المعلومات من: ملاحظة، ومقابلة، واستبانة، وتجريب التي من خلالها يتمكّن الباحث من تسجيل تصرّفات المستهدفين بالبحث، وتسجيل ما يلاحظ على سلوكيَّاتهم سواءً أكانت عن إرادة، أم أنَّها عن غير إرادة، ومن حيث درجة تعاون الأفراد، أو عدم تعاون بعض منهم.

إنَّ الأفراد والجماعات التي تنتظم في علاقات مهنيّة، أو حرفيّة، أو علاقات مناشط رياضيّة، أو ثقافيَّة، أو فنيّة، أو أدبيّة، أو علميَّة، قادرة على اللحمة والوحدة والتماسك، كلّما خلصت نوايا الأعضاء تجاه الموضوع، أو المهنة، أو الحرفة، أو الهوايات ذات العلاقة بتحقيق المرغوب فيه إرادة.

ولكن إثبات مصداقيّة تلك العلاقات من عدمه يتطلّب من الباحث ألَّا يُسلِّم بما يُقال، أو يشاهد، أو يلاحظ تسليمًا مطلقًا، بل لا بدَّ أن يجعله في دائرة الممكن والنسبيّة؛ حتى يتأكد عن قرب بمشاهدات علميَّة لا مشاهدات عابرة، أو بمشاركات بحثيّة مشتركة، أو مشاركات بحثية كاملة، أو بإجراء مقابلات علميَّة موضوعيَّة، أو بإجراء تجارب ومعايشة تُمكّن من إصدار الأحكام بعد تقصّ دقيق.

3 ـ البحث في التأزّمات والأزمات: النفسيّة، والاجتماعيَّة، والاقتصاديَّة، والسياسيَّة، على مستوى العلاقات الفرديَّة، والجماعيَّة، والمجتمعيَّة من خلال البحث في المتغيّرات التي طرأت على الحالة قيد البحث؛ لمعرفة مدى تأثيرها على

الوحدة البحثيَّة (فردًا، أو جماعةً، أو مجتمعًا، أو مؤسّسةً، أو هيئةً، أو مركزًا)؛ وذلك بالبحث في سِيَر الحياة وإجراء المقابلات العلميَّة وإجراء الملاحظات المتحكّم في خطواتها وعناصرها، أو من خلال التصانيف القيميَّة التي تُمكّن من معرفة العلاقات بين القيمة والقيمة، وأثر كلِّ قيمة على القيم الأخرى، وأثرها لاحقًا على السُّلوك، والفعل، والعمل.

4 ـ البحث في وسائل الاتصال؛ لمعرفة مضمونها، وما تستهدفه من نتائج تركن الأثر المراد تركه على السّاحة السياسيَّة، أو الاجتماعيَّة، ومدى تقصِّيها واستكشافها واستطلاعها للرأي العام.

5 ـ البحث في الظَّاهرة الأدبيّة: لمعرفة مدى مواكبة الأدب والآداب لمتغيّرات الحياة ومتطلباتها المتنوِّعة، والمتعدّدة، والمختلفة أحيانًا، ومعرفة الكيفيّة التي عليها العلاقات الإنسانيَّة والقضايا الجماهيريّة، ومدى تأثّيرها على العلاقات الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والسياسيَّة والنفسيّة.

6 ـ البحث في الثقافة ومستهدفات العولمة: من خلال العلاقات الاجتماعيَّة، والإنسانيَّة، والثقافيَّة، والتعاملات الأخلاقيّة: مهنة، وحرفة، وقيما وفضائل، ومعرفة ما هي المبررات والمعطيات التي تجعل من البعض مؤيدًا للعولمة؟ وما هي المبررات أو المعطيات التي تجعل البعض معارضًا لها؟ وما هي المبررات والمعطيات التي تجعل البعض الآخر آخذا موقف الانتظار؟ وما هي المبررات والمعطيات التي تجعل البعض تاركًا أبواب بلاده مفتّحة من الجانبين من يدفع الباب ليخرج فعليه بدفعه ويخرج، ومن يريد الدخول فعليه أيضًا بدفع الباب الذي فُكّ قفله؟

وما هي المبررات التي تجعل البعض راغبًا في التعامل بكلّ شفافيّة؟ وما هي المبررات التي تجعل البعض الآخر غير راغبٍ في ذلك؟

الصّدق والثبات في طريقة تحليل المضمون:

الباحث الموضوعي دائمًا يسعى لأن يكون صادقًا فيما يقوم به من جهود بحثية؛ ولذا فهو يلتجئ إلى استخدام وسائل بها يتمّ الاحتكام على ما قام به من جهد علمي، ومن ثَمَّ فأنَّ الصدق والثبات وسيلتان علميّتان متفق على استخدامهما لقياس استمارة الاستبانة، أو أيّ وسيلة من الوسائل المعترف بها في تجميع المعلومات من مجتمع البحث، أو العينة المأخوذة منه؛ ولذلك فقياس الأداة في دائرة الممكن يتوافق مع الموضوع من حيث الآتي:

1 ـ القياس القبلي: وهو الذي يقاس فيه مدى صدق الاستمارة قبل أن توزّع على المبحوثين؛ وذلك بتوزيعها على محكِّمين في مجالات تخصّص موضوع البحث؛ لمعرفة مدى صدق هذه الأداة المستخدمة في البحث، فهل هذه الأداة تقيس فعلًا ما وضعت لقياسه؟

وللتأكّد من صدق الأداة هناك صدق المحكِّمين على اعتبار أنَّ المحكّم شخص مختص في هذا المجال، ويستأنس لتحكيمه عمَّا إذا كانت الأسئلة المصاغة في استمارة الاستبانة تقيس فعلًا ما وضعت لقياسه، مما يُعطي للباحث الحقّ في أن يشير في رسالته إلى أنَّه قد استخدم صدق المحكّمين كطريقة في تقدير صدق أداة الرسالة.

2 ـ القياس في أثناء إجراء التجربة: وهو كما يجري من بحوث على المجموعات التجريبية الضابطة منها والمناوبة.

3 . القياس البعدي: هو قياس لمعرفة مدى ثبات المعلومات المفرَّغة من قِبل الباحث ومحكّم، أو محكِّمين محايدين.

الثبات:

في البحوث الاجتماعيَّة والإنسانيَّة يجب إثبات صدق الأداة، أو المقياس المستخدم في البحث؛ وذلك لإظهار صدق المقياس، وثباته على جماعتين، أو عينتين بحثيتين، أو مجتمعين تحت سيطرة موضوع البحث؛ حتى تكون النتائج لكلِّ فئة، أو عيّنة، أو جماعة تختلف عن نتائج غيرها، وإن لم تختلف نتائج المجموعات المقارنة، لا يمكن أن يكون المقياس صحيحًا، أو دقيقًا.

فالثبات يدلّ على اتساق النتائج، بمعنى: إذا كرر الباحث القياس، وتحصّل على النتائج ذاتها؛ فإنَّ ذلك يعني الثبات الذي يدلّ على وجود معامل ارتباط يمكن قياسها، وأكثر الطرق شيوعًا لقياس الصدق والثبات طريقة (كرنباخ ألفا) التي تعتمد على الاتساق الدَّاخلي، وتعطي فكرة عن اتساق الأسئلة مع بعضها البعض، ومع كلّ الأسئلة بصفة عامة.

وكذلك من مقاييس الثبات: طريقة إعادة الاختبار، وطريقة الصّورة البديلة، وطريقة تجزئة الاختبار إلى نصفين.

ومن مقاييس الثبات أيضًا: القياس البعدي، وهذا يتمّ مع الباحثين الذين يستخدمون تصانيف قِيَميّة سبق وأن حُكِّمت من قِبل محكِّمين، وتمّ اعتمادها استمارة للتصنيف القيمي، وهذه الوسيلة موثوق بها؛ فلا تخضع للتحكيم ولا تُعرض من جديد على محكّمين؛ ولهذا يكون التحكيم بعدي، أي: بعد أن تتمّ عمليَّة تجميع المعلومات باستمارة التصنيف من المصادر المكتوبة يمكن للباحث أن يختار أحد الأسلوبين لتحكيم جهده بموضوعيَّة:

أ ـ أن يُقيِّمَ نفسه موضوعيًّا عبر الزَّمن، أي: بعد أن يُفرّغ المعلومات في استمارة التصنيف من الوثيقة، أو المخطوط، أو المؤلف، أو الخطاب والنصّ يترك فترة زمنية خلال شهر من زمن المجهود الأوَّل، ثمّ يعيد القراءة ويفرّغ من جديد الوثيقة (أيّ وثيقة كانت) ويقارن بين جهده الأوّل، وجهده الثّاني، ويُقيِّم ذلك موضوعيًّا.

ب ـ أن يشارك باحثًا آخر أو أكثر قراءة الوثيقة، أو الخطاب، أو النصّ، ويطلب منهم تفريغ ذلك المؤلّف في ذات استمارة التصنيف القيمي على ألَّا يقلّ مستوى المحكّمين العلمي عن المستوى العلمي الذي هو عليه، مع مراعاة التخصص والاهتمام، ثم بعد ذلك تتمّ عمليَّة المقارنة بين ما قام به الباحث من جهد موضوعي، وما قام به المحكِّم أو المحكِّمين، وإنْ ظهر بينهم اختلافٌ فينبغي لهم العودة إلى الأستاذ المشرف.

وعليه: فإنَّ القياس البَعدي هو قياس الثّبات، أي: لمعرفة هل هناك ثبات في المعلومات المفرَّغة في استمارة التصنيف، أم لا ثبات لها، أمَّا من حيث الصدق فإنَّ استمارة التصنيف المعتمد بآراء المحكّمين والتجريب المسبق لا تتطلّب اختبار الصدق.

طرق قياس الثبات:

1 ـ طريقة إعادة التطبيق (قياس الاستقرار) صورة واحدة من الاختبار تطبّق مرَّتين، ويحسب معامل الارتباط بين درجات الأفراد في التطبيقين، ويمكن استخدام مقياس: (بيرسون & سبيرمان 00000).

2 ـ طريقة إعادة التطبيق بصور متكافئة (قياس الاستقرار والتكافؤ) وذلك بإعداد صورتين متكافئتين من الاختبار والتطبيق في وقت واحد، وحساب معامل الارتباط بين درجات الأفراد في الصورتين.

وكذلك يمكن تطبيق صورتين متكافئتين من الاختبار، تفصلهما فترة زمنية تسمح بظهور أثر المتغيّرات إن وجدت، ثمّ يتمّ حساب معامل الارتباط بين درجات الأفراد في الصوّرتين.

3 ـ طريقة التجزئة النصفية (قياس الاتساق الدّاخلي) تطبيق الاختبار مرّة واحدة، وتقسيم الدّرجات إلى نصفين، وحساب معامل الارتباط بينهما، أو تباين درجات كلّ نصف على حدة، والدّرجة الكليَّة للاختبار والتحقّق من تكافؤ نصفي الاختبار، ثمّ حساب معامل الثبات باستخدام واحدة من معادلات العلماء المعتمدة: (سبيرمان وبروان) أو (رولون) أو (جتمان) أو (فلت) أو (فلانجان) أو (هورست) بقياس بيانات (صفر).

4 ـ طريقة تباين المفردات (قياس الاتساق الداخلي): على أن يتمّ تطبيق الاختبار مرّة واحدة، ثم استخدام واحدة من المعادلات الآتية:

كودر – ريتشارد سون (صفر أو 1).

معامل ألفا (صفر، 1، 2، 3، 000).

- المعادلة الأكثر شيوعًا والأيسر استخدامًا لقياس معامل الثبات هي معادلة (هولستي Holsti) وهي كما الآتي:

1 ـ معامل الثبات= m2 على (تقسيم) 1n + 2n × 100

2 . حيث m = عدد الوحدات التي يتّفق المحللين عليها سواء أكانوا اثنين أم أكثر.

3 . n1 + n2 = مجموع الوحدات التي تمَّ تحليلها.

ولتطبيق المعادلة وفقًا لخماسي عقيل لتحليل القيم نقول:

إنَّ مجموع القيم هي 44 قيمة وهي تساوي عدد الوحدات المرمّزة إثباتًا.

ولو افترضنا على سبيل المثال أنَّ ثلاثة من الباحثين المحلّلين لمستوى الثبات المئوي كانت نتائج تحليلاتهم هي:

الأوَّل: كان مختلفًا مع (2) قيمتان من مجموع القيم 44، ومتفقًا مع 42 قيمة من مجموع قيم التصنيف (قيم الخماسي).

الثاني: كان مختلفًا مع (4) قيم من مجموع 44 قيمة، ومتفقًا مع 40 قيمة من قيم تصنيف التحليل.

الثالث: كان مختلفًا مع (6) قيم من مجموع القيم 44 قيمة، ومتفقًا مع 38 قيمة من مجموع قيم التصنيف.

إذن: كيف يكون الثبات وفقًا لمعادلة (هولستي Holsti)؟

القانون: معامل الثبات = m2 على (تقسيم) 1n + 2n × 100

فتكون معامل الثبات مع المحلّل الأوَّل هي:

m2 × 42 تقسيم 44 +44 ×100 = 95.45%

ومعامل الثبات مع المحلّل الثاني هي:

m2 × 40 تقسيم 44 + 44 × 100 = 90.90%

ومعامل الثبات مع المحلّل الثالث هي:

38 × m2 تقسيم 44 + 44 = 86.36%

وهذه نسب عالية جدًا يتمّ من خلالها اعتماد تحكيم كلّ محكّم، ولكن ما يجب الأخذ به هنا، هو المتوسّط العام للمحلّلين الثلاث وهي مجموع النسب مقسّمة على عدد المحلّلين، أي: 95.45% + 90.90% +86.36% = 90.90% وهذه نسبة عالية جدًا.

الصدق:

الصدق: يجعل التصنيف المستخدم مُعرّض للتحكيم من قبل خبراء لهم علاقة بالتخصّص الذي يستهدفه التصنيف القيمي بالتحليل، وأن يُعتمد بنسبة تجعله صالحًا لتحليل مضمون القيمة، أو الكلمة، أو الجملة، أو الفكرة، أو الشخصيَّة، أو النصّ المكتوب والموثّق.

وبعدما يتمّ التحكيم ويجاز التصنيف بنسبة مرتفعة عن المتوسط يصبح التصنيف قابلًا للاستخدام من قِبل الآخرين في إجراء البحوث العلميَّة الميدانيّة والمعياريّة، وبالتالي: لن يحتاج المستخدمون له إثبات الصّدق؛ لأنَّ التصنيف المستخدم قد تعرّض لذلك، وتمّ اعتماده. وفي العلوم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة يقاس صدق المحتوى بتقدير الأداة، أو المقياس، حيث إجراء مقارنات بين كلمات أو أفكار محدّدة، أو مفردات متعدِّدة بوجودها فعلًا على المقياس بأفكار محدّدة، أو مفردات متعدِّدة أخرى يمكن استخدامها.

وعليه: فالنتائج حقائق يُستدلّ عليها بسابق، ويستدلّ بها على لاحق، وهي تدرك مباشرة من التعرّف على أثر المتغيّرات، وكشف العلاقات بينها، ومدى

تأثيرها على الفعل والسُّلوك على من يتعلق الأمر بهم فردًا، أو جماعة، أو مجتمعًا (المستهدفين بالفعل البحثي).

أنواع الصّدق:

1 . الصّدق الظَّاهري: هو قياس الوجه الظَّاهري للاستبانة من حيث كونه يدلّ على قياس ما وضع لقياسه.

2 . صدق المحتوى: الذي يتمّ قياسه بمعامل الارتباط؛ وذلك لمعرفة قياس محتوى الأداة، وما إذا كان يقيس أبعاد ومفاهيم البحث.

3 . صدق المضمون: يتعلّق بالبناء المفاهيمي بحيث تقيس الأداة المفهوم موضوع البحث.

ويتحقّق صدق المضمون عندما تكون البنود المكوّنة للاختبار ملائمة وموافقة للبناء المقصود، وعندما يحلّل مضمون اختبار معين فيهتم بنقطتين رئيستين:

أ . معرفة إلى أيّ مدى تغطي بنود الاختبار مجموع البناء (المفهوم).

ب . معرفة إلى أيّ مدى لا تحتوي بنود الاختبار على متغيّرات غير ملائمة.

ويستعمل صدق المضمون عندما تصمم الاختبارات والسَّلالم، وعلى الباحث في هذه الحالة أن يختار البنود التي تسمح له بقياس قدر المستطاع مختلف أوجه البناء (المفهوم) مع تفادي وضع بنود غير ملائمة، ومن المفيد في هذه الحالة، الرّجوع إلى خبراء محكِّمين، ويطلب منهم تقييم صدق مضمون كلّ بند

من بنود الأداة المصمّم؛ وذلك من خلال تقدير ارتباطه بالبناء المقصود، ويحتفظ بعد ذلك بالبنود التي رأى الخبراء أنَّها ملائمة ومهمة.

4 ـ الصّدق العاملي: يهتم بتحليل الصّفة المقاسة إلى عناصر؛ وذلك لأجل معرفة مدى قياسها للصّفة المقاسة.

5 ـ صدق المحكّ: يعنى مدى ارتباط المقياس مع معيار محدّد (محكّ)، فيكون الاختبار ناجحًا إذا كان المحكّ صادقًا في الكشف عمّا جاء به المحكّ، ويعني: بصدق المحكّ دراسة مدى قدرة الأداة المصممة على التنبؤ بالسُّلوك في وضعيّات متنوّعة، أي: مدى استطاعة الأداة التنبؤ بمحكّ معين (السُّلوك، أو الوجدان والإدراك المعرفي (Cognition) ويأخذ هذا التنبؤ شكلان:

أ ـ الصّدق الترابطي: يدّل على اتفاق نتائج مقياسين يقيسان نفس الصّفة على أن يكون أحدهما معروفًا بالصّدق والثّبات، وتُقيَّم قدرة الاختبار بتطبيق كلّ من الاختبار والمحكّ (الاختبار، المحكّ) في آن واحد، ثم يحسب الارتباط بين الدرجتين، وكلّما كان الارتباط مرتفعًا، كلّما كان الصدق الترابطي مرتفعًا.

ب ـ الصّدق التنبّئي: الذي يعتمد على مدى تنبؤ المقياس بالواقع الذي يستهدفه بالبحث.

الوسائل العلميَّة لتحليل المضمون:

1 ـ التصنيف القيمي.

2 ـ المشاهدة.

3 ـ الملاحظة.

4 . المقابلة.

5 . الاستبانة.

طريقة دراسة الحالة

دراسة الحالة

إنَّها الطّريقة العلميَّة المتّبعة في دراسة الحالات الفرديَّة والجماعيَّة والمجتمعيَّة، وهي التي تهتم بالبحث في أعماق الظّواهر الاجتماعيَّة التي تظهر في كل وقت من الأوقات، وهي الطريقة التي تولي اهتمامًا خاصًّا بتشخيص كل حالة من الحالات المبحوثة والمدروسة؛ ولذا تركّز عمليَّة التشخيص على المعلومة وتحليلها مع مقابلة عناصر الحالة لأجراء التشخيص مباشرة على الحالة ومن يعاني من تأزُّمات.

وقد تكون الحالة موضوع البحث والدِّراسة خيرة، من أجل أخذ العبرة واستنباط المبادئ التربوية والاجتماعيَّة التي تُسهم في تنظيم المجتمع وبناء شخصيته المتكاملة؛ وقد تكون شريرة مما يجعل التركيز عليها والاهتمام بها مسألة ضرورية من أجل إصلاح العناصر التي انعكست الحالة في سلوكهم المرفوض اجتماعيًّا؛ ولهذا فالحالة كما عرَّفها اللغويون هي: "ما عليه الإنسان من خير وشر يقال: حال وحالة"[6].

إذن: طريقة دراسة الحالة لم تقتصر على دراسة الحالات المشينة، أو السيئة فقط، بل كذلك تهتم بدراسة الحالات ذات المضمون الإيجابي الذي هو الآخر يؤدِّي إلى بلوغ نتائج جليلة تفيد الفرد والأسرة والمجتمع.

وتوصف الحالة الفرديَّة بأنَّها سيرة متكاملة ومتلاحقة يمكن التعرّف عليها من خلال مراجعتها وتتبّع مراحل تطورها، أو تعقدها، وتحديد عناصر القوَّة

[6] شرح أبن عقيل: الجزء الأول، المكتبة المصرية، بيروت: 1988، ص 568.

والضّعف من خلال معرفة مضمونها والمنظومة القيميَّة والأخلاقيّة التي انتظمت عليها، وأظهرتها إلى مستوى الحالة الخيرة، أو الشريرة.

ومع أنَّ الله تعالى قد خلق الإنسان في أحسن تقويم فإنَّ البعض بأسباب، وعلل تستوجب البحث والدِّراسة ارتدّ عن طبيعة خلقه، وعن الفضائل الخيّرة، والقيم الحميدة التي ينتظم المجتمع عليها، وارتضى أن يكون في أسفل السافلين.

وبما أن خلق الإنسان هو حُسن التقويم، فلماذا لم يحافظ على حُسن تقويمه؟

بالتأكيد مجموعة أسباب، وعلل تتداخل في حالته لتدفعه بعد ضعفٍ إلى مواطن الفساد والدّونية، ومن بين هذه العلل: الطّمع فيما ليس له فيه حق، وكذلك الحاجة وشدة ضغوطها، والجهل بالأمر (أي أمر)، والانقياد إلى الرَّغبة والشَّهوة، وسوء التربية، والتشويش من قبل الغير، والانحرافات السياسيَّة والاقتصاديَّة في البلد، وضعف المناهج، والمقررات التعليمية، وغفلتها عن الرِّعاية، والوقاية، والتوجيه، والإرشاد.

ولذا اهتم الأخصائيون الاجتماعيون كثيرًا بدراسة حالات الأفراد؛ من أجل إعادتهم إلى سماحة المجتمع التي تستوعبهم أفرادًا وجماعات فاعلين، ولأجل إخراجهم من المستويات السُّفليَّة التي ارتضوا الرّكون إليها، ثمَّ الارتقاء بهم إلى المستويات العليا التي تُحدث لهم النُّقلة إلى المستقبُّل الأفضل؛ ولهذا فإنَّ باب التوبة مفتوح للذي خُلق في أحسن تقويم.

فالإنسان مُعرَّض للإصابة البدنيّة، والإصابة النفسيّة، والصحيّة، وفي كلّ الحالات هو مُعرَّض، مما يستوجب رعايته والعناية به، فكانت مهنة الخدمة الاجتماعيَّة مهنة سبَّاقة في خوض هذا المجال بمهنيّة وتفنن، بهما تدرس الحالة،

وتستوعب عناصرها سواء أكانت حالة فردٍ، أم جماعة أم مجتمعٍ. مهنة تأسست على قاعدة: (ليس عيبًا أن يغفر المجتمع لأفراده أخطاءهم، وليس عيبًا على الأفراد أن يكفّروا عن سيئاتهم). قال تعالى: {فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ}[7]، وقال تعالى: {وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ}[8].

هذه سُنَّة الحياة والله تعالى غفور رحيم، فلماذا لا يكون العباد على هذه السُّنَّة الحميدة يغفرون ويتراحمون؟

ولأن الله الذي خلقنا جميعًا قادرًا على أن يغفر الذنوب جميعًا فما بالك نحن الذين نخطأ ونصيب، ولِمَ لا نغفر لمن يهتدي إلى الحق والله تعالى يقول: {وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى}[9].

فمهنة الخدمة الاجتماعيَّة تؤمن بأنَّ الإنسان لا ييأس، ولا يقنط حتى وإن وقع تحت ظروف قد جعلته منحرفًا؛ لأن الاستسلام لظروف الحالة هو نتيجة ضعف الإيمان بإمكانيّة الإصلاح، والعلاج الذي بأسبابه تتغيّر الأحوال من سيئة إلى حسنة، وكثيرًا من الذين انحرفوا تابوا من انحرافاتهم إلى الطّريق القويم وأصبحوا من المفلحين مصداقًا لقوله تعالى: {فَأَمَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَعَسَى أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُفْلِحِينَ}[10].

---

[7] المائدة 39.

[8] الأنعام 54.

[9] طه، الآية 82.

[10] القصص، الآية 67.

ولأنَّ الله تعالى خلق كلّ فردٍ بذاته؛ إذن: الله جعل لكل فردٍ خصوصية بها يتميَّز عن غيره ولو كان توأمه، ومن هنا انطلقت مهنة الخدمة الاجتماعيَّة إلى دراسة الحالات الفرديَّة حالة بحالة، وهي متيقِّنة مهنيًّا أنّ لكلٍ خصوصيته من حيث: المشاعر، والأحاسيس، والقدرات، والمهارات، والخبرات، والاستعدادات، ومن حيث: أثر التعلّم والتعليم، والثقافة، والدين، والعرف، والقيم، والفكر، والمعلومة، مما يتطلب عدم التعميم، أي: إنَّ أخطاء كثيرة، وغير مفيدة، وقد تكون ضارة إن تم تعميم الخصوصيّات على الآخرين، أو تقييمهم وفقًا لمعطياتها.

إذن: ينبغي لنا مراعاة خصوصيّة الفرد، أو الجماعة، أو المجتمع نتيجة وجود فروق فرديّة، بأسباب القدرات، والاستعدادات، والأحاسيس، والمشاعر، والأديان، والأعراف، والقيم، والثقافات، والتعاليم التي تختلف من بيئة إلى أخرى. فقد تكون المشكلة واحدة، كأن تكون حالة سرقة، التي قد يشترك أفراد كثيرون في ارتكابها، لكن الأسباب التي دعت للسرقة ليس بالضرورة أن تكون واحدة، بل تختلف من فردٍ إلى آخر، مما يجعل دراسة حالة كل فرد تختلف عن حالة الآخر؛ ولهذا فدراسة كل حالة تتطلّب معلومات وافية عن كل حالة، وكذلك تتطلّب تحليلًا موضوعيًّا لمتغيرات كلّ حالة من الحالات المدروسة، ثم تشخيصًا وافيًا للحالة مباشرة، تفاديًا للتغييب، أي: يجب تحليل المعلومات وفقًا لكلّ خصوصيّة تجنبًا لأخطاء التعميم، ومن ثمَّ يكون التشخيص للحالة من خلال مقابلات مباشرة مع الفرد، أو الأفراد ذوي العلاقة بالحالة قيد البحث والدِّراسة.

طريقة دراسة الحالة لا تتوقف عند حد تجميع البيانات والمعلومات وإبداء المقترحات، أو التوصيات التي قد يؤخذ بها، وقد لا يؤخذ، بل هي طريقة تستهدف الإصلاح والعلاج بما تستند عليه من تعمُّق، وتتبع في أثناء البحث، وبما يتوصّل إليه من حلول ومعالجات.

والإصلاح هنا ليس تقديم المساعدة، فتقديم المساعدة هو من صميم عمل المؤسَّسة، أو الجهة المسؤولة، ولتبيان ذلك نفترض أنّنا سندرس حالة مجتمع طبقي، وليكن هذا المجتمع مسلمًا باعتبار أن موضوعه يحتوي على عناصر الإصلاح فيه، فتكون الزَّكاة هي الوسيلة الإصلاحية، ولم تكن من أجل استمرار الحاجة، وتقديم المساعدة، وإذا تساءل البعض:

لماذا؟

يجاب عليهم بأنّها: الحق المعلوم، وبما أنّها الحق المعلوم فهي لم تكن مساعدة، أو منّة من أحد، بل ركنًا من أركان رسالة الإسلام الحنيف، فإذا أنهدم هذا الرُّكن أختل التنظيم الاجتماعي السليم، وأصبحت حالة المجتمع تحتاج إلى دراسة، وتحليل، وتشخيص، وعلاج.

يتضح من الفقرة السَّابقة أهميَّة فلسفة الزَّكاة، ولكن إذا تساءل آخرون:

لماذا لم يتحقّق الإصلاح مع وجود فريضة الزكاة؟

نقول:

لم يتحقّق ذلك: نتيجة عدم الالتزام بإعطائها، فلو التزم المسلمون بإخراج الزكاة من بداية ظهور إسلامهم لما وُجِدَ اليوم بينهم فقير وغني، بل يكون المجتمع الإسلامي مجتمع المساواة التي تستهدفه فلسفة الإصلاح الاجتماعي التي نحن بصدد الكتابة عنها في طريقة دراسة الحالة؛ لأنَّ الإصلاح علاج لِما أعطبه الدّهر ظلمًا، أمَّا المساعدة فهي التلفيق المؤقت الذي أهلك المدن والقرى عبر التَّاريخ، قال تعالى: {وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ}[11].

[11] هود، 117.

ولذا فالإصلاح يؤدِّي إلى الاعتماد على النّفس، أمَّا المساعدة فتؤدِّي إلى الاعتماد على الغير.

وعليه: فطريقة دراسة الحالة تعتمد إصلاحًا على البدء مع الحالات الفرديَّة من حيث هم، وكما هم عليه؛ وذلك لأجل بلوغ ما ينبغي لهم أن يكونوا عليه وهو الأفضل والأحسن والأجود.

وبما أنَّ الباحث يود أن يكون المبحوث، أو المدروس حالته متعاونًا، إذن: ليس له بدٌّ إلّا أن يبدأ معه من حيث هو، حتى يشعر ويحسّ بأهميته من خلال مراعاة الباحث، أو الأخصائي الاجتماعي لظروفه الخاصَّة التي أوقعته في الانحراف إن كان من المنحرفين.

وفي دراسة الحالات ينبغي للباحث أو المتخصّص الاجتماعي أن يكون فطنًا ومتيقظا حتى لا يقع في الفخّ الذي ينصبه له أولئك الذين انحرفوا ذكاءً في غير محله، فهؤلاء بذكائهم قد يقعون البحث فيما يبعده عن نواميس المهنة: مبادئها، وأهدافها، وأخلاقياتها التي تستوجب من الباحث أن يكون فطنا بما حوله من مظاهر وسلوكيّات، وأساليب التوائية قد ينتهجها المنحرفون في أثناء إجراء عمليات الدِّراسة معهم.

ولذا فعلى الأخصائي الاجتماعي أن يكون مرنًا في تعامله مع المبحوثين والعملاء مستوعبًا لهم ولما يعانونه من هموم، فلا يستخدم معهم كلمات قد تؤدِّي بهم إلى التخندق حول أنفسهم، كأن يقول لهم: إنكم مخطئون، أو منحرفون، أو سُرَّاق، وغيرها من الجمل التي تجعل الباحث وكأنَّه طرفٌ وخصمٌ.

ومن ثمَّ فالأخصائي الاجتماعي والباحث الماهر يعرفان أنّ هذه الصّفات لم يولد الإنسان بها، ولم يُخلق عليها، ولكن عندما تحدث تكون من ورائها أسباب

كثيرة تستوجب البحث من أجل الإصلاح، والعلاج، وإحداث النُّقلة إلى الأجود النافع.

إذن: من البداية ينبغي للمعاملة المهنيّة بين الباحث والمبحوث أن تكون علميَّة وإنسانيّة وفنيّة من حيث التعامل والانتباه لكل المتغيّرات التي قد تظهر في أثناء الدِّراسة، وتجميع المعلومات عن الحالة.

وهذا الأمر يستوجب مراعاة مستويات المبحوثين، أو المدروسين العقليَّة، والصحيّة والاجتماعيَّة والتعليميّة، والاقتصاديَّة؛ لكي تكون نقاط انطلاق في اتجاه إصلاح الحالة وعلاجها.

تهتم طريقة دراسة الحالة بتثبيت الإرادة التي تعدُّ هي القوَّة الدّافعة للفعل، أو السُّلوك المرتكب الذي قد يكون إيجابيًّا، أو يكون سلبيًّا، مما يجعلنا نقول: إنَّه ليس كل فعل مرتكب بإرادة حرّة يعبر عن أعمال خيِّرة، فالفرد قد ينحرف بإرادته، وقد ينحرف بمؤثّرات خارجيّة؛ ومع ذلك حتى ما يرتكبه الفرد في يوم من الأيام قد يأتي يومٌ آخر فينكره، وهذه ميزة بها يتراجع الفرد عمَّا ارتكب أو اقترف، وفي مثل هذا الأمر يقول: اوتورانك Otto Rank : "كل إنسان يريد وفي الوقت نفسه ينكر ما يريد؛ لأنَّه ثمّة شعور بالذّنب يصاحب الإرادة عادة"[12].

ومع أنَّ الإرادة كما عرّفها العلماء السوفييت هي: "التصميم الواعي للشخص على تنفيذ فعل معيّن، أو أفعال معيّنة"[13]. وبالرّغم من أنَّها التصميم

[12] محمود حسن، مقدمة الخدمة الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت، ص 143.

[13] الموسوعة الفلسفية، وضع لجنة من العلماء الأكاديميين السوفيتيين، إشراف، م. روزنتال، ب. يودين، " ترجمة سمير كرم بيروت، دار الطليعة، الطبعة الخامسة، 1985، ص 17.

الواعي لارتكاب الأفعال، فإنَّ إنكارها في ظروف معيّنة يمكن تحقيقه بإرادة صاحب الإرادة، (الفرد المرتكب للفعل).

وعليه:

في الوقت الذي ينبغي لنا فيه مراعاة إرادة المبحوث، أو المبحوثين عند دراسة الحالات، وبخاصّة ذات التأثير السَّالب على حياة الفرد، أو المحيط الاجتماعي له، في الوقت ذاته على الباحث أو الباحثين العمل على تهذيب إرادة المبحوث سواء أكان فردًا، أم اثنين، أم أكثر، فتهذيب الإرادة يؤدِّي إلى التطابق بين ارتكاب الفعل والاعتراف به؛ ولذا فتهذيب الإرادة يؤدِّي إلى تصحيح السُّلوك؛ ولهذا الاعتراف بالفعل لم يكن إدانة في العلوم الاجتماعيَّة والنفسيّة مع أنَّه إدانة قانونيّة.

وعليه:

تُعدُّ مهام البحَّاث والأخصائيين الاجتماعيّين والنفسيّين إنسانيّة، غايتهم الإصلاح وليس العقاب، فالمبحوث أو العميل عندما يعي بحاله وبمخالفته للفضائل والقيم الحميدة التي ينتظم مجتمعه عليها يستجيب للإصلاح والعلاج المستهدف من قبل الباحث؛ ولهذا من المهم أن يُشرِك الأخصائي الاجتماعي المبحوث في تشخيص حالته ليكون متقبُّلا من بعده لِما يؤدِّي إلى الإصلاح والعلاج؛ ولأجل ذلك ينبغي على الأخصائي الاجتماعي أن يراعي عند تناوله الحالات بالدِّراسة تداخل الإرادة مع بناء الذَّات المتكون من قيم المجتمع وتاريخه المنعكس على شخصية الفرد.

والذَّات هنا لا يقصد بها شخصيَّة الفرد، بل تلك القيم التي تشربها الأفراد وقد تميزوا بها ثقافةً وسلوكًا، أي: إنَّ الذَّاتيَّة هي المتكونة من ثقافة المجتمع ودينه

وأعرافه وقيمه وفضائله؛ ولهذا إذا ضعف البناء الاجتماعي والتربية الاجتماعيَّة ضعفت الذَّات عند الأفراد والجماعات، وإذا ضعفت الذَّات ضعف الانتماء الودّي مع المجتمع (مع متطلباته، وأوامره، ونواهيه) فتكون العلاقة الفرديَّة مع المجتمع علاقة نفعيَّة، وليست علاقة قيم وأخلاق مما يؤدِّي إلى الانحراف المتحقق من الانسلاخ عن الذَّات والتمسك بالأنا التي تمركز كل شيء عليها، ولا ترتضيه للآخرين، ولنا وجهة نظر بأنَّ الأنا تختلف عن الذَّات ، فالأنا شخصانية، أمَّا الذَّات فاجتماعيَّة والأنا فرديّة والذَّات عامّة، ولقد تمَّ فكّ هذه الملابسات المتداخلة في مؤلَّفنا:(خماسي تحليل القيم).

ولكي تستمر الذَّات قويّة في تكوين الأفراد، ينبغي لنا العمل على ديمومة العلاقات الاجتماعيَّة في الاتجاه الموجب، وإذا شعر الفرد بتلك الأهميَّة ازداد تمسّكا بها، وإذا أزداد تمسّكا بها دامت حالته الخيرّة في اتجاه المحافظة على سلامة الذَّات التي تتطلّب وضوح المبادئ، ووضوح الأهداف، وهكذا يتحقّق العلاج ويستمر، ولكن إذا ارتبط الإصلاح بالماديّات فإنَّه قد ينعكس بانتهاء المصلحة الماديّة ولا يكتسب صفة الديمومة، أمَّا إذا ارتبط بقيم خيّرة تتعلّق بالفرد والمجتمع الذي ينتمي إليه يصبح للإصلاح صفة الدّيمومة ما دامت القيم والفضائل بين النَّاس أفرادا وجماعات ومجتمعات.

إنَّ بناء الإرادة وتحقيقها، وديمومة الإصلاح لا يتحقّقان إلّا بوجود تفاعل مسبق يتم بين الباحث والمبحوث، ثم بين المبحوث والموضوع؛ لأنَّ التفاعل هو الذي يحقّق التفاهم ويؤدِّي إلى التفهُّم. فبدون تفاهم وتفهُّم لا تبني الذَّات، ولا تتحقّق الإرادة، ولا يتم الإصلاح والعلاج.

ولا ننس دور الخبرة في دارسة الحالة التي بها يتمّ استيعاب المبحوث وموضوعه الذي فيه تكمن الظّروف والأسباب، فبالخبرة يتم تقبُّل المبحوث أو العميل (هو كما هو)، والعمل على إصلاح حالته وعلاجه من همومها، والوصول به إلى ما ينبغي لنا أن يكون عليه، مع فتح آفاق المستقبُّل أمامه؛ حتى تتحقّق له النُّقلة من الحالة السَّابقة إلى المستقبُّل الأفضل.

تشخيص الحالة:

التشخيص: diagnosis عمليَّة مهنيّة يتم من خلالها مقارنة النتائج المبدئية التي وصل إليها البحَّاث، أو الأخصائيون الاجتماعيون، أو الطبيب من عمليَّة تحليل المعلومات، ومقارنتها مع واقع شخصية العميل، والحالة التي يعاني منها؛ حتى يتمكَّن الأخصائي الاجتماعي من معرفة المستوى القيمي الذي عليه حالة العميل؛ ليعمل على عودته إلى القواعد القيميَّة المعتمدة من المجتمع، ومن ثم دفعه إلى ما يحقّق له النُّقلة، ولا تتم عمليَّة التشخيص على الإطلاق بتغييب العميل، أو من يتعلّق الأمر به كما هو حال عمليَّة التحليل التي لا ضرورة لها في ذلك.

وتُنسب عمليَّة التشخيص إلى شخوص العميل، وتواجده أمام الأخصائي الاجتماعي، ومشاركته له في هذه العمليَّة.

والفرق كبير بين عمليتي: التحليل الذي يتمركز على تحليل المعلومات، والتشخيص الذي يتمركز على شخصيّة العميل مباشرة، وعلاقته بالمعلومات المحللة.

وعليه: لا يمكن أن يكون التحليل هو التشخيص، مما جعلنا نقول: التحليل للمعلومات، والتشخيص للحالة التي عليها المبحوث أو العميل؛ ولهذا

فحالة العميل في مهنة الخدمة الاجتماعيَّة مثل حالة المريض في مهنة الطب الذي هو الآخر يتعرّض للتحليل، والتشخيص، وإلَّا لن يتحقق له العلاج المناسب الذي يُسهم في شفائه، فالمريض بعد أن يقابله الطبيب يطلب منه مجموعة من العيّنات؛ لأجل إخضاعها للتحليل المعملي، أو المختبري، وبعد ظهور النتائج يأتي إليه الطبيب وهو في سريره العلاجي؛ ليشخِّص حالته وفقًا لما توصَّل إليه من نتائج إن أظهرت للطبيب شيئا يعتد به، وإن لم تُظهر النتائج شيئًا يستأنس به الطبيب للعلاج قد يأخذ منه مجموعة من العيّنات الأخرى وفقًا لفرضيّة بديلة يتوقّعها الطبيب، وبعد خروج نتائج التحليل يأتي الطبيب ثانية إلى المريض؛ ليشخِّص حالته وفقًا لما توافر لديه من نتائج معمليَّة أو مختبرية، فإن لم تبِّن له شيئًا يستدل به على الحالة المرضيّة قد يحيل المريض إلى طبيب آخر في تخصص آخر، ليستكمل عمليّات التحليل، ومن ثم التشخيص، وهكذا الحال في مهنة الخدمة الاجتماعيَّة التي تستوجب تحليل المعلومات وتشخيص حالة العميل.

وعليه: فدراسة الحالة تتطلب الآتي:

. تجميع المعلومات.

. تحليل المعلومات.

. تشخيص الحالة مباشرة مع وجود العميل أو المريض.

. تحديد العلاج.

. مشاركة العميل في الأخذ بخطوات العلاج، والأخذ بيده إلى ما يجب أن يكون.

أهميَّة دراسة الحالة:

1- إنَّها تستوعب الموضوع بوضوح من خلال تناوله بشكل متكامل تتضح فيه الأسباب والعلل، والمتغيرات المتداخلة والمستقلة، والدخيلة التي أظهرت الحالة قيد البحث والدِّراسة، وبطريقة دراسة الحالة يتيسّر التشخيص العلمي والمهني الذي يؤدِّي إلى إصلاح ومعالجات موضوعيَّة.

2 . دراسة الحالة تُمكِّن من العودة إلى ماضي العميل أو المبحوث، وتُمكِّن من الوقوف على العلل والأسباب والمعطيات التي يحتويها، وهي المؤثّر الأساسي في إظهار الحالة، وكذلك تُمكِّن من رسم خطط، واستراتيجيات لإحداث النُّقلة في حياة المبحوثين.

3 . إنَّها تهتم بدارسة السُّلوك، والعمل على تقيم انحرافاته.

4 إنَّها تُلفت الانتباه إلى حالات الذين فشلوا كما تُلفت الانتباه إلى حالات الذين نجحوا في حياتهم بشكل مقارن؛ وذلك لتبيان أسباب النّجاح، والتأكيد على أهميّتها، والعمل على تعميمها؛ لتعم الفائدة، والتمسّك بها في بناء الشخصيَّة المتفاعلة، وكذلك لتبيان أسباب الفشل؛ لأجل الحياد عنها، وتفادي تكرارها، والقضاء على عللها وأسبابها.

5 إنَّها تُمكِّن المجتمع من الاهتمام بأفراده، وجماعاته بتطبيق الإصلاحات المتوصل إليها عن طريق الدِّراسة، والتشخيص، والعلاج.

6 تُمكِّن من إزالة المخاوف من نفس المبحوث؛ وذلك بتقبُّله (هو كما هو) وتقبُّل التعامل مع حالته وبما فيها من إشكاليات أو صعاب.

7 . تُمكِّن من تفهُّم حالة المبحوث، وتفهُّم الظّروف التي ألمت به، وجعلته بين الجدران نزيلًا بمؤسّسة من مؤسّسات الإصلاح.

8 . إنَّها تحقق للمبحوث، أو العميل التنفيس الوجداني بإجراء مقابلات مهنيّة تُجرى من قبل بحاث وأخصائيين مهرة يعتمدون على مبادئ مهنيّة، ويسعون إلى إنجاز أهداف إنسانيّة سامية.

9 . تُعد أفضل الطّرق البحثيَّة الممكِّنة من التعرّف على المبحوث مباشرة عن طريق إجراء مقابلات متخصّصة بمهارة، وفن راقيين.

10 . تُمكِّن من تكوين علاقات مهنيّة مع المبحوثين بها يتم تخفيف التوتّر من خلال الإنصات والانتباه إلى المبحوثين، أو العملاء، وبخاصّة عندما يُعطى العميل حريَّة التحدث، والتعبير عن حالته حتى يتمكّن من إظهار ما يكنُّه في أحاسيسه، ومشاعره، ووجدانه تجاه حالته وظروفه وكذلك اتجاه المجتمع الذي ينتمي إليه ومن ثمَّ ينفّس عن نفسه.

أهداف دراسة الحالة:

1- تفهُّم الموضوع وآثاره السلبيّة، أو الإيجابيَّة على العناصر المتأثّرة به.

2- معرفة موقف الأفراد والجماعات من الموضوع.

3- تبصير المبحوثين إلى ذاتهم ومستقبُلهم.

4- تحديد العوامل والعناصر المؤثّرة والمتأثّرة بالموضوع، والكشف عن الأسباب المتداخلة في الحالة المدروسة، أو المبحوثة، وإيجاد حلول لها.

5- معرفة الجوهر من خلال ملاحظة ما يحدث من سلوك أو فعل.

6- إشراك المبحوث في التعرّف على حالته، وتوليد الرغبة لديه بما يحفِّزه للبحث عن حلول.

7- الإصلاح والعلاج، وليس المساعدة.

مصادر دراسة الحالة:

تنقسم مصادر إلى: مصادر بشرية، ومصادر مكتوبة.

المصادر البشريَّة:

وهم المستهدفون بالدِّراسة سواء أكانوا على علاقة مباشرة بالموضوع، أم على علاقة بالشّخص المرتكب للفعل، فقد يكون المصدر فردًا، أو اثنين، أو أسرة، أو الرِّفاق، أو الجيران، أو الطبيب، والمحامي، والمدرس. وقد يكونون جميعًا مصادر للدراسة، وبخاصّة إذا كانت الحالة سرقة، وأنَّ السارق يقرأ ويعمل في وقت واحد، وأنَّ له قضيّة تتابعه، وأنّنا نحتاج إلى معرفة التشويهات والإعاقات التي يعاني منها إن كان معاقًا، مما يستوجب مقابلة بعض أفراد أسرته، ورفاقه سواء في المدرسة أم في العمل، وجيرانه، ومدرسيه، والطبيب المختص، والمحامي الذي يتابع قضيّته وهكذا تستمر الدِّراسة وتتسع؛ كي لا تغفل عن متغيّرٍ من المتغيّرات ذات العلاقة بالحالة، أو العميل.

المصادر المكتوبة:

وهي الدلائل المثبتة للحقائق، والشّواهد الدّالة على أفعال، أو مؤشرات يمكن القيام بها، وهذه المصادر تشمل: الوثائق العامَّة والخاصَّة، والشهادات، والتقارير المعتمدة، والسّير الخاصَّة، والمذكرات الخاصَّة، وهذه المصادر قد تكون من جهات رسميّة وبالتالي يستوجب اعتمادها حتى لا يحدث التزوير، وقد تكون

شخصيّة وتقبُّل كما هي، على أن تتعرض للنقد الداخلي، والنقد الخارجي من أجل سلامة محتوياتها والتفسيرات المترتّبة عليها.

وسائل دراسة الحالة:

تعتمد دراسة الحالة على أهم الوسائل العلميَّة في تجميع المعلومات والبيانات وتحليلها، وهي:

المقابلة: interview

المقابلة عمليَّة مهنيّة يتم الاستعداد لإجرائها وفقًا لأهداف واضحة ومحددة مع المبحوثين (فردًا كان أم جماعةً أم مجتمعًا) وهي إحدى وسائل جمع المعلومات والبيانات من مصادرها، تتم بين طرفين: الباحث أو الأخصائي الاجتماعي والمبحوث أو العميل أو أحد الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالحالة المبحوثة، وفقًا لموضوع محدد، منطلقًا من أسباب ومحققًا لأهداف، كما أنَّها فن مهني يعتمد على الخبرة التي تكسب الباحث الفطنة والمهارة الممكّنة من التعرُّف على الظواهر والحالات وتحقق نتائج ومعالجات، فيها تطرح الأسئلة حتى يتم التعرُّف على المعلومة من مصادرها، وبها تُشخَّص الحالات، وعن طريقها يتم التمكن من العلاج المناسب المؤدّي إلى الإصلاح.

وتهدف المقابلة العلميَّة إلى التعرف على الظاهرة أو الموضوع بحثًا عن العلل والأسباب، من خلال التقاء مباشر بين الباحث والمبحوث سواء أكان الباحث فردًا أم جماعة، وحسب علاقتهم بالموضوع، وتطرح في عمليَّة المقابلة أسئلة تهدف إلى استيضاح الحقائق من ذوي العلاقة بالحالة أو الظاهرة، وتشخَّص المعلومات بربط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة والمتداخلة لكشف الأثر على شخصية المبحوث.

ولهذا فالمقابلة فن مهني يعتمد على الخبرة التي تزود الباحث بالفطنة، والمهارة في التعرف على الظواهر والحالات، والوصول إلى نتائج، ومعالجات تمكّن الفرد أو الجماعة من تأدية مهامهم وواجباتهم الاجتماعيَّة والإنسانية بودٍّ وحرصٍ ومحبّةٍ.

وفلسفة القابلة التعرّف على المواضيع والأفراد والأشياء عن كتب دون وسطاء قد يساهموا في تمييع الحقائق والمعلومات، سواء بالنقص أو الزيادة.

الأسس الموضوعيَّة التي تُراعى عند إجراء المقابلة المهنيّة:

على الباحث الاجتماعي والطبيب الاجتماعي والنفسي مراعاة مجموعة من الأسس أثناء إجراء المقابلات سواء أكانت لتجميع المعلومات، أم لتحليلها، أم لتشخيص الحالة، أم للعلاج، ومن هذه الأسس الآتي:

1- **تقبُّل أيِّ ظاهرة تحدث وتقبُّل التعامل معها:**

يعتمد هذا النَّوع من التقبُّل على أنَّ قيمة الإنسان غالية لا ينبغي التفريط فيها، أو الاستهانة بها، فكلنا نعرف أنَّ السَّرقة عيب، وتناول المخدرات عيبًا محرّمًا، وارتكاب الجرائم عيبًا محرمًا، ومع ذلك نقبل التعامل مع مثل هذه الحالات من أجل تصحيحها إلى الصّواب، لأنّنا إذا لم نقبلها عند حدوثها فإنّنا نفقد أسس القضاء عليها، ونكون قد ساهمنا في زيادة انتشارها في المجتمع لدرجة إعجازنا عن اجتثاثها منه، ويتم تقبُّل الباحث للمبحوث أو المريض اجتماعيًّا بالكلمة الطيّبة، ويتقبُّله كما هو لا كما يحب أن يكون عليه؛ لأنَّ ما ينبغي أن يكون عليه هو الهدف الذي يسعى الباحث إلى تحقيقه أو الوصول إليه.

إذن: يعتمد تقبُّل الباحث للمبحوث على الكلمة الطيّبة، وتتبع مبادئ المهنة علميًّا من أجل التعامل مع كل الحالات بمراعاة الفروق الفرديَّة لكل حالة والخصوصيّات الثقافيَّة والدّينيَّة والاجتماعيَّة، والظَّرف الزَّماني والمكاني.

ومن ثم يتم التعامل مع الحالات والأفراد الذين تجري معهم المقابلات للتعرّف على آثار الظاهرة أو المشكلة على شخصية الفرد، أو الأطراف ذوي العلاقة بها.

2- عدم استغراب أيِّ سلوك شاذ قد يقع من الأفراد حتى ولو كانوا يظهرون أنَّهم قدوة حسنة:

الأفراد قد يقع منهم الفعل الشاذ، وقد يقع عليهم، والفعل الشاذ قد يقع بين الأخ وأخته، أو أمّه، أو الأب وابنته، أي قد يقع بين المحارم في الدين الإسلامي.

ولهذا لا ينبغي أن يستغرب الباحث الاجتماعي أيِّ سلوك شاذ يقع في المجتمع لأنَّ في المجتمع ضالين، ومعتدين آثمين نهاهم الله عن ارتكاب الأعمال الخسيسة والمحرَّمة ومع ذلك يرتكبونها. وعند إجراء مقابلة مع ضالٍ أو مجرمٍ أو منحرفًا قد يلاحظ الباحث عليه ندما شديدًا (ندم من ارتكابه لفعل الشاذ)، وهنا قد يتساءل البعض:

لماذا؟

لأنَّ الأفعال الشاذّة تُرتكب في حالة الغياب عن ذات المجتمع، وضمير الأمة المتكوَّن من دينها وعرفها (فضائلًا وقيمًا)، فيكون الإنسان في غيبوبة عن معرفة ما يجب والوقوف عنده ومعرفة مالا يجب والابتعاد عنه.

وعند إجراء الباحث مقابلاته المهنيّة مع المنحرف يصحى ويعود إلى عقله وضميره ليُحكِّمه، وحينها يعرف أنَّ نفسه قد أرتكب الإثم الذي لا يُغفر فيكون في حالة ندم.

إذن: ما هو العلاج؟

العلاج هو تفطين العقل والضمير من الغفلة إلى معرفة الحقيقية، ومعرفة الحقيقة تتضح بنواهي الدين والتقيد بقيم المجتمع وأعرافه وقوانينه تبيانًا للحقّ من الباطل؛ وذلك بتصحيح المعلومات المنحرفة عن طريق إجراء عدد من المقابلات المتلاحقة التي يتم من خلالها تحديد أسباب الانحراف، وإمكانية علاجه، وتبيان المعلومات الخيِّرة التي يرغبها المجتمع ويحترم من يقوم بها ويقدره، لأنَّ (المنحرفين يحبّون السّعادة ويبحثون عنها مثلما يحبها الأسوياء، إلّا أنَّ الفارق بينهما تلك المعلومات التي تحصلوا عليها، وأدت بهم إلى نتائج خاطئة فوقعوا في الانحراف الذي أبعدهم عن بلوغ السعادة، وإذا لم تصحح معلومات المنحرف الخاطئة بطريقة علميَّة ومهنيّة فقد يتكرر منه الانحراف أو يصبح مركبًا.

3- عدم اليأس من معالجة الظواهر الاجتماعيَّة:

مما لا شك فيه أنَّ التعامل مع الأفراد حتى المعافين مسألة ليست هيّنة، فما بالك مع المنحرفين، والذين يعانون من مشاكل نفسيّة واجتماعيَّة.

والعلوم الطبيّة متقدّمة في هذا المجال فهناك أمراض في الطب البشري عندما تكتشف قد يكون من الميؤوس الشفاء منها، ومع ذلك نجد الأطباء والبحَّاث يحاولون باستمرار اكتشاف أدوية لعلاجها؛ ولهذا يُسخَّر البحث العلمي بكل جديَّة من أجل اكتشاف أمصال أو مضادات للقضاء على المرض قبل أن يقضي على حياة الإنسان.

كذلك الباحث والأخصائي الاجتماعي والأخصائي النفسي لا ييئسوا من البحث والدِّراسة العلميَّة التي تفيد في إصحاح الأفراد وبيئتهم الاجتماعيَّة؛ فمن خلال المقابلة الأولى، والمقابلة الثانية قد يشعر الباحث والأخصائي بصعوبة مهنيّة تجاه الحالة أو الفرد موضوع الدِّراسة، ولكن الباحث الخبير يعرف جيدًا أنَّ المقابلات الأوَّليّة لا يُعوَّل عليها كثيرًا؛ لأنَّها تفتقد إلى جوانب الطمأنينة والثقة، فهي شكيَّة لا ثقة فيها؛ ولذا فإذا لم يُزال الشكّ من المبحوث تجاه الباحث، وإذا لم يطمئن له ويتقبَّله فلن يستجيب له، وقد يظهر ما لا يبطن، أو أنَّه يقول ما ليس له علاقة بموضوع المقابلة.

لذلك ينبغي ألَّا ييأس الباحث من دراسة أيّ ظاهرة، أو مشكلة وبخاصّة إذا لم يمض عليها زمن التهدئة، ويقصد بزمن التهدئة الفترة الضرورية لامتصاص الغضب أو التشنج من أجل الفتور والسكينة والترويض المطمئن للنفس.

عليه: ينبغي على البحَّاث والأخصائيين ألّا ييأسوا أو يكلّوا من أداء واجبهم الاجتماعي العظيم في التعامل مع الحالات والأفراد والمجتمعات من أجل بقاء النَّوع الإنساني على الود والمحبّة، ويكون المجتمع منتظمًا على الحريّة والعدل والمساواة، ويكون أفراده مُتَّقِين لا غِلَّ في صدورهم بل أخوة متحابين، قال تعالى: {إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آَمِنِينَ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ}[14].

إذن: وسيلة المقابلة مهمّة جدًّا في إزالة الغلّ من الصدور التي امتلأت به، وتطهيرها منه يجعل أفراد المجتمع في تسامح ومودّة وعندما يتقابلون وهم لا

[14] الحجر، الآية 45، 46، 47.

غلّ بينهم يصبحون إخوانًا متحابين؛ ولذلك تعدُّ المقابلة أداة لإصلاح ذات البين.

4 – مراعاة جنس الباحث والمبحوث: من حيث الآتي:

أ – تأثيرها على الموضوع: عندما يتعلّق الموضوع، أو جوانب منه بمعلومات لها صلة بالأنوثة أو الذكورة، أو بالعلاقات الجنسية، أو الشذوذ الجنسي، يفضّل أن يكون الباحث من نفس نوع المبحوث لأنّ هناك قضايا يمكن تناولها بين الإناث، ولا يمكن تناولها مع الذكور بشكل واضح، وكذلك هناك قضايا يمكن تناولها بين الذكور، ويصعب تناولها مع الإناث.

ب – تأثيرها على الباحث والمبحوث: قد تتكوّن علاقة عاطفيّة بين الباحثة والمبحوث، أو بين الباحث والمبحوثة مما يؤثّر على طبيعية البحث أو الحالة موضوع الدِّراسة؛ وذلك لأنَّ العلاقة العاطفيَّة يسيطر عليها الجانب الشخصاني أكثر من الجانب العلمي والمهني، وحتى لا تتأثر الدِّراسة بذلك، ينبغي أن تترك الحالة إلى باحثة أو باحث آخر لاستكمال الدِّراسة بموضوعيَّة يُراعى فيها قواعد المنهج، وطرق البحث، وأساليبه، ووسائله العلميَّة.

ويلاحظ عند مراعاة جنس الباحث والمبحوث ليس بالضرورة أن يتم هذا الفرز النَّوعي في الدراسات المسحيّة، والاستطلاعية والميدانية التي تتناول البحث في المواضيع التي تتساوى فيها أهميَّة الطرفين، ولم تكن تحتوي على أسئلة تستوجب الفرز النَّوعي بين الجنسين.

5 – المحافظة على سرّيَّة المعلومات المتعلّقة بالأفراد وقضاياهم الخاصَّة:

هناك معلومات مهمّة وقد لا يدلي بها المبحوث خوفًا من النتائج المترتّبة عليها، والتي قد تدنيه قانونًا، أو تفقده مكانة اجتماعيَّة، أو إنّها تنقص من شأن الآخرين الذين تربطه بهم علاقة أسرية، أو رفاقية أو جيرة، أو عقيدة.

فإذا أحس المبحوث من الباحث بالآمان والصّدق لما يقوله فإنّه سيستجيب إليه، ويدلي له بمعلومات خاصّة، وأسرار من أسراره التي جعلت منه موضوعا للبحث والدِّراسة، مما يجعله يقترب من الباحث آملًا منه إنقاذه، أو إخراجه من الأزمة التي الملت به، أو المواقف الذي يعاني من نتائجها السلبيّة.

لذلك ينبغي على الباحث المحافظة على المعلومات وسريَّتها، وإحساس المبحوث بذلك كي يزداد في التجاوب معه، ويطمئن إليه مما يُمكِّن الباحث من تشخيص الحالة والوصول إلى نتائج علميَّة تساهم في إصحاح الحالة أو البيئة الاجتماعيَّة.

شروط المقابلة:

1- تحديد الموضوع تحديدًا دقيقًا: من حيث المشكلة التي يتمركز عليها، ومن حيث الأهداف، والفروض، وكذلك المجالات الأساسية (اجتماعيَّة سياسيَّة اقتصاديَّة عاطفيّة، نفسيّة)، والوسائل التي تُمكِّن الباحث من تجميع المعلومات، وتحليلها، وتشخيص الحالة لأجل نتائج موضوعيَّة ومعالجات تُسهم في إعادة الأفراد إلى بيئاتهم الاجتماعيَّة أفرادًا أسوياء يؤدّون وظائفهم من خلال حقوق تمارس، وواجبات تؤدَّى، ومسؤوليات يتم حمْلها.

2- وضوح الهدف من إجراء المقابلة لدى الباحث والمبحوث: أي ينبغي أن يعرف الباحث جيّدا الأهداف التي يسعى الوصول إليها، أو تحقيقها بحيث

لا يضل طريقه، فالباحث بدون أهداف واضحة ومحددة كمن يقود سيارة في الليل بدون إضاءة، ولهذا المبحوث إذا لم يعرف الأهداف من وراء المقابلة، لا يستجيب للباحث؛ ولذا فالهدف هو الدليل الذي يرشد الباحث والمبحوث إلى مرامي البحث ومقاصده بموضوعيَّة.

3- وضوح المفاهيم: لأنَّ المفاهيم اللغة المستعملة بين الباحث والمبحوث فإنْ لم توضَّح يكون هناك لبس في المعاني والألفاظ وما تدل عليه المفاهيم أو المصطلحات، فوضوح المفاهيم يُسهِّل عمليَّة الإجابة والاستجابة من المبحوث، ولأنَّ أكثر المفاهيم تحتوي على أكثر من معنى؛ لذا ينبغي توضيحها للمبحوث، وإذا استعمل المبحوث ألفاظًا غير واضحة، أو غير مفهومة لدي الباحث فعليه أن يطلب تفسيرها من المبحوث دون أن يحسسه بالملل، أو القلق وعدم الرّضا.

4- مراعاة الظَّرف الزَّماني للمقابلة: ينبغي ألا تكون المقابلة مفاجئة دون علم المبحوث بموعدها، بل ينبغي أن يحدد الموعد مسبقًا، ومع ذلك قد يؤجلّ الموعد إذا استجدَّ على الباحث أو المبحوث ظرفًا لا يسمح بإجراء المقابلة موضوعيًّا.

فعلى سبيل المثال: إذا كان المبحوث يمارس نشاطًا رياضيًّا أو فنيًّا أو أدبيًّا، وجاء الباحث يطلب منه ترك هذا النشاط لإجراء المقابلة، فإنَّ الوقت الذي اختياره الباحث غير مناسب، فقد يترك المبحوث ممارسة النشاط مؤقّتًا ولكنَّه قد يكون على مضض طوال فترة المقابلة، وهذا يؤثِّر على درجة تفاعله واستجاباته للباحث والموضوع.

وقد يكون المبحوثان زوج وزوجته وتجري لأحد أبنائهما عمليَّة جراحيّة وقت حضور الباحث لإجراء المقابلة، فإذا طلب منهما، أو من أحدهما أن يبدأ

معه المقابلة فيكون الباحث على خطأ كبير؛ لأنَّه لم يراع الظَّرف النفسي، والظَّرف الزَّماني للمبحوثين، وكذلك الظَّرف الأخلاقي والمنطقي والموضوعي.

5- مراعاة الظَّرف المكاني: بما أنَّ المقابلة تتطلّب انتباهًا كبيرًا من الباحث وإصغاءً وتتبعًا لكل ما يقوله المبحوث فإنَّ ذلك يستوجب اختيار اماكن مناسبة يتوفّر فيها الهدوء والاطمئنان.

فإذا لم يكن المكان هادئًا ببعده عن الضوضاء، أو الحركة العامَّة، أو أماكن ممارسة الأنشطة فإنَّ ذلك يؤثِّر على تركيز كل من الباحث والمبحوث، وأحيانًا المبحوث لا يرغب أن يراه أحد في أماكن التحقيق أو المقابلات العامَّة مما يتطلب البعد عنها حتى لا يؤثِّر سلبيًا على استجاباته.

وينبغي ألَّا تكون المقابلة في المكاتب الخدمية التي يتردد عليها كل من له مصلحة أو خدمة مما يقلق المبحوث ويشتت انتباه الباحث، وعندما يسترسل المبحوث في إعطاء المعلومات تكون مهمّة الباحث الإصغاء الجاد، ولكن إذا لا حظ المبحوث أن الباحث يقاطعه بشكل يؤثِّر على انسياب المعلومات التي يرى أنَّها هامّة حسب استفسار الباحث له، فإذا لاحظ المبحوث كثرة الاتصال الهاتفي للباحث أثناء إجرائه المقابلة معه فيكون غير مباليًا بالموضوع، وغير متحمّس للمقابلة في هذه الأماكن التي تكثر فيها الضوضاء، وتُعرِّضه إلى عدم الإحساس بسريّة موضوعه وتؤدِّي إلى عدم ثقته في الباحث.

6- مرونة الأسئلة وتنوّعها: المقابلة المهنيّة ينبغي أن تتميّز بعناصر التشويق، وعدم التقيّد بصيغ جامدة تحسس المبحوث بالملل والقلق، وألَّا تكون شرطوية (بوليسية) من حيث الأسلوب في الصياغة والتعبير، وأن تكون قابلة للتعديل والتغيير إذا لم تحقق تقبُّل الباحث والمبحوث.

وأن تكون صيغة الأسئلة متنوّعة حتى لا يشعر المبحوث أو المبحوثون بالملل، وأن تكون مهذّبة التعبير، وألَّا تقتصر على نوع واحد من الأسئلة، كأن تكون كل الأسئلة مقفلة، أو كل الأسئلة مفتوحة، بل يُفضَّل تحديد الصيغ وفق الموقف، وأهداف المقابلة وفروضها العلميَّة، أي: ينبغي أن تكون حسب الموضوع.

رأي المبحوث مهم حين تصاغ الأسئلة المفتوحة، وأهداف المقابلة قد تتطلّب صياغة الأسئلة المقفلة، أو المقفلة المفتوحة في وقت واحد؛ وأن تكون الأسئلة مباشرة عند الموقف الذي يتطلّب صياغةً وعرضًا مباشرًا ولا يؤثّر على نفسيّة المبحوث، أو يثير شكوكه في الموضوع، أو في الباحث مثل: الأسئلة التي تتعلّق بالعمر، أو المستوى التعليمي، أو الوظيفة، أو الحالة الاجتماعيَّة.

ولا تقتصر الأسئلة عند هذا الحد المباشر؛ بل تتعداه إلى الأسئلة غير المباشر فيما يتعلّق بنوع الحالة، أو الانحراف، أو الممتلكات والدخول الخاصَّة، أو العلاقات العاطفيَّة.

7- تحفيز المبحوث على الاستجابة: يتحفَّز المبحوث للبحث والدِّراسة عندما تتضح أمامه أهميَّة الدِّراسة والبحث بأنَّها من أجله، ولصالحه باعتباره فردًا مهمًا في المجتمع، وأنَّ كل البشر قد يتعرّضون إلى الخطأ بإرادة أو بغيرها، بوعي أو بدون وعي، والخطأ قد يكون نتيجة توفّر معلومات خاطئة، أو لعدم توفّر أيّ معلومات عن الموضوع، وهذا بالإمكان إصلاحه من خلال تصحيح المعلومات الخاطئة، أو بتوفّر معلومات سليمة وواضحة.

ويفضل أن يجيد الباحث الإنصات لكلّ ما يقوله المبحوث، ويترك له حريّة التعبير التي تخفّف من همومه، وبخاصّة في المقابلة الأولى التي يتم فيها إحساس

المبحوث بأهميّته من خلال تشجيع الباحث له بإنصات واهتمام عاليين، ومن خلال طمأنته بإمكانيّة الإصلاح.

وينبغي أن يُنبّه الباحث المبحوث بأنْ لا يستهزئ أو يستهين بمكانته في المجتمع، وأن يعرف أنَّ المجتمع في حاجة لجميع أفراده، وأنَّ المجتمع قادرًا على إعطاء فرص لهم، وهم قادرون على تصحيح أخطائهم التي وقعوا فيها نتيجة المعلومات الخاطئة التي تشرَّبوها.

كل هذه تساعد المبحوثين على تقبُّل حالاتهم وتحفِّزهم على إصلاحها من خلال استثارة الدّافع للاستجابة التي تتحقق بدور الباحث وخبرته المهنيّة والعلميَّة وقدرته على خلق مناخ يُمكِّن المبحوث من التفاعل مع الموضوع والباحث.

8- الانتباه ورحابة الصّدر: قد تكون الدِّراسة مستهدفة حالات سويّة، وقد تكون مستهدفة حالات غير سوية أو شاذة، ولكلٍّ منها اعتبارات تميزها عن الأخرى من حيث الظَّرف الشخصي أو الظَّرف العام، فالحالات السويَّة كثيرًا ما تكون الأسئلة الموجَّهة إلى عناصرها مباشرة، ونتائجها غير محرجة للمبحوث، أمَّا الحالات غير السويَّة كثيرة ما يتعمد أصحابها الالتجاء إلى الأساليب الدّفاعية، والملتوية والتهرب من الإجابات المستهدفة بالاستفسارات الباحث.

وفي كلا الحالتين ينبغي أن يتميَّز الباحث برحابة الصدر، والانتباه الجاد لما يقوله المبحوث أو المبحوثون أثناء المقابلة والذين قد يكون من بينهم من يعاني من الحالات الآتية:

أ – سرعة الإجابة: بعض الأفراد تكون إجابتهم على الأسئلة سريعة جدًّا لدرجة إدغامهم بعض الحروف، أو بعض الكلمات وبسرعة قد تجعل الباحث

غير قادرٍ على تتبُّع ما يقوله المبحوث إذ لم يكن جيد الانتباه، وله القدرة على تقبُّل هذا النَّوع من الحالات، والتعامل معها بلين ومنطق وهدوء.

ب- بطء الإجابة: هناك بعض المبحوثين بطيؤون الإجابة، وبدرجة هدوء عالية وفتور كبير كأن يخرج المبحوث الكلمة ويترك فترة زمنيّة لإخراج الكلمة أو الجملة التي تليها، وقد تكون هذه طبيعته، وقد تكون مصّطنعة من أجل استفزاز الباحث، ومضايقته بذكاء المبحوث وقدرته على التلاعب بأحاسيسه مما يستوجب الانتباه لمثل هذه الحالات وأخذها في الاعتبار مع فائق الحيطة والحذر.

ت – المعاناة من التأتئة: يختلف بطء الإجابة عن الذي يعاني من التأتئة من حيث إخراج الكلمات وعدم وضحها، فالأوّل يستغرق زمنًا ما بين الكلمة والتي تليها، أمَّا الثاني يستغرق زمنا في إخراج الكلمة الواحدة مما يجعله يحتاج إلى وقت أكثر من غيره أثناء إجراء المقابلة معه، والمبحوث لا يعتبر هذا الوقت تضيعًا للجهد الذي يبذله الباحث من أجل استقراء حالته ودراستها دراسة علميَّة.

ث – ضعف السَّمع: قد يكون من بين المبحوثين ضعاف السَّمع، أوقد يكون المبحوث الوحيد المستهدف بالمقابلة ضعيف السَّمع، مما يستوجب من الباحث التحدث بصوت عال وتكرار النطق أحيانًا أكثر من مرّة لعدم وضوح الكلمات عند المبحوث، وألّا يحسسه بالضيق منه بظهور علامات عدم الانبساط على وجه الباحث، أو صدور كلمات غير حسنة قد تقع في سمع المبحوث فتضايقه وتكون حاجزًا بين تفاعلهما وعائقًا لاستكمال الدِّراسة أو البحث.

9- عدم الاستهزاء بالمبحوث: لكلِّ فرد ظروف خاصّة، وإمكانيّات مختلفة وقدرات واستعدادات جعلت بين أفراد المجتمع فروقا فردية، وجعلت منهم الفقير ومشبع الحاجة والغني، وجعلت منهم المبصر وفاقد البصر، والأعرج وسوي

البنية، وجديد الملابس، ورث الملابس، كل هذه وغيرها ينبغي ألا تجعل الباحث يستهزئ بالمبحوث، قال تعالى: {لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَنْ يَتَوَلَّ يُعَذِّبْهُ عَذَابًا أَلِيمًا}[15]

10 . تسجيل إجابات المبحوثين: تُسجل إجابات المبحوثين حتى لا تضيع المعلومات التي تم الاستماع إليها من مصادرها؛ ولذا ينبغي أن تسجّل بوضوح، حسب خطّة علميَّة واضحة الأسباب والأهداف، ويراعى أثناء التسجيل ظروف المبحوثين، ودرجة سماحهم للباحث بتسجيل كل ما يقولونه أو يعبّرون عنه، وحسب نوع الحالة ودرجة تقبُّل المبحوث لحالته أو مشكلته وتقبُّله للباحث يتم تحديد زمن التسجيل، فقد يكون التسجيل أوَّلًا بأوَّل حتى لا تضيع المعلومات والبيانات التي يدلى بها المبحوث.

ويؤخذ هذا النَّوع أنَّه قد يشكّ المبحوث في الباحث إذا لم يتأكد من حرصه على سرية المعلومات التي يدلى بها إليه.

وقد يكون التسجيل في نهاية المقابلة لتفادي حساسية المبحوث من التسجيل أثناء المقابلة، ويؤخذ على هذا النَّوع أنَّ الباحث قد ينسى شيئًا من المعلومات التي قالها المبحوث وهي هامة لدراسة حالته أو لتشخيصها وعلاجها.

وقد يستعين الباحث بالوسائل التقنية كأجهزة التسجيل المسموعة والمرئية أثناء المقابلة، سواء أكانت بعلم المبحوث أم بدون علمه شريطة ألا يحس بأنَّ الباحث يتجسس عليه؛ فإذا اكتشف جهاز التسجيل دون أن يعلم مسبقًا بذلك

[15] الفتح 17.

أو أنَّه لم يؤخذ رأيه بهذا الخصوص، فقد يؤدِّي إلى فقدان الثقة وهذه علّة ينبغي تجنبها مهنيًّا.

لذلك يفضل أن تكون المقابلة علميَّة تراعي أحاسيس المبحوث وخصوصيَّاته، والارتقاء به إلى معرفة الأهميَّة من تسجيل المقابلة معه حتى يتقبُّل الدِّراسة ويصل الباحث إلى تحقيق أهدافه من دراستها.

ومن ثمَّ فحسب المواقف والظروف ودرجة التفاعل يتمّ تسجيل المقابلات، وهذه متروكة التقدير من قبل الباحث وخبراته التي تفيد المقابلة.

أمَّا في حالة إجراء المقابلات المقنَّنة، والتي تستهدف دراسة مسحية يقوم بها الباحث وفريق من المساعدين المدرّبين فتعد الأسئلة مسبقًا، وتختبر استمارة المقابلة قبل تعميمها على مجتمع الدِّراسة، أو عيّنة استطلاع الرّأي العام، أو أي عيِّنة يكون اختيارها لأجل التعرف على مؤشرات الظواهر المدروسة؛ على أن تكون الأسئلة المطبوعة واضحة اللغة، والأسلوب والمعنى، ولا تسمح بالفتاوى المختلفة من فريق البحَّاث المساعدين حتى لا تكون الإجابات عليها متضاربة من قبل المبحوثين.

أهميَّة المقابلة:

1 . إنَّها تُمكِّن الباحث من الالتقاء المباشر بمصادر المعلومات وذوي العلاقة بالحالة، دون وسيط قد لا يكون ناقلًا أمينًا للمعلومات والبيانات.

2 . إنَّها تفيد في جمع المعلومات، والتحليل، والتشخيص، والعلاج، والتقييم والتقويم للحالات النفسيّة، وسوء التكيف، والتوافق الاجتماعي.

3 . إنَّها تُمكِّن الباحث من استقراء ردود أفعال العملاء والتغيّرات التي تطرأ على وجوههم، أو حركاتهم من خلال استقراء علامات التفاعل والانفعال وردود الأفعال المنعكسة على سماتهم.

4 . تعدُّ المقابلة وسيلة مهمّة لتحقيق التنفيس الوجداني عن المبحوث أو العميل وهمومه.

5 . تسمح للباحث والمبحوث أو المبحوثين على التساوي من حيث وجود فرص لتصحيح المعلومات الخاطئة والاستفسار عن أيٍّ لبس أو غموض قد يعلق بالفكرة أو السؤال المطروح أثناء المقابلة العلميَّة.

6 . تفيد في تكوين انطباعات تشخيصيّة غير يقينيّة، وخطوات علاجيَّة مبدئية عن حالة العميل في اللقاءات الأولى بما يُسهِّل فيما بعد عمليات التشخيص والعلاج النهائي.

أنواع المقابلة:

المقابلة من الناحية المهنيّة هي واحدة، إلَّا أنَّ أسالبها تتعدّد وتتنوّع من باحثٍ لأخر؛ ولذا فهي تختلف من حيث الاستعمال المهني ومجالات التخصص إلى خمسة أنواع هي:

1 . المقابلة من حيث الأسلوب، وتنقسم إلى نوعين:

أ – **المقابلة المرنة:** هي المقابلة التي تتميّز بروح المودّة بين الباحث والمبحوث فردًا أم جماعةً، وقد ترتقي العلاقة بينهما إلى درجة الصداقة غير المؤثِّرة على أداء المهنة خاصّة إذا كانت الحالة المدروسة مطوَّلة وتحتاج إلى تتبّع التغيرات الطارئة عليها.

والمقابلة المرنة تحقق مناخًا للتفاعل بين الأخصائي والعميل ولا تعد أسئلتها بشكل نهائي مسبقًا؛ بل تكون الاستفسارات المقدّمة للعميل قابلة للتوضيح والشرح، والتغيير، والتهذيب كلّما تطلَّب الأمر ذلك من الأخصائي.

وتأخذ شكل الحديث العادي البسيط في تناول القضايا مع العميل ويُتّبع هذا النَّوع من المقابلات في دراسة الحالات الفرديَّة والجماعيَّة والمجتمعيَّة، مثلما يُتَّبع أيضًا في الدراسات النفسيّة والاستطلاعيّة، وكذلك سوء التكيّف الاجتماعي، ويهتم الأخصائي الاجتماعي أو الباحث بتسجيل المقابلة حسب الموقف والظروف ودرجة تقبُّل العميل للأخصائي وتفاعله معه، وقد يتم التسجيل أوّلا بأوّل، وقد يتم التسجيل في نهاية المقابلة، وهذا الأمر يخضع لتقدير الباحث الماهر.

ب ـ المقابلة المقنَّنة:

هي المقابلة التي تعد أسئلتها مسبقًا بشكل مقنّن من حيث اللغة والأسلوب، وتصاغ بشكل نهائي في استمارة مقابلة يتقيّد المبحوث بالإجابة عليها كتابيًّا، وقد يكون مع الباحث فريق من المساعدين المدربين وبخاصّة في الدراسات المسحيّة التي تتطلّب عددًا كبيرًا من البحَّاث المساعدين.

تطرح أسئلة استمارة المقابلة مباشرة على المبحوث لكي يجيب عليها شفويًّا ويتقيّد الباحث بتسجيل تلك الإجابات أثناء إجراء عمليَّة المقابلة، وبعلم المبحوث دون إخفاء عنه.

2 . **المقابلة من حيث الهدف والغرض والغاية:** وتنقسم إلى ثلاثة أنواع هي:

أ . مقابلة تجميع المعلومات والبيانات:

هذا النَّوع من المقابلات قد يكون من أجل اختيار أطباء أو فنيين، أو من أجل اختيار مدربين، أو قد تكون من أجل دراسات استطلاعيَّة، أو حالة انحراف، أو مشكلات عمل أو أسرة، ويهتم الباحث أو أخصائي خدمة الفرد في دراسته للحالات الفرديَّة بتجميع أكبر قدر ممكن من المعلومات ذات العلاقة المباشرة بمشكلة العميل والمعلومات والبيانات الثانوية التي لها صلة بالحالة بشكل غير مباشر؛ فبعض البيانات والمعلومات يتم التعرّف عليها من ملف الحالة، أمّا في حالة عدم استيفائها فيهتم الباحث بمعرفتها من العميل شخصيًّا أثناء المقابلة وهي: تاريخ الحالة، والمستوى التعليمي للفرد، والمستوى الاقتصادي، ونوع العمل والمهنة أو الحرفة، والديانة والجنسية، وعدد أفراد الأسرة ممتدة كان أم نواة، والنَّوع ذكر أم أنثى، فكل هذه المعلومات هامّة ولا حرج في إعطائها، ويمكن تسجيلها في المقابلة الأولى لأنَّها لا تحتوي على عناصر الاحراج.

ثم ينتقل الباحث أو الأخصائي الاجتماعي إلى تجميع المعلومات المتعلّقة بالحالة، من حيث نوع الحالة اجتماعيَّة أم اقتصاديَّة أم سياسيَّة أم نفسيّة أم ثقافيَّة أم ذوقيَّة، وكذلك معرفة عمر الحالة وزمن وقوعها، والبحث عن المتغيرات المتداخلة التي أنتجتها سواء أكانت (أسريَّة) أم جاءت نتيجة دور قام به أحد أفراد الأسرة، أم نتيجة ردود أفعال، أم نتيجة إهمال، أم مرض، أم إجبار من آخرين سواء أكانت له علاقة بهم أم لم تكن.

وينبغي أثناء هذه المقابلة مراعاة فلسفة المؤسَّسة وخدماتها وشروطها ولوائحها وقوانينها حتى يتسنى للأخصائي معرفة عمَّا إذا كانت الحالة المدروسة تتوافق معها أم لا، لكي يُمكِنه تحويل الحالات التي لا تتناسب وفلسفة المؤسَّسة إلى مؤسّسات أخرى أكثر فائدة ومنفعة.

وعلينا أن نعرف أنَّ كل البحوث والحالات بمختلف أغراضها وأهدافها وغاياتها تعتمد أساسًا على تجميع المعلومات والبيانات، ولا يمكن إجراء أيِّ دراسة وتكاملها إلَّا بالمعلومات، وعلى ضوء المعلومات وطبيعة الحالة يصدر القرار، أو الحكم، أو العلاج سواء أكان من القاضي، أم الطبيب، أم الأخصائي الاجتماعي، أو الأخصائي النفسي.

ب – المقابلة التشخيصيَّة: diagnosis interview

تعتمد المقابلة التشخيصيَّة على المعلومات التي تم تحليلها عن الحالة أو الظاهرة أو المشكلة، ويتم التركيز فيها على العوامل المتداخلة من حيث تباينها وتبيان العلاقات التي تربطها وحدة واحدة، والتي أظهرت الظاهرة أو الحالة من الكمون إلى العلانيّة السُّلوكيّة، مما جعل مرتكبيها نزلاء مؤسّسات الرِّعاية والخدمة الاجتماعيَّة.

التشخيص: diagnosis عمليَّة مهنيّة يتمّ من خلالها مقارنة النتائج المبدئية التي وصل إليها البحَّاث، أو الأطباء، أو الأخصائيون الاجتماعيون والنفسيون من عمليَّة تحليل المعلومات ومقارنتها مع واقع شخصيّة العميل والحالة التي يعاني منها، حتى يتمكّن كل منهم من معرفة المستوى القيمي، أو الصحي، أو النفسي الذي عليه حالة البحوث ليعمل كل من البحَّاث والأخصائيين وفقًا لتخصصاتهم على عودته إلى ما يُمكِّنه من أداء وظائفه الاجتماعيَّة مما يجعل دور

الأخصائي الاجتماعي متصدرًا لهذه الأدوار من أجل أن يعيد العميل إلى القواعد القيميّة المعتمدة من المجتمع، ومن ثم دفعه إلى ما يحقق له النقلة، ولا تتم عمليَّة التشخيص على الإطلاق بتغييب العميل أو من يتعلّق الأمر به كما هو حال عمليَّة التحليل التي لا ضرورة لها في ذلك.

ولذا تُنسب عمليَّة التشخيص إلى شخوص العميل وتواجده أمام الطبيب أو الأخصائي النفسي أو الأخصائي الاجتماعي ومشاركته له في هذه العمليَّة، والفرق كبير بين عمليتي التحليل التي تتمركز على تحليل المعلومات، وبين التشخيص التي تتمركز على شخصيّة العميل وعلاقته بالمعلومات المحللة.

ت – المقابلة العلاجيَّة: therapy interview

تتداخل المقابلات من أجل تكامل دراسة الظاهرة أو الحالة، فبدون توفّر معلومات مناسبة لا يمكن أن يكون هناك تشخيص قيِّم، وبدون تشخيص وتحليل علمي وموضوعي يعتمد على الخبرة والمهارة الفنيّة للباحث أو للأخصائي الاجتماعي، لا يمكن أن يكون هناك علاج علمي هادف.

لذا تعتمد المقابلة العلاجيَّة على حقيقة: أنَّ الإنسان معرَّض للخطأ، ويمكن معالجته، وإصلاح حاله من خلال تحقيق أهداف المقابلة العلاجيَّة.

وتتم عمليَّة العلاج من خلال أنشطة تصمّم لمعالجة أو رعاية أو تخفيف حدة أثر مرضي، أو عجز، أو مشكلة اجتماعيَّة، أو نفسيّة، أو اقتصاديَّة، أو سياسيَّة.

ولذلك فالعلاج عمليَّة مهنيّة تترتّب على عمليَّة التشخيص يقوم بها أطباء، أو أخصائيون اجتماعيون ونفسيّون لهم من المهارات ما يُمكِّنهم من تحديد

مكامن العلل وتحديد الحلول المناسبة لكل علّة أو سبب في ضوء ما تمكّنوا من بلوغه من معرفة موضوعيَّة، ووصف ما يجب أن يُفعل من قبل المدروسة حالته، أو المريض، أو العميل، ومن قبل الذين لهم علاقة به.

وعليه: العلاج تصحيح المعلومات الخاطئة بمعلومات صائبة، مع تقديم المساعدة الهادفة التي تُمكِّن العميل من الاعتماد على نفسه، ومن تحمّل مسؤولياته في ضوء إمكاناته وقدراته واستعداداته وبالتفاعل مع الآخرين ومشاركتهم من أجل مستقبُّل أفضل.

ولذا فالعلاج تفطين العقل والضمير من غفلتهما إلى رؤية الحقيقة، ورؤية الحقيقة تتضح بنواهي الدين، والتقيُّد بقيم المجتمع وأعرافه وقوانينه وباتباع ما يجب والانتهاء عمَّا لا يجب من خلال تبيان الحق من الباطل؛ وذلك بتصحيح المعلومات المنحرفة عن طريق إجراء عدد من المقابلات المتلاحقة التي يتم فيها تحديد أسباب الانحراف، وإمكانيّة علاجه، وتبيان المعلومات الخيِّرة التي يرغبها المجتمع، ويحترم من يقوم بها.

ث ـ المقابلة التقييميَّة:

هي المقابلة التي تتميَّز بمدى مهارة وخبرة الباحث، ومرونته في تتبُّع التغيّرات الطّارئة على المبحوث؛ وذلك بالتفاعل الإيجابي معه، وبما يُمكِّنه من معرفة ما حققته الحلول العلاجيَّة من نتائج إيجابية، وما خلَّفته من نتائج سلبية قد تكون ناتجة عن عدم تنفيذ العميل لبعض الحلول العلاجيَّة بالشكل المطلوب، أو قد تكون ناتجة عن خلل كامن في المعلومة الخاطئة، أو التشخيص غير الدقيق، أو الحلول غير السليمة؛ مما يستوجب على الباحث أو الأخصائي الاجتماعي والنفسي اعتماد قيمة التوضيح، والتبيان الأخطاء التي من مسبباتها قصور الفرد

أو الجماعة أو العميل عن عمليَّة التنفيذ للحلول، أو اعتماد قيمة التنبُّه للأخطاء الكامنة من جراء التطبيق غير الصحيح لإحدى عمليات الدِّراسة؛ وذلك بما يُمكِّنه من تقويمها بالتصحيح إلى ما هو صواب، أو بالتعديل والتغيير والإصلاح إلى ما هو أفضل تحقيقًا لمستهدفات الدِّراسة بشكلها الشَّمولي .

3 . المقابلة من حيث درجة الاهتمام: وتنقسم إلى ثلاثة أنواع هي:

أ . المقابلة الكليَّة (العامَّة):

وهي المقابلة التي تهتم بالموضوع بشكل عام، وتعدُّ متكاملة لأنَّها تستهدف وحدة الموضوع والإلمام به من حيث تأثيره على شخصيّة المبحوث، والبيئة الاجتماعيَّة، والأفراد المتداخلين في ارتكاب الظاهرة أو الحالة، سواء أكان تداخلًا رئيسًا، أم ثانويًّا وإبراز دور كل منهم وآثاره على العميل أو المبحوث؛ وذلك من خلال تجميع المعلومات ذات العلاقة بالموضوع والفرد وإجراء تحليل عام لها وفقًا لِما يتوفّر من متغيّرات مستقلة، وتابعة، ومتداخلة، ودخيلة من أجل الوصول إلى تشخيص وعلاج نفسي، واجتماعي وبيئي، وتكون المقابلة كليّة متى اهتمت بجوانب الحالة أو الظاهرة من حيث المستوى الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، والنفسي، والثقافي، والذوقي.

ب . المقابلة الجزئيَّة:

وهي المقابلة التي يجريها الباحث أو الأخصائي بعد إجراء المقابلة الكليَّة؛ وذلك بعد اتضاح المعالم الرَّئيسة والأساسية للحالة أو الظاهرة، وبعد معرفة الأسباب، والأفراد الذين كانوا وراء حدوثها.

والمقابلة الجزئيَّة تهدف إلى التركيز على صلب الموضوع سواء من حيث جمع المعلومات، أو من حيث التشخيص، والعلاج، والتقييم باعتباره لبّ المشكلة أو الظاهرة.

ويكون الفرق بين المقابلة الكليَّة العامَّة، والمقابلة الجزئيَّة، أنَّ الأولى تهتم بالظَّاهرة من جميع الجوانب، سواء أكانت أساسية أم ثانوية أم هامشية، لأنَّها مؤسّسة على أسئلة رئيسة ذات علاقة مباشرة بالموضوع، أمَّا المقابلة الجزئيَّة فتنطلق من المعلومات والبيانات التي تم التوصل إليها عن طريق المقابلة الكليَّة؛ ولهذا فهي المترتّبة عليها.

ت ـ المقابلة المتجزئة:

هي التي تتجزأ من المقابلة الجزئيَّة فعندما يكون التخلّف مشكلة عامّة يكون التخلّف الاقتصادي أو السياسي جزئًا من المشكلة العامَّة وهي (التخلف بشكل عام)، وعندما تكون أداة التنفيذ متخلّفة عن أداة التشريع تكون المشكلة متجزئة من المشكل السياسي الذي تجزأ من المشكل العام (التخلّف) مما يجعل التخلف هو المشكل العام، والمشكل السياسي هو المشكل الجزء، ومشكل أداة التنفيذ هو المشكل المتجزئ مما يستوجب لكل حالة أو ظاهرة أو مشكل أنواع من المقابلات التي تناسبها.

تتميز المقابلة المتجزئة بالدّقة المتناهية في التعامل مع الحالات الفرديَّة، وتستند على المقابلة الكليَّة والمقابلة الجزئيَّة، ففي المقابلة الكليَّة إذا كانت دراسة الحالة تعتمد على شموليّة المتغيرات ذات التأثير على حالة العميل، فإنَّ المقابلة الجزئيَّة تكون دقيقة، إذ يحدد الباحث من خلالها المتغير الجزئي الذي قد يكون له التأثير الأكبر على المشكلة، أمَّا في المقابلة المتجزئة فتكون المقابلة أكثر دقة مما

يجعلها في حاجة لأخصائيين مهره حتى يتمكّنوا من متابعة وتقصي متغيراتها عن قصد وموضوعيَّة.

4 . **المقابلة من حيث عدد مصادر المعلومات:** وتنقسم إلى أربعة أنواع:

أ– المقابلة الفرديَّة:

هي مقابلة المبحوث أو العميل كطرف وحيد في وجود المشكلة أو الحالة، وتسمى دراسته بدراسة الحالة الفرديَّة، ولم يشترك معه أحد أثناء إجراء عمليَّة المقابلة حتى وإن كان هناك آخرون لهم علاقة غير مباشرة به ولم يستهدفوا بإجراء المقابلة معهم من قبل الأخصائي؛ فتكون الحالة فردية ومرتكبها شخص واحد باعتباره قيد الدِّراسة، أو أنَّه نزيل مؤسَّسة من مؤسّسات الرِّعاية الاجتماعيَّة نتيجة حالته الفرديَّة التي لم يعثر على آخرين له علاقة بهم.

ب – المقابلة الثنائيَّة (الحالة الثنائيَّة):

هي الحالة التي يكون عدد المشتركين في ارتكابها اثنين، مما يجعل الأخصائي يقوم بإجراء مقابلات مشتركة أثناء تجميع المعلومات والبيانات، أو أثناء التشخيص أو العلاج، والاثنين دائمًا هما أساس كل شيء في الوجود مصداقًا لقوله تعالى: {وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ}[16].

وحتى الحالة الفرديَّة التي يرتكبها شخص واحد فهي من ضمن الاثنين، فإذا كانت الحالة انحراف الفرد عن قيم المجتمع الحميدة فإنَّ المقابلة قد تُجري معه لوحده باعتباره العنصر الوحيد في القيام بالانحراف، ولكن لا بدَّ وأن يكون هناك طرف آخر قد وقع عليه الفعل الانحرافي، سواء أكان على شخصه، أم على

[16] الذاريات 49.

ممتلكاته وماله وفي هذه الحالة هناك اثنان إلَّا أنَّ من تُجرى المقابلة معه فهو واحد؛ وذلك من أجل إصلاح انحرافه، أمَّا الشخص الأخر فهو السوي الذي قد تجرى معه أيضًا المقابلة على انفراد، وقد يتطلّب الأمر إجراء مقابلة مشتركة معهما من أجل تكفير الأوّل عن سيئاته، أو عقابه، أو تسامح الثاني له مما يؤدِّي إلى إصلاح الحالة والبلوغ لمعالجاتها بموضوعيَّة.

ت – المقابلة الجماعيَّة:

هي المقابلة التي يشترك فيها أكثر من اثنين، ولا تصل إلى حجم المجتمع مثل جماعة النشاط الرّياضي، أو الثقافي، أو الفنّي، أو المسرحي، أو الأدبي، أو العلمي، أو جماعة العمل، هؤلاء حسب الموضوع تجرى معهم مقابلات مشتركة بشكل منظم يقوم بها الأخصائي؛ من أجل تحقيق أهداف واضحة ومحددة لتنمية النشاط وتطويره، أو لتغييره، أو لتعديل فقراته، أو تغيير الأفراد القائمين به، كلّ ذلك يتم مع الحالات السويّة، أمّا الحالات الانحرافيّة فقد تكون المقابلة مع المجموعة الإنحرافية في وقت واحد من أجل إرشادها وتشخيص حالتها أو إصلاحها. ومن المقابلات الجماعيَّة: مقابلات أسرة وجيران ورفاق العميل سواء في المدرسة، أو العمل، أو في أماكن ممارسة المناشط وقضاء وقت الفراغ.

ث – المقابلة المجتمعيَّة:

هي المقابلة التي يقوم بها الباحث أو الأخصائي مع المجتمع المحلي، أو مجتمع القرية، وقد تكون وفق أسئلة معدّة في استمارة مقابلة مستهدفًا من ورائها ما يلي:

* معرفة التراث الشّعبي والعادات الخاصَّة بالمجتمع المحلي في الأفراح والمآتم والأعياد الدينية والوطنية، وعن أساليب التعاون الإنتاجي.

* دراسة ظاهره متفشّية في المجتمع، ولها آثار سلبيَّة على أفراده وجماعاته وأسره.

* التعرُّف على ظروف المجتمع الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والنفسيّة والسياسيَّة والثقافيَّة والذوقيَّة ومدى تأثيرها على سلوكيَّات وأفعال العميل الفرديَّة.

* الكشف عن النشاط الاقتصادي للمجتمع، وعمَّا إذا كان إنتاجيًّا، أم تجاريًّا، أم سياحيًّا أم استهلاكيًّا؛ وذلك بما يُمكِّن من إعداد الفرد وفقًا للاتجاه الغالب على المجتمع، وتصويبه لما يفيد أفراده وجماعاته.

* تهيئة المجتمع لاستقبال الفرد المعاق، أو المنحرف، أو المصاب بمرض معين، أو ظروف نفسيّة وغيرها للعيش في وسطه من جديد بعد تعديل سمات شخصيَّته، أو إصلاحها، تفاديًا له من الانتكاسة ثانيةً.

* مساعدة المجتمع على تقبُّل القيم، والمعايير الإيجابية من الآخر، ونبذ القيم والمعايير السلبية.

* تحديد القيم والمعايير الإيجابية والسّلبية السّائدة في المجتمع، والعمل على حث أفراد المجتمع على تعديل السَّالب وتثبيت الموجب منها، والعمل على تطويره بما ينفع ويفيد، مع حث العميل وتحفيزه بضرورة التمسُّك بالموجب والتخلي عمَّا هو سالب أو غير مفيد.

* التعرُّف على أنماط العلائق الاجتماعيَّة في المجتمع وقيمه المفضلة، سواء أكانت تعاونية تنافسية، أم صداميه تنافرية، ومدى تأثيرها على سلوك الفرد وانتمائه للمجتمع، وعلاقته بمراكز السلطة فيه.

* التعرُّف على معدل قابليّة المجتمع للتغير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والنفسي والثقافي والذوقي، خصوصًا فيما يتعلّق بالتطورات العلميَّة الحديثة، مع العمل على تنمية الوعي بها خدمة لصالح أفراده.

* إبراز القيم والمعايير التي يرفضها المجتمع مع العمل على مساعدة الأفراد بكل الوسائل الممكّنة من تعديل سلوكيّاتهم وأفعالهم حتى تتلاءم مع القيم المفضّلة في مجتمعهم.

* اكتشاف القادة ذوي الصلاحيّات والاختصاصات في المجتمع، والاستفادة من سلطتهم المستمدة من وظائفهم الرسميَّة، بما يعود على الأفراد بالفائدة والنّفع.

والمقابلات المجتمعيَّة تحتاج إلى فريق من المساعدين المدربين لإنجازها، لأنَّها تحتاج إلى وقت طويل، وجهد كبير يصعب على الباحث أو الأخصائي الاجتماعي القيام به لوحده.

5 ـ المقابلات من حيث المستوى القيمي الذي عليه المبحوث: وتنقسم إلى ثلاثة أنواع هي:

أ ـ المقابلة الذَّاتيَّة: يسهم هذا النَّوع من المقابلات في تمكين الباحث أو الأخصائي الاجتماعي من تحديد عوامل التمركز وعوامل التشتت في شخصيّة العميل، وفقًا لمَّ تشرَّبه من قيم إيجابية أو سلبية من خلال الإطار المرجعي لمجتمعه، فقد يكون ما تشرَّبه من قيم يضع المصلحة الخاصَّة فوق كل اعتبار دون مراعاة للمصلحة العامَّة، مما يجعل شخصيته في الاتجاه الأناني الذي معياره (أنا أوَّلًا وإلَّا)، أو في الاتجاه الشخصاني، الذي معياره (أنا كلّ شيء) فالمقابلة الذَّاتيَّة تحقق نُقلة للعميل من الحالة التي هو عليها (الحالة السَّالبة) إلى الحالة الأحسن

والأفضل في حدود القيم الخاصَّة، ولكن القصور على القيم الخاصَّة فقط لا يؤدِّي إلى إحداث نقله نوعية تعود بالفائدة على الفرد والمجتمع الذي يشكل أو يكوّن الذات الاجتماعيَّة للفرد.

وعليه فالذَّاتيَّة: subjectivity ترتبط بالمفرد المؤنث، وتحتوي على المختزل المذكر والمؤنث، كما تختزل الدار كمؤنث على الجدران المذكرة المتكونة منها، التي أعطتها صورتها الكاملة، وكما يحتوي جسد الإنسان المذكر على أعضاء مؤنثة، كالعينين، والأذنين، واليدين، والصرة، والرقبة، وهكذا جسد الإنسان المؤنث، يحتوي على أعضاء مذكرة، كالرأس، والساقين، والذراعين، والقدمين، والقلب، وغيرها؛ وهكذا خلق الله الذّكر والأنثى.

ولذا تتكوّن ذات الإنسان من قيم المجتمع، من أوامره ونواهيه، مما يحب وما يكره؛ ولذلك عندما تتوحّد آمال، وآلام المجتمع ودينه في الفرد إلى درجة تتساوى فيها كفتا الحياة والموت، يكون الفرد وكأنَّه مجتمعًا بأسره، أو أمّة بكاملها نتيجة بناء الذّات العامَّة فيه، مما يجعل لسانه لسان حالها وسلوكه من سلوكها وحاله من حالها.

ولذلك، الذات عندما تتكوّن لدى الإنسان بأماني المجتمع تزيل عنه الأنانية، وتغرس فيه الأمّة بقيمها؛ ولهذا يكون الفرد وكأنَّه أمّة بحالها، وتكون الأمّة وكأنَّها الفرد بأناته.

وقد يتساءل البعض:

من الذي ينقل الفرد من الأنانيَّة إلى الذَّاتيَّة؟

حسب معارفنا فهمنا إنَّ الفرد يخلق ويولد، والأنانية والذَّاتيَّة تُعلَّم وتُكتسب، والمجتمع هو المسؤول عن ذلك بأفراده وجماعاته ومؤسّساته وهيئاته؛ فإذا تشرَّب الفرد قيم المجتمع الخيِّرة كان الفرد ذاتيًّا، وإذا لم يتشرّبها لن ينطبع بها، ولا يمتاز بها مما يجعل سلوكه شخصانيًّا نتيجة تمسُّكه بمصلحته الخاصَّة على حساب المصلحة العامَّة لامته أو مجتمعه، فينفرد بأنانيّته عن الذات العامَّة التي انطبع الآخرون من بني أمته بها؛ فالفرد يمكن أن يكون أنانيًّا، ويمكن أن يكون ذاتيًّا حسب تأثره بالموضوع، وعليه: ترتبط الأنا بالذات، وترتبط الذات بالموضوع؛ ولذا فإنَّ تمسك الفرد بالدين والعرف واللغة لم يكن تمسّكًا شخصانيًّا بل أنَّه تمسّكًا بذات المجتمع.

ب. المقابلة التطلُّعيّة: هذا النَّوع من المقابلات يكمِّل المقابلة الذَّاتيَّة، فبعد أن يتعرَّف الباحث أو الأخصائي على عوامل التمركز، والتشتت في شخصية العميل على مستوى الذَّاتيَّة المنغلقة فبعدها يسعى ليجعل العميل على المستوى القيمي التطلُّعي أي: ليتطلّع به إلى الأفضل والأنفع الذي يتوفّر عند الآخر من علوم ومعارف وتقدم حضاري أو تقني، على ألَّا يكون هذا التطلُّع على حساب القيم التي تشكل كبريائه واعتزازه؛ ولذا فإنَّ التطلُّع إلى ما هو أحسن يحدث النُّقلة النَّوعيّة من حالة التمركز على الذات إلى حالة التطلُّع والتوازن مع الآخرين، لأجل أن يتحقق الآتي:

* توعية الأفراد بما يجب أن يفعلوه مع الآخرين الذين يتبادلون معهم مشبعات الحاجات المتطورة والمتنوِّعة والمتعددة.

* التأكيد على أهميَّة الإلمام بالموضوع المشترك مع الغير كواقع لا مفر من التعامل معه.

* تمكين الأفراد من تقبُّل النقد، وتصحيح الأفكار، والسُّلوكيات التي كانت معتادة، مع تصحيح المعلومات السّماعيَّة؛ إذ ليس كل ما يُسمع يُصدَّق.

* تعريف الأفراد بما للآخر من رغبات، ومطالب، وحاجات، وبواعث مشبعة، وحقوق وواجبات، ومسؤوليات ينبغي أن تُقدَّر، وتُحترم، فمن غير المنطقي أن يتم تجاوزها، أو الإغفال عنها.

* تنمية قدرات الأفراد على التمييز بين ما يجب وما لا يجب، والاحتكام للمنطق في قول الحق، وفعل الصواب.

* توضيح الكيفية التي يتجاوز بها الأفراد المستوى الذاتي، إلى مرحلة ممارسة النقد الذاتي الذي يُمكِّن من معرفة جوانب القصور، أو معرفة العيوب والسّلبيات، ومعرفة القصور في بعض القيم، والتقاليد الاجتماعيَّة ليتم الوصول إلى مرحلة التعديل والتغيير بإرادة، والتمكُّن من إعادة لغة الحوار، ومعرفة حوار الآخر بموضوعيَّة، وبلا أحكام مسبقة.

* إحداث نقلة للأفراد بعد تمكُّنهم من التطلُّع إلى أخذ ما يفيد، وترك مالا يفيد.

ت . المقابلة الموضوعيَّة:

هي المقابلة التي يتجرَّد الباحث فيها من أيِّ انحياز غير انحيازه للموضوع، وهي المستوى الذي يهدف الباحث من بلوغه بالمبحوث بحيث يتمسك بكل ما هو موجب ومفيد من قيم وفضائل اجتماعيَّة ودينية، وألا يكون منغلقًا على ذاته فقط، بل قادرًا على أن يتخلَّص من كل ما من شأنه أن يسيء لإحقاق الحق حتى ولو كان من أعراف أمته أو المجتمع الذي ينتمي إليه، ويكون كذلك متطلّعًا

للآخر دون أن يأخذ كل شيء منه؛ وذلك لقدرته على حُسن الاختيار وهذا الأمر يُمكِّنه من تكوين شخصيّة موضوعيَّة تقول الحق، وتقف دونه، دون أن تتعصَّب لمعطيات عاطفيّة أو معطيات مستوردة عن غير وعي.

فالموضوعيَّة مستوى من مستويات التفكير الإنساني الرّاقي؛ إذ بها يرفض الإنسان التحيّز لما لا يجب، ولا يمكن أن تكون الموضوعيَّة سلوكًا أو فعلًا ما لم يرتق التفكير إلى مستوى توفّر الثقة الدّاعمة للإرادة، والممكِّنة للفرد من اتخاذ قراره بوعي وتجرّد.

ولذا فمن الموضوعيَّة أن يُقدِّم الباحث أو الأخصائي الحقائق للفرد كما هي لا كما ينبغي أن تكون عليه؛ وذلك لأنَّ ما ينبغي أن تكون عليه هو المستهدف من البحث والدِّراسة، وستظل الحقيقة كامنة في الحالة إلى أن يتحقق المطلب الذي يُقدِّمها كما هي بكل موضوعيَّة.

وعليه:

تُعد الموضوعيَّة Objectivity مكوّنا قيميًّا استيعابيًّا تندمج فيها المعارف الإنسانية والعلوم والثقافات التي تحتوي الأنا وتستوعب الآخر، وتنتج أفعالًا وسلوكيّات تؤدَّى من قبل الجميع بإرادة، وتكوّن منظومة قيميّة ذات أبعاد ومرامي إنسانيّة خالية من التعصّب والتحيّز.

تتمركز الموضوعيَّة على الاستخدام العقلي الذي به تتجاوز الشخصيّة مرحلة العاطفة والمنطق، ما يجعلها تحتكم بالعقل دون سواه في تناول القضايا والمواضيع بالبحث والدِّراسة.

وبالموضوعيَّة تُقيّم الظروف والمواقف الفرديَّة والجماعيَّة والمجتمعات عندما تتوفّر معطياتها واشتراطاتها المبررة لوجودها، ولا تبرر بغير ذلك؛ ولذا فالموضوعيَّة مرحلة وعي متقدّم على مستوى الثقافة والفكر الإنساني.

إنَّها الالتزام بالحقائق المجردة قولا وعملا، فلا تميل كل الميل، ولا تصدر الأحكام بلا معلومات ومعارف واضحة، ولهذا فالموضوعيَّة مرحلة تيقُّن، ومعرفة يتجاوز بها العقل كل مراحل الانحرافات والميول السَّالبة التي أفعالها تحيد كثيرًا أو قليلًا عن الحقيقة، إنَّها المبتعدة عن المنقوص والمتمسِّكة بكل فعل تام، أمَّا الكمال فلله وحده.

الموضوعيَّة حالة مستقلة بذاتها تُقيِّم الأمور بنزاهة لا بعاطفة، فهي ليست حالة اعتدال كما هو حال قاطع الذَّاتيَّة في خماسي تحليل القيم، وهي ليست حالة من حالات التطرف والانسحاب كما هو الحال في قاطعي الأنانية وذاتية تميل إلى الأنانية، إنَّها حالة الانسجام والتطابق مع مبررات المواضيع ومعطياتها العلميَّة.

وتتمركز الموضوعيَّة في خماسي تحليل القيم على الآتي:

1 ـ التجرّد من رغبات الأنا وأطماعه ومصالحه الشخصانيّة.

2 ـ لا تعترف إلا بما يجب، ولا تؤدِّي إلّا الأفعال الواجبة الإتباع سلوكًا.

3 ـ تُقيِّم الأنا والذات والآخر بمنظور معياري لا بمنظور مزاجي.

4 ـ السُّلوك والأفعال الحضارية المتماثلة مع الثقافة المستوعبة لكل خصوصيّة.

5 ـ الاعتراف بوجوبيّة أخذ الحقوق.

6 ـ الاعتراف بأحقيّة أداء الواجبات.

7 ـ الاعتراف بأهميَّة حمْل المسؤوليّات.

8 ـ التقدير لمن يجب ولِمَ يجب.

الاطمئنان صفة من صفات الشخصية الموضوعيَّة، وتعتمد النفس المطمئنة على قوة البصيرة التي تُمكِّنها من معرفة الحقيقة، قال تعالى: {بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ}. فالبصيرة قوّة عقليّة واعية يتبيَّن من خلالها الإنسان الموضوعي معرفة ما يجب وما لا يجب، وعندما يسلك لا يتردد؛ وذلك لثقته فيما يفعل أو يسلك عن معرفة صائبة.

الموضوعيَّة هي إعلان الحقيقة مهما اختلف الزَّمان والمكان والثقافة أو الدين والعرف، ولذا فإنَّ الحقيقة واحدة سواء أكانت ذات مؤثر سالب، أم ذات مؤثر موجب، فالكذب حقيقة والصدق حقيقة، والنفاق والرفض والتمرد حقائق كغيرها من الحقائق، والموضوعيَّة هي قول الحقيقة وفعل الحقيقة، وفي المنطق الموضوعي ليس عيبًا أن يقال للكاذب كاذب، وللسّارق سارق وللصّادق صادق، بل العيب ألا يقال ذلك كحقيقة، هذه هي الموضوعيَّة كحقيقة لا تتبدّل، ولا تتغيّر مهما تغيّر الزَّمان والمكان، أو تغير الأفراد وتبدلوا نتيجة تعرّضهم إلى مؤثّرات ومتغيرّات تابعة أو مستقلّة.

وبما أنَّ الحقيقة هي ما صدق على الموضوع، إذن: ليس بالضرورة أن تكون الموضوعيَّة منطقيّة؛ وذلك لأنَّ معايير الحقيقة ليست هي المعايير المنطقيَّة، فمعايير الحقيقة هي الصدق والثبات، أمَّا معايير المنطق فهي الافتراض والتوقّع فالإنسان وجوده حقيقة موضوعيَّة وليس وجودا متوقَّعا، وتفكيره منطق، إذ أنَّ التفكير مرتبطًا أو مترتّبًا على وجود الإنسان باعتباره متميّزًا بقدرات العقل المفكّر،

والحكم على أنَّ الإنسان موجودًا وأنّه مفكّرًا هو الحقيقة الموضوعيَّة، ولكن ليس بالضرورة أنَّ كل إنسان موجودًا هو مفكرًا، فالبعض من الموجودين هم فاقدو حاسَّة التفكُّر والتذكُّر التي يفترض أنَّها خاصية إنسانيَّة، وهذا ما يجعل المنطق ليس بالضرورة أن يكون حقيقة.

ولإزالة اللبس والغموض عن الموضوعيَّة ينبغي أن نفرِّق بين التزام الباحث بخطوات البحث العلمي أثناء تقصّيه للمعلومات التي تعكس حقيقة الموضوع، وشخصانيّة الباحث التي لا تعكس حقيقته (حقيقة الموضوع)؛ ولذلك التزام الباحث المسلم وتحيّزه إلى دينه لم يعد عيبًا، بل العيب ألا ينحاز إليه بما أنَّه الحق من عند الله تعالى، ومن الموضوعيَّة أن يتميَّز موضوع الباحث المسلم عندما يكتب عن الدين، أو الأعراف، أو الشخصية المسلمة وعاداتها عن كتابات ومؤلّفات الباحث غير المسلم عندما يكتب عن نفس الموضوع؛ ولذا في اعتقادنا عندما يكتب المسلم عن مجتمعه هو أقرب إلى المعلومة الصّادقة من الكاتب غير المسلم، وكذلك يكون الكاتب غير المسلم أكثر معرفة بالحقيقة من الكاتب المسلم عندما يتعلّق الموضوع بمجتمع الباحث غير المسلم.

وعليه: فإنَّ قول البعض: إنَّ الموضوعيَّة ألا يدرس الباحث مجتمعه لكي يكون موضوعيًّا فيما يبحث أو يكتب، هو قول لا تسنده ألمصادق، فهذه المناداة تزعمها بعض من المستشرقين الذين لا يريدون أن تقدّم معارف صادقة عن أخلاقيَّات ومعتقدات وأعراف المجتمعات النامية وبخاصَّة التي تدين بالإسلام؛ وذلك حتى لا تنتشر تعاليم موضوعيَّة قد تهز نظم المجتمعات غير المسلمة، ولهذا وُجِهت التُّهم إلى البحوث والدراسات العلميَّة التي تُبرز أهميَّة وحجج الدين الإسلامي وأخلاقياته بأنَّها بحوث ودراسات وتعاليم غير موضوعيَّة، ومن يقوم بهذه المهمة العلميَّة الرائعة يُتهم بأنَّه غير موضوعي، وللأسف الشديد صدَّق

بعض من أساتذتنا هذه الادعاءات وعملوا بها، في حين أزداد تمسك أهل الغرب والمستشرقين منهم بصفة خاصّة بدراسة مجتمعاتهم سواء في استطلاعاتهم العامَّة، أو في دراسات قُراهم، أو حالات مجتمعاتهم الخاصَّة دون أن يصف أحدهم الآخر بعدم الموضوعيَّة، وفي مقابل ذلك يصفوا بُحَّاثنا وكُتَّابنا بعدم الموضوعيَّة عندما يولونا اهتمامًا بشؤون أمتهم ومجتمعاتهم التي لها خصوصيَّة تميزها عن خصوصيَات الآخرين كما للآخرين من خصوصيَات تميزهم.

ومن ثمَّ فعلينا أن نميّز بين التزام الباحث بمبادئ أمته وتاريخها الذي به تعتز، وتزمت الباحث وأنانيّته على حسابها، وحساب خطوات البحث العلمي أثناء تتبّعه للمعلومة في عمليات الدِّراسة، فعندما يلتزم الباحث بمبادئ أمّته ودينها، فإنَّه في هذه الحالة يكون ملتزمًا بمبادئ عامّة (ملكًا للجميع)، وإلَّا هل يُعقل موضوعيًّا أن يفكر الباحث المسلم أثناء قيامه بمهمة البحث والدِّراسة بأنّه غير مسلم؟ وهل الإسلام والثقافة والعادات والأعراف أملاك لفرد بعينه حتى يقال له تجرّد منها أن أردت أن توصف بالموضوعيَّة.

عليه: تكون الإجابة موضوعيًّا بلا.

وبما أنَّ الدين والعرف والعادة ومجموع القيم هي المقياس العام للموجب والسّالب والمستقيم والمعوج، فكيف نقبل بأن يوصف الباحث المنسلخ عنها بأنَّه هو الموضوعي؟ وهكذا كل باحث عندما ينتمي أو يعتقد في اتجاه سياسي أو فكري قد يصعب عليه التجرّد منه، فالباحث الاجتماعي الذي يعتقد في الفكر الرّأسمالي لا يمكّنه القيام ببحثه إلّا داخل هذا المنظور ومن من ثمَّ فإذا وجدنا باحثًا من داخل المجتمعات الرأسمالية يقوم ببحث وهو متجردًا من هذا المنظور فهذا يعني أنَّه غير منتميًا إليه (منتميا لغيره)، أي: منتميا للآخر.

ولهذا فالموضوعيَّة نسبيّة، وليست مطلقة ولذا فالتمسّك بها وكأنَّها المطلقة في غير محله، إنَّه تحيزًا سالبًا يضعف حُجَّة الباحث، وقد يسفِّهُها، ولأنَّها نسبيّة فينبغي أن تمارس بمرونة لا باشتراطات مسبقة.

ومع أنَّني لا أوافق على أنه ليست هناك موضوعيَّة، إلّا أنّني واثق بأنّها نسبية، وليست مطلقة.

وبما أنَّنا نتحاور مع الموضوعيَّة حينًا، ومع المتعصّبين بها حينًا آخر فعلينا أن نتساءل:

ما هي الركائز التي تُظهر الموضوعيَّة إلى حيِّز الوجود؟

في اعتقادنا ترتكز الموضوعيَّة أوَّلًا: على الموضوع، وثانيًا: على الباحث.

ولذا لا يمكن أن تكون هناك موضوعيَّة في غياب الموضوع، أو الباحث؛ وفي هذا الخصوص يقول الدكتور محمد السرياقوسي: إنَّ الفصل التام بين الذات الدّارسة، والموضوع المدروس مستحيل لِما بينهما من علاقات متبادلة تربطهما وتدمجهما في وحدة معرفية لا تمايز فيها بين ذات وموضوع.

وعليه: تفاعل الباحث مع الموضوع، وعدم خروجه عنه يؤدِّي به إلى الموضوعيَّة، وفي مقابل ذلك خروج الباحث عن الموضوع لا يؤدِّي به إليها؛ ولذلك يكون الباحث هو العنصر الأساسي في إبراز الموضوعيَّة أو إخفائها، وبما أنَّ الأمر كذلك فلا داعي إلى تغييب دوره أو الإغفال عن أهميَّته ومراعاة خصوصيّته التي تفيد كثيرًا في التعرُّف على الجديد وتطويره بما يحقق نجاحًا للبشريّة بأسرها، وهذا يجعلنا نقول:

بما أنَّ الباحث هو الذي أكتشف القوانين وصاغ النظريَّات، والذي ساهم في المعرفة العلميَّة التي تطورت بها العلوم وتتطوّر باستمرار، ولأنَّه هكذا فلا ينبغي أن نجحد أو نغفل إسهاماته وجهوده الكبيرة في التطوّر العلمي نظريًّا وماديًّا وتقنيًّا، بل الذي يجب أن يُطمس أنانيَّة الفرد، وأطماعه الشخصانيّة التي تكون على حساب الآخرين الذين لهم الحق مثلما له.

ولذا فمن الموضوعيَّة أن يبتعد الباحث عن الأحكام المسبقة، أو الأخبار السماعيَّة عند دراسة الظواهر والمشاكل والمواضيع، أو الحالات في العلوم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة.

ومن الموضوعيَّة أن يلتزم الباحث بالموضوع ولا يحيد عنه عند دراسة الظاهرة.

ومن الموضوعيَّة أن يُميِّز الباحث بين رغباته وأمانيه التي كان يأملها قبل البحث، والنتائج التي توصَّل إليها وتخالف توقعاته وأمنياته.

ميز المقابلة:

1 – تفيد في دراسة الذين لا يجيدون القراءة والكتابة.

2 – تمكّن الباحث من مشاهدة وملاحظة ردود أفعال المبحوث سواء في حديثه، أم في انقباض وجهه وانبساطه، أم بجفاف شفتيه أو ارتوائهما، أم بضياء عينيه أو انهيار الدّمع منهما، وكذلك من خلال الحديث المسترسل والصمت المفاجئ، وحركات اليدين وتشنج حركتهما، وبلع اللعاب، وجفاف الحلق، والارتعاش، وغيره.

3 – تُحقق المقابلة التفاعل والود أحيانا بين الباحث والمبحوث بكل موضوعيَّة.

4 – إنَّها تفيد في استطلاع الرّأي العام.

5 – تجعل المبحوث شريكًا للباحث في الدِّراسة والتشخيص والعلاج مما يطمئنه بعدم فرض أيِّ حل عليه إذا كان يليق بظرفه وقدراته واستعداداته.

6 – تُمكِّن الباحث من متابعة الحالات عن كثب ووضوح.

7 – تُمكِّن الباحث من تكوين علاقة مهنيّة مع المبحوث تساهم في تيسر الحصول على معلومات وإصلاح الحالة.

8 – تُمكِّن الباحث من التعرّف على اتجاهات ودوافع ومشاعر المبحوث.

9 – تؤدِّي إلى استكشاف معلومات جديدة لم يسبق معرفتها من قبل.

المآخذ على المقابلة:

1 – تحتاج إلى وقت طويل وتكاليف قد لا تكون هيِّنة.

2 –قد تتأثر الدِّراسة بعواطف الباحث والمبحوث إذا لم يتم التقيد بالمبادئ المهنيّة.

3 – تحتاج إلى عدد كبير ومدرب من مساعدي البحَّاث.

4 – تضع المبحوث أمام مواقف أو ردود أفعال أو ارتكاب سلوك لا يعبّر عن حقيقة الأمر في شيء.

5 – إنَّها صعبة التقنين نظرًا لاختلاف أساليب القائمين بها، واختلاف ظروف المبحوثين مما قد يستوجب تغيير بعض أسئلتها أو صيغها.

2 . الملاحظة: التي بها يتمكّن الباحث أو الأخصائي الاجتماعي والنفسي من متابعة القول والفعل، والعمل، وكل مسموع ومشاهد من قبل المبحوث، أو العميل فبها تتم ملاحظة ردود أفعال المبحوث تجاه كلّ سؤال، أو استفسار يوجّهه إليه الباحث، أو الأخصائي الاجتماعي، أو النفسي.

فالملاحظة من الأدوات المهمّة في عمليّات دراسة حالات المبحوثين وبخاصّة عندما تكون قابلة للتحقق منها، وتبيّن الملاحظة مدى سعة تفكير الباحث، وإدراكه ووعيه لما يحدث معه ومن حوله؛ وذلك بما يُمكّنه من فهم سلوك الفرد أو الجماعة وظروفهم المحيطة مع استقراء ما يحدث من ردود أفعال، من خلال الربط بين المشاهد والمسموع والمحسوس والمدرك).

وتشتمل الملاحظة على لحظة حدوث الشيء فيُلاحظ في حينه (وقت حدوث الفعل) وهذه قد تكون عن رؤية، وقد تكون عن استماع مباشر واعٍ ومقصود، وقد تكون عن استقراء واستنباط، وترتكز الملاحظة على أهميَّة الحضور لكي تتم عمليَّة المقابلة المباشرة للمصدر ذي العلاقة بالموضوع، أو المشكلة قيد البحث أو الدِّراسة.

كما ترتكز على المعاينة لما هو محسوس بشكل مباشر، أو غير مباشر، فكل ما يتم عن طريق الحواس الخمس هو مباشر، أمَّا الذي يتم عن طريق الاستنباط والاستقراء فقد يكون غير مباشر؛ ولهذا يجب ألَّا يغفل الباحث عن استقراء ما بين الأسطر، واستنباط المحمول في المضمون.

وعليه: تعدُّ الملاحظة الأداة الممكّنة من التمييز بين الصدق واللغو، وبين ما يجب وما لا يجب فعن طريق المعاينة السّماعية يتمكّن الباحث أو الأخصائي

الاجتماعي أو النفسي من التعرف على العلاقات السَّالبة والموجبة بين المواضيع؛ فحاسَّة البصر (العين) لا تشاهد الكلمات المنطوقة مع أنَّها تشاهد المكتوبة منها.

وحاسَّة السَّمع (الأذن) قادرة على ملاحظة المسموع، وغير قادرة على التمكُّن من المكتوب، وبمشاهدة المكتوب يُمكن أن يتم استنباط واستقراء ما ورائه من أغراض وغايات أو نوايا من خلال ملاحظة ما يحمله من مضامين تدرك إدراكًا.

ولذا فبالاستماع يمكن أن يتعرَّف الباحث أو الأخصائي على اتجاهات أو نوايا الطرف أو الأطراف المستمع إليها، وحتى فاقد حاسَّة البصر يُمكن أن يكون شاهدًا مع أنَّه لم يكن قادرًا على أن يشاهد شيئًا بعينيه، فإذا أُنصِت إلى حديث جماعة تتحدث عن فلسفة التغيُّر الاجتماعي فيمكن أن يُلاحظ المنصت ما يرمي إليه الحديث من مرامي واتجاهاتهم حول هذا الموضوع، وكذلك يُمكنه أن يلاحظ الوحدة التي بينهم، أو الاختلاف والتباين في وجهات نظرهم.

ولأنَّها الأداة المعتمدة على الحواس ودرجة سلامتها، فهي تتطلَّب من الباحث كفاءات وقدرات يمكن قياسها، هي:

أ – القدرة على الإنصات الواعي للآخرين وتفهُّم وجهات نظرهم.

ب – القدرة على التذكُّر والتصّور والتخيل، والتفكُّر وفقًا لما هو متوقَّع وغير متوقَّع.

ج – القدرة على التمييز بين المعايير التي يحتكم الأفراد والجماعات والمجتمعات إليها.

د – القدرة على تحديد الرّؤية لما يجب أن يحدث، ومتابعة ما يحدث بالفعل.

هـ – الاهتمام بجميع المتغيّرات التي يمكن أن يؤثّر على الموضوع المدروس، وتبني التفكير في المتغيرات الجديدة ووضع معايير لها.

أهميَّة الملاحظة:

1 . تُمكِّن الباحث من الاستقراء والاستنباط.

2 . تُمكِّن الباحث من معرفة ردود الفعال.

3 . تفيد في دراسة ديناميكيّة الأفراد والجماعات والمجتمعات.

4 . تمكِّن الباحث من متابعة التغيّرات السُّلوكيّة، ورصدها ايجابيًّا أو سلبيًّا.

5 . تُمكِّن الباحث من الانتقال من المجرّد إلى المشاهد عندما يكون عقله مبدعًا، فالذي اخترع السّكين أو المقعد مع أنَّهما على البساطة بسبب معرفتنا بهما واستخدامنا اليومي إلَّا أنَّ الذي أخترع كلّ منهما لا بدَّ وأنَّه فكَّر بعمق في كيفيّة صناعة السّكين، أو المقعد من حيث ملائمة كل منهما للوظيفة التي اخترع من أجلها، وإلَّا على أيِّ أساس صمما؟

*** أنواع الملاحظة من حيث دور الباحث:**

تنقسم أنواع الملاحظة من حيث دور الباحث أو الأخصائي الاجتماعي أو النفسي إلى نوعين هما:

الملاحظ غير المشارك والملاحظ المشارك.

1-الملاحظ غير المشارك:

إنَّه الملاحظ العلمي الذي لم يختلط مع الملاحظين (المبحوثين) قيد الدِّراسة، ويجري ملاحظته ويسجّلها دون أن تحس الجماعة المبحوثة بأنَّها تحت المراقبة أو المشاهدة، مما يجعل تصرفاتهم تجاه الفعل الاجتماعي طبيعية، ودون تكلّف سلوكي.

وتجرى مثل هذه الملاحظات على الفرد وأعضاء الجماعة وعلى الأنشطة والبرامج، وعلى المواقف، وقد تكون مباشرة أو غير مباشرة. فالأولى هي التي يقوم بها الباحث، أو الأخصائي الاجتماعي، أو النفسي مباشرة دون وسيط، وتتم عن بعد وكأنَّ الأمر لا يعنيه في شيء، مع أنَّه منتبه لكل ما يجرى، أو ما هو ملاحظ، كملاحظته للوحدات السكنية والحالة التي هي عليها، ومدى اهتمام السّكان بنظافتها وجمالها، أو حين يلاحظ سلوك جماعة من الصيَّادين، أو الفلاحين، أو المتظاهرين دون أن يشاركهم السُّلوك أو الفعل موضوع الملاحظة.

أمَّا الملاحظة غير المباشرة فهي التي تتم عن طريق وسطاء قاموا بها في الزّمن الماضي ولازال بعضهم على قيد الحياة، مع أنَّ الموقف أو الموضع الذي اشتركوا في ملاحظته قد انتهي ولن يتكرر، فمن خلال إجراء مقابلة أو مجموعة من المقابلات معهم يتم التعّرف على ملاحظاتهم السَّابقة، وتعدُّ ذات أهميَّة للمقارنة، أو لإجراء ملاحظات على أفعال حاضرة أكثر تركيزًا، أو اتساعًا من حيث المجال، وقد تكون مصادر الملاحظة وثائق وسجلات ومذكرات عامَّة، أو خاصّة، وقد تكون مصادر الملاحظة أشرطة مسموعة، أو مرئية، أو أجهزة حاسوب.

إنَّ هذا النَّوع مهم جدًّا في الدراسات الاستطلاعيّة والدراسات المتعمقة في البحث الاجتماعي وبخاصّة في طرق مهنة الخدمة الاجتماعيَّة، إلَّا أنَّ هذا النَّوع محفوف بخطأ النسيان، أو الزيادة من قبل الناقلين، لأنَّ العنعنة في معظم الأحيان لا دقة فيها.

2 - الملاحظ المشارك:

هو الباحث أو الأخصائي الاجتماعي أو النفسي الذي يقوم بالملاحظة مباشرة من أجل تجميع البيانات والمعلومات، وقد يكون الباحث مشاركًا كاملًا، وقد يكون مشاركًا ملاحظًا.

المشارك التمام:

هو الذي يتحدّد من خلال دور الباحث، أو الأخصائي الاجتماعي، أو الأخصائي النفسي أثناء ملاحظة سلوك المبحوث أو المبحوثين، وينبغي ألا يعرف العميل أو أعضاء الجماعة أنَّ هناك من يقوم بملاحظتهم، ويكون الباحث في هذه الحالة كأنَّه عضوًا أساسيًّا في الجماعة مما يستوجب عليه الإلمام باتجاهاتها وأهدافها والتقيد بتعاليمها، وأساليب المعاملة فيما بينها ومع الآخرين، وأن يلتزم بتأدية طقوسها، وبخاصّة إذا كانت جماعة دينية منغلقة على ذاتها، وأن يمارس نشاطاتها المرغوبة إذا كانت للجماعة مناشط توحّد اتجاهاتها، أو تهذب نفوسها، ويُفضّل أن يمتاز الباحث الاجتماعي بمرونة عالية في تعامله مع أعضاء الجماعة وبخاصّة أنه قد يتعرّض لمواقف استفزازيّة، إذا لم يتم تقبُّله من قِبل الجماعة، وإذا لم تثق الجماعة فيه كل الثقة.

وعليه: فالهدف من ممارسة هذا الدَّور من قبل الباحث الاجتماعي التعرف على الاتجاهات والأساليب التنظيمية للجماعة، والمنهج التربوي الذي

تنتظم فيه أو تنتظم عليه، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، والمخاطر المترتبة عليها، أو الفوائد المحققة لها؛ وذلك من أجل أخذ عبرة يستفاد منها في الحياة العامَّة، وتنظيم المجتمع، مع أنَّ بعض أنواع التفاعل الاجتماعي يصعب أن يقوم الباحث بملاحظتها؛ وذلك مثل الممارسات الجنسيّة، والاختلافات الأسرية، مع العلم أنَّ هذا الدَّور يحتاج إلى وقت كافٍ، وتدريب راقٍ حتى يتمكّن الباحث الاجتماعي أو النفسي من الاقتراب إلى أعضاء الجماعة والتعرف على ما يخفونه، أو يعلنوه فيما يتعلق بموضوع الملاحظة ودراسة الحالة.

المشارك الملاحظ:

هو الباحث أو الأخصائي الاجتماعي أو النفسي الذي حدّد وسيلة الملاحظة كأداة هامّة لتجميع المعلومات والبيانات من أعضاء الجماعة الذين يعرفون دوره المعلن بأنَّه المشارك الملاحظ، وينتشر هذا النَّوع كثيرًا في الدراسات الأنثروبولوجيَّة، وقد ترتقي درجة الثّقة بين الباحث والمبحوثين أو المدروسين إلى درجة الصداقة التي ينبغي ألا يؤثِّر على موضوع الملاحظة. **الميز والعيوب:**

أوَّلًا: الميَّز: من الميز المترتّبة على هذا الدَّور الذي يلعبه الباحث (المشارك الملاحظ)، تقبُّل الجماعة للباحث، والتعّرف عليه باحثًا ميدانيًّا، وقد تثق فيه الجماعة إلى درجة إظهار كل ما هو كامن من أفعال وسلوكيَّات وعادات وأعراف، من أجل عدم إحساسه بالغربة، أو نتيجة اعتزازهم بما يمارسونه من سلوك وأفعال، أو نتيجة اعتبارهم لما هم عليه من قيم.

ثانيا المآخذ: إذا لم تتقبُّل الجماعة الباحث وتثق فيه فقد تسلك أمامه سلوكيّات مصطنعة حتى تُظهر ذاتها بأنّها مثال أمام الباحث (المشارك الملاحظ)، مما يجعل الأفعال والمناشط والأدوار التي تقوم بها أمامه ليست طبيعيّة بل مختلقة،

وكذلك قد يندمج الباحث في الجماعة إلى درجة تأثره العاطفي بأدوار الجماعة فيتحيّز إليها بشكل قد ينسيه دوره العلمي الذي جاء من أجله باحثًا ودارسًا موضوعيًّا.

المشاهدة: observation

يقصد بالمشاهدة الوقوف عن كتب على الشيء المراد رؤيته؛ وذلك بالاقتصار على حاسَّة البصر (العين) في مشاهدة الأشكال والأعمال والسُّلوك والصور، وتُمكّن الباحث من الوصف لما يشاهده.

وتوجد علاقة ترابط بين المشاهدة والملاحظة تتمثل في أنَّ الملاحظة عميقة وواسعة، وتحتوي على الاستنتاج العقلي، أمَّا المشاهدة فتحتوي على المعاينة بالعين للشيء؛ عن طريق تفحّصه ككل، وكجزء بنظرة فاحصة؛ أي: إنَّ المعاينة بالمشاهدة تتم للأشكال والصوّر والأجسام، وحركتها والتعرّف على مكوِّناتها (الأجزاء المتكوّنة منها) بالتعرف على كل ما يمكن تصويره، أو رسمه، أو أنَّه في حالة حركة وامتداد.

لذا فوسيلة المشاهدة ذات أهميَّة عالية لوسيلة الملاحظة، فعلى سبيل المثال: من خلال مشاهدة الأخصائي الاجتماعي، أو النفسي لجماعة تمارس نشاطًا فنيًّا وبكلّ حريّة؛ يستطيع أن يعرف اتجاهات كلّ حالة؛ وذلك بكشف ما تمّ رسمه، كأنْ يرسم أحدهم وردة أو زهرة أو غزالة، وآخر يرسم رجلًا على صدره أو على إحدى ذراعيه عقربًا، ويجد ثالثًا يرسم فتى وفتاة بينهما مودّة، أو يرسم قلبًا في وسطه فتاة، أو سيارة يركبها عروس وعروس فمثل هذه المشاهدات يمكن أن يلاحظ من خلالها:

. أنَّ الأوّل يحب الجمال، ويلاحظ عليه الانشراح والمرونة والحياة المبتهجة، وهو مبتسما غير عبوس.

. ويلاحظ على الثاني الاتجاه الإجرامي والانحرافي وعدم احترام الآخرين.

. ويلاحظ على الثالث أنَّ له حبيبة وقد يكون راغبًا في زواجها وهي مركز اهتمامه.

هذه الاتجاهات الثلاث قد يتم التعرّف عليها من الملاحظة وبواسطة المشاهدة، ويلاحظ أيضا العمق في كل حالة من الحالات الفرديَّة السّابقة، والتي ظهرت أمامنا من البداية كمشاهدات محدودة.

وإذا شاهدنا مباراة لكرة القدم، نشاهد أمامنا جماعتين في وسط الملعب بنوعين من الملابس الرياضية، ومرميين للتهديف، بوسطهما حارسين وجمهور مُتحمِّس، ونشاهد حركة اللاعبين وحركة تسجيل الأهداف، هذه المشاهدات التي تترتّب عليها الملاحظات، والتي تُمكّن الباحث الملاحظ من معرفة درجة التعاون بين اللاعبين، والمهارات الفنيّة ولياقاتهم وقدرات تحمّلهم، وعلاقتهم بالجمهور وإصرارهم على الفوز، وكذلك يمكنه أن يلاحظ علامات الهزيمة، والفوز أو الإحباط في نهاية المباراة على أفراد الفريقين والمشجّعين والمدربين حسب النتيجة لكل فريق.

وعليه:

تعتمد المشاهدة على ما تراه العين، ولكن ليس كل ما تراه العين هو حقيقة؛ لأنَّ الظاهر قد لا يكون الباطن، ولهذا فالاعتماد على المشاهدة في القضايا العلميَّة، مسألة غير يقينية فيصعب التسليم بمصداقيتها، قال تعالى:

{وَتَرَى النَّاس سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى}[17] فمن مشاهدة سلوكهم قد تعتقد أنَّهم في حالة سكر، ولكن بملاحظتهم عن قرب قد لا يكونوا سكارى مع أنَّ حركتهم فيها شبه من هذا الأمر؛ ولهذا فالاعتماد على حاسَّة البصر (العين) في المقارنات العلميَّة غير كافٍ، وليس دقيق، لأنَّ إجماع النَّاس على حكم معين بمثل هذه الوسيلة غير ممكن. مما يستوجب استعمال وسيلة الملاحظة والمقابلة في عمليات البحث والدارسة، سواء أثناء جمع المعلومات، أو التحليل، أو التشخيص، أو العلاج الذي يُمكّن الأفراد والجماعات من أداء واجباتهم الاجتماعيَّة وفق ما لهم من حقوق، وما عليهم من مسؤوليات تفاديا لعيوب المشاهدات مصداقًا لقوله تعالى: {وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآَفِلِينَ فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِنْ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مما تُشْرِكُونَ}[18]. فمن خلال المشاهدة برهن إبراهيم عليه الصَّلاة والسَّلام إثباتاً أنَّ القمر يغيب؛ ولهذا فهو الفاقد لصفة الربُّ (الله عزَّ وجلَّ) أي فاقد لخاصيّة البقاء، وكذلك برهن إبراهيم إثباتًا أنَّ الشمس فاقدة لخاصيَّة البقاء والديمومة التي أختص الله بها.

علاقة المشاهدة بالملاحظة:

ترتبط الملاحظة بالموضوع ولا تنفصل عنه، لأنَّها إذا انفصلت عنه تصبح غير علميَّة، وبدون معنى فإذا افترضنا أنَّ الموضوع هو: (مدى تمسك سكان مدينة من المدن العربية بارتداء الزي الوطني)، فإن ذلك يستوجب على الباحث ملاحظة

[17] سورة الحج، الآية 2.

[18] الأنعام 75 . 78.

ومشاهدة سكان المدينة في أماكن مختلفة وأوقات مختلفة، وقت العمل، وأماكنه، وفي المدارس والجامعات، والمناسبات الدينية، والأعياد الوطنية، والأعراس، وحفلات الختان، والمآتم، وفي الشوارع العامَّة، وأيام العطلات، وأماكن الترفيه؛ ومن ثمَّ فإذا ذهب الباحث إلى المصيف البلدي وشاهد المصطافين بدون زيّهم الوطني فهذا لا يعني: عدم تمسّكهم به، ولكنّه يعني: أنَّ طبيعة المكان لا تستوجب ارتداء الزي الوطني، بل لو شاهد أحد المواطنين يرتديه وهو مع المصطفين على الشاطئ فيلاحظ إخلالًا بالذّوق العام، وعدم احترام الزّي الوطني، وإذا شاهد أحد أساتذة الجامعة العرب أو المسلمين بشكل عام يرتدي ملابس البحر القصيرة وهو في الفصل الدراسي أو المدرجات الجامعيّة، فإنّه يلاحظ عدم احترام الأستاذ للمكان الجامعي ولطلبة الجامعة؛ وتختلف المشاهدة عن الملاحظة في المثالين السّابقين، من حيث: أنَّ الملابس تشاهد وتميّز، أمَّا الاحترام والتقيّد بالذوق العام يلاحظ ولا يشاهد، وإذا ذهب الباحث المشاهد والملاحظ إلى مأتم وشاهد امرأة ترتدي ملابس احتفاليَّة فيلاحظ أنَّها خارجة عن الموضوع، لأنَّها لم تتقيّد بالظَّرف الزَّماني والمكاني والموضوعي للزّي الذي ترتديه، ولم تحترم المناسبة وشعور الحزانة، وإذا شاهد بعض الأفراد يسبحون بالزّي الوطني بالمصيف العام يلاحظ عدم احترامهم للزي الوطني الذي يجب ألا تقدّم له الإهانات.

فالملاحظة ليست هي المتوقّفة عند حدّ الصّور والأشكال كما هو حال المشاهدة، بل الملاحظة تتعدّاها إلى المعاني والألفاظ، وما يحاول أن يخفيه أو يظهره المبحوث أو المبحوثون المدروسة حالاتهم (أثناء إجراء المقابلات).

فكل هذا لا يتحقق بالمشاهدة التي تقتصر على رؤية الصّورة والنّظر إليها، بل بالملاحظة التي بها يتجاوز الباحث حد الوقوف عند مشاهداته للصور والأشكال والسُّلوك والحركة إلى ما يُخفى وراء كل منها، فالتناقض في الحديث،

والتلعثم، والخجل، والتظاهر بالبراءة، والتظاهر بالخوف، والخوف الحقيقي، والمحبة، والتظاهر بالمحبة، والانطواء، والاكتئاب، والتشاؤم، ومحاولة إنكار الانفعال والغضب، وإظهار الفرح والمرح كل هذه لا يمكن مشاهدتها، ولكن من الممكن ملاحظتها.

إذن: المشاهدة تقتصر على رؤية المنبسط فرحة، أو الباكي حزنًا، ولهذا فلباكي يشاهد، وبكائه يلاحظ، وكذلك السعيد يشاهد، وسعادته تلاحظ.

وعليه: ليس كل ما يلاحظ يشاهد، ولكن كل ما يشاهد يمكن أن يلاحظ ما يُخفى ورائه، ومثال على ذلك: لا يمكن مشاهدة قوّة العلاقات بين أفراد الأسرة أو الأمّة، ولكن بالإمكان ملاحظتها، وكذلك ممارسة الحريَّة لا يمكن مشاهدتها، ولكن من الممكن ملاحظتها من خلال مشاهدة سلوك وأفعال الممارسين لها، ولذا مع أن للحريّة أساليب لممارستها في سلوك عن طريق اللجان والمؤتمرات والبرلمانات والجمعيات، والتنظيم الاقتصادي من خلال الملكيّة العامَّة والخاصَّة، وديناميكيّة الإنتاج التي يمكن مشاهدتها كتعبير عن الحريّة؛ إلَّا أنَّ التعبير المعلن عنها من قبل الحكومات من خلال المشاهدة قد لا يُعبّر عن مصادق، ومن خلال الملاحظة قد يثبت عكس ما يقال أو يُكتب، فعن طريقها قد تكون الحقيقة أن الدّولة التي تدعي ممارسة الحرية عن طريق جلسات المجالس والبرلمانات التي يمكن مشاهدتها بالنقل المباشر من خلال شاشات الإذاعة المرئية وشبكات الانترنيت، يلاحظ أنَّها نظامًا كبحيًّا، أو سلفيًّا، أو طبقيًّا، أو غيره.

وهنا تكون الملاحظة أكثر أداة لإثبات الحقائق والمصادق، وتكون المشاهدة خير دليلا وشاهد عليها، هذا وتتكوّن الملاحظة من عمليَّات عقليَّة متداخلة إلى جانب توليد المشاهدات، فالعمليّات العقليّة هي: تلك التساؤلات،

والافتراضات، أو الانتقادات والتوقعات، وكيفيَّة تفادي المواقف، وكيفيَّة اختيار الأساليب ومراعاة الظروف المناسبة؛ أي: إنَّها الحوار الذي يتم بين الإنسان كباحث وذاته، والمبادئ العلميَّة حول الموضوع والأهداف مع مراعاة الفرد أو الجماعة أو المجتمع قيد البحث والدِّراسة، والأساليب الدفاعية التي قد تحول دون الملاحظة أو تعرقلها، وهكذا تتولّد المشاهدات، والملاحظات بعضها من البعض، مما يجعل المشاهِد ينتقل من المشاهَد إلى الأسرار التي وراءه والعلاقات المكونة لعناصره، قال تعالى: {قُلِ انْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا تُغْنِي الْآَيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ}[19]. إنَّه أمر بمشاهدة آياته في السماء وهي النجوم والكواكب من خلال النظر إليها، التي تُشاهد حركتها وضوؤها الجميل، وبالمشاهدة يلاحظ أنَّ هناك علاقة، وأن هناك قدرة ورائها، وأنَّها علامات يمكن الاهتداء بها في تحديد الاتجاهات ليلًا ونهارًا وفي البر والبحر، وهذه مشاهدات تولَّدت من خلال الملاحظة والمشاهدة، وهكذا تتولّد المشاهدة من المشاهدة، وتتولّد الملاحظة من الملاحظة، فمن مشاهدة الشّمس يشاهد الشّروق والغروب، ومن مشاهدة القمر يشاهد الشّمال والجنوب، ومن مشاهدة الجبال والمخلوقات يلاحظ أنَّ من ورائها خالق، وهكذا تتولّد الفكرة من الفكرة لنلاحظ أو نشاهد ما يترتّب على الفكرة وتوليدها.

تعدُّ الملاحظة والمشاهدة أداتان هامتان لوسيلة المقابلة؛ لأنَّه من خلال المقابلة يمكن مشاهدة المبحوث وتصرُّفاته، ويمكن ملاحظة ردود أفعاله على الأسئلة المطروحة عليه من قبل الباحث أو الأخصائي الاجتماعي أو الأخصائي النفسي.

---

[19] يونس 101.

في كثير من الأحيان تضع المشاهدة الباحث المشاهد في حالة شكّ، إذ خدعة الحواس، مما يجعل الشكّ في البعض المسموع، والبعض المشاهد، فسلامة البصر وقوّته ليست واحدة، وبالتالي يجب ألا يثق الأخصائي في كل ما يقوله المبحوث سواء أكان فردًا أم جماعةً.

ولأنَّ المشاهدة ترتبط بالظاهر سلوكًا وحركةً ومتحركًا، فلا ينبغي أن يعتمد عليها في إصدار الأحكام، وبخاصّة أثناء إجراء المقابلات مع أصحاب الحالات الشاذة، أو الانحرافيَّة، فعلى سبل المثال: مشاهدة الأخصائي الاجتماعي، أو النفسي للمبحوث وهو يبكي أثناء المقابلة، فمن خلال الملاحظة يمكن إثبات أنَّ البكاء ليس على مصادقٍ، ولكنّه لاستدرار عطف الأخصائي الاجتماعي أو النفسي؛ وذلك نتيجة الحيل الدفاعيَّة للمبحوث وذكائه في التأثير على الباحث أو الدارس لحالته وتمييع الموضوع.

كما أنَّ مشاهدة المتسوّلين وهم في ثياب رثة بالية قد تظهر للوهلة الأولى ظروفهم المعوزَّة، ولكن إذا أخضعوا للملاحظة، قد يكونوا عكس ما يشاهد تمامًا لأنَّهم اختاروا أقصر الطّرق للعيش بدون مقابل، ومع ذلك فإمّا السائل فلا تنهر، وهكذا تكون الملاحظة اختباريه للمشاهدة، وتكون المقابلة اختباريه للملاحظة، فكل ما يلاحظه الباحث يمكن أن يتم اختبار مصداقيَّته من عدمها بالمقابلة، وتختلف الملاحظات والمشاهدات العلميَّة عن الملاحظة والمشاهدة العابرة التي تواجه الإنسان كل يوم، والتي قد تثيره في وقتها لاحتوائها عنصر المفاجأة أو التي تعرَّف عليها في الماضي وتتكرر من حين لآخر مثل مشاهدته السّحب والأمطار، ومعرفته لها كما هي مشاهدة، ولا يعرف العلاقة بين السّحب ومكوّناتها والقوَّة التي تذيبها فتسقط مطرًا، وأنَّه يشاهد البرق، ولكنَّه لا يعرف القوَّة المولّدة له، أمَّا

الملاحظات والمشاهدات العلميَّة المقصودة فهي تحدث وفق خطة وانتباه واع وتتبُّع دقيق، وتنطلق من موضوع وتحقق أهدافًا.

تعدُّ الملاحظة، والمشاهدة من الأدوات المهمّة في البحث العلمي عندما تكون قابلة للتحقق منها، والملاحظة ليست هي المشاهدة مع أنَّهما يتدخلان كثيرًا. إلا أن الحديث عن الملاحظة لا يعني تطابق مفهومها مع ما تعنيه المشاهد، في الوقت الذي تشمل فيه الملاحظة على المشاهدة باعتبارها جزءًا منها، مما يجعل الحديث عن المشاهدة لا يفي بأغراض الملاحظة ومضامينها.

فالمشاهدة هي الوقوف عن كثب على الشيء المراد رؤيته، لأنَّها مقتصرة على العين في مشاهدة الأشكال والأفعال، وتمكن الباحث من الوصف لما يشاهده.

والملاحظة هي الربط بين المشاهد، والمسموع، لأنَّها الأداة المستعملة لحاستي السَّمع، والبصر، والعقل في وقت واحد، فيلاحظ الإنسان بأذنيه كما يلاحظ بعينيه، ولكنَّه لا يستطيع المشاهدة بحاسَّة السَّمع.

الملاحظة تشمل على لحظة حدوث الشيء فيلاحظ في حينها (وقت حدوث الفعل) وهذه قد تكون عن رؤية، وقد تكون عن استماع مباشر واع ومقصود، وتتفق المشاهدة والملاحظة على أهميَّة الحضور، لكي تتم عمليَّة الرؤية المباشرة للمصدر ذو العلاقة بالموضوع.

المشاهدة تحتوي على المعاينة بالعين للشيء بالمشاهدة؛ وذلك عن طريق تفحُّصه ككل، وكجزء بنظرة نافذة. أي: إنَّ المعاينة بالمشاهدة تتم للأشكال، والصور، والأجسام، وحركتها والتعرّف على مكوّناتها.

إنَّ الملاحظة تُمكِّن الباحث من استقراء التاريخ، واستنباط العبر منه، فعن طريق مشاهدة الآثار والنقوش والزخارف والوثائق يتم التمكُّن ملاحظةً من التعرُّف على أحداث أو حضارات قد سادت وبادت فمعركة أحد على سبيل المثال: قد دارت وانتهت من زمن المشاهدة، ولكنّها باقية لزمن الملاحظة من خلال أثارها، وما كُتِب عنها؛ وكذلك أنَّ الرومان قد احتلوا ليبيا وطُردوا منها بعد اقتتال عنيد وجهاد ثمين، وكل ذلك انتهى من زمن المشاهدة، ولكنّه بقي لزمن الملاحظة؛ وذلك من خلال مشاهدة الآثار الرومانية وسجلات الجهاد الليبي، والوثائق الدالة على ذلك؛ ولهذا الملاحظة أداة مهمّة جدًّا فهي التي تُمكِّن الباحث من التعرف على المعلومات الظّاهرة، واستنباط ما يخفي أحيانًا من خلال قدرة الباحث على ربط العلاقات بين المتغيرات، والتناقضات حول القضايا المطروحة للبحث والدِّراسة، وتستهدف الملاحظة معرفة الموضوع، وعناصره من الأفراد والمجتمعات مما يجعل الملاحظة تمكن الباحث من تفسيره الموضوع، وفي هذه الحالة تختلف عن المشاهدة التي تشبه آلة التصوير والنسخ كونها تصوِّر أو تنسخ المشاهدة فقط، مما يجعلنا نقول: إنَّ صورة الشيء لا يمكن أن تكون الشيء ذاته، فإنا أختلف عن صورتي، فصورتي من ورق، وأنا من صلصال، ويرتبط نجاح وفشل الباحث الملاحظ، أو المشاهد بقدراته واستعداداته ومهارته، وخبراته، وسلامة حواسه، فكلَّما كان الباحث أكثر قدرة على الانتباه والفطنة كانت ملاحظاته ومشاهداته ناجحة.

إذن: الملاحظة تفسيريّة إلى جانب كونها وصفيّة، لأنَّها تعتمد على الحسّ والعقل، وتتعلّق بالظاهرة، والكامن.

أمَّا المشاهدة فهي أداة استطلاعيّة، وتقتصر على الوصف، أي: إنَّ المشاهد تصف السُّلوك، والملاحظة تصف ما يترتّب عليه من ردود أفعال أو افتعالات وانفعالات، وهي كذلك تُفسِّر بنظرة اختباريه فاحصة، وتصفه بوعي.

ولذا فالملاحظة والمشاهدة هما أداتان هامتان لوسيلة المقابلة أي: من خلال المقابلة يمكن مشاهدة المبحوث وتصرفاته، ويمكن ملاحظة ردود أفعاله على الأسئلة المطروحة عليه من قبل الباحث.

أهميَّة المشاهدة:

1 . بها يتمكّن الباحث من الوقوف على المشاهد حقيقة مباشرة.

2 . تُمكِّن من تفحُّص المشاهد وإخضاعه للتجربة والقياس.

3 . تُمكن الباحث من تقويم سلوك المبحوثين.

4 . تمكِّن الباحث من أن يكون باحثًا مشاركًا.

5 . تُمكِّن الباحث من الانتقال إلى أن يصبح ملاحظًا لِما شاهد من سلوك أو أعمال أو صورٍ وأشكالٍ، أي: إنَّها تنقله من المشاهد إلى المجرد، قال تعالى: {أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ}[20]، أي: لا ينبغي الوقوف عند حدّ النظر إلى الإبل، أو السّماء، أو الجبال، أو الأرض، بل ينبغي أن يتعدّاه عقل الإنسان إلى معرفة الكيفيّة التي بها خلقت الإبل، ورفعت السماء، ونصبت الجبال، وبسطت الأرض.

[20] الغاشية 17 . 21.

خطوات الملاحظة والمشاهدة:

للملاحظات والمشاهدات العلميَّة خطوات محدّدة يتم استخدامها في البحث والدِّراسة، وهذه الخطوات هي:

أ – اختيار الموضوع، وتحديده وفق أهداف واضحة ومحددة، لأنَّ نقطة الانطلاق للملاحظة، أو المشاهدة هي أهميَّة الموضوع الذي يتم اختياره فبدون موضوع لا يمكن أن تكون الملاحظة هادفة وجادة، فالموضوع هو الإطار العام الذي تتبلور فيه الأفكار، وتستنبط منه الفروض وتتمركز فيه متغيّرات مشكلة البحث، مما يجعل الملاحظة، أو المشاهدة مترسِّخة في الموضوع ومنطلقة منه ومثيرة له.

ب – تحديد وحدة الاهتمام: سواء أكان فردًا أم مؤسّسة، أم مزرعةً، أم مصنعًا، أم غيره وغيره كثير، ولكن لا يتم تحديد وحدة الاهتمام إلَّا بعد تحديد المجتمع الذي أخذة وحدة الاهتمام منه، فإذا كانت وحدة الاهتمام فردًا فينبغي أن يحدد (ذكرا أم أنثى، صغيرا أم كبيرا) ثم تحديد صفاته، هل هو (مدرس أم مدرسة؟) وما علاقة الصفة المستهدفة بالملاحظة والمشاهدة بنوع المهنة أو الحرفة.

وقد تكون وحدة الاهتمام الاثنين ذكر والأنثى، أو الذكرين أو الأنثيين، أو الطرفين، أو الدولتين، وقد تكون وحدة الاهتمام حالة زواج، أو طلاق، أو قضية دينية، أو قوميّة، أو حالة شذوذا جنسيًّا، وقد تكون وحدة الاهتمام دورًا مثل دور الزوجة، أو دور الزوج، أو دور المعلم والتلميذ، مما يجعل الباحث يهتم بمشاهدة وملاحظة السُّلوك والفعل للاثنين المشتركين في الموضوع، مع مراعاة متغيّرات اللغة، والدين، والجنسية، والمهنة، واللون، والظَّرف لكلا الطرفين. وقد تكون وحدة الاهتمام جماعة، قد تكون نشاطًا فنيًّا، أو رياضيًّا، أو مسرحيًّا، أو

أدبيًّا، أو ثقافيًّا، فمن خلال ممارسة الجماعة لهذه المناشط يمكن ملاحظة أفعالها وسلوكياتها، والأثر المتبادل بينها، وقد تكون وحدة الاهتمام مجتمعًا محليًّا، أو قرية، أو مدينة عندما يستهدف الباحث ملاحظة ومشاهدة الأنساق الاجتماعيَّة، واتجاهات المجتمع واهتماماته، وتضمانه في العمل وفي المناسبات العامَّة، وفي البناء والعمار.

ت – تحديد الظَّرف المناسب لإجراء الملاحظة والمشاهدة: ولأنَّ الموضوع يتأثّر ويؤثِّر في الظَّرف الزَّماني والمكاني؛ لذا ينبغي على الباحث إجراء الملاحظة، والمقابلة في الظروف الطبيعيّة لها، لكي يتحصل على معلومات غير متأثّرة بظروف خارجيّة، فإذا أراد مشاهدة، أو ملاحظة دور المدرس في الفصل، فلا ينبغي أن يأتي للفصل في وقت إجراء الاختبارات للطلبة، أو أثناء معاناة المدرس من زكام حاد، وإذا أراد أن يلاحظ درجة السمو التي تحدث للفنان عند انسجامه مع أنغام الموسيقا، لا ينبغي أن يتخذ مكانًا مزدحمًا وضجيجًا، فإن أتخذه يجد نفسه جالسًا في وسط من الضوضاء، والتشويش الذين لا يمكّناه من المشاهدة والملاحظة الموضوعيَّة.

ث – تحديد نوع العلاقة المناسبة للموضوع: قد تكون العلاقة بين الباحث والمبحوثين علاقة ثقة تطمئن فيها الجماعة، أو الفرد للباحث، وتتقبُّله وتحترمه، وتمكِّنه من الحصول على المعلومات المستهدفة بالبحث، وقد ترتقي العلاقة بين الباحث والمبحوث إلى درجة الصداقة التي لا تخل بالمبادئ المهينة للبحث العلمي، وقد يفضِّل الباحث ألا ترقي العلاقة إلى درجة الصداقة حتى لا يؤثِّر على الموضوع، مما يجعله ملاحظًا ومشاهدًا عن بعد، وقد تكون العلاقة رسميَّة، وهكذا كل شيئا يتحدد موضوعيًّا.

ج – تحديد كيفية وأسلوب التسجيل: الملاحظة العلميَّة دقيقة وكثيرة ومترتبة على بعضها بعضا مما يستوجب تسجيلها حتى لا تضيع بدون جدوى، إلَّا أنَّ التسجيل مسألة فنية من حيث التقنية، ومن حيث الأسلوب، فقد يستوجب الموضوع أن يكون التسجيل أثناء زمن حدوث الفعل أو السُّلوك المشاهد والملاحظ، وقد يتطلب الموضوع أن يكون التسجيل في نهاية المشاهدة والملاحظة، وقد يكون التسجيل بعلم المبحوث، وقد لا يكون بعلمه.

الميز والمآخذ على أسلوب التسجيل:

1- من ميز التسجيل أثناء زمن الملاحظة، أو المشاهدة أن الباحث يسجل ملاحظاته في وقتها، وبالتّالي لا ينسى شيئًا منها، ولن تضيع منه أيّة مشاهدة قد حصلت، وهي مهمّة في تفسير السُّلوك، والفعل الاجتماعي، ومن ثمَّ فالتسجيل يزوِّد الباحث بالمعلومات المهمّة للبحث.

2- ومن عيوب التسجيل: قد يجعل الباحث منغمسًا في تفسير ما يشاهده، أو الانهماك في التسجيل المطوَّل، مما يجعله غافلًا عن بعض المشاهدات والملاحظات التي قد وقعت أثناء التسجيل، وقد لا تتكرر وهي هامّة أيضًا.

3. ومن العيوب قد يتحسس المبحوث من التسجيل ويتخوّف من نتائجه وبالتّالي قد يمتنع عن ممارسة بعض الأفعال أو السُّلوكيات، أو قد يتصنَّع سلوكًا ليس من طبيعته لأجل أن يجرَّ الباحث خارجًا عن الموضوع ومثار اهتمامه، وكذلك قد يتوقّع أنَّ الباحث متجسّسًا عليه فتهتز الثقة بينهما.

ميز الملاحظة والمشاهدة:

1- تمكن الملاحظة، والمشاهدة الباحث من رؤية المبحوث، والاستماع إليه.

2- مشاهدة الأفعال والسُّلوكيات المختلفة، وملاحظة التفاعلات، والانفعالات والنوايا والمقاصد في وسطها الطبيعي الذي لا تحققه المعامل والمختبرات.

3- تعطي الباحث فرصة للتأكد من الأشياء الممكن مشاهدتها.

4- تمكِّن الباحث من التعرف على مشاكل المبحوثين واستقراء ردود أفعالهم.

5- إنَّها وسيلة لاختيار إجابات المبحوثين التي أدلوا بها عن طريق الاستبيان، أو استمارة المقابلة؛ وذلك لأنَّ الفعل قد ينطبق مع القول، وقد يخالفه.

المآخذ على الملاحظة والمشاهدة:

1- قد لا يعبّر الفعل والسُّلوك المشاهد عن النوايا والمقاصد الباطنيّة، أي: قد لا تكون هناك مصداقيّة بين الفعل والموضوع.

2- قد تدخل آراء الباحث الخاصَّة في تفسير الموضوع، أو الأفعال المشاهدة والملاحظة، وإصدار تعميمات أو أحكامًا عليها.

3- قد يتأثّر الباحث برؤية الجماعة وبخاصّة إذا كانت منغلقة على ذاتها مما يجعل الدِّراسة فاقدة لمبدأ المهنة العلميَّة والموضوعيَّة، كأن يشارك جماعة دينية متزمّتة، أو جماعة متطرِّفة، فإذا تأثّر فإنّه يكون منحازًا لرؤية خاصة، وإذا مارس أفعالهم فقد يكون تحت طائلة القانون مجرمًا.

4- إنَّ الملاحظة بالمشاركة قد تتعارض مع القوانين، والأعراف، والأديان، لأنَّ مشاركة الباحث للجماعة التي تتعاطى المخدرات في ارتكاب الفعل تجعله في قائمة المنحرفين، وليس ضمن قائمة البحَّاث العلميين، وكذلك مشاركته الشواذ جنسيًّا في ارتكاب الفعل لا يعتبر ميزة للملاحظة والمشاهدة بالمشاركة بل عيبًا أخلاقيًّا لا يرتضيه المجتمع السوي.

5- لا تفيد المشاهدة والملاحظة أحيانًا في دراسة الأزمات والاختلافات الأسرية.

6- خدعة الحواس (النظر والسَّمع) مثل الطبيب الذي أحضر بولًا سكريًّا وغمس أحد أصابعه فيه ليذوقه أمام طلبة كلية الطب، وطلب منهم أن يفعلوا ما فعل ليذوقوه واحد بعد الآخر، فقاموا بذلك عن مضض، وبعد انتهاء التجربة اتفق الجميع أنَّ البول السكري فيه شيء مم يوصف به حلو المذاق، فابتسم الطبيب قائلًا:

لقد فعلت ذلك لأعلِّمكم الدّقة في الملاحظة، فلوا شاهدتموني بعناية لكان من الممكن لكم ملاحظة ما فعلت، لقد غمست إصبعي الأوّل في القنينة البوليّة، بينما وضعت أصبعي الثاني في فمي[21].

4 . التصنيف القيمي: الذي به يتمكّن الباحث من معرفة وتحديد المستوي القيمي الذي عليه المبحوث، فلكي يتمكَّن الباحث من البدء مع العميل من حيث هو، عليه بإخضاع العميل للبحث والدِّراسة بأحد التصانيف القيميَّة التي بها يتم تحديد المستوي القيمي الذي عليه العميل، ومن ثم يستطيع البحث

[21] عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1975م. ص 330.

والبدء مع العميل من المستوى الذي هو عليه؛ لأجل أن يُحدث له النُّقلة إلى المستوى الأفضل الذي يُمكِّنه من المشاركة في صناعة المستقبُّل للمجتمع.

5 . الاستبيان: وهو مجموع الأسئلة المحددة وفقًا لأهداف الدِّراسة وفروضها العلميَّة؛ لأجل استيضاح حالة العميل أو المبحوث، وقد يكون الاستبيان مكتوبًا ويوزع على المبحوثين، وقد يتم وهو الأفضل عند دراسة الحالات بمصاحبة المقابلة؛ إذ أنَّ بعض المبحوثين لا يجيدون القراءة والكتابة مما يجعلهم في حاجة لمن يساعدهم في قراءتها وملء الاستمارة التي تصاحبها كثيرًا من العيوب إن لم تكن مصاحبة للمقابلة.

وكثيرًا ما تتداخل هذه الوسائل في دراسة حالة واحدة سواء أكانت فردية، أم جماعية، أم مجتمعة؛ وذلك حسب متطلبات الموضوع، والظروف الزَّماني، والمكاني للحالة وخصوصيتها.

أنواع دراسة الحالة:

تنقسم دراسة الحالة إلى أربعة أنواع سواء من حيث: المجال البشري، أو من حيث الموضوع، وتشمل كل حالة على جوانب إيجابيَّة وجوانب سلبيّة وفقا للآتي:

أوَّلًا: من حيث المجال البشري: ويقصد به عدد الأفراد المشتركين في الحالة، فقد يكون فردًا واحدًا، أو اثنان، أو جماعة، وقد يكون مجتمعًا محليًّا، أو مجتمعًا عامًّا.

ثانيًا: من حيث الموضوع: وتنقسم إلى أربعة أنواع:

1- حالة فرديّة: وهي الحالة التي تخصّ شخصًا واحدًا، ولم تكن مُركَّبة بتداخلها، أو اشتراكها مع حالات أفراد آخرين، وتنقسم إلى جزأين:

أ- حالات فرديَّة سالبة: مثل: حالة الانتحار، وحالة التزوير، أو السّرقة، أو أيّ نوع من أنواع الانحراف الشاذ.

ب- حالات فرديّة موجبة: مثل: حالة الجهاد، وحالة الفوز العلمي، أو الرياضي، أو الفني.

2- حالات ثنائيّة: وهي الحالات التي تشترك فيها عناصر الوجود الحي مصداقًا لقوله تعالى: {وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ}[22]، ومع أنَّ هذه الآية تدلّ على الذّكر والأنثى إلّا أنّ الحالات الثنائيّة لا تقتصر عليهما فقط، فقد تكون الحالة بين نوع واحد، وقد تكون بين النَّوعين. أي: قد تكون الحالة بين الزوج وزوجته، أو الصديق وصديقته، وقد تكون بين الأخ وأخيه، أو صاحبه، وقد تكون بين الرّجال والنّساء، أو تكون بين دولة ودولة أخرى، وقد تكون بين أهل ديانتين، وهذه كلها حالات ثنائية وتنقسم هي الأخرى إلى جزأين:

أ - حالات ثنائية سالبة: مثل حالات الطّلاق، والصّراع، والاقتتال، والسّرقة، وثنائيات أخرى من أنواع الانحراف.

ب - حالات ثنائية موجبة: مثل: حالة المودّة والمحبة، وحالة الزّواج، والانسجام، والتوافق، والاتحاد، والتعاون، والوفاء.

3- حالات جماعيّة: وهي الحالات التي يتأثر بها أكثر من الاثنين، وتعود نتائجها عليهم، فتكون الحالة واحدة، والأسباب مختلفة كحالات الدِّراسة،

[22] الذاريات، 49.

وحالات الجيرة، والمناشط، والجمعيات، وحالات الرفقة، وحالات العمل. وتنقسم إلى جزأين:

أ–حالات جماعيّة سالبة: مثل: حالة تعاطي المخدرات، وتعاطي المسكرات، والهروب من العمل، ومن المدرسة، ومن المعسكرات، وجماعات العصابات للسّرقة والسّطو وغيرها كثير.

ب – حالات جماعيّة إيجابيَّة: مثل: التعاون بين جماعات المناشط الرياضيّة، والفنيّة، والموسيقيّة، والمسرحيّة، والجماليّة، والكشفيّة، وحالات التنافس التي تسهم في اكتشاف الموهوبين والمتفوّقين والعمل التطوّعي الذي يسهم في إصحاح البيئة، وزيادة الإنتاج، وحالات إحياء الأفراح وحالات التآزر في المأتم.

4– حالات مجتمعيّة: وهي الحالات التي تحدث على مستوى المجتمع المحلي والمجتمع العام كوحدة واحدة ويؤثّر على أفراده حسب الموضوع المتعلّق بهم في المجالات: السياسيَّة، والاقتصاديَّة، والتعليميّة، والصحيّة، والفنيّة، والاجتماعيَّة بشكل عام. وتنقسم إلى جزأين:

أ – حالات مجتمعيّة سالبة: مثل: التحزُّب، والتعصُّب، والمجاعة، وتدني المستوى التعليمي والصحي، وتدني مستوى الدّخل، وكذلك الانحلال.

ب – حالات مجتمعيّة إيجابيَّة: مثل: ممارسة الدّيمقراطيَّة بإرادة، والحالات التي تؤدّي إلى زيادة الدخل العام، وارتفاع المستوى التعليمي، والصحي، والفني، وكذلك حالات التعاون، والوحدة.

مميّزات دراسة الحالة:

1- تُمكِّن الباحث من تكوين علاقات مهنيّة مع المبحوث.

2- نتائجها لا تعمم على غير مفرداتها البحثيَّة.

3- تعطي للباحث فرصة للتحقّق من المعلومات والبيانات من خلال التتبّع والتقصي الدّقيق أثناء إجراء المقابلات بأنواعها، وتُمكِّن من استخدام وسيلتي: المشاهدة، والملاحظة، كما تُمكِّن من الرجوع إلى الوثائق في إثناء تجميع المعلومات، وفي أثناء تحليلها، وفي إثناء التشخيص الموضوعي للحالة.

4- تعدُّ من الأدوات المهمّة في دراسة عمليّات التغيّر الاجتماعي وسلوك الأفراد.

5- تمكّن الباحث من دراسة الموضوع دراسة متكاملة مكانًا وزمانًا وموضوعًا.

6- تعدُّ المبحوث شريكًا أساسيًّا مع الباحث في عمليَّة دراسة حالته.

7- تلتزم بتتبّع المبادئ العلميَّة في التعامل مع الأفراد وحالاتهم الخاصَّة.

8- تمتاز بالمرونة في تجميع المعلومات من خلال استعمال وسيلة المقابلة، ولا تعتمد على الاستفسارات الجامدة، والأسئلة الجاهزة مسبقًا قبل التعرّف على نوع الحالة ومؤثّراتها الأساسيّة والثانويّة.

9- تُمكِّن الباحث من اختيار المواقف، والنظم، والأشخاص بالتتبّع الدقيق للحالات المدروسة.

10- تُمكِّن الباحث من عدم التسليم لكلّ ما يشاهد، أو يلاحظ، أو يقال، أو يكتب.

المآخذ على دراسة الحالة:

1- تحتاج إلى وقت كثير، وجهد أكبر.

2- يصعب عن طريقها دراسة المجتمع كثير العدد وبخاصّة تشخيص الحالات التي تتطلّب مشاركة مباشرة.

3- تحتاج إلى خبرة وتدريب فائق؛ لكي تحقّق تعاملًا، ونتائج ناجحة مع الحالات الفرديَّة، والثنائيّة والجماعيَّة والمجتمعيَّة.

4- نتيجة الزَّمن المتعلق بتاريخ الحالة فقد ينسى المبحوث بعض المعلومات، والبيانات المهمّة في استكمال دراسة الحالة.

5- قد يكون المبحوث أصم، وأبكم، ولا يجيد أو يعرف اللغة الحركيّة الخاصَّة بهذه الفئة.

6- قد تتأثر الحالة بالجوانب الشخصيَّة للباحث كأن يكون الباحث ذكرًا والمبحوثة فتاة، أو بالعكس، مما يجعل الحالة معرّضة لأن تتأثّر بالجوانب العاطفيَّة، فيتم إهمال الجانب المهني.

دور الأخصائي الاجتماعي بدراسة الحالة:

1 . تقديم المساعدة الهادفة للعملاء والزبائن الذين يتولى الأخصائي الاجتماعي دراسة حالاتهم، أو التعامل والتعاون معهم في سبيل إنجاز مهام اجتماعيَّة وإنسانيّة.

2 . استهداف القدرات الاجتماعيَّة بالتنمية، والاستثمار النافع والمربح للأفراد والجماعات والمؤسَّسات الأهلية والحكوميّة.

3 . مساعدة الأفراد على استثمار ما لديهم من قدرات وإمكانات.

4 . تمكين الأفراد من المشاركة الفاعلة لإحداث التغييرات الموجبة.

5 . تمكين الأفراد من الاستفادة من إمكانات المؤسَّسات الاجتماعيَّة، وبيئتهم المحيطة بما يعزز قدراتهم على تحدِّي الصِّعاب وتجاوزها.

6 . العمل على إعداد البرامج التدريبيّة والتأهيليّة، ووضع الخطط؛ لاستثمار طاقات المجتمع الخلاقة فيما يجب من خلال المؤسَّسات، والشركات العاملة في البلاد، وبالتعاون مع الخبرة الأجنبية النافعة.

7 . الاتصال بالمسؤولين والمشرفين على إدارة مؤسَّسات المجتمع المدني والمؤسَّسات الحكوميّة؛ للاستفادة من إمكاناتها في تطوير الحياة الإنتاجيَّة، والإبداعية لطاقات المجتمع الهائلة.

8 . الاستفادة من إمكانات البيئة المحيطة في تطوير مهارات الأفراد، وتأهيلهم على ما ينبغي لهم حتى يتمكّنوا من تجاوز المستوى الذي هم عليه من حيث مستوى الأداء الوظيفي، أو المهني، أو التعليمي، أو البنائي والعمراني.

9 . حث الأفراد على الاعتماد على طاقاتهم، وقدراتهم مما يدفعهم للممارسة والفعل المحقق للعائد الموجب.

10 . تنميّة قدرات العميل والأفراد والجماعات الذين يتولى الأخصائي الاجتماعي حالاتهم بالدِّراسة المهنيّة، وتوجيهها الوجهة الموجبة لإنجاز الأعمال التي تناط بهم، أو تسند إليهم.

11 . وضع برامج لتنمية المهن، والحرف، والأنشطة السَّائدة في إدارة مؤسَّسات المجتمع الحكومي والمجتمع المدني؛ حتى تتمكّن جميع الطاقات البشريَّة من المشاركة في عمليّات التنمية والبناء، وحركة التغيّر الاجتماعي.

12 . تمكين أفراد المجتمع من الاطلاع على المعارف والعلوم والاتصال ببيوت الخبرة؛ حتى يتأهلوا على روح التطلُّع التي تُمكِّنهم من الإقدام على ما من شأنه أن يؤدِّي إلى تطوير أحوالهم، والرّفع من مستوياتهم القيميَّة ويزيدهم خبرة.

13 . استثمار الطّاقات الهائلة للأعمال المنتجة، وتوجيهها لأوجه الاستفادة التي تُحدث لهم النُّقلة.

14 . تمكين العملاء من الاستفادة مما تقدّمه مؤسَّسات الرِّعاية والخدمة الاجتماعيَّة من مساعدات هادفة لتؤهلهم إلى القيام بالإعمال التي يرتضيها المجتمع ويفضلها، وتعود بالمكاسب المادّيّة والمعنويّة على الأفراد، وعلى المجتمع بأسره.

15 . حث الأفراد والجماعات على المشاركة التي تُمكِّنهم من الاعتماد على النفس، بدلًا من الاعتماد على الغير؛ حتى يتحمّلوا مسؤوليّاتهم ومسؤوليّات الذين تربطهم بهم علائق اجتماعيَّة، ويتمكّنوا من معالجة إشكالاتهم دون الالتجاء للغير.

16 . اعتماد استراتيجيات ناجحة؛ لاستيعاب الطاقات الهائلة في المجتمع وتوجيهها كلّ حسب التخصُّص والمؤهّل العلمي والمهني والحرفي والخبرة إلى ميادين العمل مع وضع برامج لتطوير هذه الطّاقات المتنوِّعة والمتعدّدة بما يُسهم في تقدّم البلاد، وانسياب الخدمات فيها بإدارة متابعة وملاحقة بكلِّ جديد.

17 ـ تمكين الأفراد من المشاركة الهادفة التي تدعم مواقفهم الموجبة، وتحسِّن أحوالهم، وتزيدهم قوَّة، وتوجِّههم الوجهة المناسبة لاهتماماتهم وفق استعداداتهم وقدراتهم؛ حتى يتمكّنوا من المزيد في التفاعل والعطاء البناء.

18 ـ تعريف العملاء الذين يواجهون مواقف إشكالية في حياتهم بأنَّ كل الأفراد يتعرَّضون إلى مواقف إشكالية، ولكن ليس كلُّهم يقعون تحت طائلة تأسريها، بل العديد منهم قد تغلّبوا على مشاكلهم بذاتهم وبتعاونهم مع الآخرين، وليس عيبًا أن يتعرّض الإنسان إلى مواقف وإشكاليات، ولكن العيب ألَّا يستطيع الخروج منها.

19 ـ المشاركة في الأنشطة والبرامج التي تُسهم في إحداث التنمية البشريَّة الشاملة في المجالات الاجتماعيَّة، والاقتصاديَّة، والسياسيَّة، والنفسيّة، والذوقيَّة، والثقافيَّة، وتشجيع الآخرين على المشاركة.

20 ـ إتاحة الفُرص للأفراد والجماعات؛ لاستثمار قدراتهم وطاقاتهم الخلاقة فيما يُسهم في تحقيق التنمية البشريَّة.

21 ـ تقديم المساعدة الهادفة في حدود إمكانات المؤسَّسة الاجتماعيَّة والبيئة المحيطة.

وعليه: فإنَّ المساعدة الهادفة موجبة كونها لا تُقدَّم إلَّا في أوجه الخير، أي: إنَّها تُقدّم في أوجه ما يحب أن تُقدّم بشأنه، أو من أجله؛ ولهذا فالمساعدة الهادفة في طرق الخدمة الاجتماعيَّة تُقدم بعد معرفة ودراسة وافية وفقًا لفلسفة المهنة المؤسَّسة على مبادئ قيمية، وأهداف إنسانية.

والفرق كبير بين المساعدة الهادفة، والمساعدة الوجوبية، فالمساعدة الهادفة: من ورائها هدف محدّد ينجز بتقديمها، والمساعدة الوجوبيّة: تقدَّم في أوجهها حتى ولو كانت المطالبة بها طارئة أو مفاجئة، والمساعدة الهادفة لا تُقدم إلَّا بعد دراسة وافية وتحديد موضوعي، وكلا المساعدتين من ورائهما أغراض، وغايات إنسانية سواء أكانت مساعدات وقائيّة أم علاجيَّة أم إصلاحيّة، أو لمجرد ظروف المطالبة بها كما هو حال الذين تجبرهم الحاجة على الإلحاح في المطالبة بها ممن يكون، وهذا النَّوع من المساعدة ليس بالهادف.

22 – حث أفراد المجتمع على القبول بالمشاركة في إحداث التغييرات المرغوبة، في مجال العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة ومجال العلائق القيميَّة الإنتاجيَّة، والسياسيَّة، والنفسيّة، والذوقيَّة، والثقافيَّة، وقبول ما يترتّب عليها من تعديلات في السُّلوك الفردي والجماعي والمجتمعي.

23 . الالتزام بمبادئ مؤسَّسات الرِّعاية والخدمة الاجتماعيَّة التي تهدف إلى إحداث تغييرات إيجابيَّة على أقوال العملاء وأفعالهم وسلوكيّاتهم.

24 . وضع برامج عمليَّة لتحقيق ما تهدف إليه مؤسَّسات الرِّعاية، والخدمة الاجتماعيَّة من إصلاحات في قيم الأفراد والجماعات والمجتمعات؛ لأجل إحداث تغييرات مرغوبة اجتماعيًّا واقتصاديًّا، وسياسيًّا، ونفسيًّا، وذوقيًّا، وثقافيًّا.

25 – مراعاة الفروق الفرديَّة والجماعيَّة والمجتمعيَّة، وتقديرها في مقابل التلاؤم مع النظم الاجتماعيَّة السّائدة في البلاد.

26 . تحريض الأفراد على تنمية قدراتهم وتوجيهها الوجهة الصائبة وفقا للأهداف المرسومة والخطط المعدة لذلك، مع عدم الإغفال عن الرغبات والطموحات التي قد لا تستطيع قدرات الأفراد على ملاحقتها وتحقيق إشباعات

مرضية لها؛ وذلك لأسباب موضوعيَّة، ما يجعل الضرورة تتطلّب التلاؤم مع القدرات المحدودة.

27 . حث الأفراد على التلاؤم مع النظم الاجتماعيَّة قدر الإمكان؛ حتى يستطيعوا أداء مهامهم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة بدون عوائق، والقبول باتباع الإجراءات المعمول بها في البلاد كأمر واقع إلى أن يحدث التغيير المناسب لكلّ عائق.

28 . إقناع العميل بوجوبية العمل والمشاركة الإيجابيَّة في ضوء قدراته الخاصَّة، إلى أن يتم تطويرها وتنميتها ببرامج وفقًا للإمكانات المتاحة والمتوفرة للمؤسسة.

29 . إعداد الخطط والبرامج التي تتلاءم مع الموارد المتاحة للمجتمع، ودفع الأفراد والجماعات والمتخصصين والمتفوقين منهم على المشاركة في تنميتها وتطويرها لِما هو أفضل.

30 – عقد الندوات والمؤتمرات المهنيّة؛ لإيجاد مخارج منطقيَّة، وموضوعيَّة لتحقيق الموائمة بين جهود المؤسَّسات الاجتماعيَّة والبيئة المحيطة.

31 . التعرّف على الموارد المتوفرة في المؤسَّسة والموارد المتاحة في البيئة الاجتماعيَّة المحيطة، وتوجيه الأفراد وفقا لبرامج وخطط معدة إلى الاستفادة منها.

32 . مواءمة العملاء مع بيئاتهم الاجتماعيَّة بعد أن فقدوا أساليب التكيُّف معها؛ وذلك بتهيئة العميل لتقبُّل محيطه الاجتماعي على المستوى الأسري ومستوى العمل أو التعليم ومستويات ممارسة الأنشطة.

33 ـ المشاركة في الأنشطة الثقافيَّة وبرامج التوعية الاجتماعيَّة؛ لحث أفراد المجتمع ومؤسَّساته على استيعاب الظروف السَّائدة، وتنقيتها من الشوائب التي علقت بها وأسهمت في سكون حركة المجتمع أو أسهمت في تأخُّره عن ركب الحضارة ومتغيِّرات العصر؛ لأجل أن تُبعث فيهما الروح من جديد، ويتطلعا لما هو مفيد.

34 ـ البدء مع الأفراد والجماعات والمجتمعات من حيث هم والعمل معهم بهدف استيعاب المتغيرات الطارئة، سواء أكانت اجتماعيَّة أم اقتصاديَّة أم سياسيَّة أم نفسيّة أم ذوقيَّة أم ثقافيَّة.

35 ـ إجراء مقابلات مع أسرة العميل وأماكن العمل التي انقطع عنها بأسباب جعلته نزيلًا في دار الإصلاح أو مؤسّسة الرِّعاية والإصلاح الاجتماعي؛ حتى يتمّ قبوله بدون سابق أحكام مسبقة خاصّة وأنَّه قد فطن عما كان فيه من غفلة، وأنَّه اليوم على درجة من الاستعداد التي تجعله على حالة من التكيف معهم ومع النظم المعمول بها في مؤسَّسات المجتمع الخدمية والإنتاجيَّة.

36 ـ حث الأفراد على استيعاب الظروف السائدة في مجتمعهم، وقبولها بأسباب الضرورة وليس بأسباب الوجوب؛ حيث الضرورة تجعل الأفراد يقبلون بتقديم التنازلات إلى حين إحداث التغيير، والوجوب لا يُقدِّم إلَّا في محله المناسب له.

37 ـ تدعيم الصلة بين الفرد والأسرة وبين الأسرة والمجتمع المحلي وبين المجتمع المحلي ومؤسَّسات المجتمع الحكومي والمجتمع المدني، وحثهم على تقبُّل بعضهم بعضا.

38 . العمل مع الأفراد والجماعات ومع مؤسَّسات المجتمع الحكومي والمجتمع المدني، على تحقيق التكيف الاجتماعي الذي يُمكّن من استقرار الأمن الاجتماعي لأبناء البلاد.

39 . دفع الأفراد إلى ما يُمكِّنهم من استيعاب المتغيرات الجديدة مع التمسك بالقيم والفضائل التي يرتضيها المجتمع والتي لا تشكل عائقا أمام التطلُّع إلى ما هو مفيد ونافع.

40 – تفطين الأفراد لأهميَّة التكُّيف الإرادي الذي يترتب على ما وصل إليه الأفراد من توافق؛ ولذا فالتوافق في أساسه إرادي. أمَّا التكيف في معظمه فلا يكون إلَّا للضرورة، ولكن بطبيعة الحال الإنسان المتوافق يتكيف بإرادة مع من يتوافق معه.

41 . تعريف النَّاس في المؤسَّسات والنوادي والجمعيات الأهلية بأن استيعاب المتغيرات في بعض الأحيان تكون للضرورة المؤقتة؛ وذلك بغرض تجاوز أزماتها بسلام.

وعليه: يتحقق التكيف الاجتماعي نتيجة الضرورة التي تفرض ذاتها على الموضوع أو على الأفراد أو على الجماعة والمجتمع، أي: إنَّ التكيف في حالة تماثل مع الضرورة، والتوافق في حالة تماثل مع الوجوبية. وهذا يعني: لا توافق إلَّا مع ما يجب، والتكيف يحدث بأسباب تدعوها الضرورة، سواء ضرورة الحاجة أم ضرورة القوَّة والمغالبة بدون إرادة.

إذن: في حالة الضرورة تصبح القاعدة في دائرة الاستثناء، ويصبح الاستثناء في دائرة القاعدة. فعلى سبيل المثال: السجين مضطر لأن يتكيف مع ظروف السّجن وأساليب السجَّانين؛ ولذلك فالقاعدة بالنسبة إلى السجين أن

يتكيف للضرورة مع السجن، أمَّا التوافق بالنسبة له فاستثناء؛ ولهذا تنقلب القاعدة استثناء، ويصبح الاستثناء قاعدة لا ينبغي لنا الإغفال عنها.

42 – تدعيم العلاقات الإيجابيَّة بين أفراد المجتمع ومؤسَّساته؛ تحقيقا للتوافق الاجتماعي الذي يؤدِّي إلى تقوية الوحدة الوطنية وتحقيق النُّقلة.

43 . تدعيم العلائق الإيجابيَّة بين العميل ومحيطه الاجتماعي، وتدعيمها بشكل عام بين الأفراد والجماعات الذين يتواجد معهم الأخصائي الاجتماعي في ميادين التعليم والعمل وممارسة الأنشطة التي يزاولها الأفراد في الأندية أو مقاهي الإنترنت وأماكن اللقاءات العامَّة.

44 . معرفة حاجات الأفراد، ومعرفة إمكاناتهم المتاحة، وتوجيههم إلى ما يتناسب مع إمكاناتهم وظروفهم الخاصَّة.

45 . التأكيد على أن الحاجات البشريَّة متطوّرة عبر الزَّمن ولن تتأخّر وفقًا لدائرة الممكن المتوقَّع، والتحريض على مواكبتها؛ حتى لا يسود الشعور بالغربة أنفس أفراد المجتمع والمسؤولين فيه.

46 . تنبيه المسؤولين في مؤسَّسات المجتمع الحكومي والمدني على رسم الخطط وفقًا للموارد المتاحة، ولا يعتمدون خططهم على موارد أو إمكانات ليست بالمتاحة أو ليست بمسيطر عليها من قبلهم.

47 . التعرُّف على مصادر الإشباع في البيئة الاجتماعيَّة التي يمارس الأخصائي الاجتماعي دوره المهني فيها، وتوجيه العملاء إلى تلك المصادر؛ لاستثمارها الاستثمار الأمثل.

48 . مراعاة مطالب الأفراد ورغباتهم والعمل على ما يؤدِّي إلى التوافق بين مطالبهم والموارد البيئية المتاحة.

49 . رسم الخطط والاستراتيجيات وفقا لدائرة الممكن (المتوقَّع وغير المتوقَّع)؛ حتى لا تحدث المفاجئات أو الاستغراب، وإذا ما حدثت تتم السيطرة عليها وفقًا للخطط والاستراتيجيات المرسومة مسبقًا.

50 – التحريض على ترك مجالات للاختيار الإرادي وإزالة الأساليب الجبرية من قواميس التعامل بين الأفراد والجماعات والمجتمعات وتدعيم القيم الممكنة من تحقيق التوافق الاجتماعي.

51 . العمل مع الأفراد والجماعة وفقا لدائرة الممكن (المتوقَّع وغير المتوقَّع)؛ حتى لا تحدث المفاجئة التي قد تربك الأخصائي الاجتماعي في اثنا ممارسته لأدواره المهنيّة.

52 . العمل مع أفراد المجتمع بكل شفافية ووضوح حتى لا تحدث المفاجئة للأفراد أو الجماعات أو العميل فيما كان يتوقع.

53 . مراعاة الرَّغبة الموضوعيَّة وتحفيز الأفراد والجماعات والمجتمعات من التطلُّع والتمسُّك بالآمال، وعدم وضع العوائق الحائلة بينهم وبينها.

54 . إعطاء فُسحة للإرادة والعمل على ما من شأنه أن يُسهم في تقويتها، ويُمكِّن العملاء والزّبائن من تحقيق الطموح.

55 . العمل مع أفراد المجتمع دون غض النَّظر عن رغباتهم في حدود صلاحيّات وإمكانات المؤسَّسة.

56 . غرس قيم التفاهم بين الأفراد والجماعات على ما يجب والإقدام على إنجازه، أو تنفيذه وغرس قيم عدم التفاهم على ما لا يجب، وحصره نهائيًّا؛ حتى لا يؤثِّر على علاقات التفاعل والمشاركة الإيجابيَّة بينهم.

57 – العمل على صياغة نصوص وبرامج وسياسات واستراتيجيات تؤدِّي إلى تكوين علائق مرضية بين المعلم والمتعلّم، وكذلك المقرر، وبين المسؤول والعاملين في إدارته، وبين أفراد المجتمع وجماعاته، وبين النظم والقوانين التي يتم بها تسيير النظام العام في الدّولة أو المجتمع.

58 . تفهّم ظروف العميل الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والسياسيَّة والنفسيّة والذوقيَّة والثقافيَّة، وتقديرها حق قدرها بالبحث والدِّراسة وبالمراعاة الموضوعيَّة التي تجعل العميل أكثر استجابة.

59 . إعداد البرامج المتنوِّعة وترك حرية الاختيار للعملاء، أو للجماعة أو للمجتمع؛ حتى لا تواجه بالرّفض وعدم المبالاة.

60 – المشاركة في الاجتماعات التي تعقد لوضع برامج تحقّق الانسجام الاجتماعي لفئات المجتمع المتعدّدة: (الطفولة والشباب، وطلبة المؤسَّسات التعليمية والعاملين في الشركات والمؤسَّسات العامَّة والخاصَّة، وكبار السن والعجزة والمعاقين) مع مراعاة الفروق الفرديَّة بين كل مرحلة عمرية وأخرى وما يناسب ويتلاءم مع طبيعة الذكور وما يتناسب ويتلاءم مع طبيعة الإناث.

61 – تعزيز الانسجام الاجتماعي بدعم القيم البناءة التي تساعد على التنمية البشريَّة والتطوّر الاجتماعي.

62 . تقوية إرادة الأفراد؛ حتى يتمكّنوا من تحقيق الانسجام فيما بينهم، ومع محيطهم الاجتماعي والإنساني.

63 . نزع قيم الفشل من أذهان الأفراد وغرس قيم النجاح بدلا منها، من خلال البرامج الموجهة وإعطاء القدوة الحسنة التي تتحدّى الصِّعاب وتجعلها تحت السيطرة في دائرة المتوقَّع إيجابيًّا.

64 . فتح مكاتب إرشادية داخل المؤسَّسات الخدمية والإنتاجيَّة تُحفّز الأفراد على العمل والإنتاج واحترام الوقت والمواعيد وظروف العمل والتعاون من أجل مجتمع النّحنُ.

65 – إقامة المؤسَّسات الثقافيَّة الدّاعية للحوار بين أفراد المجتمع؛ لتكوين علائق اجتماعيَّة على درجة عالية من الانسجام والتماسك.

66 . غرس الثِّقة في نفوس أفراد المجتمع بأنهم قوَّة ولهم ما يميزهم من الخصوصية، وأنَّه من الممكن أن يكونوا على أفضل حال إذا استثمروا إمكاناتهم.

67 . غرس الثِّقة في نفس الفرد وفي القيم الاجتماعيَّة الموجبة من أولويات الدَّور المهني للأخصائي الاجتماعي.

68 . غرس الثِّقة في أنفس الجماعة من خلال المشاركة الفعّالة في إعداد البرامج والمشاركة في تنفيذها والقيام بها يعدّهم إلى أداء الواجبات على المستوى المجتمعي.

69 . تنمية قدرات أفراد المجتمع وغرس الثِّقة بينهم؛ حتى يتمكّنوا من تحقيق أهدافهم الاجتماعيَّة وفقا للخطط والاستراتيجيات المرسومة.

70 . تهيئة الاستعدادات الاجتماعيَّة لما يجب والتطلُّع بها إلى ما يُحدث النُّقلة.

71 . غرس الثِّقة في المجتمع الذي يعمل الأخصائي الاجتماعي معه من خلال مؤسَّساته العامَّة، ومن خلال الخطط التي يشارك الأخصائي الاجتماعي في رسمها مع بقية الخبراء والفنيين في المجتمع، دون الإغفال عن مشاورة أفراد المجتمع وأخذ وجهات نظرهم تجاه المستقبَّل الذي يأملونه أو يتطلّعون إليه[23].

72 . تنمية قدرات العميل أو العملاء الذين يتولى الأخصائي الاجتماعي حالاتهم بالدِّراسة، أو التأهيل والإصلاح؛ حتى يتمكّنوا من المشاركة في تغيير أحوالهم إلى الأفضل.

73 . تقوية الإمكانات المادية وتدعيمها بالمعلومة والمعرفة الواسعة المساندة للتطوّر والتقدم واستثمارها فيما يفيد أفراد المجتمع.

74 . تحفيز أفراد المجتمع على المشاركة الفعّالة، ودفع مؤسَّساتهم إلى الإقدام على ما يفيد وينفع العملاء والزّبائن.

75 . تهيئة استعدادات العملاء لتقبُّل المستقبَّل الذي يتعلّق بهم عندما يحالون أو ينقلون إليه بعد خروجهم من المؤسَّسة وعودتهم إلى أسرهم أو إلى ميادين العمل التي سبق أن كانوا يعملون فيها.

76 . استثمار الإمكانات البشريَّة والمادّية في تحسين أحوال الأفراد والجماعات وتحسين أحوال البيئة.

---

[23] عقيل حسين عقيل، الأهداف المهنية ودور الأخصائي الاجتماعي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2018، ص 128 . 130.

77 . تحسيس أفراد المجتمع بأهميَّة المشاركة الاجتماعيَّة في اتخاذ القرارات وتنفيذها وتقويمها من الانحراف.

78 – مشاركة العميل في عمليات الدِّراسة الخمس: (جمع المعلومات وتحليلها وتشخيص الحالة والعلاج والتقويم)؛ حتى يكون على دراية بحالته وظروفه ومستوياته القيميَّة التي مرَّ بها، ومن ثمَّ يلتزم قناعة بنجاح عمليات الدِّراسة وألَّا يشعر من بعيد ولا من قريب وكأن الأمر مفروض عليه فرضًا.

79 . حث الأفراد على الاستفادة من الإمكانات المتاحة والبحث عن إمكانات أخرى، أو إمكانات بديلة في حالة نقص الإمكانات، أو شُحِّها من البيئة الاجتماعيَّة المحلية، واستثمار ما يتوافر منها إلى أقصى درجة ممكنة، تحقيقا لعمليات التغيير الموجب.

80 . إزالة المخاوف من نفوس أفراد المجتمع وحثهم على تحدِّي الصِّعاب التي قد تواجههم وهم يقدمون على تنفيذ خططهم واستراتيجياتهم التي رسموها.

81 . الإصرار والتصميم الإرادي على صناعة المستقبُّل في الزّمن الحاضر.

82 . تأكيد أهميَّة المشاركة ودورها في بناء الثِّقة بتحريض الأفراد على ممارستها من أجل تأكيد منطق النحن المستوعب للأنا والآخر حتى تتضاعف القوَّة ويزداد العطاء.

83 – إزالة المخاوف والظّنون التي قد تعلق بذهن الأفراد في أثناء جمع المعلومات وتحليلها، أو في أثناء تشخيص الحالة وغرس الثِّقة فيهم، ودفعهم إلى التفاعل الموجب الممكّن من إيجاد الحلول وتعزيزها في أفعال سلوكيّة.

84 ـ دفع أفراد المجتمع وهيئاته ومؤسَّساته إلى استيعاب الجديد والعمل على تطويرها بما يفيد وينمي الحياة الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والسياسيَّة لديهم.

85 ـ الإصرار والتصميم على إزالة الشكوك والمخاوف وكل ما من شأنه أن يجعل العميل في حالة خوف، أو قلق مما هو عليه ومن المستقبَّل الغامض من وجهة نظره.

86 ـ تمكين الأفراد من إدارة شؤون حياتهم بإرادتهم الحرّة دون أيِّ إكراه أو إجبار وغرس الثِّقة في أنفسهم، وفي مقدرتهم على إدارة ما يتعلق بهم من أمر، مع إرشادهم لِما يفيد عمليات الاستثمار للإمكانات المتاحة، وتعريفهم بأساليب البحث عن البدائل كلَّما دعتهم الضرورة لذلك.

87 ـ الوقوف على كلّ ما يميّز الأفراد والجماعات من خصوصيّات على مستوى قدراتهم وإمكاناتهم ومهاراتهم وخبراتهم، ودفعهم إلى القيام بالمهام والواجبات التي يعتقد الأخصائي أنَّهم سيحقِّقون النجاح فيها.

88 – اعتبار الفروق الفرديَّة في تناول الحالات بالبحث والدِّراسة مع مراعاة المستويات القيميّة لكلّ حالة فردية أو جماعية أو مجتمعية.

89 – إتاحة الفرصة أمام العملاء، لممارسة أفكارهم وقناعاتهم وقيمهم، بما يعمل على إثبات ذاتهم وتأكيد خصوصيّاتهم وتميزهم في الأداء مع مراعاتهم لأخلاقيات المجتمع ونظمه وقوانينه.

90 ـ العمل مع العملاء مهنيًّا دون توتّر وانزعاج، وتقبُّلهم كما هم عليه من ثقافة، وسلوك انحرافي، وتسخير إمكانات المؤسَّسة المتاحة في عمليات الدِّراسة

الخمس: (جمع المعلومات وتحليلها وتشخيص الحالات وعلاجها وتقويم ما بذل من جهد مهني بكلِّ موضوعيَّة.

91 ـ اعتبار القدرات الخاصَّة بأفراد المجتمع وجماعاته دون أيّة استهانة بها، وأخذها موضع جد في رسم السياسات والاستراتيجيات الاجتماعيَّة.

92 – إتاحة الفرصة أمام العملاء والزّبائن أو الجماعات للمناقشة الجماعيَّة والحوار المبني على الحُجّة والمنطق في كلّ ما يتعلق بهم من أمر، بما يشعرهم بأهميّتهم ومكانتهم، وبما يحسسهم بتقديرهم القيمي.

93 – إشراك العملاء في عمليات الدِّراسة الخمس، بما يولّد الثّقة لديهم في الخطط والبرامج النابعة من أجلهم، وبما يحقّق النجاح في مشاركاتهم الموضوعيَّة.

94 ـ اعتبار الاستعدادات الفرديَّة والجماعيَّة والمجتمعيَّة وإعطاؤها الأهميَّة في أداء المهام وتوزيع الأدوار والاختصاصات والصلاحيات القانونية التي تنظم حياة المجتمع.

95 ـ التعرف على الإمكانات الماديّة المتوفّرة في المؤسَّسة الاجتماعيَّة ومدى ملازمتها لعمليَّة الإصلاح المهني الذي تمّ تحديده بناءً على دراسة وافية.

96 ـ مراعاة الإمكانات المادّيَّة والبشريّة المهيأة والمعدة لتنفيذ البرامج الإنتاجيَّة أو الإصلاحية، وتوزيعها وفقًا للأدوار والحاجات الماسّة لأداء الوظيفة أو المهمة المستهدفة بالإنجاز.

97 ـ اعتبار خصوصيّة كلّ فرد وكلّ جماعة وكلّ مجتمع دون انحياز لخصوصيّة على حساب أخرى، مع تقدير العلاج المناسب لكلّ حالة دون أيّ تعميم.

98 ـ مراعاة الخصوصيّة الدينية وتقدير المجتمع في اختياراته للدين الذي يراه مناسبًا وصالحًا لمصدر تشريعه ومعتقده في تنظيم العلائق بين أفراده وجماعاته.

99 – التوعية بإقامة الندوات والمحاضرات وإحياء المناسبات الوطنيّة والدّينيَّة، وإعداد البرامج التأهيليّة بهدف تنمية قدرات أفراد المجتمع واستعداداته أو العملاء والزبائن، وتنمية مهاراتهم المتعدّدة، بما يزيد من قدراتهم الإنتاجيَّة والإبداعية.

100 – توجيه الأفراد والجماعات للعمل كوحدة واحدة، بما يحافظ على حقوقهم وواجباتهم ومسؤولياتهم وبما يقوّي الرّابطة الاجتماعيَّة بينهم، تأكيدًا على شعورهم بالنحن كإحساس مشترك.

101 ـ ترشيد الأفراد باحترام القوانين المنظّمة للمجتمع، وتفطينهم من الغفلة التي هم فيها؛ حتى لا يقعوا تحت طائلتها ثانية في مؤسّسات الإصلاح الاجتماعي، فالقانون كما يقولون: لا يحمي المغفلين.

102 ـ غرس الثّقة في الأفراد عن طريق التعامل بأسلوب حضاري وذوق رفيع.

103 ـ مراعاة الخصوصية العُرفية في تنظيم علائق الأفراد والجماعات والمجتمعات، وتقدير الذين ينتهجون بها سبل حياتهم، مع معرفة أنَّ أفراد المجتمع لا يقدّرون من لا يُقدِّر أعرافهم ويحترمها.

104 – التدخل المهني في الوقت المناسب، وبما يتوافق مع كلّ مرحلة من مراحل نمو الجماعة، وتبيان ما يناسب كلّ مرحلة أو مستوى من المستويات

القيمية لشخصيات أعضاء الجماعة من حيث درجات التدخل وفقًا لكلّ ظرف من ظروفها الخاصَّة.

105 ـ اعتبار الخصوصيّة الحضاريّة والثقافيَّة التي تشكل كبرياء المجتمع وتحدّد هويّته وتبرز شخصيّته وتميّزها بين شخصيات الآخرين.

106 ـ مراعاة الظروف الخاصَّة بكلّ حالة والخاصَّة بكل مفردة من المفردات البشرية المشتركة فيها.

107 ـ تحفيز الأفراد على التمسُّك بقيمهم وفضائلهم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة المحققة للرّضا والرّقي الاجتماعي.

108 ـ تصحيح المعلومات الخاطئة التي تشرّبها الأفراد وأثرت سلبًا على قيمهم الاجتماعيَّة بمعلومات صائبة.

109 ـ تقدير غايات المجتمع وطموحاته والعمل على تشجيعه وتحفيزه على المثابرة التي تُمكِّنه من تحقيق ما يتمنّى من منافع وفوائد وخيرات.

110 ـ إشعار العملاء بأهميّتهم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة وأنَّ المجتمع في حاجة ماسّة لهم ولجهودهم، وإشعارهم بأنَّ المجتمع سيغفر لهم أخطاءهم التي وقعوا فيها عن غير عمد. وتطمينهم بأنَّه لا عيب فيهم، بل العيب في المعلومات الخاطئة التي تشربوها عن غير وعي.

111 ـ إشعار العملاء والزبائن بالامتنان المحقق للرضاء النفسي في أثناء إجراء عمليات الدِّراسة (جمع المعلومات وتحليلها وتشخيص الحالة والعلاج والتقويم).

112 . إصلاح حالات العملاء وتمكينهم من أداء وظائفهم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة.

113 . تفطين الأفراد إلى أهميَّة تحديد أهداف كلّ ما يقدمون عليه من عمل خاصّ أو عام؛ ليتمكّنوا من إحداث النُّقلة.

114 . تفطين أفراد المجتمع وجماعاته ومؤسّساته إلى أهميَّة رسم الخطط والاستراتيجيات في دائرة الممكن؛ حتى يتمكّنوا من تفادي الاستغراب والمفاجأة.

115 . إشعار العملاء برضاء المجتمع عليهم من جرّاء ما يقومون به أو ما يشتركون فيه من عمل نافع ومفيد[24].

ولأنَّ الحالات قيد البحث والدِّراسة من قبل الأخصائي الاجتماعي وإن اتحدث أو اشتركت في النَّوع تختلف باختلاف قدرات واستعدادات أصحابها، فهي ذات خصوصيَّات لا يجوز تعميمها، بل كلّ حالة كيان بذاتها، لها ما لها من العلل والأسباب والظروف التي تستوجب تفهّم الأخصائي لها إن أراد تحقيق نتيجة موضوعيَّة مرضيَّة، وفوق كلّ هذا إن لم تغرس الثقة في نفوس العملاء فلا إمكانية لمعرفة الحقائق وكشف خفاياها.

ولهذا لا يُمكن أن يتم استيعاب العملاء ودراسة حالاتهم بموضوعيَّة ما لم يتم التعرّف على خصوصيّة كلّ منهم وتقدير كلّ خصوصيَّة؛ ولذا يكمن الاستيعاب في اعتبار الخصوصيّة وغرس الثّقة في أصحابها مهنيًّا، أي: يجب وضع الخصوصيّة في الحسبان، وعدم إسقاطها من أيِّ حسبان.

---

[24] عقيل حسين عقيل، غرس الثّقة من مبادئ الخدمة الاجتماعية، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2018، ص 40 . 43.

الأداة
الرّئيسة لتحليل المضمون
(خماسي تحليل القيم)

خماسي تحليل القيم

يتكوّن خماسي تحليل القيم من خمسة قواطع متساوية، نسبة كلّ قاطع 20% من مجموع دائرة الخماسي، يمثل كلّ قاطع مستوى من مستويات الشخصيَّة الخمس، وهي:

1 . الشخصيَّة الذَّاتيَّة.

2 . الشخصيَّة المنطقيَّة (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة).

3 . الشخصيَّة الموضوعيَّة.

4 . الشخصيَّة الانسحابيَّة (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة).

5 . الشخصيَّة الأنانيَّة.

ويقصد بمستوى من مستويات الشخصيَّة، الحالة القيميَّة والسُّلوكية التي تكون عليها حالة الفرد، ويُعدّ هذا التحديد لمستويات الشخصيَّة تقسيمًا جديدًا لا سابقة له سِوى التقسيم الثلاثي القديم المتكوّن من: (الأنانيَّة، الذَّاتيَّة، والموضوعيَّة) التي اتضحت في قراءاتنا وكأنَّ مستويات الشخصيَّة ذات فواصل يستقل فيها كلّ مستوى عن المستوى أو عن الحالة الأخرى، في حين أنَّ مستويات الشخصيَّة تتداخل وكأنَّها حلقات مترابطة داخل دائرة خماسي تحليل القيم الذي يُمكّن البحَّاث والمحلّلين للشخصيّة، أو النصّ، أو الخطاب، أو الوثيقة، أو المؤلف (الكتاب) من معرفة المستوى القيمي الذي يرشد إليه الخطاب، أو النصّ، أو الحديث، أو الحالة، أيَّ كانت فرديّة، أم جماعيّة، أم حالة مجتمع بأسره؛ وذلك من خلال تحليل المعلومات، والبيانات المتحصّل عليها بأداة التصنيف القيمي: (تصنيف عقيل لتحليل القيم)، ومن خلال دراسة الخطاب والنصّ بعد أن تُفرّغ المعلومات، وتُحلّل وفقًا لهذا التصنيف.

ولذا فكلّ من يقوم بملء أداة التصنيف: (تصنيف عقيل لتحليل القيم) باختيار بديلٍ واحدٍ من البدائل الخمس المعتمدة لكلِّ علاقة من العلائق 44، لا بدَّ أن تنكشف حالته، وحقيقته أمام الباحث، سواء أكان على حالةٍ من الأنانيَّة، أم على حالةٍ من الانسحابيَّة: (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)، أم على حالةٍ من الذَّاتيَّة، أم على حالةٍ من التطلُّعيّة: (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، أم كان على حالةٍ من الموضوعيَّة.

ومن أهم فوائد استخدام خماسي تحليل القيم:

1 . يُمكّن الباحثين من معرفة القيم التي عليها حالة المبحوثين في أيّ مجتمع من المجتمعات الإنسانيَّة، بغض النّظر عن أديانهم، ومعتقداتهم، وثقافاتهم، وأجناسهم.

2 . يُمكّن الباحثين، أو الإدارات والأجهزة العاملة أو الشركات من معرفة الحالة التي عليها الفرد المتقدّم لطلب العمل، أو المتقدّم لشغل منصب من مناصب الدّولة، أو أيّ جهاز من أجهزتها؛ وذلك لأنَّ نتائج الخماسي لا بدَّ أن تُظهِر كلّ حالة على ما هي عليه دون مجاملة أو تحيّز، سواء أكانت أنانيَّة، أم ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة، أم ذاتيَّة، أم ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة، أم موضوعيَّة.

وعليه: نتائج الخماسي تقييميّة، تُقيّم الحالات كما هي عليه، وتدفع اتجاه ما يجب أن يُتّخذ حيالها إن أردنا إصلاحًا، أو صناعة مستقبُّل أفضل.

3 . يُمكّن البحَّاث من معرفة اتجاهات المبحوثين: الاجتماعيَّة، الاقتصاديَّة، السياسيَّة، النفسيّة، الذوقيَّة، والثقافيَّة.

4 . من خلال تحليل المخطوطة، أو النصّ، أو الخطاب أيًّ كان موضوعه، يمكن معرفة الحالة التي كانت عليها حالة صاحبها، ومستوى شخصيته.

. أُسِّسَ الخماسي على الفرضيَّة الصفريَّة (العدميَّة) التي تفترض أن فُرص الاختيار متساوية بين المبحوثين في اختيار البدائل المعيارية لكلّ علاقة من العلائق القيميَّة، وتعني الفرضيَّة العدميَّة: (أن فُرص اختيار المبحوثين للبديل رقم (1) تساوي فرص الاختيار للبديل رقم 2، 3، 4، 5)؛ ولذا فإنَّ جميع قواطع الخماسي متساوية كما هو في الشكل رقم (1)، وهذا الافتراض العدمي يأمل الباحث أن يُعدم ولا يتحقّق؛ حتى يتبيّن الفروق الفرديَّة والجماعيَّة والمجتمعيَّة وفقًا لمتغيّرات البحث؛ ولذا سُميت الفرضيَّة الصفريَّة بالفرضيَّة العدميَّة.

ضُبِطَ خماسي تحليل القيم مع الأوزان المتطابقة مع البدائل القيميَّة لكلِّ علاقة قيميّة وفقًا للآتي:

أ . من 1 إلى أقل من 2 يساوي أنانيَّة (أنا فقط).

ب . من 2 إلى أقل من 3 يساوي ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة (انسحابيّة).

ج . من 3 إلى أقل من 4 يساوي ذاتيَّة (نحن المجتمع).

د . من 4 إلى أقل من 5 يساوي ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة (تطلُّعيّة استيعابيّة).

هـ 5 تساوي موضوعيَّة (عقليَّة إنسانيّة).

وبالتعرّف على كلّ قاطعٍ من قوطع الخماسي يمكن معرفة المستويات القيميَّة للشخصيَّة التي تتطلّب تبيانًا لكلّ مستوى من مستوياتها.

المستويات القيميَّة لتحليل المضمون:

1 . الذَّاتيَّة.

2 . ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة.

3 . الموضوعيَّة.

4 . ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة.

5 . الأنانيَّة.

فرضية تساوي اختيارات المبحوثين للخه

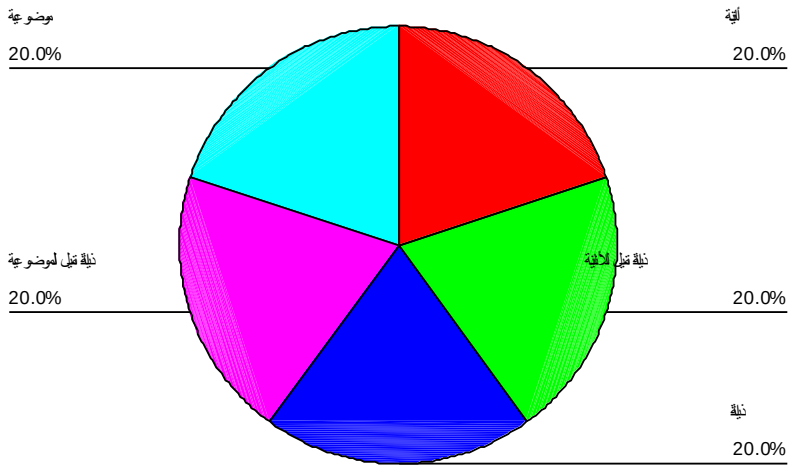

الشكل رقم (1)

أوَّلًا . الذَّاتيَّة:

ترتبط الذَّات بالمفرد المؤنث، وتحتوي على المختزل المذّكر والمؤنث، كما تختزل الحجرة كمسمى مؤنث على الجدران (الحيطان) المذّكرة المتكوِّنة منها، والتي

أعطتها صورتها الكاملة، وكما يحتوي جسد الإنسان المذكر على أعضاء مؤنثة، كالعينين والأذنين، واليدين، والصّرة، والرقبة، وهكذا جسد الإنسان المؤنث، يحتوي على أعضاء مذكّرة، كالرأس، والسَّاقين، والذّراعين، والقدمين، والقلب، وغيرها: {يَاأَيُّهَا النَّاس اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ}[25]، وبما أنَّ النّفس واحدة فلماذا لا نتّقي الله عزَّ وجلَّ في أنفسنا، ونجعل بينها مودة ورحمة؟ ولماذا التعصُّب والتفرُّق والصِّدام والنّفس واحدة؟ ولأنَّ النفس واحدة؛ فلماذا لا نبني الذَّات المعتدلة والمتّزنة التي تجعل بيننا وحدة قيميّة وتحقّق لنا الاعتبار؟

الذَّاتيَّة: مستوى معرفي وإدراكي، والذات المدركة هي التي تعرف أنَّها تعرف؛ ولذا فإنَّ التمركز على معرفة الذَّات لذاتها يؤدِّي إلى تمركز المعرفة على ما يجب وما لا يجب.

وتتكون ذات الإنسان من: قيم المجتمع، من أوامره ونواهيه، مما يحب ومما يكره؛ ولذلك عندما تتوحّد آمال وآلام المجتمع ودينه في الفرد إلى درجة تتساوى عنده كفتا الحياة والموت، يصبح الفرد وكأنَّه مجتمعٌ بأسره، أو أمّة بكاملها نتيجة بناء الذَّات الاجتماعيَّة فيه، مما يجعل حال لسانه حال لسانها، وسلوكه سلوكها؛ ولذا فالذَّات مكوّنٌ قيميٌّ اجتماعيٌّ وليست مكونًا فرديًّا، فعندما تتجسّد الذَّات في السُّلوك لن تجد الأنانيَّة (الشخصانيَّة) مكانًا لها بين النَّاس، وعندما تتكوّن في الإنسان بأماني المجتمع تزيل عنه الأنانيَّة، وتغرس فيه روح الأمّة بقيمها؛ ولهذا يكون الفرد وكأنَّه أمّة بحالها، وتكون الأمّة وكأنَّها الفرد بحاله، وليس بأنانيّته.

إنَّ تمسّك الفرد بالدين والعرف والقيم التي تُميّز شخصيّته عن غيره لا يُعد تمسكًا شخصانيًّا، بل يعد فعلًا ذاتيًّا وليس خاصًّا؛ ولذلك عندما تتمسّك الذَّات

[25] . سورة النساء، الآية 1.

بقيمها، وتمارسها بوعي، فإنَّ سلوكها هذا يُعد سلوكًا عامًا، تقابله ردود أفعال اجتماعيَّة مُرضية، وهذه ردود الأفعال المرضية محفِّزة لمشاعر الاعتراف والتقدير التي تحقّق الاعتبار الاجتماعي للذات سواء أكانت ذات فرد، أم جماعة، أم مجتمع.

هكذا تتكوّن الذَّات عندما يحسّ الفرد بأنَّه المجتمع، أو الأمّة، وعندما تحسّ الأمّة بأنَّها فرد بوحدتها؛ ولذا فأنَّ الذَّات هي الإحساس بالمساواة والتمسّك بها، وبما أنَّها تعبّر عن المساواة، إذن: لا تحيّز فيها، وبما أنَّها كذلك فهي الذَّات العلميَّة التي ينبغي لها أن تراعى وتؤخذ في الحسبان من قبل البحَّاث والدّارسين؛ ولهذا الاتصاف بالذَّاتيَّة لا يُعدّ عيبًا كما يعتقد البعض من الباحثين؛ لأنَّ الذَّاتيَّة المعتدلة نقطة ارتكاز؛ وذلك لارتباطها بالموضوع الذي لا تنفصل عنه؛ ولهذا تعبّر الذَّات المفردة عن نحن الجمع، فالباحث العربي المسلم عندما يجري بحثًا لا ينبغي له أن ينسلخ عن عروبته ودينه: (عن ذاته الواعية) بل ينبغي له أن يتمسّك بهما في كلِّ المجالات والمحافل العلميَّة، وما هو العيب في ذلك؟ إذا كان العيب في التمسّك بهما، إذن: لماذا التمسّك بهما أصلًا خارج حدود البحث؟ وإن كان لا عيب فيهما، فلماذا لا يزيد اعتزازنا بهما: (الاعتزاز بالدين والقيم المفضلة)؟ ولماذا لا يزيد تمسّكنا بهما أكثر عند إجراء البحوث والدراسات العمليَّة؟

ومن ثمَّ، فالباحث العلمي هو الذي يلتزم بالموضوع الذي يبعده عن التحيّز والتعصّب السلبيين، فإذا كان الموضوع على سبيل المثال: دراسة ظاهرة السّرقة في مدينة طرابلس من واقع السّجلات الرّسميَّة؛ فإنَّ ذلك يتطلّب جمع المعلومات الكافية للدراسة، كما أنَّه يتطلّب تصنيف المعلومات وتحليلها لأجل الوصول إلى نتائج علميَّة وتفسير علمي؛ ولهذا لا عيب أن نجرِّم ظاهرة السّرقة

وفقًا للنتائج المتوصّل إليها بمنظور العرف والدين اللذين يكوِّنان الذَّات المعتدلة (مركز الاتزان).

وعليه: إنَّ تمسّك الأنا والذَّات بالموضوع يجعل اتجاهاتهما موضوعيَّة وبحوثهما علميَّة، ويتمّ الاتفاق مع الدكتور علي زيعور في قوله: "لا وجود للذات البحتة، بل هناك علاقة دائمة بين الذَّات والموضوع"[26].

وبناء على ذلك: يتكوّن الحوار بين الأنا والذَّات على الموضوع قيد البحث أو الدِّراسة، فإذا دحر الأنا الذَّات واستقلَّ بالموضوع، كان الأنا شخصانيًّا، وإذا توحَّد الأنا مع الذَّات حول الموضوع البحثي، كان الأنا ذاتيًّا؛ ولذلك تستوعب الذَّات الأنا والآخر بالموضوع، وتحتوي عليهما، أمّا الأنا فإنَّه يستوعب الذَّات بالموضوع، ولا يحتوي على الآخر .

وقد يتساءل البعض:

من الذي ينقل الفرد من الأنانيَّة إلى الذَّاتيَّة؟

حسب معارفنا وفهمنا إنَّ الفرد يُخلق ويولد، والأنانيَّة والذَّاتيَّة تُعلّم وتُكتسب، والمجتمع هو المسؤول عن ذلك.

إذن: لكلِّ مجتمع موضوع يُطبَعُ أفراده به، وإلّا لماذا كان البعض أنانيًّا؟ والبعض الآخر انسحابيًّا أو ذاتيًّا؟ كلّ ذلك يرجع إلى الموضوع الذي ينطبع الأفراد به، فإذا تشرَّب الفرد قيم المجتمع الحميدة كان الفرد ذاتيًّا، وإذا لم يتشرّبها لن ينطبع بها، ولا يمتاز بها، ويكون سلوكه شخصانيًّا نتيجة تمسُّكه بمصلحته الخاصَّة على

[26] علي زيعور، مذاهب علم النفس. بيروت: دار الأندلس، الطبعة الثالثة، 1980م، ص 136.

حساب المصلحة العامَّة لأمَّته أو مجتمعه؛ فينفرد بأنانيّته عن الذَّات العامَّة التي انطبع بها الآخرون من بني أمّته؛ فالفرد يمكن أن يكون أنانيًّا، ويمكن أن يكون ذاتيًّا حسب تأثره بالموضوع، وعليه: ترتبط الأنا بالذَّات، وترتبط الذَّات بالموضوع.

تعدّ الذَّات القاطع الرئيسي في خماسي تحليل القيم؛ إذ لا يمكن أن تكون للمجتمع قيمًا بلا ذات؛ ولذا تدل الذَّاتيَّة على التمسُّك بانطباعات المجتمع، وقيمه التي تميّزه عن غيره من المجتمعات الأخرى؛ ولهذا لا يمكن أن يكون الإنسان ذاتيًّا ما لم تتجسّد قيم المجتمع في أفعاله وسلوكيَّاته، وهذا يدلّ على أنَّ الذَّاتيَّة يمكن أن تكون على مستوى الفرد، ويمكن أن تكون على مستوى الجماعة، ويمكن أن تكون على مستوى المجتمع؛ وذلك لأنَّ الذَّاتيَّة سلوك وأفعال، وليست انطباعات فكريّة فقط.

وعليه: فالذَّاتيَّة تمثل محتوى عناصر القوَّة والضّعف، وقد يتمَّ التمسُّك بها كما هي، لا كما ينبغي أن تكون عليه، وقد يكون تجاوزها إلى ما هو أفضل، وفي هذه الحالة ينتج قاطع آخر في إنتاج خماسي تحليل القيم ذا صلة بها، وبما هو مفضّل، وهو قاطع: (الذَّاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة).

أنَّها حالة قيمية جديدة لما تمتاز به من تطلّع، أو إقبال على ما هو أفضل أو أجود، فهذا الفعل ليس دائم الحدوث عند جميع أفراد المجتمع الإنساني؛ إذ نلاحظ أنَّ البعض غير قادر على المحافظة على الذَّاتيَّة، وفي ذات الوقت غير قادر على الميل إلى الموضوعيَّة، ولكنّه قادر على فعل جديد هو الفعل الانسحابي، الذي أطلقنا عليه في الخماسي مسمى: (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)، إذن: الذَّاتيَّة هي قاطع الاعتدال والاتزان الاجتماعي، والانفعالي، والنفسي، أمّا حالتي الميل

إلى الموضوعيَّة، أو الأنانيَّة، حالتان غير متوازنتين مع ذات المجتمع الذي تنتمي إليه الشخصيَّة التي أصبحت في حالة ميول إلى الموضوعيَّة، أو الأنانيَّة.

ولهذا تعدّ (الذَّاتيَّة) مجال وعي الإنسان بإمكاناته في ضوء إمكانات الآخرين، والتصرُّف وفقًا لهذا الوعي في حدود ما يجب وما لا يجب؛ ولذا فهي مجال شعوري يرتبط بقدرات الشخصيَّة واستعداداته، ودرجة التزامها بالقيم المفضّلة عند المجتمع، وعندما تلتزم الشخصيَّة بأوامر المجتمع ونواهيه تصبح شخصية متّسقة، حيث تتّسق فيها الأنا مع نظم المجتمع، ومعاييره، وقيمه المعتمدة بإرادة، وعندما تشكّل قيم المجتمع الإطار المرجعي للإنسان تسلك الشخصيَّة سلوكًا ذاتيًّا فتوصف بالذَّاتيَّة، وعندما لا تلتزم بهذا السُّلوك وتبتعد عنه بسلوك انسحابي، تُقيّم الشخصيَّة في هذه الحالة على أنَّها حالة: (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)، وإذا لم تتوقّف عند نقطة معيّنة لا بدّ أن تصل إلى مستوى أقل، أو حالة أقل توصف بأنَّها حالة: (أنانيَّة).

وعندما تسود معايير الأنا تسود الأنانيَّة، وعندما تسود معايير الذَّات تسود الذَّاتيَّة، وهكذا عندما تسود المعايير الانسحابيَّة، والمعايير المنطقيَّة، والموضوعيَّة تسود بالضرورة الشخصيات المماثلة لها؛ ولهذا تعدّ الذَّاتيَّة شعرة التّوازن المعياري للعلائق القيميَّة، فعندما يكون الضمير هو المعيار العام لأفراد المجتمع يصبح الإطار المرجعي لهم هو الموروث المشترك بينهم بإرادة، وتصبح (الذَّاتيَّة) هي نقطة تمركز الفكرة، وعندما تميل عن نقطة التمركز هذه، لا بدَّ أن تميل إلى ما هو سالب في حالة تغلّب الرّوح الانسحابيَّة، أو تميل إلى الموجب في حالة الاعتماد على الأحكام المنطقيَّة التي يتمّ فيها الاستماع للآخر وأخذ رأيه فيما يتعلّق بالأمر المشترك.

الذَّاتيَّة: تجسيد سلوكي للموروث الفكري، والثقافي المتجدّد؛ ولذا فهي تقييميّة إذ تستقرئ القيم السائدة، وتحلّل مضمونها، وتفسر نتائجها، ثم تسلك، أو تفعل؛ ولهذا لم تكن تسليميّة كما يعتقد البعض، بل كلّ شيء قابل للنقاش والحوار والموافقة وعدم الموافقة، المهم أنَّه لا يتعارض مع الإطار المرجعي لأفراد المجتمع؛ ولذلك تعدّ أحكامها مرجعيّة، وتقييماتها مرجعيّة.

ولا ننسى العلاقة المتّصلة بين الاعتبار، والذَّاتيَّة؛ فلا يمكن أن يكون الاعتبار ما لم يكن هناك مكوِّن ذاتي يستوجب الاعتبار المرتبط بالفكرة؛ ولذا تعدّ الذَّاتيَّة: مكمن الاعتبار للقيم وكلّ مكونات الإطار المرجعي للمجتمع.

وكذلك لا ينبغي لنا أن ننسى العلاقة الوثيقة بين الذَّاتيَّة، والحاجة إلى التقدير، والاعتراف؛ فالذي تتوحّد فيه قيم الأمّة ومعانيها يصبح حاله حالها، ولسانه لسانها: (كأنَّه أمّة بحالها)؛ ومن هنا يستمد الفرد المتوحّد في الذات الاجتماعيَّة التقدير، فعلى سبيل المثال: المتعلم الذي يسعى لأن يفوز بالمرتبة الأولى على أقرانه ماذا يريد؟

الأب الذي يسعى لأن يسلك أبنائه ما يرضي الله والمجتمع ماذا يريد؟

السياسي الذي يسلك ما يرضي الله والمجتمع ماذا يريد؟

التاجر الذي يسلك ما يرضي الله والمجتمع ماذا يريد؟

جميعهم يريدون نيل الاعتراف بأنَّهم كانوا القدوة التي يبحث عنها المجتمع، وأنَّهم في ذات الوقت يسعون إلى الحصول على تقدير المجتمع لهم على هذه النجاحات التي تحقّقت بجهودهم، أو على أيديهم.

فالاعتراف والتقدير منزلة اجتماعيَّة، ومطلب نفسي للذّات، يسير إشباعاتها الحميدة يحقِّق الرضا على المستوى الفردي، والجماعي، والمجتمعي، ومع أنَّ الاعتراف والتقدير مفاهيم لفظيّة، فإنَّها ستظل مطالب لإرضاء الذَّات، وأمل تسعى لتحقيقه، ونظرًا لأهميَّة ذلك للذات، كانت المنافسة المولود الأوَّل للاعتراف، والتقدير، وإلّا لماذا المنافسة؟

المنافسة بالتأكيد من أجل تحقيق الفوز بالاعتراف والتقدير، فحتى العبد في زمن العبوديَّة يسعى لينال الاعتراف والتقدير من سيده؛ ولهذا يكدّ ويجدّ في الإخلاص والعمل، وهكذا انتزع عنترة ابن شدّاد من سيده ورجال قبيلته الاعتراف والتقدير بالتفاني في حماية شرف الذَّات (القبيلة).

وعليه: فلكلّ مجتمع من المجتمعات الإنسانيَّة جملة من القيم المفضّلة، والقيم غير المفضّلة، وكلا الجملتين من القيم تتراتب وفقًا للخماسي إيجابًا وسلبًا، فهي تتمركز على الذَّات عندما تزن بالقسطاس السّوي (لا زيادة ولا نقصان في الوزن)، وتميل عنها إيجابيًّا إلى ما هو مفضّل: (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، ثمّ إلى ما هو الأفضل: (الموضوعيَّة)، وتميل سلبيًّا إلى ما هو أقلُّ :(ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)، ثمّ إلى ما هو أنقص: (الأنانيَّة أو الشخصانيَّة).

إنَّ الذَّات المتّزنة هي التي تحرص على أن تكون شعرة الميزان الاجتماعي في حالة اعتدال (في منتصف الميزان المعيّر)، والذَّات المنطقيَّة هي التي تُوفي الميزان الاجتماعي (تحرص على أن يكون الميزان المعيّر عند الوزن وافيًا)، والذَّات الموضوعيَّة هي التي تحرص على إيفاء الميزان ثمَّ من بعده تتصدّق، أمّا الذَّات المنسحبة فهي التي تُخسر الميزان المعيّر (تجعله في حالة المنقوص)، والأنانيَّة هي التي تغُش الوزن وتهمل المعايير السويّة للوزن الاجتماعي.

وعليه:

يتمّ الاتفاق مع يونخ في قوله: "أنَّ الذَّات هي نقطة الوسط، أو المركز في الشخصيَّة، تتجمّع حولها جميع النظم الأخرى، وهي تجمع هذه النظم، وتمدّ الشخصيَّة بالوحدة، والتوازن، والثبات"[27]، وعندما تكون الذَّات هي شعرة تعادل الكفتين توصف بأنَّها الذَّات الملتزمة بالمعايير القيميَّة للمجتمع: {وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ}[28]، وكلمة بالقسط هنا تعني: بالعدل الذي يجعل شعرة الميزان في المنتصف: (لا ميلان فيها)، وإذا مالت لصعوبة ضبطها بسهولة ويسر فيجب أن تميل إلى الموجب، وهو إيفاء الميزان لصالح المشتري، وهذا يجعل الذَّات في حالة ميلان منطقي، وهو الميل إلى الموضوعيَّة، أمّا إذا مالت شعرة التعادل والتوازن إلى صالح كفّة البائع، فأنَّ ذلك يعني: النقص في الوزن، مما يجعل الذَّات في حالة الميل إلى الأنانيَّة بدلًا من حالة الاعتدال التي تستوجب الالتزام بقوله تعالى: {وَلَا تَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ}[29].

الذَّات مكوّن علائقي بين الأنا، وغاياته، وآماله، وبين المجتمع، وأعرافه، ومعتقداته، وأنساقه القيميَّة؛ ولهذا لا تعدّ الذَّات من مواليد الطبيعة، بل هي مجال الحركة والامتداد السُّلوكي لكلِّ خصوصيّة اجتماعيَّة. فأنا (I) كفرد، وأنا كوطن، وأنا كدين وعرف تجعل لي ضمير المتكلّم (me)، ولا قيم لأنا إلّا بالمعنى المصاحب الذي يميّزني عن أنت، ويميّزنا عن الآخرين (هم) فعندما يتوحّد الموضوع

---

27. Borg, W.R. : & Gall, M, D.(1979): "Educational Research An Introduction", (3rd ed), Long Man, New York,

28. سورة الرحمن، الآية 85.

29. سورة هود، الآية 9.

في: (أنا وأنت وهم) يصبح الجميع على الحالة وفقًا لقاعدة: (نحن سويًّا ونحن معًا) مما يجعل الموضوع واحدًا، والرّسالة واحدة، ويحقّ لكلٍّ منَّا أن يقول في الوقت الواحد: (أنا) ويقول: (نحن)، نحن الشركاء، وأنا الشريك، وأنت شريكي، أنَّها المكوّنات الذَّاتيَّة التي جعلت بيننا الضمير الاعترافي (نحن) بإرادة؛ وعندما يحيد أحدنا عن نحن الضّمير المشترك بإرادة قد يحدث الانحياز والميل السَّالب، أو الميل الموجب؛ ذلك حسب الموضوع المنحرف عنه، والموضوع المنحرف إليه؛ فإذا كان الميل من موضوع موجب إلى موضوع آخر موجب يعدّ الميل أو الانحراف موجبًا (ميلًا منطقيًّا لا عيب فيه) وتعدّ الحالة: (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، وإذا كان الميل من موضوع موجب إلى موضوع أكثر إيجابيَّة، يكون الميل والانحراف موجبًا وتوصف الحالة: (بالموضوعيَّة).

أمّا إذا حدث الميل من موضوع موجب إلى آخر سالبٍ؛ فأنَّ هذا الميل يُعدّ سالبًا وتوصف الحالة بالانسحابيَّة: (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)، وإذا كان الميل، أو الانحراف من الحالة الانسحابيَّة إلى الحالة الشخصانيَّة، فإنَّ هذا السُّلوك يجعل الحالة، أو الشخصيَّة في المستوى الأدنى: (مستوى الأنانيَّة).

ولهذا تُعدُّ الذَّاتيَّة نقطة التمركز كونها مكمن الحقائق، والحقائق هي التي تُظهر الحالات والمواقف، والمواضيع على ما هي عليه، وليس كما يجب أن تكون؛ فهي التي تتماثل مع الفعل، أو السُّلوك سواء أكانت هذه الحقائق موجبة، أم سالبة؛ ولهذا يكمن في الذَّات كلّ من الموجب والسَّالب، ولكن ما يظهر قد لا يكون مطابقًا لما هو كامن، فالحقيقة الكامنة في الصدور عندما تتماثل مع السُّلوك، أو الفعل تؤدِّي إلى معرفة؛ وكذلك الحقيقية الكامنة في الصدور عندما لا تتماثل مع السُّلوك تؤدِّي هي الأخرى إلى معرفة.

وعليه:

لكلِّ حقيقة سلوك، ولكلِّ معرفة سلوك، ولكن ليس بالضرورة أن يتماثل السُّلوك والفعل الظَّاهر مع الكامن المعرفي، فالذي يتشرَّب المعرفة التي تجعل من الآخر طرفًا سالبًا، أو معاديًا، لا بدَّ أن تكون له ذات منحازة، والذي تتكوّن عنده الذَّات المعترفة بالآخر، لا بدَّ أن تكون له ذات استيعابيّة؛ وهكذا حال الذي يتشرّب معلومات متناقضة تكون ذاته متناقضة؛ فيسلك أفعالًا غير متّزنة (تميل حينًا لما هو موجب، وحينًا آخر تميل إلى ما هو سالب؛ وذلك لمقاييسها المزاجية)؛ فإذا عددنا إعطاء الضريبة واجبًا على القادر، فبالضرورة نعدها حقّ لمن يستحق، فعندما تُعطيها الذَّات بإرادة للمستحقّ تصبح الذَّات في حالة ميل إلى الموضوعيَّة، وعندما تمتنع عن إعطائها تصبح الذَّات في حالة ميل إلى الأنانيَّة.

ولهذا فالذَّات مركزًا رقابيًّا (التزام رقابي)؛ إذ إنَّ أفعالها تُقيّم على معطيات ضميريّة سواء أكانت في حالات الاعتدال والتوازن، أم في حالات الإقدام والإحجام (حالتي التطلُّع والانسحاب).

وعليه: تتطابق الذَّاتيَّة مع مثلث ممارسة الدّيمقراطيَّة وفقًا لمكوناته الآتية:

مثلث ممارسة الدّيمقراطيَّة:

يتكون مثلث ممارسة الدّيمقراطيَّة المتساوي الأضلاع Equilateral من الآتي:

الضلع (أ ب) هو المجسّد للحقوق، والضلع (أ ج) هو المجسّد للواجبات، والضلع (ب ج) هو المجسّد للمسؤوليات؛ ولذا تُجسّد كلّ زاوية من زوايا المثلث (أ ب ج) المتساوي الأضلاع، العلاقات بين كلِّ ضلعين من أضلاع المثلث؛

ولأنَّ المثلث متساوي الأضلاع؛ فإنَّ تساوي زواياه يعني: تساوي العلاقات بين أضلاعه الثلاثة، (الحقوق، والواجبات، والمسؤوليات) كما هو مبين في الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2)

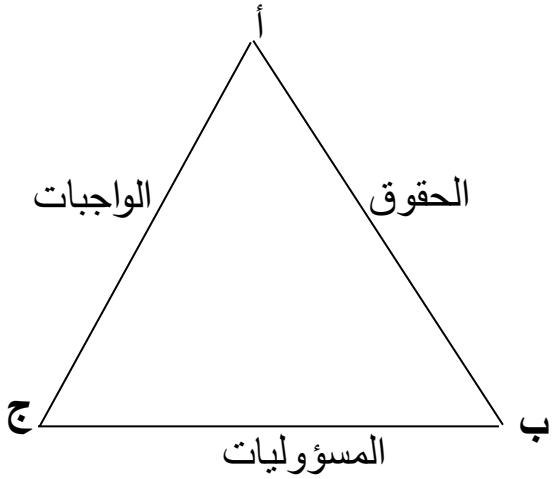

الحقوق والواجبات والمسؤوليَّات:

تتماثل مطالب الذَّات ورغباتها وأمانيها مع مثلث ممارسة الدّيمقراطيَّة (مثلث الحريّة)، مما يجعل في ممارسة الدّيمقراطيَّة حقًّا ينبغي له أن يؤخذ، وواجبًا ينبغي له أن يؤدِّي، ومسؤولية ينبغي لها أن تُحمَل، وإلّا هل يمكن أن تمارس الدّيمقراطيَّة بدون مسؤوليات واجبة التحمُّل؟ أو حقوق يجب أن تؤخذ؟ أو واجبات ينبغي لها أن تؤدِّي؟

في اعتقادنا إنَّه من غير الممكن؛ لأنَّ حذف أيّ ضلع لا بدَّ أن يخلَّ بشكل المثلث وزواياه المتساوية، وحذف أيّ ضلع من أضلاع المثلث، يجعل

زاويتين من زوياه في خبر كان، وهذا يجعل البرهنة على التساوي منعدمة في مثلث ممارسة الدّيمقراطيَّة.

وعليه أتساءل:

هل يمكن أن تمارس الدّيمقراطيَّة في حالة انعدام المساواة بين زوايا وأضلاع مثلث ممارستها (المثلث المتساوي الأضلاع)؟

بالتأكيد سيصبح الموجود لا مثلثًا؛ لفقدانه مكوّناته الأساسية – ثلاثة أضلاع، وثلاث زويا – وهي المكوّن الذي يجعل للمثلث وحدة ووجودًا وشكلًا؛ وكذلك تصبح ممارسة الحرّيَّة بأسلوب ديمقراطي بلا مصداقيّة، فالدّيمقراطيَّة بالنّسبة للذات= حقوق + واجبات + مسؤوليات، وهذا يعني الآتي:

حقوق + واجبات = ديمقراطية . مسؤوليات ذاتيَّة.

حقوق + مسؤوليات = ديمقراطية . واجبات ذاتيَّة.

واجبات + مسؤوليات = ديمقراطية . حقوق ذاتيَّة.

ومن ثمَّ أتساءل:

. ما المسمّى الذي سيطلق على الدّيمقراطيَّة عندما تصبح في حالة ناقص مسؤوليات ذاتيَّة؟

. ما المسمّى الذي سيطلق على الدّيمقراطيَّة عندما تصبح في حالة ناقص واجبات ذاتيَّة؟

. ما المسمّى الذي ينبغي أن يطلق على الدّيمقراطيَّة ناقص حقوق ذاتيَّة؟

في اعتقادنا الإجابة عن الأسئلة السَّابقة هي: التوازي، أي: إنَّ الدّيمقراطيَّة في السؤال الأوَّل في حالة توازٍ مع الحقوق والواجبات، وكذلك هي في حالة توازٍ مع الحقوق والمسؤوليات في السّؤال الثاني، وأيضًا هي في حالة توازٍ مع الواجبات والمسؤوليات في السؤال الثالث؛ ولأنَّها في حالة توازٍ، إذن: لا يمكن أن تلتقي مهما امتدت على بساط المساواة، وهذه النتائج تؤدِّي إلى ميولات سالبة مما يجعل السُّلوك في حالة: (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)، وقد يصل الحال إلى مستوى السُّلوك الشخصاني؛ وهكذا سيظل حال الذَّاتيَّة: ذات بلا مسؤوليات تكون ذات في حالة ناقص، وذات بلا واجبات تكون هي الأخرى ذات في حالة ناقص، وذات بدون حقوق تصبح ذات أو شخصية في حالة ناقص. ولكي تكون الشخصيَّة في حالة الموجب ينبغي أن تمتلك مثلث ممارسة الدّيمقراطيَّة الذي يمكّنها من ممارسة الحريّة بأسلوب ديمقراطي، ويصبح لها دور فعال في أداء الواجبات، وممارسة المسؤوليات وتحمُّل أعبائها، وأخذ الحقوق بلا منّة من أحدٍ.

إنَّ امتلاك المواطن لحقوقه، وأدائه لواجباته، وحمْله لمسؤوليّاته، تجعل أضلاع المثلث متساوية وزواياه متساوية، وفي الوقت ذاته تجعل الذَّات في حالة اعتدال واتزان، وتصبح المواطنة بالنسبة إلى كلّ ضلع من أضلاع المثلث المتساوي الأضلاع هي ($\frac{1}{3}$) واحد على عدد المواطنين، وعندما يمتلك كلّ مواطن مثلثًا تصبح العلاقة بين المواطنين ($=\frac{3}{3}$) أي: إنَّ الحقوق والواجبات والمسؤوليات مقسّمة على عدد المواطنين بالتساوي، مساواة في الحقوق، ومساواة في الواجبات، ومساواة في المسؤوليات، ولا يميّز أحدهم عن الآخر إلّا الدَّور الذي يؤدِّيه كلّ منهم، فدور الأبوّة، والأخوّة، ودور المعلّمين، ودور المكلّفين بمهام إدارية سواء أكان في مؤسّسة حكوميّة، أم في شركة خاصَّة، لا بدّ أن يكون مختلفًا وفقًا للدّور

الذي يتأثّر بالمهنة، أو الوظيفة، أو المؤهّل، أو نسبة المشاركة في الملكية في كثير من الأحيان.

ولتبيان ذلك: أتناول بالتحليل كلّ ضلع على حدة وفقًا للآتي:

أوَّلًا: الضلع (أ ب) وهو المكوّن للحقوق Rights:

الحقوق كما ورد في لسان العرب هي: "جمع حقّ وهي نقيض الباطل"[30] والحقّ كأحد أضلاع المثلث متساوي الأضلاع يرتبط بعلاقات مع أيّ ضلع يشترك معه في الزاوية؛ ولذلك عندما يشترك مع الضلع (أ ج) في الزاوية (ب أ ج) تصبح هذه الزّاوية مكوّنًا علائقيًّا بين ضلعي الحقوق والواجبات، وهذا الالتقاء بين الضّلعين يجعل الحقّ واجبًا مصداقًا لقوله تعالى: {وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ}[31] بمعنى: وجبت كلمة العذاب على الكافرين، وهذا يعني أنَّ كلمة (وجبت) تعني في مضمونها كلمة (حقّتْ)، وكذلك في لسان العرب: "حقّ يحقُّ حقًّا تعني: وجب يجب وجوبًا"[32]، وهذا يؤكّد وضوح العلاقة بين الحقوق والواجبات من خلال الزّاوية (ب أج) المحصورة بين ضلعيهما، وفي ذات الوقت يبيّن الخصوصيَّة لكلٍّ منهما عندما يخضع كلّ ضلع للّدراسة المتخصصة.

وهناك علاقة أيضًا بين كلِّ ضلع من أضلاع المثلث، وبين الحاجة الذَّاتيَّة، والدَّور الذَّاتي، فالحاجة كإحساس بالعوز، تولِّد دافعًا قويًّا يفرض مطالب تستوجب إشباعًا، ويترتّب على ذلك القيام بدورٍ يختلف من شخصٍ لآخر، ومن ظرفٍ لآخر؛ ولذا فالحقوق تؤخذ بإرادة، أو تنتزع بالقوَّة، ولأنَّها تؤخذ فهذا يعني:

---

11 . سيد محمد غنيم، سيكولوجية الشخصية (محدداتها . قياسها . نظرياتها). دار النهضة العربية، القاهرة، 1975م، ص 682.

12 . لسان العرب. ابن منظور، بيروت: دار لسان العرب، المجلد الأول، ص 680.

القرآن الكريم، سورة الزمر، الآية 71.

32 . لسان العرب المحيط. أبن منظور، ص 680.

أنَّ الحواس هي التي يتمُّ بها التعرّف على الحقوق، ويتمُّ بها أيضًا إشباعها؛ ولذلك تؤخذ الحقوق عن طريق الحواس؛ فعندما تكون المشاهدة حقًّا؛ فلا ينبغي لأحدٍ أن يحرم آخر منها، وإذا كانت الملاحظة حقًّا؛ فلا ينبغي لأحد أن يحرم آخر منها، وهكذا عندما يكون الاستماع، والذّوق، واللّمس، والتفكير، والتعليم، والعمل حقوقًا؛ فلا ينبغي لأحدٍ أن يحرم آخر منها، ولأنَّها حقوق ينبغي لها أن تمارس بإرادة، وأن تُسلّم إلى أصحابها لتُستلم من قبلهم بلا تردّد (لأنَّها حقوقهم) أي: ينبغي أن يعترف محتكر حقوق الغير بأنَّه يجب أن يعطي أصحاب الحقوق حقوقهم.

فالنظام الدّيمقراطي هو النّظام الذي لا تقع فيه الحقوق في خانة المطالب، فإذا كانت في خانة المطالب؛ فإنَّ ذلك يعني: أنَّ هناك قيودًا تحول بين الطالب والمطلب: (بين الحاجة ومشبعاتها).

إذن: الحقوق ينبغي ألّا تكون مطالب، ينبغي لها أن تكون إشباعات تؤخذ بإرادة وفقًا للحاجة، فعلى سبيل المثال: السلطة حقّ، والثروة حقّ لا ينبغي لها أن تُحتكر من أحد، ولا ينبغي أن تكون منَّة من أحدٍ. ولا يمكن أن تؤخذ الحقوق أو تمارس ما لم تتوافر اشتراطاتها الرّئيسة وهي:

1 ـ الرَّغبة: قوَّة عقليَّة موجّهة لهدفٍ محدّد، أو موضوع بعينه، وإحساس نفسي تجاه الآخر، وشعور بالميل إليه، وهذا ما يجعل روح التجاذب تحرّض على المتابعة والاقتراب ممّن تتوفّر فيه اشتراطات الإشباع المرضي.

2 ـ الإرادة: حيويَّة عقليَّة على درجة عالية من الوعي الذي يتمكّن الفرد من خلالها من اتخاذ القرار بحريّة، ويتمكّن من خلالها من الإقدام على الفعل، وفي الوقت ذاته يمتلك صاحب الإرادة المقدرة على الفعل والسُّلوك.

3 . الطَّلب: نظرًا للإحساس بالحاجة، والتعرُّف على بواعث مشباعاتها تصبح المطالبة بالمشبع حقًّا لا يمكن التخلّي عنه، ولا يهدأ البال وتطمئن النّفس إلّا بأخذ ما يشبع ويحقِّق الرّضا.

ثانيًا: الضّلع (أ ج) المكوّن للواجبات: Dutiesفي المثلث (أ ب ج):

ولأنَّ الحقوق تؤخذ، وتُستلم فإنَّ الواجبات تؤدَّى في مقابل الاستلام والأخذ، وأداء الواجبات هو الذي يجعل الذَّات الفرديَّة، أو الجماعيَّة، والمجتمعيَّة في حالة الإيجاب، أمّا اقتصار الفرد، أو الجماعة والمجتمع على أخذ الحقوق؛ فإنَّ ذلك يجعل المستلم طرفًا سالبًا، والذي يُغيّره إلى حالة الإيجاب هو أداؤه الواجبات؛ ولهذا من الواجب أن تعمل، وتفعل، وتسلك في مقابل ما أخذت، وهذا لا يعني: أنَّ الحقوق والواجبات هما كفَّتا الميزان في مكوّن ممارسة الدّيمقراطيَّة، بل هناك شيء آخر من مكوّناتها ألا وهو المسؤوليَّة التي تتّضح في الزاوية (أ ج ب) عند تلاقي ضلع الواجبات (أ ب) مع ضلع المسؤوليات (ب ج)، وهذا التلاقي العلائقي هو الذي جعل من أداء الواجب مسؤولية؛ ولذلك ورد في الموسوعة الفلسفيَّة العربية أنَّه "لا واجب إلا بالإضافة إلى التزام ومسؤولية"[33] ومن ثمَّ لا يمكن أن يؤدّى الواجب بنجاح إلّا وتحمُّل المسؤوليَّة جزءًا من أدائه، وهكذا حال المسؤوليَّة هي الأخرى لا تؤدَّى بنجاح إلّا والواجب يصاحبها، وهذه نتيجة التداخل العلائقي الذي يعبِّر عنه بدقّة في العلوم الهندسيّة، مما جعل لزوايا المثلث قيّم يستدل بها، أو يستدل عليها، والعلائق في مجملها هي: نتيجة وجود الأنا، أو الذَّات والآخر اللذين عندما يلتقيان لا بدَّ أن يحدث الحوار بينهما، مما يؤدِّي إلى القبول، والتقارب، والتفاعل، أو يؤدِّي إلى الرّفض، والابتعاد، والفرقة، أو

[33] الموسوعة الفلسفية العربية، بيروت، معهد الإنماء العربي، المجلد الأول، الطبعة الأولى، 1986، ص 823.

الانسحاب، وفي حالة القبول والتفاعل الذَّاتي، تتكوّن العلاقات كما هو الحال بين أضلاع مثلث ممارسة الدّيمقراطيَّة المتساوي الأضلاع، وعندما تتكوّن العلاقات، يترتَّب على ذلك بالضّرورة أخذ كما هو مبيَّن في الحقوق، وإعطاء كما هو الحال في الواجبات، وهذا يعني أنَّ العلاقة بين: (المسؤوليَّات، والحقوق، والواجبات) هي علاقة: (قرار، وأخذ، وإعطاء).

أي: في اتخاذ القرار مسؤوليَّة، وفي الأخذ حقوق، وفي العطاء واجبات، وعليه: لا يمكن أن يتمّ الأخذ والعطاء عن وعي إلّا والمسؤوليَّة في ذلك سابقة عليهما، ولو أخذنا وليّ الأمر على سبيل المثال: نجد أنَّه مسؤول عن أفراد أسرته، وفي الوقت ذاته لهم عليه واجبات ينبغي أن يؤدِّيها تجاههم، وما يُعدُّ واجبات على وليّ الأمر تجاه الأسرة هي ذاتها تعدُّ حقوقًا بالنّسبة لهم، وهكذا في حالة التبادل يظل لوّلي الأمر حقوق ينبغي له أن يأخذها، أو يطلبها، وفي الوقت ذاته تعدُّ واجبًا على أفراد الأسرة أداؤها؛ ولذلك الحقوق، والواجبات، والمسؤوليات الذَّاتيَّة يتمِّم بعضها بعضًا كما تتمّم أضلاع المثلث بعضها بعضًا.

ولكي تؤدَّى الواجبات بإرادة ينبغي لها أن تتوافر اشتراطاتها وهي:

1 . الاعتراف: يدلّ على تفهّم الموضوع والتعرُّف من خلاله على ما يجب، وما لا يجب، ثمَّ التمسّك بما يجب، والامتناع عمَّا لا يجب؛ ولذا فالاعتراف بالواجبات عن وعي يؤدِّي إلى التمسّك بها عن إرادة.

2 . القدرة: إنَّ امتلاك المقدرة العقليَّة والمعرفيَّة والاعتراف بوجوبيَّة الأداء، قد لا يفيد دائمًا ما لم تتوافر إلى جانبها المقدرة البدنية، والمقدرة المادّيَّة الدّاعمة للتنفيذ؛ ولذا فالقدرة طاقة كامنة تتحفّز للظهور بعد تهيؤ.

3 ـ الإقدام: يعدُّ الإقدام مرحلة ما بعد التهيؤ، حيث الإقبال على أداء السُّلوك المحقّق للفعل، ولا يمكن أن يتمَّ الفعل الإقبالي المؤدّي للواجبات إلّا برغبة وإرادة.

ثالثًا: الضّلع (ب ج) المكوّن للمسؤوليّة: Responsibility في المثلث (أ ب ج):

من خلال العرض السَّابق عرفنا التداخل المعرفي في العلاقة بين (الحقوق، والواجبات، والمسؤوليات) المتعلِّقة بتحقيق الذَّات المتوازنة، وعرفنا أنَّ الحقوق تتراتب عليها مطالب، أو أخذ، وعرفنا أنَّ الواجبات يتراتب عليها أداء، أو عطاء، وهذه تستوجب حماية، أو حراسة تكون لها سندًا يبعد عنها المخاطر، وإن لم يتوافر ذلك تصبح الحقوق، والواجبات في مهبّ الرّيح؛ ولذا تصبح المسؤوليَّة هي الضّرورة التي تحقّق الحماية، أو الحراسة، فالحارس، أو الجندي الذي يحرس الحاكم، أو المصنع لو لم يكن مسؤولًا؛ فلا يمكن أن يؤتمن جانبه، وهكذا حال الطبيب إن لم يكن مسؤولًا، لا يمكن أن يؤدِّي واجبه بأمانة، فالواجب بلا مسؤوليّة لا يمكن أن يؤدّى بأمانة، وهكذا حال الحقوق إذا لم تؤخذ بمسؤولية لا يمكن أن تؤخذ بأمانة، إذن: تكمن المسؤوليَّة في تحمّل المخاطر، أو الأعباء المترتّبة على أداء الفعل، أو السُّلوك سواء أكان حقًّا، أم واجبًا؛ ولذا فهي عبء يستوجب التحمُّل، ولأنَّها كذلك؛ فهي عمليَّة عقليَّة تبنى على معطيات أو مسلّمات تستوجب التحليل، وإجراء الحسابات الذّهنية، وتستوجب التفسير، والتمييز بين الخطأ، والصّواب، وبين الحلال، والحرام، وبين القوَّة والإرادة، ثمّ أخذ القرار، وتحمّل الأعباء المترتّبة على ذلك، ومن هنا تأخذ المسؤوليَّة مكانتها المتولِّدة من التخطيط والتنظيم على الضّلع (ب ج) في المثلث (أ ب ج) المتساوي الأضلاع.

إنَّ تحمّل المسؤوليَّة يتطلّب مبررات موضوعيَّة لممارستها بإرادة، وهذه المبررات هي:

1 . الصَّلاحيَّات: لقد تمّ الحديث عن المسؤوليَّة الذَّاتيَّة من الناحية الفكريَّة، ومن النّاحية العمليَّة أو التنفيّذية، فإنَّ ذلك يتطلّب صلاحيَّات لكي يتمكّن الفاعل من القيام بتنفيذ الفعل؛ ولذا فالصّلاحيَّات هي مجال الامتداد المسموح به للمسؤول الذي عندما يفعل يكون مسؤولًا، وعليه: فمن يريد أن يكون مسؤولًا يجب أن يكون واعيًا بعبء المسؤوليّة قبل أن يفعل.

2 . الاختصاصات: إنَّها مجال الامتداد في دائرة المسموح به، فعندما يلتزم المسؤول بالحركة داخل مجال الامتداد، تُعدّ ذاته متّزنة، ومعتدلة في الحركة الموجبة، وعندما تخرج عن ذلك تقع في دائرة المساءلة، والمحاسبة، والعقاب، فمثل هذه الأفعال تُعدّ أفعالًا سالبة أو منحرفة، وعليه: لكي تؤدَّى المسؤوليَّة بإرادة في دائرة الإيجابيَّة ينبغي أن تتماثل الصّلاحيَّات مع الاختصاصات.

3 . الوعي: الوعي من وظيفة الجهاز العصبي للإنسان، وهو نشاط ذهني، أو فكري للعقل[34]، ويدلّ على إيجاد علاقة بين الذَّات والموضوع، وبالوعي يتمكّن الإنسان من التبيُّن، والمعرفة، كما أنَّه يتمكّن من التمييز بين الأفعال الموجبة، والأفعال السَّالبة، والتمييز بين كلّ مفضّل، ومرغوب وبين ما هو غير ذلك، ومرفوض؛ ولهذا فالوعي ذو صلة مباشرة بالمدركات العقليَّة التي تمكّن الإنسان من التفهُّم، والاستيعاب، كما أنَّها تمكّنه من التقويم الموضوعي الذي يجعل من الذَّات مركز الاعتدال، والتوازن الانفعالي، والسُّلوكي.

[34] . الموسوعة الفلسفية العربية. بيروت: معهد الإنماء العربي، المجلد الأول، ص 744.

4 ـ القدرة: القدرة الذَّاتيَّة هي الطَّاقة التي تمكّن الإنسان من التحمّل لما يجب أن يتمَّ تحمّله، باعتبارها طاقة تستوجب توفير الاستعداد للقيام بالمسؤوليَّة في حدود المقدرة، والقدرة متنوِّعة المستويات؛ فهي على المستوى النفسي، والمستوى البدني، والمستوى المادي، والمعرفي.

ومن ثمَّ تعد الدّيمقراطيَّة أسلوبًا ممارسة الحرّيّة بإرادة، وهي التي تجعل من الإنسان مسؤولًا بما يقدم عليه من قرار، وتنفيذ، وتقييم، وتقويم؛ ولهذا فالدّيمقراطيَّة التي كانت تُسوّق في أعوام ما قبل العولمة، كانت وكأنَّها منّة يَجود بها الحكام على الشّعوب؛ ولهذا لم يتمّ الاعتراف بأنَّها حقّ لهم، واستمرت في أيدي محتكري السّلطة، والثروة، والسّلاح، واستمرت المطالبة بها كحاجة ضرورية، ولا مجيب إلى يومنا هذا الذي بدأت فيه مؤشّرات العولمة في هذا القرن تلوح في الأفق بأنَّ ممارسة الدّيمقراطيَّة حقّ يستوجب الاعتراف، والتقدير بين الأنا والآخر.

لقد صفّقت الشّعوب البسيطة لكلّ الحكّام الذين وعدوها بممارسة الدّيمقراطيَّة، وهم بطبيعة الحال لم يفوا بوعودهم، وعهودهم إلى أن يتقبَّلهم الله برحمته، ومنذ آلاف السنين والحال على ما هو عليه، شعوب تطالب وتثور، وحكومات تمنّ وتسقط؛ ولهذا جاءت العولمة لكسر هذا القيد المحلّي بقيد عالمي، أي: كسر المشجب الذي كانت تُعلّق عليه الاختلافات بين الأنا، أو الذَّات والآخر بمشجب أكبر يتحمّل تعليق البلد بكامله دون أن ينكسر.

ولذا يظهر التماثل العلائقي بين أضلاع المثلث المتساوي الأضلاع، والذَّاتيَّة في حالتي الإيجاب والسّلب وفقًا للآتي:

• المسؤوليَّة: في المواقف المعتادة، كلّ من يحرم من ممارستها لا بدَّ أن يكون سالبًا، وكلّ من يُشارك في تحمّلها يصيرُ موجبًا.

إذن: المسؤوليَّة عبء يتمّ تحمُّله في مقابل ممارسة الحقوق، وأداء الواجبات بإرادة.

• الواجبات: في المواقف المعتادة، كلّ من يحُرم من أدائها لا بدَّ أن يصير سالبًا، وعندما يُشارك في أدائها يصبح موجبًا.

إذن: الواجب ثمن يُؤدّى في مقابل حقوق تؤخذ.

• الحقوق: في المواقف المعتادة، كلّ من يحُرم من أخذها لا بدَّ أن يصبح سالبًا، وإذا استلم حقوقه لا بدَّ أن يصير موجبًا.

إذن: الحقُّ يؤخذ في مقابل واجبات تؤدَّى.

وبناء على ما تقدَّم فأنَّ للذاتيَّة مستويات ثلاثة، هي:

أوَّلًا: المستوى الفردي (الذَّات في مستوى الأنا): قد تكون ذات الأنا في حالة موجبة، وقد تكون في حالة سالبة.

1 ـ في الحالة الإيجابيَّة (حالة الاعتدال والاتزان) يقول صوت الذَّات: (أنا صاحب الحقّ، لن أتخلى عنه، أنا المؤدّي للواجب، ولن أتخلى عنه، أنا متحمّل المسؤوليَّة، ولن أتخلى عنها)، إنَّه صوت القيم التي تشرّبها الأنا، وتجسّدت في سلوكه، وجعلت منه ذاتًا متكاملًا.

2 ـ في الحالة السّلبيّة (حالة الميل والانحراف الأناني) هي: الحالة التي يختلف فيها السُّلوك عن الفعل، وفي كثير من الأحيان تحدث عندما تتمسّك الأنا بأخذ الحقوق، وتتهرّب أو تمتنع عن أداء الواجبات وتحمّل المسؤوليات، وتحدث أيضًا كلّما امتدت الأنا على حساب الآخر.

ثانيا: المستوى الجماعي (ذات الجماعة): قد تكون ذات الجماعة في حالة الإيجاب، وقد تكون ذاتهم في حالة السّلب.

1 . في حالة الإيجابيَّة: يرتفع صوت الذَّات (نحن) نحن الأسرة، أو نحن الطَّلبة، أو نحن الأطباء (نحن الجماعة) نتمسّك بكامل حقوقنا، ولن نتخلى عنها، ونؤدّي واجباتنا، ولن نتأخر عن أدائها، ونتحمّل المسؤوليَّة كلّ المسؤوليَّة فيما ينبغي لنا أن نتحمّل، وإذا حاول أحد المساس بأضلاع مثلث ممارسة الدّيمقراطيَّة التي تخصّنا لن نتأخر عن مواجهته والصّدام معه.

2 . في حالة السّلبيّة (حالة الميل والانحراف الأناني): في هذه الحالة يقتصر تفكير الجماعة ونظرتها على ما يفيد الجماعة بغض النّظر عمّا يترتّب من ضرر لجماعة أخرى.

ثالثا . المستوى المجتمعي (ذات المجتمع): نظرًا لما يختصّ به كلّ مجتمع من المجتمعات البشريَّة من قيم وثقافة مرجعيّة؛ فأنَّ ذات المجتمع قد تكون في حالة موجبة، وقد تكون في حالة سالبة.

1 . في الحالة الموجبة (حالة تماثل الذَّات مع مثلث ممارسة الدّيمقراطيَّة): في هذه الحالة تسود العدالة، وتزول الفرقة؛ فيعيش المجتمع الحريّة بممارسة كامل حقوقه، وأداء كامل واجباته، وتحمّل مسؤولياته كافّة، وعندما تسود الحريّة المجتمع بمختلف أعراقه وانتماءاته، تندمج الأقليَّات العرقيَّة في وحدة المجتمع، وينتهي الخلاف والصدام اللذين سببتهما التفرقة، والتعصُّب، واحتكار الحاجات.

2 . في حالة السلبيّة (حالة الميل، أو الانحراف الأناني): في هذه الحالة تمتدّ الذَّات المجتمعيَّة على حساب ذات مجتمع آخر، أو على حساب الذَّات الإنسانيَّة بأسرها دون أن تضع اعتبارًا للخصوصيَّات المجتمعيَّة التي تميّز كل أمّة

عن أمّة أخرى، أو عندما لا تسود العدالة وممارسة الدّيمقراطيَّة على مستوى المجتمع، في مثل هذه الحالات يصبح السُّلوك الظَّاهر غير الباطن؛ ولذا قد يكون السُّلوك الظَّاهر الإخلاص، والمحبّة، والكامن في حقيقة الأمر هو الخيانة، والكره.

ولمزيد من الإيضاح عمّا تقدّم أعرض على القرّاء المحترمين تحليلًا لمضمون مثلث التماثل العلائقي:

مثلث التماثل العلائقي:

يظهر التماثل العلائقي بين المسؤوليَّات الذَّاتيَّة، والواجبات، والحقوق الذَّاتيَّة في حالة ممارسة الدّيمقراطيَّة، وهذه العلائق يماثلها في بدن الإنسان الآتي:

1 ـ العقل في مماثلة المسؤوليَّة.

2 ـ الحواس في مماثلة الحقوق.

3 ـ الضمير في مماثلة الواجبات.

ولذا لا يمكن أن تُحمَل المسؤوليَّة في غياب العقل، ولا يمكن أن تؤخذ الحقوق في غياب الحواس، وإلّا هل هناك من يتذوق، أو ينصت، أو ينظر، أو يزرع، ويحصد، ويأكل في حالة فقدانه لحواسه، وهكذا لا يمكن أن تؤدَّى الواجبات في غياب الضّمير، ومن يحاول أن يؤدِّيها بغيره فلا بدَّ أن تكون النتيجة: الخيانة، والانحراف، وهذا يعني: إنَّه لا يمكن أن تمارس الدّيمقراطيَّة بدون العقل، أو بدون الحواس، أو بدون الضمير؛ فغياب أيٍّ من هذه الأضلاع الثلاث يؤدِّي بالضرورة إلى حالة الإعاقة التي لا أمل في علاجها، أو تأهيل من أصابته في عقله، أو حواسه، أو ضميره والشكل رقم (3) يبين هذه العلائق.

الشكل رقم (3)

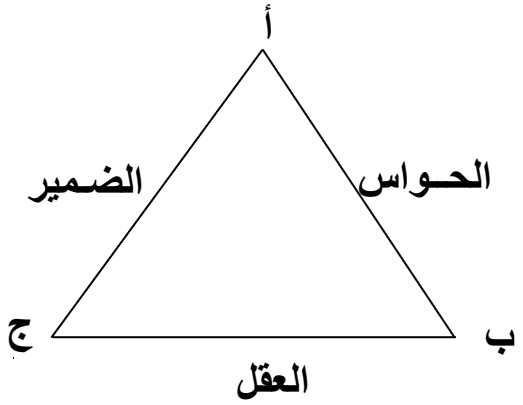

ولذا؛ فإنَّ فقدان أيٍّ من هذه الأضلاع الثلاثة، لا بدَّ أن يؤدِّي إلى فقدان القدرة التي تمكّن من أخذ الحقوق، وأداء الواجبات، وتحمّل المسؤوليات، وتؤدِّي كذلك إلى فقدان التقدير، والاعتراف بين الأفراد، والجماعات، والمجتمعات.

ثانيًا: ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة (منطقيَّة):

هي أحد قواطع خماسي تحليل القيم، وهي مكمن قيميّ، تعيشه الشخصيَّة كمرحلة من مراحل الوعي الفكري، والثقافي التي تنقلها من حيّز التمركز على الذَّات، إلى التطلُّع تجاه الآخر الذي له من الخصوصيَّات التي تميّزه عن غيره وفقًا لقدراته، واستعداداته، ومواهبه، وإمكاناته؛ فتتمكّن الشخصيَّة من معرفة الفوائد التي يمكن أن تحدث لو توصّل الأنا والآخر إلى مشاركة وتعاون، وعندما تُستكشف تلك الإمكانات، ويُستكشف الحُسن والذّوق، يحدث الالتفات، ويزداد الانتباه، ويرتفع الشّعور بأهميَّة الآخر، والحاجة إليه، وتزداد أهميّته فيحدث التجاذب الطبيعي، والتجاذب الواعي في ذات الوقت.

تُعدّ هذه الحالة منطقة وسط بين الذَّاتيَّة، والموضوعيَّة التي لا يمكن أن تنتقل الشخصيَّة إليها، أو تصلها هكذا نُقلة مرة واحدة، وكأنَّ مكّونات الشخصيَّة قوالب، أو قواطع منفصلة كلّ واحدة منها مستقلة بذاتها عن الأخرى؛ فلا يمكن أن ينتقل تفكير الإنسان، وأحاسيسه، ومشاعره، وأفكاره جملة واحدة من الأنانيَّة إلى الذَّاتيَّة، ولا يمكن أن تنتقل هكذا مرّة واحدة من الذَّاتيَّة إلى الموضوعيَّة، أنَّها الأمر الطبيعي الذي تنمو فيه شخصيّة الإنسان من الطفولة إلى المراهقة، إلى البلوغ، والرشد، والشيخوخة.

ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة: هي مجال نشاط فكري، وسلوكي متميّز عن الذَّاتيَّة، ومتميّز عن الموضوعيَّة، وفي الوقت ذاته مكوّن مشترك بين مقومات الذَّاتيَّة، ومقومات الموضوعيَّة، مما جعله قاطعًا مستقلًا بذاته في خماسي تحليل القيم.

ولهذا عندما تقتصر رؤى الشخصيَّة على مكوّنات الذَّات القيميَّة توصف بالذَّاتيَّة، وعندما تستوعب تلك الرؤى، وتستوعب إلى جانبها ما ينبغي أن تقوم به، أو تفعله، وتسلكه، حينها توصف الشخصيَّة في هذه الحالة بأنَّها منطقيَّة، أو تطلعية؛ إذ تتطلع إلى ما هو أفضل وفقًا لافتراضاتها المنطقيَّة لِما هو متوقَّع، أو مفترض.

والعيب الذي قد يظهر في هذه الشخصيَّة، أو هذا القاطع من الخماسي، هو ليس كلّ مفترض، أو متوقَّع حقيقة، فالمفترض، أو المتوقَّع بالضرورة يحتاج إلى زمن، ومبررات الإثبات، أو النفي؛ ولذا فإنَّ الأحكام التي ستثبته مؤجَّلة، فإذا سلكتْ الشخصيَّة، أو فعلتْ، أو حكمتْ وفقًا لافتراضاتها؛ فقد تفعل، أو

تسلك خطأ، فعليها أن تنتظر إلى أن تتبيَّن حتى لا يقع الخطأ؛ فالقضية التي تقول:

كلّ من وقف بعرفات كُتِبت له حجّة.

عبد الله وقف بعرفات.

إذن: عبد الله كُتِبت له حجّة.

هذه قضيّة منطقيَّة لا شكّ فيها، ولكنّها قد تكون قضيّة ليست صادقة؛ ولهذا يصبح الشكّ يحفّها من كلِّ جانب؛ فإذا كان عبد الله قد وقف بعرفات في غير موسم الحجّ، وفي غير يوم عرفة؛ فلا تكتب له الحجّة، وإذا كان موظفًا، أو طبيبًا، أو حارسًا، أو بائعًا، ووقف بعرفات في يوم عرفة بهدف أداء مهام خدميّة فقط، فلا تُكتب له الحجّة؛ وذلك لافتقاده مبررات أداء الفريضة، وهي أن يكون عاقدًا نيّة الحجّ بدليل الإحرام، وقد أدى ما سبق من فرائض قبل الوقوف بعرفات، في هذه الحالة يصبح الوقوف بعرفات حقيقة لأداء ركن من أركان الدين الإسلامي، وحينها ينطبق المنطق على الواقع الموضوعي.

وعليه: فالإنسان المتطلّع للحقيقة بمنطق قيميّ معرفي، هو في حالة ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة، أي: إنَّه في حالة النُّقلة، من التمركز على الذَّات، إلى حالة الاتزان النفسي الذي يتفاعل مع قيم المجتمع وعاداته وأعرافه ومعتقداته، ثمّ يتفاعل مع كلِّ ما هو مفيد لدى الآخر، وليس منغلقًا على تراثه القيمي فقط، بل إنَّه في حالة امتداد موجب مع الثقافات، والأفكار الإنسانيَّة الأخرى، وفي الوقت ذاته غير مفرّط في خصوصيّته الذَّاتيَّة، وبعد أن كانت المغالبة للعاطفة في تقييم الآخر، ومعتقداته، وأفكاره، وحضارته، بدأت المشاعر، والأحاسيس، والعاطفة تتهذّب بالتفكير، والسُّلوك، والفعل المنطقي.

إذن: ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة شخصية توافقيّة، تندمج فيها حالتي الذَّاتيَّة، والمنطقيَّة، وسلوكها إرادي؛ إذ اعتمادها على حرّيّة الاختيار؛ فهي تتفاعل مع الحقّ، والعدل، والواجب، والمسؤوليَّة على مستوى الذَّات، ومستوى الآخر؛ ولذلك لم تكن منغلقة، أو متعصّبة، ولا متفاعلة إلّا مع ما هو منطق، فإذا كان الآخر رافضًا لقيمها، أو معتقداتها تكون رافضة لرأيه، وإذا كان مستوعبًا لها، ولقيمها تكون مستوعبة له، ولقيمه التي فيها خصوصيَّته التي تميُّزه عن غيره.

ويُعدّ قاطع الشخصيَّة المنطقيَّة (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) في خماسي تحليل القيم استكشافًا جديدًا للمسافة التي تربط بين الذَّات، والموضوع: (بين العاطفة، والعقل)، فعندما لا تسيطر العاطفة أمام العقل على الفعل والسُّلوك بالتمام، يُفسح مجال جديد للعقل، والنّفس بأن تُفكر فيما يجب، وتسعى لِما يُفترض، أو تميل إليه؛ فالميل هنا موجب، حيث التطلُّع للأفضل الذي يحافظ على الهويّة والخصوصيّة، ويمتدّ إلى أن يتعرَّف على الجديد المفيد، ويسعى إلى الحصول عليه، وهذا لا يعني: أنَّ كلّ ميل هو موجب، فعندما تميل الشخصيَّة من حالة التمركز على الذَّات، إلى حالة التخلّي عن بعض من مكوّناتها تصبح الشخصيَّة في القاطع: (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)، وتوصف في هذه الحالة بالشخصيَّة الانسحابيَّة.

لقد سبق أن عرَّفنا أنَّ الذَّاتيَّة هي: شعرة تعادل الكفتين التي تتمركز فيها قيم المجتمع، وثقافته، وأفكاره، وتراثه، والميل عنها قد يكون سالبًا كما هو حال الشخصيَّة الانسحابيَّة، وقد يكون موجبًا كما حال الشخصيَّة المنطقيَّة التي تُقدّر فيها الذَّات، ويُقدَّر فيها الآخر ذو العلاقة بالموضوع؛ إنَّها مجال سيادة الحوار المنطقي بين النفس، والذَّات، وما ينبغي؛ ولذا عندما تميل الذَّات إلى الموضوع يُعدّ ميلًا موجبًا، وعندما تميل عنه يعدُّ ميلًا سالبًا.

إنَّها مرحلة الوعي الذي تستوعب فيه الذَّات دورها، وما يجب أن تفعله مع الآخر التي هي في حاجة إليه، وهو في حاجة إليها، والذي يميّز الشخصيَّة المنطقيَّة عن الشخصيَّة غير المنطقيَّة هو: الدَّور الذي تلعبه مع الآخر، سواء أكان هذا الآخر على مستوى تفكير الأنا، أم على مستوى تفكير الذَّات، أم كان معها في مستوى تفكير المنطق الذي تسلكه، أم على مستوى الموضوع.

ولأنَّ (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) هي حالة وعي الذَّات بمحيطها المعرفي والثّقافي؛ فهي مرحلة النضج المعرفي الذي تتمكّن به الذَّات من الإلمام بالموضوع المشترك مع الغير كواقع لا مفرّ من التعامل معه؛ ولذا عندما تستجيب الذَّات مع الموضوع بمنطق، تصبح الذَّات في حالة ميل موضوعي، وتوصف بالتطلُّعيّة، أو المنطقيَّة.

وفي هذا القاطع من خماسي تحليل القيم ترتقي الذَّات إلى مستوى أفضل هو: مستوى تقبُّل النّقد، وتصحيح الأفكار، والسُّلوكيَّات التي كانت معتادة.

إذن: الذَّاتيَّة هي ما يدور من حوار بين الرَّغبات والمطالب، والحاجات والبواعث، والحقوق والواجبات، والمسؤوليات، في حدود الدين، والعرف، والقيم السائدة، على مستوى المجتمع، أو الدّولة، حيث ثبات الذَّات، وتغيّر الأدوار، وتنوع المواضيع؛ ولهذا (الذَّاتيَّة عندما تميل إلى الموضوعيَّة) تكون على درجة من الاعتراف بأنَّ للآخر رغبات، ومطالب، وحاجات، وبواعث مشبعة، وحقوق، وواجبات، ومسؤوليات ينبغي لها أن تُقدّر وتحترم، ومن غير المنطق أن يتمّ تجاوزها، أو الإغفال عنها؛ فلا ينبغي لها أن تمسّ، ولا تؤخذ بما هو على حسابهم؛ فالذَّات التي تميل إلى الموضوعيَّة متطوّرة، وأدوارها متغيّرة ومتنوِّعة، وليست ساكنة، أو راكدة.

أنَّ التمييز بين (الذَّاتيَّة)، و(ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، و(ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)، و(الأنانيَّة)، و(الموضوعيَّة)، يعود في أساسه إلى القيم السَّائدة، والمعايير التي تُقاس بها؛ ولهذا تأخذ المعايير مستويات خمس هي:

1 ـ الأنانيَّة: معيارها الشخصانيَّة (أنا كلّ شيء).

2 ـ ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة: معيارها نفعي انسحابي (أنا أوَّلًا، وإلّا..).

3 ـ الذَّاتيَّة: معيارها العاطفة (نحن كلّ شيء).

4 ـ ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة: معيارها (الحجَّة والمنطق).

5 ـ الموضوعيَّة: معيارها العقل (نحن سويًّا).

إذن: عندما يتمسّك الإنسان بالقيم، والمعايير الاجتماعيَّة التي تستنبط من الإطار المرجعي لمجتمع العاطفة، ويقدّر قيم الآخر ومعاييره، في هذه الحالة تعدّ ذاته في حالة ميل إلى الموضوعيَّة، وعندما يتمسّك بالقيم، والمعايير الخيّرة بغض النظر عن مصادرها، تصبح أحكامه مؤسّسة على الموضوعيَّة، وتُعدّ معاييره إنسانية؛ ولذا عندما تميل كفّة المعايير العامَّة بمنطق على حساب كفّة المعايير الخاصَّة حينها تميل الشخصيَّة إلى الموضوعيَّة، وعندما تميل إلى ذلك بلا منطق، ولا حقيقة تصبح الشخصيَّة في حالة ميلان إلى الأنانيَّة.

وعليه: المنطق يفترض أنَّ النَّاس متساوون في الحقوق، والواجبات، والمسؤوليات، والواقع يُثبت غير ذلك، حيث نجد البعض من بني الإنسان في حالة إشباع، والبعض في حالة عوز، والبعض في حالة ادّخار بعد الإشباع، وآخر في حالة شُح، وغيرهم في حالة إيثار حيث يقدَّم من هو في حاجة، أو من هو أفضل على من هو أقلّ؛ لأنَّ الشخصيَّة المؤثرة، هي الشخصيَّة المنطقيَّة التي تميّز

بين ما يجب، وما لا يجب، وعندما تحتكم بالمنطق تقول: الحقّ، وتفعل صوابًا: {وَيؤثِرونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ}[35].

الشخصيَّة المتطلّعة لا تقتصر أهدافها وغاياتها على الظَّرف الآني (الحاضر)، بل تمتدّ إلى ما هو مستقبُلي؛ فتميل إلى المغالبة، مغالبة الفضائل على النواقص، وليس مغالبة النواقص على الفضائل كما هو حال الشخصيَّة الانسحابيَّة؛ ولذا فهي الشخصيَّة المسترشدة بالحكمة، والمنطق، ونواميس الضمير العام.

إنَّ تجاوز الإنسان دور الذَّاتيَّة، إلى مرحلة ممارسة النقد الذَّاتي الذي يمكّنه من معرفة جوانب القصور، أو معرفة العيوب والسّلبيّات التي يمارسها، ومعرفة القصور في بعض من قيميه وتقاليده الاجتماعيَّة، ويصل إلى مرحلة التعديل والتغيير بإرادة، ويتمكّن من إعادة لغة الحوار، ومعرفة منطق حوار الآخر، فإنَّه في هذه الحالة يرتقي إلى مكوّن من مكوِّنات الشخصيَّة وهو مكوّن: (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) الذي يتماثل مع غيره من المكوِّنات في خماسي تحليل القيم.

إنَّ قاطع (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) لا يمكن أن يكون مستقلًا بذاته عن بقية قواطع الخماسي، بل إنَّ القواطع الخمس متداخلة كالحلقات المترابطة في تكوينها لدائرة الخماسي، وما التجزئة التي قمنا بها إلّا لأجل التبيان والتوضيح العلمي والموضوعي لكلِّ قاطعٍ بذاته، ونتيجة لهذه التداخلات الموضوعيَّة نلاحظ الاندماج الذي تمّ بين بعض من مقومات الذَّاتيَّة، وبعض من مقوّمات الموضوعيَّة التي أوجدت قاطعًا جديدًا يُبرِز مبررات الظهور للشّخصيّة المنطقيَّة (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة).

---

[35] . سورة الحشر، 9.

والذَّات مجال علائقي اجتماعي ينمو فيه الضّمير جنبًا إلى جنب مع نمو العاطفة، وتتّسع فيه دائرة المعارف على مستوى الأسرة، والقرابة، والجيرة، والأصدقاء، وتتّسع إلى أن تشمل دائرة المجتمع، أو الأمّة بحالها، وعندما تكتفي ثقافة الفرد بهذا المستوى، ولا تتطلّع إلى معرفة ما هو أوسع وأكبر، عندها تتمركز شخصيّة الفرد على الذَّاتيَّة، ولا تفكّر في غيرها، أمّا إذا شعرت الشخصيَّة بأنَّها في حاجة إلى المزيد المعرفي، والمزيد العلائقي، والمزيد القيمي؛ فهي في هذه الحالة ستمتدّ إلى مرحلة ما بعد الذَّاتيَّة؛ فتدخل قاطع (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) الذي يمدّها بالمزيد من الرّضا النفسي، والعاطفي، والأخلاقي، ويحقِّق لها الإشباع الذي كانت تفتقده في مرحلة قصور معارفها على الذَّاتيَّة.

فالمنطقيَّة Logical هي: "كل نزعة تُعطي مكان الصدارة للمنطق، أو تُضفي على ذاتها صورة نسق منطقي"[36].

إذن: عندما تعطي الشخصيَّة الصدارة للمنطق في إصدار الأحكام، واتخاذ المواقف؛ فهي تصبح (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، وهذا يعني: إنَّ المنطقيَّة هي نتاج تداخل المتغيّرات، وتأثيراتها الموضوعيَّة على السُّلوك، أو الفعل، وفي هذه المرحلة المنطقيَّة، تُقيّم القضايا بالعقل، والمنطق، والحجّة المبررة، إلّا أنَّ الشخصيَّة في هذه الحالة لم تصل بعد إلى مستوى التفكير المجرّد، بل إنَّها في حالة نُقلة من حالة التمركز على التفكير والتقييم العاطفي، إلى حالة التقييم المنطقي الذي يجعلها تميل من مستوى الحالة الأحسن إلى مستوى الحالة الأفضل، وهذا التدرج يؤدِّي بالضرورة إلى الميل المنطقي، ويجعل الشخصيَّة في مستوى (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة).

---

[36] . الموسوعة الفلسفية العربية. بيروت: معهد الإنماء العربي، مجلد 2، ص 1295.

ثالثا: ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة (الانسحابيَّة):

بما أنَّ الإنسان اجتماعي بطبعه كما يقولون، إذن: لا بدَّ أن يكون ذاتيًّا بالضّرورة، وهذا لا يعني أن يأتي يوم لا تحيد فيه الشخصيَّة عن ذاتها، وحيادها هذا عن ذاتها لا يلغي أنَّها اجتماعيَّة الطبع والتطبُّع، وفي الوقت ذاته قد يصفها بالمنطقيَّة عندما تتطلّع إلى ما يجب، وقد يصفها بالانسحابيَّة؛ نتيجة لسلوكها السَّالب تجاه القضايا، والمواقف، والمواضيع التي ينبغي أن يكون لها دورًا متفاعلًا تجاهها.

فالذَّات باعتبارها مكوّنًا قيميًّا ومركزًا لاندماج المشاعر، والعواطف على المستوى الاجتماعي، تشكِّل رقيبًا على الأنا، وأطماعها الشخصانيَّة، وتكوّن قاعدة عريضة لأفرادها وجماعاتها المتطلِّعين لما هو أفضل؛ ولهذا توقّعات الذَّات من أفرادها وجماعاتها هي دائمًا أن يكونوا مثالًا اجتماعيًّا يصبو لما هو أفضل، ولكنّ هذا التوقّع، أو هذا الافتراض لن يتحقّق دائمًا، بل في بعض الأحيان والظروف يتحقّق ما هو أدنى، أو أقلّ من المتوقَّع، وعندما يسلك الفرد سلوكًا أدنى، أو أقلّ مما ينبغي، أو أن يتخلَّى عن أداء المهام والمواقف، أو ينسحب من ميادين أدائها، في هذه الحالة يوصف بالانسحابي؛ إذ أصبح سلوكه، وأفعاله في حالة توصف بأنَّها: (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة).

والميل هنا: "قوَّة داخلية تحرك الكائن الحي نحو أهداف معيّنة"[37]. إنَّه تعريف عام يحتوي على ميل الكائن العاقل، وميل الكائن غير العاقل؛ وذلك بشموليَّته لكلِّ كائن حي، وهذا لا يعنينا في شيء إذا لم يكن المقصود به الكائن البشري الذي لا يمكن أن يميل إلى أيّ جهة، أو موقف إلّا بعد اختيار، وتبيّن لما

[37] . المصدر السابق. المجلد الأول، ص 460.

هو أحسن، أو أجود، أو أفضل، وأحيانا عندما تنقص المعرفة يكون الميل إلى الأقل، والميل فيه مغالبة طرف على آخر، أو مغالبة موضوع على موضوع، وتُتّخذ قراراته بإرادة، وتنفّذ عن قصد؛ ولهذا ميل الكائن العاقل يختلف عن ميل الكائن غير العاقل الذي لا يتمكّن من اتخاذ القرار عن وعي، ويسعى إلى تنفيذه بإرادة.

وعليه:

يتوقّع المجتمع من أفراده الالتزام بأوامره ونواهيه، ويتوقّع أيضًا أن تكون شخصيَّات أفراده، وجماعاته تطلّعية، وفي الوقت ذاته يودُّ أن يكونوا حريصين على التمسّك بذات المجتمع التي تميّزهم عن غيرهم، وتحافظ على هويّتهم، ولكن لا يودّ لهم التقدم الذي من شأنه أن ينهي خصوصياتهم العقائدية، والثقافيَّة، والقيميَّة، ولا الانسحاب من ميادين إثبات الهويّة، فهو لا يقبل التخلّي عن الذَّات، ولا يسمح لأحدٍ من أفراده التفريط فيها، ومن يسلك أو يفعل ذلك توصف شخصيّته بأنَّها شخصيّة (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة).

إنَّ ميل تفكير الشخصيَّة عن التمركز على الذَّات، إلى الاستحسان فيما تودُّ أن تَقدِم عليه الأنا، أو ترغب في فعله والقيام به، يجعلها في حالة مراجعة لِما كانت تؤمن به، أو في ما كانت تعتقده، وعندما تصحو من غفلتها، تتطلّع، وعندما تتعمّق في غفلتها تنطوي، وتتراجع إلى ما هو أدنى بالمنظور الذَّاتي، ولكنّه قد لا يكون أدنى بالمنظور الشخصاني Personalism، فالشخصانيَّة يتمركز تفكيرها على ما يُفيد (الأنا)، ولا يهمّ الآخر، المهمّ أنا. والأنا هي التي تمتدّ برؤية الفرد، ورغبات الفرد وأطماعه؛ ولذا فهي المتجرّدة من عاطفة الانتماء الاجتماعي الذي يُبرز أهميَّة الذَّات على أهميَّة الأنا، أمّا عندما تصبح الشخصيَّة في حالة ميل من الذَّاتيَّة إلى الأنانيَّة، فإنَّ ذلك يعني أنَّ الشخصيَّة لم تتخلَّ عن كافة مكوّنات

ذاتها، بل إنَّها متخلّية عن شيء منها، وبما يجعلها في حالة مغالبة تفضيلات الأنا على تفضيلات الذَّات، وهذا يؤدِّي بالضرورة إلى مغالبة معايير الأنا ورؤاها على معايير الذَّات ورؤاها.

وللتمييز بين الشخصيَّة الانسحابيَّة، والشخصيَّة المتطلّعة نقول: الانسحابيَّة تميل إلى الاتجاهات ذات المردود السَّالب، والمتطلعة تميل إلى الاتجاهات ذات المردود الموجب، وهذا لا يعني: أنَّ كلّ انسحاب هو ذو مردود سالب، ولا كلّ تطلّع هو ذو مردود موجب، فعندما تنسحب الشخصيَّة من الإقدام على الأفعال المؤذية والمؤلمة، فإنَّ ذلك الانسحاب يعدُّ انسحابها موجبًا، وعندما تتطلّع إلى ما هو مؤلم وضار فإنَّ تطلّعها هذا يعدُّ تطلّعًا سالبًا، وتوصف هذه الشخصيَّة بالشخصيَّة السَّالبة، أو الانسحابيَّة إذ انسحابها من ميادين العمل الموجب، وميلها إلى ميادين العمل السَّالب.

تُعدُّ (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة) مكوّن من مكوّنات الشخصيَّة القابلة للانحراف السُّلوكي، وليس مكوّناً بنائيًّا؛ فالشخصيَّة التي ترتكب أو تسلك الأفعال غير المقبولة، أو المفضلة اجتماعيًّا، ثمَّ تكفّر عن ذاتها، وتعود مرة ثانية وثالثة، وقد تندم بين الحين والحين، ثمّ تعود إلى ما فعلت، وهكذا، توصف هذه الشخصيَّة بالشخصيَّة المتردّدة والمتبدِّلة؛ وذلك لمغالبتها القيم المتبدّلة على القيّم المفضّلة، وعندما يصل الحال بالشخصيَّة إلى أن تقطع كلّ علاقتها مع كلِّ موجب، ومع كلِّ ما بني على القيّم الضميريَّة، فإنَّها لن تتوقّف عن انسحابها إلى أن تصل إلى حالة الانطباع بالخصائص الأنانيَّة، والأفعال الشخصانيَّة، وهي مرحلة من مراحل بناء الشخصيَّة السَّالبة في خماسي تحليل القيم.

إذن: القاطع (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة) مكوّن نفسي، قد تصل فيه حالة الشخصيَّة إلى درجة من التوتّر الذي يؤدِّي بها إلى فعل السوء لمن يتعارض مع مصالحها، أو يشكّل خطرًا على ما تعدُّه منافع لا ينبغي لغيرها أن يشاركها فيها، مصداقًا لقول الله تعالى: {أَنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي}[38].

النّفس الأمَّارة بالسّوء هي النّفس المائلة للشّهوات، والمبتعدة عن الأفعال العقليَّة، والمنطقيَّة التي تجعل الإنسان في حالة وعي، وتمييز بين ما يجب وما لا يجب.

فعندما يحدث الانحلال من العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة الضابطة للسّلوك، سواء أكان هذا الانحلال على مستوى الأسرة، أم الجماعة، أم المجتمع بكامله، تحدث الانحرافات والميول التي تُغيّر سلوكيَّات الأفراد وأفعالهم من مكانة اجتماعيَّة إلى مكانة أخرى، ومن موقف إلى موقف، مع اختلاف درجة تأثيرها من شخص إلى شخص آخر؛ إذ نلاحظ الانحلال النسبي في كفّة الميل من الذَّاتيَّة إلى الأنانيَّة؛ ولذا قد نجد المتردّد، والمصمّم على الاختراق، والمقدِمْ على المخاطرة، والمتطرّف، والنفعي المحافظ على السّلامة الشخصيَّة، ومسلوب الإرادة، واللامبالي، وكلّ هذه الصّفات تحتويها صفة الشخصيَّة الانسحابيَّة (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)، التي تنمو فيها مغالبة الرّغبات الخاصَّة على الرّغبات العامَّة، ومغالبة ما لا يجب على ما يجب، والميل إلى السُّلوك المتعارض مع القيم والمعارف الضميريّة، والإقبال على المطالبة بالحقوق، والابتعاد عن أداء الواجبات، وتحمّل المسؤوليات.

ولهذا فإنَّ مرحلة اليأس تعدُّ مرحلة نفسيّة، يصل إليها الفرد في مرحلة تقدّم العمر؛ إذ الضعف الذي ينمو في القدرة والاستعداد إلى درجة إضعافها،

---

[38] . يوسف، 53.

وإعاقتها عن أداء أدوارها التي كانت تفعلها، أو تسلكها؛ ولذا عندما يسود الوهنُ العقل، والجسم، والقدرة، والاستعداد، يحدث الانسحاب، ويسود التردّد، والتخلّي عن أداء ما ينبغي أن يؤدّى؛ وحالة اليأس هذه لا تقتصر على المرحلة المتقدِّمة من العمر، بل في كثير من الأحيان تسود الشخصيَّة الانسحابيَّة (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)، التي تصل إلى مرحلة اليأس وهي في ربيع العمر، فتستسلم لأمر الواقع نتيجة الضعف الذي يُلمّ بها (ضعف النّفس)، الذي في كثير من الأحيان تسبِّبه الحاجة، أو الرّغبة فيما لا يجب، أو الخوف من المواجهة وعاقبة الأمور. إنَّها مبررات الميل إلى الأنانيَّة لكلِّ نفس تيأس أو تقنط من رحمة الله، أمّا النّفس التي لا تيأس، ولا تقنط من رحمته دائمًا يراودها الأمل، الذي بالجدِّ والاجتهاد، والسّعي الحميد ينقلها من حالة اليأس، إلى حالة تحقيق الأمل الذي يجعل منها شخصيّة متطلّعة، وتمتلك الحجّة، والمنطق اللذان يجعلانها في حالة نُقلة من الذَّاتيَّة، إلى الموضوعيَّة.

إنَّ تغيُّر حالة الفرد من التمركز على الأنا، إلى حالة التمركز على الذَّات، أو الموضوع لا يمكن أن يتمَّ نُقلة واحدة هكذا، بل يحتاج إلى الآتي:

1 ـ زمن الاستيعاب: الفترة التي تُمكِّن المنسحب من استيعاب المتغيرّات والمبررات الجديدة.

2 ـ زمن الانفكاك النسبي: الفترة التي تُمكّن المنسحب من التخلّص من الارتباطات القيميَّة السَّابقة، والعلائق التي انتظمت على مستوى الذَّات.

3 ـ زمن الارتباط: الفترة التي يكوِّن فيها للمنسحب علائق مع الوسط القيمي الجديد.

4 ـ زمن الفعل: فترة التبدّل التي تُمكّن المنسحب من الإقدام على الأفعال التي كانت محرّمة عليه، أو محذوفة من قاموسه الاجتماعي.

5 ـ زمن العادة: فترة التكرار السُّلوكي مع الديمومة بما يشكِّل الخصوصيّة الجديدة، والسُّلوك الجديد.

مما تقدّم إذن: لا يمكن أن يتمَّ التغيّر نُقلة واحدة من التمركز على الأنا، أو الذَّات، أو الموضوع، بل لا بدَّ من مسافة تسمح بالامتداد للممتدّ، وتسمح بالانكماش للمنكمش، وكذلك لا بدَّ من زمن لكلِّ امتداد، أو انكماش. ولا يمكن أن تكون الذَّات مكوّنًا مستقلًا عن الأنا، أو الموضوع، ولا يمكن أن تتجرَّد من الميلان إلى الموجب، أو السَّالب؛ فكلّ حسب الظَّرف، والموضوع، والمتغيّرات المدخلة إلى، أو المخرجة من.

وعليه: الانحياز سلوك بشري، لا يتمّ إلا بمعرفة؛ وبالتالي عندما ينسحب الفرد من موقف لموقف، أو من موضوع لموضوع، بالضرورة يتخلى عن موقف، أو موضوع، وينحاز لآخر، وهذا لا يعني أنَّ كلّ انحياز هو ذو عائد سالب، بل بعض من الانحيازات ذات مردود موجب، كالانحياز للحقِّ والعدل، أمّا الانحياز للعبودية والظّلم؛ فهي انحيازات سالبة، وهذا النَّوع من الانحيازات هو الذي تمتدّ فيه الشخصيَّة الانسحابيَّة (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)؛ وذلك لعدم تحمّلها المسؤوليَّة تجاه ما يجب أن تَقدِم عليه من أفعال،؛ولهذا فتحمّل المسؤوليَّة صفة موجبة تُمكّن الفرد من أن يكون تطلُّعي، أو منطقي فيما يفعل أو يسلك.

ومن هنا: فإنَّ (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة) لم تكن شخصيّة طبيعيّة، بل شخصيّة مصطنعة، الشخصيَّة الطبيعيّة هي التي فطر الإنسان وشبّ عليها، أمّا الشخصيَّة المصطنعة؛ فهي التي أوجدتها الظّروف، أو إنَّها صنعتها، حتى بعضًا

من المناضلين، والمتطلّعين قد تكون آخر أيَّام نضالهم وتطلعاتهم تؤدِّي بهم إلى الانسحاب، ويصبحون في حالة ميل من (الذَّاتيَّة) إلى (الأنانيَّة)، وهذه قد تكون نتيجة ردود أفعال من غير المتوقَّع، أو نتيجة الهزيمة التي كسرت الهيبة. إذن: الشخصيَّة الانسحابيَّة قد تكون بمسببات الهزيمة، وقد تكون بمسببات الاستسلام.

ولذا؛ ليس دائمًا الابتعاد عن المواقف السَّالبة يؤدِّي إلى المواقف الموجبة، فعندما يبتعد الإنسان أو يميل عن مواقف سالبة إلى أخرى سالبة، لا تعدّ أفعاله موجبة؛ فالذي يحدِّد المواقف الموجبة من السَّالبة هو: (الموضوع المنحرف منه والموضوع المنحرف إليه)، وهي ذات أبعاد ثلاثة:

1 ـ مواقف التجنُّب: قد يؤدِّي التجنُّب إلى الابتعاد عن أفعال الخير، وقد يؤدِّي إلى الابتعاد عن أفعال الشّر؛ وفي كلتا الحالتين الشخصيَّة تعرف ما هو خير، وما هو شر، وتمتنع عن القيام بهما، والشخصيَّة التي لا تفعل الخير، هي التي توصف بالانسحابيَّة؛ إذ إنَّها تنسحب من القيام بالأفعال المفضّلة اجتماعيًّا وإنسانيًّا، وهكذا الشخصيَّة التي لا تفعل الخير تنسحب من ميادين الفضيلة.

2 ـ مواقف الانسحاب: قد تكون ذات أفعال سالبة، وقد تكون ذات أفعال موجبة، فعندما تنسحب الشخصيَّة من مواقف سالبة ليس بالضرورة أن تكون موجبة، وعندما تنسحب من مواقف موجبة ليس بالضرورة أن تكون سالبة.

3 ـ مواقف الإقدام: قد تكون ذات أفعال سالبة، وقد تكون ذات أفعال موجبة وفقًا للآتي:

أ ـ عندما تنسحب الشخصيَّة من مواقف وأفعال سالبة، وتقدم على أفعال أخرى سالبة، فإنَّ إقدامها هذا يعدُّ سالبًا، وعندما تنسحب من سالب إلى موجب تصبح أفعالها موجبة.

ب ـ وهكذا عندما تنسحب من موجب إلى موجب؛ فهي مازالت ذات المواقف الموجبة، وإذا انسحبت من الموجب إلى السَّالب؛ فتصبح أفعالها سالبة.

رابعا ـ الأنانيَّة Egoism:

الأنا هو ضمير يعود على من ينطق به، فأنا يشير إليَّ، وأنت تشير إليك، وهم تشير إلى من لم يكن أنا وأنت، ونحن تحتوينا، وتستثنى غيرنا، وترتبط الأنا بالأنانيَّة عندما تخرج عن الذَّات والموضوع، وتوصف في هذه الحالة بأنَّها في حالة ميل، أو انحراف سلوكي يؤدِّي بها إلى الأنانيَّة أحد مقاطع خماسي تحليل القيم، حيث إظهار السُّلوك الأناني على حساب الآخرين الذين لهم الحقّ في الوجود، أو الظهور المماثل.

فالأنانيَّة: مرحلة من مراحل تكوين الشخصيَّة الفاقدة للقيم، والثّقافة، والسُّلوك الاجتماعي والإنساني، والمستجيبة للرغبات، والأهواء، والأطماع الخاصّة التي تسيطر على سلوك الفرد وأفعاله؛ إذ ينعدم عندها الإحساس بالنّخوة، والغيرة والشَّرف لفقدانها كثيرٍ من العواطف، أو لفقدانها الحُجّة المنطقيَّة، أو لفقدانها الموضوعيَّة.

وترتبط الأنا بالآخر، والموضوع عندما تكون العلاقة موجبة، وتنفصل عن الآخر، والموضوع عندما تكون العلاقة سالبة؛ فعندما تظهر الأنا مع الآخر في الموضوع الواحد بالتساوي وفق الحاجة، والجهد تقوى العلاقة بينهما، وعندما تظهر الأنا على حساب الآخر تضعف العلاقة بينهما، وقد يحدث الصّدام،

وتسود الفرقة إلى حين الالتزام بحقِّ الآخر في الموضوع دون منّة؛ فالأنا الموجبة هي التي تتمسّك بما لها من الموضوع دون أن تمسّ حقّ الآخر فيه.

وعندما تكون أهميَّة الأنا وعيّا عند الآخر، وتكون أهميَّة الآخر وعيًا عند الأنا، تتكون الذَّات المشتركة التي تعترف بحقّ الجميع في الموضوع العام، وعندما تعمّ الجهالة بأهميَّة الأنا والآخر في الموضوع المشترك يُطمس أحدهما على حساب الآخر، ويسود السُّلوك الأناني الذي تترتَّب عليه الأفعال السَّالبة.

وبما أنَّ لكلِّ فرد خصوصيّة تميّزه عن غيره وفقًا لقدراته، واستعداداته، وميوله، وثقافته، إذن: لكلّ أنا خصوصيّة، وبما أنَّ لكلِّ أنا خصوصيّة؛ فلا داعي لطمسها، بل من الواجب العلمي إظهارها بما يمكّنها من أداء مهامها الخاصَّة بموضوعيَّة واعتبار، وعندما لا تطمس الخصوصيَّة، لا تطمس الذَّات العامَّة التي هي مجموع تفاعل الخصوصيّات، (فأنا كفرد) أعرف أنَّ ليّ حقوقًا، وعليّ واجبات؛ ولذا أتحمّل أعباء المسؤوليَّة مع الآخرين الذين لهم علاقة بالمواضيع المشتركة بيننا، وبخاصّة المواضيع التي تكوّن مجالات العلائق القيميَّة على مستوى ممارسة الحقوق، وأداء الواجبات، وحمل المسؤوليات:

1 – حقوق الأنا:

بلا شكّ لكلِّ (أنا عاقل) حقوق قيميّة كاملة، ينبغي لها أن تؤخذ بإرادة، أو تُعطي بدون منّة من أحد، وله الحقّ في التصرُّف الحرّ في حقوقه، ولا حقّ له في الامتداد على حساب حقوق الآخرين، ولا يحقّ لأحدٍ أن يُقيّده عن ممارسة حقوقه، وإذا وُضِع القيد على الحقوق، وجب فكّها، أو كسرها بالقوَّة، ولا ننسى ما يتركه وضع القيد من أثرٍ على الأنا الذي بلا شكّ سيفكّر مرّتين قبل أن يفعل أيّ أمر، وسيضع إشارات الاستفهام والتعجُّب على من كان سببًا في وضع القيد،

وقد تحدث المواجهة كلَّما توافرت اشتراطاتها، ولكي تصبح حركة الأنا موجبة ينبغي أن يفسح مجال الامتداد في مجالات العلائق القيميَّة الآتية:

أ ـ مجال العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة.

ب ـ مجال العلائق القيميَّة الإنتاجيَّة.

ج ـ مجال العلائق القيميَّة السياسيَّة.

د ـ مجال العلائق القيميَّة النفسيّة.

هـ ـ مجال العلائق القيميَّة الذوقيَّة.

و ـ مجال العلائق القيميَّة الثقافيَّة.

وعليه: إذا لم يُسمح للأنا حريّة الامتداد في المجالات العلائقية السَّابقة، تصبح الأنا في حالة السَّالب، وهي: الأنانيَّة والشخصانيَّة.

2 – واجبات الأنا:

في مقابل أخذ الحقوق ينبغي للأنا أن تؤدِّي واجباتها، وبطبيعة الأمر إذا لم يتمّ أخذ الحقوق، لن تؤدِّي الأنا واجباتها التي هي حقّ للآخر، ولا ينبغي أن يُطلب منه أداؤها؛ لأنَّ الواجبات تؤدَّى في مقابل أخذ الحقوق؛ ولهذا يجب أن تتماثل مجالات أخذ الحقوق، مع مجالات أداء الواجبات وهي:

أ ـ مجال العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة.

ب ـ مجال العلائق القيميَّة الإنتاجيَّة.

ج ـ مجال العلائق القيميَّة السياسيَّة.

د ـ مجال العلائق القيميَّة النفسيّة.

هـ . مجال العلائق القيميَّة الذوقيَّة.

و . مجال العلائق القيميَّة الثقافيَّة.

وإذا لم تؤدِّ الأنا واجباتها بالتمام في ضوء ما تأخذه من حقوق تصبح الأنا ذات خصائص وصفات أنانيَّة؛ ولهذا ترتبط الأنا بالشخصانيَّة والفرديَّة عندما تنفصل عن الموضوع، والذَّات، وترتبط بهما عندما تنفصل عن الأنانيَّة، والشخصانيَّة، والفرديَّة التي تنحرف بها عن الذَّاتيَّة الاجتماعيَّة كما هو مبيّن في قطاعات خماسي تحليل القيم.

3 – مسؤوليات الأنا:

(الأنا) إثبات وجود موجب عندما تتماثل فيه ممارسة الحقوق مع أداء الواجبات، وحَمْل المسؤوليات، وإذا لم يتمّ التماثل الموجب، تصبح الأنا في منعرج السُّلوك الأناني الشخصاني الذي يُقيّم الأمور من زاوية تحقيق المنفعة التي تعود عليه بغض النظر عمّا يصيب الآخرين من ضرر أو خسارة (المهم أنا).

المسؤوليَّة عبء وحمل ثقيل، ومع ذلك هي ضرورة للأنا الحرّة، وهي في ذات الوقت حقّ يجب أن يؤخذ، وواجب ينبغي له أن يؤدّى؛ وبالتالي فهي الضّلع الثّالث في مثلّث ممارسة الدّيمقراطيَّة؛ إذ لا ديمقراطية بلا ممارسة الحقوق، ولا ديمقراطية بلا أداء الواجبات، ولا ديمقراطية بلا تحمّل المسؤوليات.

وعليه: تتماثل المسؤوليَّة مع الحقوق والواجبات من خلال امتدادها في المجالات العلائقية السَّابق ذكرها.

وعليه: فمن الزّاوية الطبيعية لكلِّ أنا: حقوق، وواجبات، ومسؤوليات، ومن الزّاوية الفعليّة قد لا تمتلك الأنا شيئًا من ذلك فتُعدّ فاقدة لذاتها، ولا مفرّ

لها من أن تنسلخ عنها لتمارس السُّلوك الأناني، والشخصاني كردِّ فعل، وليس دائمًا الأنا تسلك، أو تفعل نتيجة ردود أفعال سالبة، بل في بعض الأحيان، تمتلك الأنا كلّ الحقوق، والواجبات، والمسؤوليات المتعلِّقة بها، ثمَّ تمتد على حساب ما يمتلكه الآخر، إنَّها الأنا الطَّامعة الفاقدة لقيم الاعتراف، والتقدير، والاعتبار للآخر.

ولأنَّ العلوم الاجتماعيَّة وفقًا لقانون الفطرة ترى أنَّ الإنسان اجتماعي بطبعه؛ فترى أنَّ الإنسان كفرد لا يستطيع الاستغناء عن المجتمع الذي يعيش فيه، أو ينتمي إليه نتيجة قدراته واستعداداته المحدودة التي لا تمكِّنه من الاعتماد على نفسه كاملًا، بل في مُعظم الأحيان تجعله في حاجة للآخرين حماية، ورعاية، ومدّ يَدِ العون للمساعدة، والتعاون، والتآزر من أجل البقاء، وإذا تمكّن الإنسان من معرفة حدوده، وأسباب وجوده، وما يحيط به ولم يتجاوز ذلك عندما يمارس حقوقه بإرادة ويؤدِّي واجباته بإرادة ويتحمّل مسؤولياته بإرادة وفقًا لقدراته واستعداداته ومواهبه، حينها يكون فردًا متفاعلًا إيجابيًّا.

وبناء على ما سبق نتساءل:

لماذا يودُّ البعض أن يُظهِر شخصانيّته وأنانيَّته على حساب المجتمع الذي ولد فيه، وهو يعرف نفسه كفرد قاصر عن العيش بمفرده، وبمنعزل عن بنى جنسه؟

أعتقد أنَّ سبب ذلك هو وجود الفروق الفرديَّة التي جعلت لكلِّ فرد من بني الإنسان طابعًا به يُميّز عن غيره، وكذلك لا ننسى وجود المظالم التي تمتدُّ لتلاحق مجالات العلائق القيميَّة، وتضع القيد عليها، وإلى جانب هذه وتلك لا ننسى أثر المعلومات، والمعارف التي يتشرّبها الأنا في أثناء فترات نموه الزَّمني، ونموه المعرفي.

فالإنسان بطبيعة الحال لا يتكرر في خلقه، ولا يمكن أن يكون نسخة لغيره، أو يكون غيره متطابقًا معه في قدراته، واستعداداته، ومواهبه، وطموحاته، ولا حتى في بصمة أصابعه، ونسيج جسده، بالرّغم من أنَّ البشر جميعهم مخلوقون من نفس واحدة: {وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِّنْ نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ}[39] فإنّنا خلقنا فُرادى مصداقًا لقوله تعالى: {وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُمْ مَا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ}[40].

ومع أنَّ الإنسان خلق على القوَّة إذا ما قورن بغيره من المخلوقات الأخرى فإنَّه بقوته تعلّم حتى غزا الفضاء، ولكن بالرّغم مما خُلق عليه من قوَّة؛ فهو الضّعيف أمام القوي المطلق جلَّ جلاله، وهو أيضًا الضّعيف أمام رغباته، وشهواته، وفي حالة مرضه وألمه، وحاجاته المتطوّرة، والمتغيّرة والمتنوّعة، مصداقًا لقوله تعالى: {وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا}[41].

إذن: لماذا يرتكب الإنسان الأنانيَّة وقد خُلق ضعيفًا؟ وعلى من يستعرض قوّته هذا الضّعيف؟

ومع ذلك هذا الإنسان الضّعيف يتظاهر بالقوَّة بين الحين والحين كلّما عرف أنَّ الآخر في حالة وهن وضعف؛ فيتمرّد على الضّعفاء، أو المساكين: {قَالُوا يَا شُعَيْبُ مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ وَأَنَّا لَنَرَاكَ فِينَا ضَعِيفًا وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ}[42]، وفي الوقت الذي يتمرّد فيه الآخرون على الحكومة

---

[39]. الأنعام، 98.

[40]. الأنعام، 94.

[41]. النساء، 28.

[42] هود 91.

الظالمة، ينسحب ذلك الإنسان المتظاهر بالقوَّة في غير محلها من ميادين أداء الواجبات، وحمل المسؤوليات، وفي المقابل يقدم غيره على أدائها.

بناء على ما تقدّم: يمكن التمييز بين الاثنين المتمردين وهما:

- الذَّات المتمردة على الضّعيف سلوكها وأفعالها القيميَّة سالبة.
- الذَّات المتمردة على الحكومة الظّالمة سلوكها وأفعالها القيميَّة موجبة.

ولذا لا يُعدّ كلَّ تمردٍ سالبًا؛ وهكذا الذَّات المنسحبة من ميادين أداء الواجبات، وحمل المسؤوليات تُعدّ ذات سلوكيات وأفعال سالبة، أمَّا الذَّات المتقدِّمة لأداء الواجبات، وحمل المسؤوليات فسلوكها وأفعالها تعد موجبة.

وعليه: فالإنسان الذي عصي الله الذي خلقه، لا يُستغرب أن يعصى المجتمع الذي لم يخلقه، أو أنَّه يعصي أفرادا منه، فهذه الأنانيَّة والشخصانيَّة التي عندما تسود أفعالها تُنسي الإنسان معرفة من هو؟ ومن الذي خلقه؟ ولماذا خلقه في حاجة لمن يقوم برعايته؟

إذن: إذا تمسّك الفرد بأناته ولم يتخطَّ حدودها (حدود أنا ليّ حقّ، وواجب، ومسؤولية أتمسّك بها، ولا أرغب الامتداد إلى ما هو خارج عنها) فإنَّ ذلك يدلّ على أنَّه متمسّك بقيمه التي يُقرّها المجتمع، القيم التي جعلت منه ذات على المستوى الفردي، أمّا إذا تجاوز هذه القيّم وحدودها الاجتماعيَّة فيدخل في منطقه النزاع مع الآخرين المدافعين عنها باعتبارها حقًّا لهم، ومن هنا ينجم الصّراع بين الممتدّ خارج حدوده، والمندحر داخلها؛ ولذلك تتكوّن الأنانيَّة، أو الشخصانيَّة عندما يطمع الفرد في حقوق وواجبات ومسؤوليات غيره، أمَّا إذا تمسّك بحقوقه وحَبَّ أناته، ولم يتجاوزها فإنَّ ذلك يعنى أنَّه لم يكن أنانيًّا، أو

شخصانيًّا، بل إنَّه الإنسان المثال الذي يتوحّد المجتمع فيه فيجعله اجتماعيًّا بطبعه.

ولهذا تعدُّ القيم العنصر الأساس الذي يميّز سلوك الإنسان الأناني، أو الشخصاني، عن سلوك الإنسان الذَّاتي، أو الاجتماعي، فإذا كان تقييم الفرد للأشياء المشتركة بمنظور كلّ شيء أنا، كانت أفعال الفرد أنانيَّة، وسلوكيّاته شخصانيّة، وإذا كان التقييم للأشياء والظواهر بمنظور المجتمع، كان الفرد اجتماعيًّا (ذاتيًّا)، وإذا كان تقييم الأشياء بمعطياتها كما ظهرت في الموضوع كان الفرد موضوعيًّا؛ ذلك لأنَّ الأنا قد تنفصل عن الموضوع، أمّا الذَّات فإنَّها ترتبط به.

إذن: توجد علاقة تداخل قيمي بين مكوّنات الشخصيَّة الأنانيَّة، والشخصيَّة المنسحبة، والشخصيَّة المتّزنة (الذَّاتيَّة)، والشخصيَّة المنطقيَّة، والشخصيَّة الموضوعيَّة؛ ولذا فبالموضوع يمكن أن يكون الإنسان أنانيًّا، ويمكن أن يكون ذاتيًّا؛ فالتنشئة كموضوع، وحسب فلسفتها، قد تجعل من الفرد أنانيًّا، أو ذاتيًّا (اجتماعيًّا)، وهكذا الفرد قد يؤثِّر في المجتمع بأنانيّته سلبيًّا نتيجة تمسّكه بالأنا، وقد يؤثِّر فيه بموضوعيّته إيجابيًّا نتيجة عدم انفصاله عن الموضوع، وعن الذَّات.

ومن ثمَّ، فالأنا كعنصر مستقلٍّ تدلُّ على الفرديَّة كبؤرة اهتمام، وعندما ترتبط بالموضوع دون اعتبارٍ للآخر تصبغه بطابعها؛ فتسود الرّوح الأنانيَّة، أو الشخصانيَّة؛ وذلك لظهور نواياها الخاصَّة، أو أطماعها الخاصَّة سواء أكان هذا الطابع فرديًّا، أم أسريًّا، أم اجتماعيًّا، فإذا كانت المصلحة فرديَّة، كان الأنا فرديًّا، وإذا كانت المصلحة أسرية، أو قرابة، كانت الأنانيَّة بإظهار الأنا لها على حساب الآخرين؛ وهذا يشير إلى أنَّ الأنا لم تتكون من حبّ الذَّات كما يعتقد البعض،

بل تكوّنت من الانعزال عن الذَّات والموضوع، نتيجة التحيُّز الشخصاني الذي يُظهر الأنانيَّة.

وبناء عليه: إنَّ التحليل العلمي الذي يتأثّر بالأنا الطّامعة المنعزلة عن الذَّات والموضوع، هو تحليلٌ شخصاني (أنانيًّا) لا يقرّه العلم، ولا تقرّه القيّم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة؛ ولذلك يحدث ما يسمى بحوار الذَّات الذي تثيره الحاجة، وتدفعه الأماني؛ فإذا تجاوز الأنا حوار الإشباع وفقًا للحاجة، كان الأنا شخصانيًّا، وإذا التزم بحدود الإشباع كان الأنا ضميريًّا، وموضوعيًّا لا غاية له في الاستغلال، ولا رغبة.

إذن: الأنا لم تكن عيبًا إذا لم تتجاوز حدودها على حساب الآخرين، بل ينبغي التمسّك بها كطابع مميّز بين الأفراد، والجماعات، والمجتمعات؛ فكلّ (أنا) خلقت متميِّزة عن غيرها؛ وبالتَّالي لا يُعدّ التمسّك بها عيبًا، وبما أنَّ كلّ (أنا) متميّزة عن غيرها بخصوصيّاتها، إذن: الكلّ متميّز عن غيره بما يمتاز به، والتمسّك بالميز يعنى التمسّك بالقيم الخيّرة، والأفعال الحميدة، ومع أنَّ الأنا واحدة، فإنَّ أدورها متعدِّدة، فأنا الفرد، تختلف عن أنا الأسرة، أو الجماعة، وأنا المجتمع، تختلف عن أنا الأمّة، أو أنا الوطن، أو أنا الإنسان، فعندما أكون أنا الإنسان تكون القيّم الإنسانيَّة هي التي يحتويها ضميري، وتمارسها أفعالي وتتجسّد في سلوكياتي.

فالقيّم الإنسانيَّة لم تكن ملكيّة فردية، بل ملكيّة عامّة تتجسّد في الفرد حتى يصبح إنسانيًّا بطبعه؛ ولذلك عندما تتجسّد الأفعال الإنسانيَّة في سلوك الفرد وأفعاله يصبح الفرد وكأنَّه الإنسانيَّة بحالها، وتوصف حالته بالموضوعيَّة، وإذا

لم تتوحّد الإنسانيَّة في أفعاله، وسلوكياته قد تتوحد فيه أفكار وأفعال على مستوى آخر، قد يوصف مرتكبها بالمنطقي، أو الانسحابي، أو الذَّاتي، أو الأناني.

ويكون الفرد أنانيًّا بخروجه عن حدود (أنا الواثقة) نتيجة مصلحة خاصَّة، أو طمع في شيء هو حقّ لغيره، وتكون الأنا الخيّرة هي التي تقف عند حدودها، ولا تمتدّ طمعًا في السّيطرة على غيرها، وتوصف بأنَّها مثال ينبغي لنا الاقتداء به.

وعليه: ينبغي أن تسيطر كلّ أنا على أناتها حتى لا توصف بالهامعة الطّامعة، وعندما يسيطر كلّ فرد بإرادة على أنانيّته، وشخصانيّته، ويصحح عيوبه، ويسلك كما يودّ للآخرين أن يسلكوا تجاهه، ويحبّ لنفسه كما يحبّ لغيره فإنَّ ذلك يجعله في صفة المجتمع بأسره، وتصبح الذَّاتيَّة هي الشخصيَّة السَّائدة بين أفراد المجتمع، وجماعاته، وهذه الذَّات هي التي ينبغي للجميع أن يتمسَّك بها، ويدافع عنها الجميع؛ ذلك لأنَّها ملكيَّة عامَّة توحّدت في الأنا بقيم المجتمع. ومن ثمَّ، علينا أن نميِّز بين الأنا وأفعالها، والأنانيَّة وأفعالها، وفي هذا الأمر نقول:

الأنا كبرياء الذَّات، وأنفتها نتيجة أخذها بقيّم المجتمع، والفضائل الإنسانيَّة الخيّرة، أمّا الأنانيَّة فهي نتيجة الطمع، والتعصّب للباطل، والحياد عن الحقّ؛ ولهذا يكون الإنسان كفرد مثالًا عندما يتمسّك بالأنا الملتزمة بكبريائها الإنساني الذي يقدِّس قيمة الإنسان، ويحافظ على نوعه، ويكون الإنسان ذاتًا عندما تتوحّد قيم المجتمع فيه، ويلتزم بها؛ فتكون أمانيه من أماني المجتمع، وآلامه من آلامه؛ ولأنَّ الإنسان قد خُلق في أحسن تقويم؛ فهو يرتقي إلى أن يكون أمّة بحالها عندما تتوحّد خصائص الأمّة، وأمجادها، وعزّتها، وتاريخها، وآمالها فيه، مما يجعله يحس بإحساسها، ويتألم لآلامها، وهذه الصِّفات التي كانت نتاج تشرّبه القيم الحميدة، والفضائل الخيّرة، هي لا تكاد توجد إلّا متفرّقة عند غيره.

إذن: الذي يحدِّد السُّلوك الأناني، أو الذَّاتي هو الإطار المرجعي، فإذا كان الإطار المرجعي أنانيًّا ذا اتجاهات سالبة يظهر دور الأنا على حساب قيم المجتمع، أو الأمّة الفاضلة، ومن ثمَّ يوصف السُّلوك بالأناني، وإذا كان الإطار المرجعي جماعيًّا أو مجتمعيًّا موجبًا يظهر دور الذَّات المستوعبة لطموحات الأنا من خلال القيم المشتركة بين أفراد المجتمع.

خامسًا: الموضوعيَّة Objectivity:

تُعدُّ الموضوعيَّة أحد مقاطع خماسي تحليل القيم، وهي مكوّنًا قيميٌّ استيعابيٌّ تندمج فيها المعارف الإنسانيَّة، والعلوم، والثقافات التي تحتوي الأنا، وتستوعب الآخر، وتنتج أفعالًا وسلوكيَّات تؤدَّى من قِبل الجميع بإرادة، وتكوّن منظومة قيميّة ذات أبعاد، ومرامٍ إنسانيَّة خالية من التعصُّب والتحيُّز.

الموضوعيَّة: هي العقليَّة التي تتجاوز بها الشخصيَّة مرحلة العاطفة والمنطق؛ فلا تحتكم إلّا بالعقل، فهي بعد أن كانت تحتكم في قاطع (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) بالمنطق الذي يعتمد في أحكامه على ما هو متوقَّع أو مفترض، أصبحت تحتكم بالعقل الذي يميّزها في أحكامها وسلوكيَّاتها التي تفعلها بعد أن تتبيّن الحقّ من الباطل، والخير من الشر، وما يجب وما لا يجب.

وعندما يُقيّم الإنسان الظّروف، والمواقف الفرديَّة، والجماعيَّة، والمجتمعات بمعياريّة، توصف أحكامه وتقييماته بالموضوعيَّة؛ ولذا فالموضوعيَّة مرحلة وعي متقدّم على مستوى الثّقافة والفكر الإنساني، وهي الالتزام بالحقائق المجرّدة قولًا وعملًا، فلا تميل كلّ الميل، ولا تصدر الأحكام بلا معلومات ومعارف واضحة؛ وذلك لرفض الضمير العام لكلٍّ مشوّهٍ وغير صائبٍ؛ ولهذا فالموضوعيَّة مرحلة تيقُّن، ومعرفة يتجاوز بها العقل كلّ مراحل الانحرافات، والميول السَّالبة التي تحيد

أفعالها كثيرًا، أو قليلاً عن الحقيقة، إنَّها المبتعدة عن المنقوص، والمتمسِّكة بكلِّ فعل تام.

والموضوعيَّة: حالة مستقلّة بذاتها تُقيّم فيها الأمور بنزاهة لا بعاطفة؛ فهي ليست حالة اعتدال كما هو حال قاطع: (الذَّاتيَّة) في خماسي تحليل القيم، وهي ليست حالة من حالات التطرُّف والانسحاب كما هو الحال في قاطعي: (الأنانيَّة) و(ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)، بل إنَّها حالة الانسجام، والتطابق مع مبررات المواضيع، ومعطياتها العلميَّة.

وتتمركز الموضوعيَّة في خماسي تحليل القيم على الآتي:

1 ـ التجرّد من رغبات الأنا وأطماعه ومصالحه الشخصانيَّة.

2 ـ لا تعترف إلّا بما يجب، ولا تؤدِّي إلّا الأفعال الواجبة السُّلوك.

3 ـ تُقيّم الأنا، والذَّات، والآخر بمنظور قياسي، لا بمنظور مزاجي.

4 ـ السُّلوك، والأفعال الحضارية المتماثلة مع الثّقافة المستوعبة لكلِّ خصوصّية.

5 ـ الاعتراف بوجوبيّة أخذ الحقوق.

6 ـ الاعتراف بأحقيّة أداء الواجبات.

7 ـ الاعتراف بأهميَّة تحمّل المسؤوليّات.

8 ـ التقدير لمن يجب، ولِمَا يجب.

ولذا؛ فالاطمئنان صفة من صفات الشخصيَّة الموضوعيَّة: {يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي

جَنَّتِي}[43]؛ ولذا فإنَّ النّفس التي تدخل الجنّة هي النّفس الموضوعيَّة التي أسلمت وجهها لله ربِّ العالمين؛ ولأنَّها المطمئنّة فهي التي تعتمد على قوَّة البصيرة التي تمكّنها من معرفة الحقيقة، وتميّزها عن غيرها من الأنفس: {بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ}[44]؛ فالبصيرة قوَّة عقليَّة واعية يتبيَّن من خلالها الإنسان الموضوعي معرفة ما يجب وما لا يجب، وعندما يسلك لا يتردّد ذلك لثقته فيما يفعل، أو يسلك عن معرفة صائبة.

الموضوعيَّة: هي الحقيقة مهما اختلف الزَّمان، والمكان، والثقافة، أو الدين، والعرف، فالحقيقة واحدة سواء أكانت ذات مؤثّر سالب، أم ذات مؤثّر موجب؛ فالكذب حقيقة، والصّدق حقيقة، والنّفاق، والرّفض، والتمرد حقائق كغيرها من الحقائق، والموضوعيَّة هي: قول الحقيقة، وفعل الحقيقة؛ ولذا وفقًا لمعياريّة الموضوعيَّة ليس عيبًا أن يقال للكاذب كاذب، وللسَّارق سارق وللصّادق صادق، بل العيب أن لا يقال ذلك كحقيقة، هذه هي الموضوعيَّة كحقيقة لا تتبدّل، ولا تتغيّر مهما تغيّر الزَّمان، والمكان، أو تغيّر الأفراد وتبدلوا نتيجة تعرُّضهم إلى مؤثّرات ومتغيّرات تابعة أو مستقلة.

وبما أنَّ الحقّيقة هي ما صدق على الموضوع، إذن: ليس بالضّرورة أن تكون الموضوعيَّة منطقيَّة؛ وذلك لأنَّ معايير الحقيقة ليست هي المعايير المنطقيَّة، فمعايير الحقيقة هي الصّدق والثبات، أمّا معايير المنطق فهي الافتراض والتوقّع؛ فالإنسان من حيث الوجود وجوده حقيقة موضوعيَّة وليس وجودًا متوقَّعا، أمّا من حيث التفكير فتفكير الإنسان منطق؛ وذلك لارتباطه المترتّب على وجوده الذي به يتميّز قدرات عقليَّة، ومعرفيّة، وفكريّة؛ ولهذا فالحكم على أنَّ الإنسان

---

[43] . الفجر، الآية 27 . 30.

[44] القيامة 14.

موجود، وأنَّه مفكّر هو الحقيقة الموضوعيَّة، ولكن ليس بالضّرورة أن كلّ إنسان موجود هو مفكّر؛ إذ إنَّ البعض موجودين، ولكنَّهم فاقدو حاسَّة التفكّر، والتذكّر التي يفترض أنَّها خاصّية إنسانيّة، وهذا ما يجعل المنطق ليس بالضرورة أن يكون حقيقة.

في الموضوعيَّة ينطبق الحكم على المحكوم، حيث تطابقه مع المعطيات المثبتة بالملاحظة، أو المشاهدة، والتجربة، وإذا لم ينطبق الحكم على المحكوم تصبح الحالة المحكومة تحسُّ بالظلم؛ فترفض، وتطالب بالنقض، وإلّا ستتمرّد وتثور على مصدر الظّلم الذي حكمها بلا مصادق، وعندما يتطابق الحكم، أو الفكرة مع الواقع تسود الموضوعيَّة، وتصبح سلوكًا، أو فعلًا، ماثلًا للإثبات.

ومن ثمَّ فعندما يقوم الباحث بالبحث في الظَّاهرة، أو المشكلة، قد يُطلب منه أن يتجرَّد من خصوصيّته التي تميّزه عن غيره؛ لكيلا يتأثّر الموضوع بلمساته، ويشار إليه بالموضوعيَّة، ولكن إذا كان الأمر كذلك، هل تُعدُّ الخصوصَّية عيبًا علميًّا يجب تلافيه، أم إنَّها تُعدُّ ميزة علميَّة ينبغي ألَّا تُهمل؟

إذا كانت الخصوصيّة من صنعنا فقد يكون العيب فيها، وإذا كانت من صنع صانعنا؛ فمن ذا الذي يستطيع التخلُّص منها؟

وقد يتساءل البعض عن العلاقة بين الخصوصيّة والقدرات والاستعدادات، والمواهب: هل هي ذات علاقة، أم لا توجد علاقة بينها؟ فإذا كانت ذات علاقة بالإرادة، والقدرة، والاستعداد، والقيم المستمدّة من الإطار المرجعي للمجتمع، فأين موضع العيب فيها؟ وهل العيب أن تعتزّ الشخصيَّة بقيّم المجتمع الذي تنتمي إليه، وتتمسّك بإرادته؟ أم إنَّ العيب أن تنسلخ عنها كمن ينسلخ من جلده؟ وهل يعتقد فيما يكتبه المنسحبون عن ذات مجتمعهم نتيجة تأثّرهم بمعارف أفراد

آخرين، أو مجتمع آخر قد يكون معادٍ لمكوّنات المجتمع القيميَّة من دين وعرف وعادة؟ فهل هذه هي الموضوعيَّة؟

نعم إنَّها الموضوعيَّة التي ينادون بها، ولكن هل هذه موضوعيَّة؟

بالطبع: لا.

إذن: فما الموضوعيَّة؟

الموضوعيَّة: أن تُقدّم الحقائق كما هي لا كما ينبغي لها أن تكون عليه، فما ينبغي لها أن تكون عليه هو المطلب والأمل، وستظل الحقيقة كامنة في الموضوعيَّة إلى أن يتحقّق المطلب الذي يُقدِّمها كما هي.

إذن: الحقيقة علميًّا، هي كشف الزّيف عن المعلومة سواء أكانت هذه المعلومة صادقة، أم كاذبة، وأنْ تقدَّم (هي كما هي) لا كما يودُّ لها أن تكون من وجهة نظر الغير.

ولإزالة اللبس والغموض عن الموضوعيَّة ينبغي أن نفرّق بين التزام الباحث بخطوات البحث العلمي في أثناء تقصّي المعلومات، والبيانات التي تعكس حقيقة الموضوع، وبين شخصانيّة الباحث وأنانيّته التي لا تعكس حقيقة الموضوع؛ ولذلك التزام الباحث بدينه وتحيّزه إليه حقّ لا يُعد عيبًا، بل العيب ألَّا ينحاز إليه باعتباره الحقّ، فمن الموضوعيَّة أن يتميّز موضوع الباحث المسلم عن موضوعات غيره من الباحثين غير المسلمين عندما يكتبون عن الدّين الإسلامي، وفي مثل هذه الحالة من الباحث الموضوعي يا ترى؟

وعليه:

فعلى الباحث أن يميّز بين التزامه بمبادي أمّته، وتاريخها كحقيقة سواء أكان تاريخًا سالبًا، أم موجبًا، أم بين هذا وذاك، وشخصانيّته وأنانيته التي يودّ لها أن تكون على حساب خطوات البحث العلمي أثناء تجميع المعلومات وتحليلها واستخلاص النتائج العلميَّة منها؛ فعندما يلتزم الباحث بمبادئ أمّته، ودينها، وقيمها، فإنَّه في هذه الحالة سيظل ملتزمًا بمبادئ عامَّة (ملكًا للجميع)، وإلّا هل يعقل موضوعيًّا أن يفكِّر الباحث المسلم في أثناء قيامه بمهمة البحث والدِّراسة بأنَّه غير مسلم؟، وهل الدين والثقافة، والعادات، والأعراف، أملاك لفرد بعينه حتى يُطلب منه التجرُّد منها، وإلّا يوصف بعدم الموضوعيَّة؟

إذا كان الدين والعرف والقيم السائدة تُعدُّ مصادرًا للمعايير التي توضع على أساسها المقاييس العامَّة للموجب والسَّالب، والمستقيم والمعوّج، والمنحرف؛ فكيف إذن يوصف الباحث المنسلخ عنها بالموضوعيَّة؟، وهكذا حال كلّ باحث عندما ينتمي أو يعتقد اتجاهًا سياسيًّا، أو فكريًّا قد يصعب عليه التجرُّد منه.

ولهذا فالموضوعيَّة نسبيّة وليست مطلقة؛ إذ لا مطلق إلّا من عند الله؛ ولهذا التمسُّك بها وكأنَّها المطلقة في غير محلّه، ولأنَّها نسبيّة فينبغي لها أن تمارس بمرونة لا باشتراطات وأحكام مسبقة؛ ولذا يتمُّ الاتفاق مع الدكتور علي عبد المعطي في قوله: "ليس هناك موضوعيَّة بل هناك وجهات نظر تنطوي على أحكام قيميّة وتحيّز لِما ينبغي أن يكون"[45].

[45] علي عبد العاطي، ومحمد السرياقوسي، أساليب البحث العلمي. الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1988م، ص 31.

ومع أنّني لا أوافق على أنَّه ليست هناك موضوعيَّة، إلّا أنّني واثق من أنَّها نسبيّة؛ وذلك لارتباطها بالتجرُّد، فإذا تجرّد الباحث من أنانيته، وعواطفه الخاصَّة التي قد تجعله في حالة تحيّز أو ميل، فلِم لا يسلك الموضوعيَّة أو يتّصف بها؟

وبما أنَّ الموضوعيَّة هي قول حقّ، فهل يُعقل أنَّ الحقّ قد انعدم قوله؟

نعم نحن في دارٍ دنيا، ونعم بيننا من يقول الحقّ؛ ولذلك تختلف شخصيّاتنا، وأدوارنا التي تأخذ أمكنتها بالتساوي على دائرة خماسي تحليل القيم، وهذه المستويات القيميَّة هي:

1 ـ الشخصيَّة المعتدلة (الذَّاتيَّة) التي لا تميل فيها شعرة تعادل الكفّتين عندما تزن بالقسطاس المستقيم.

2 ـ الشخصيَّة المنسحبة (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة) التي تحيد عن قول الحقّ وفعله.

3 ـ الشخصيَّة الشخصانيَّة (الأنانيَّة) التي لا تفكّر إلّا في أناتها، ومستقبُلها، والمنفعة التي تعود عليها، ولا تولي اهتمامًا بغيرها، تطالب بحقوقها، ولا تؤدِّي واجباتها، كما أنَّها لا تتحمّل المسؤوليَّة.

4 ـ الشخصيَّة المنطقيَّة (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) تمارس أفعالًا منطقيَّة، وتحافظ على أنَّ كلّ شيء نسبي، إلّا أنَّها لا تتجرّد دائمًا.

5 ـ الشخصيَّة المتجرِّدة (الموضوعيَّة) تلتزم بقول الحقّ وفعله، ولا ترتضي الحياد عنه.

ترتكز الموضوعيَّة على الموضوع أوَّلًا، والباحث ثانيًا؛ ولذا لا يمكن أن تكون الموضوعيَّة إنْ لم يكن هناك موضوع وباحث، وهنا يقول الدكتور محمَّد

السرياقوسي: "إنَّ الفصل التَّام بين الذَّات الدارسة، والموضوع المدروس مستحيل لِما بينهما من علاقات متبادلة تربطهما وتدمجهما في وحدة معرفية لا تمايز فيها بين ذات، وموضوع"[46].

لا شكَّ أنَّ تعرّف الباحث على الموضوع، والتزامه بالبحث في مجاله الذي يحتويه يؤدِّي به إلى الموضوعيَّة، وفي مقابل الخروج عن الموضوع لا يمكن أن يؤدِّي به إليها؛ وبالتالي يُعدُّ الباحث هو العنصر الأساس في إبراز الموضوعيَّة، أو إخفائها، وبما أنَّه كذلك؛ فلا داعي إلى تغييب دوره، أو الإغفال عنه مع مراعاة خصوصيَّته التي قد تفيد كثيرًا في التعرُّف على الجديد، أو تطوير ما هو كائن؛ وذلك بما يحقّق نجاحًا للمجتمع، أو الإنسانيَّة بأسرها.

ولأنَّ الباحث هو الذي اكتشف القوانين، وصاغ النّظريات، وأسهم في المعرفة العلميَّة التي تطوّرت بها العلوم، فلا ينبغي لنا أن نغفل عن إسهاماته، وجهوده الكبيرة في التطوّر العلمي نظريًّا، وماديًّا؛ ولهذا فالذي ينبغي أن يُطمس هو الأنانيَّة، والشخصانيَّة في الفرد التي تجعل منه شخصيّة طامعة فلا تتمسّك بالبحث عن الحقيقة والالتزام بقيمها الفاضلة.

إذن: الموضوعيَّة تستوجب من الباحث أن يبتعد عن الأحكام المسبقة، أو الأخبار السماعيَّة عند دراسة الظواهر، والمشاكل، والمواضيع في العلوم الاجتماعيَّة، والإنسانيَّة، ومن الموضوعيَّة أن يلتزم الباحث بالموضوع، ولا يحيد عنه عند دراسة الظَّاهرة؛ ومن ثمَّ عليه أن يميّز بين رغباته وآماله، وافتراضاته، والنتائج التي يتمّ التوصّل إليها، والتي قد تخالف توقّعاته وافتراضاته المسبقة.

---

[46] المرجع السابق، ص 44.

ومن الموضوعيَّة ألَّا يفرض الباحث نفسه في الموضوع، ولا يملي اشتراطاته من خلاله، وألَّا يعمِّم نتائج بحوث العيّنات في الدّراسات الاجتماعيَّة على المجتمع الذي لم تستهدفه الدِّراسة بالبحث؛ وذلك لأنَّ العيّنة لا تمثّل إلّا نفسها، ولا تكون نتائجها إلا مؤشرات Indicators، وإذا عُمِّمت نتائجها على المجتمع الذي لم يخضع للدراسة؛ فإنَّ أحكامها تُعدُّ فاقدة للموضوعيَّة وفاقدة للمصادق؛ ولهذا موضوعيًّا لا ينبغي أن تعمّم نتائجها والأحكام المترتبة عليها على من لم تُجر عليه الدِّراسة، أو البحث.

وبما أنَّه من الموضوعيَّة أن تُقال الحقيقة؛ فلماذا يلتجئ البعض إلى إخفائها؟ ولماذا الادعاء بالموضوعيَّة في الوقت الذي يحيد البعض عن قول الحقيقة، أو فعلها؟

وعليه نتساءل:

هل من الموضوعيَّة أن تُجمع المعلومات، والبيانات النّظرية عن موضوع البحث والدِّراسة المتعلّقة بالمجتمع ككلّ، ثمّ تُقصر المعلومات الميدانية فقط على ما يتمّ جمعه من معلومات، أو بيانات من العينة؟ هذه بدون شكّ ليست الموضوعيَّة، بل الموضوعيَّة أن تتماثل المعلومات في المجال النّظري مع المجال الميداني عندما تكون الدِّراسة، أو البحث يتكوّن من جانبين (نظري، وميداني، أو معياري)، أمّا أن تكون المعلومات النّظرية واسعة، وقد تمتد إلى زمن بعيد من التَّاريخ، وتحتوي على دراسة المجتمع بكامله، ثمّ تأتي البحوث الميدانية وتُضيّق على عيّنة محدودة؛ فهذا يدلّ على عدم الموضوعيَّة أو انعدامها.

وعليه: فالموضوعيَّة حقائق، وليست تنبؤات، التنبؤات قد تقع كما هو متنبّأ بها، وقد لا تقع كذلك، أمّا الموضوعيَّة لها مصادق، ويمكن إثباتها، والبرهنة

على وجودها، والتعرُّف على الشخصيَّة التي تتّصف بها؛ ولذا على الباحث ألَّا يخرج عن الموضوع قيد البحث ووفقًا لمعطياته دون الالتجاء إلى التنبؤات Prediction التي قد لا يكون لها سندٌ على أرض الواقع[47].

إذن: الموضوعيَّة لا اشتراطات عليها؛ لأنَّ الاشتراطات أثقال وقيود، وإذا كانت الموضوعيَّة ذات أثقال قيود على الحقيقة فإنَّها ستكون على صفة الانحيازيّة، وإذا كانت كذلك فهي لا تعدّ موضوعيَّة.

وعليه: فإنَّ للموضوعيَّة شرط ولا شرط عليها، وشرطها: أن تتوافر الإرادة التي تُمكّن الفرد من قول الحقّ بكلّ شفافيّة؛ وبالتالي عندما تنعدم الإرادة تنعدم الموضوعيَّة، وبما أنَّ الإرادة شرط لتحقيق الموضوعيَّة، والإرادة حرّة، إذن: لا يمكن لأحدٍ أن يتّصف بالموضوعيَّة ما لم يكن حرًا (لا شروط تقيّده).

ولهذا فالاشتراطات قد تكون قيدًا، والموضوعيَّة تتطلّب فكّ القيد، وتحرّض على فكِّه بإرادة، أو كسره بالقوَّة؛ ولأنَّ الاشتراطات قيودٌ تستوجب الاتباع، فإنَّ كلمة (يجب) فيها إجبار، أو إصرار على التقيّد بما تحتويه كلمة يجب من قيود، كأن يقال لك: يجب أن تتخلّص من خصوصيّتك (بما تختلف به عن الآخرين أو تمتاز) وأن تتخلى عن ثقافتك، ودينك، وتقاليدك؛ فإذا كانت الموضوعيَّة هكذا مبنيّة على كلمة يجب؛ فمن صاحب الأحقّية في اتخاذ هذا القرار الإجباري لكي نطيع أمره وننتهي بنواهيه؟ وهل إذا قبلنا بهذا الإجبار تكون بحوثنا حرّة ذات سيادة؟ وكيف يمكن للباحث أن يكون حرًا وهو مقيدٌ بكلمة (يجب) واشتراطاتها؟

---

[47] W. H Theory construction and the problem of objectivity; Symposium sociological theory Publishers New York P. 504.

ولذا تُعدّ الموضوعيَّة نزاهة في الرّأي، والأسلوب، أو المنهج المتّبع عند سبر أغوار الحقائق العلميَّة، وتحليلها، وتفسيرها؛ ولذلك ينبغي للأحكام العلميَّة أن تكون نسبيّة، وليست قطعيَّة ومطلقة، فإذا كانت النسبيّة نظرية مثبتة في العلوم الطبيعيّة، ألا يكون الأولى تصديقها والعمل بها في العلوم الاجتماعيَّة؟ وإلّا هل هناك من يعتقد أنَّ نظريّة النسبيّة لا تعتمد على الموضوعيَّة في قوانينها؟ وإذا كان الوصول إلى نظرية النسبيّة في أساسه هو الاعتماد على الموضوعيَّة في البحث العملي، ألّا تكون الموضوعيَّة في أساسها هي الأخرى نسبيّة؟

وفي نظرية التقريب الإحصائي لا وجود للمطلق إلّا الذي هو خارج مجال قدراتنا البشريَّة، وبالتّالي في حالة إجراء العمليات الحسابية سواء بالجمع، أو الطرح لا يتمُّ الانتقال من كمٍّ إلى كمٍّ إلّا بالتقريب الحسابي، فعلى سبيل المثال: الانتقال من 1 إلى 2 يحتاج إلى كمٍّ من الكسور كجزيئات مترابطة تُجمع بعد الواحد الحسابي لكي نصل إلى العدد 2؛ ولذا لا يتمّ الانتقال إلى العدد 3 ثلاثة إلَّا بتقريب حسابي، وإلّا لا يمكن الوصول إليها حتى النّهاية، ولهذا عرفنا 1، 01.، 001.، 0001.، 00001.، 000001.، 0000001.، وهكذا لا يمكن الوصول إلى العدد 2 إلّا بالتقريب الحسابي؛ وذلك لعدم وجود الأحكام المطلقة إحصائيًّا، وهذا يجعلنا نؤكّد بأنَّه لا وجود للموضوعيَّة المطلقة، بل الوجود للموضوعيَّة النسبيّة؛ وبناء على ذلك أتساءل: هل من الموضوعيَّة أن يتحرّر فكر الإنسان وعقله من القيود والموانع، أم من الموضوعيَّة أن يُقيَّد، أم أنَّ كلّ شيء نسبي؟

أقول:

الموضوعيَّة أسلوبٌ معياريٌّ علائقيٌّ يتكوّن من أحكام لا ميل فيها، ولا انحياز لأحدٍ على حِساب آخر، ترى الأمور برؤية محايدة بها يقال الحقّ ويُحقّ، لا تؤمن بالأحكام المسبقة، بل ترى أن تُخضع الأمر إلى القياس، والنقد، والمقارنة، والمحاجَّة، والتفكيك، والتركيب من أجل البناء الذي يقوّي العلاقات بين الأنا والآخر.

ولهذا تُعدّ الشخصيَّة الموضوعيَّة المفردة الأولى في مجتمع الفكرة، مجتمع (النَّاس متساوون) بغض النّظر عن أجناسهم، وثقافاتهم، وأعرافهم، ومعتقداتهم فهم كأناس متساوون في ممارسة الحقوق، وأداء الواجبات، وحمل المسؤوليَّات؛ وبالتَّالي فمجتمع الفكرة هو المجتمع الموضوعي؛ ولأجل ذلك يجب أن تكون الفكرة سليمة من العيوب: والمنتميين إليها أو المتمسكين بها هم الآخرون يخلون من العيوب، عيوب التحيّز، والتعصّب، والتفرّق؛ حتى يكونوا على حقٍّ في آرائهم وأفعالهم وتصرّفاتهم.

وعليه: تعد الكتابة والمحاورة برؤية الموضوعيَّة هي كتابة ومحاورة على أثر معرفي، وبما أنَّها ذات أثر معرفي؛ فهي ذات تراكمٍ عامٍ من المسموع، والمشاهد، والملاحظ، والملموس، والمذاق، والمشموم سواء أكانت هذه المعارف من مكوّن كمي، أم إنَّها من مكوّن كيفي.

ولأنَّ المعرفة تتكوّن من مجموع ما يلاحظ، وما تدركه الحواس؛ فهي إذن: نسبية التكوين؛ ولهذا تُعدّ نسبة من معارفنا التي عرفناها عن طريق حاسَّة السَّمع، وعن طريق حاسَّة اللمس، وبقيّة الحواس الأخرى هي معارف نسبيّة؛ ولأنَّ الموضوعيَّة لن تحكم على الأشياء إلّا وفقًا لِما يتوّفر من معرفة، والمعرفة بطبيعة

الحال نسبيّة؛ لذا فالموضوعيَّة لن تخرج هي الأخرى عن دائرة النسبيّة، ودائرة الممكن المتوقَّع وغير المتوقَّع.

ومع أنَّنا نُنظّر للموضوعيَّة، فإنَّنا نعرف أنَّ وجودها مرتبط بوجود الإنسان الذي له من المعايير الأخلاقيّة والعلميَّة ما يكفيه لإصدار الأحكام، أو اتخاذ قرارات تجاه الآخرين إذا ما ارتضاه الآخرون حكمًا بينهم فيما هم فيه يختلفون، وكذلك في حالة ما إذا كان الإنسان باحثًا فهو لا يتناول المواضيع بالبحث والتحليل إلّا على أسس قابلة للمراجعة والقياس الممكّن من كشف الحقيقة، ومع ذلك كلّ شيء يمكن البحث فيه لا يمكن أن يخرج عن دائرة النسبيّة؛ ولهذا أقول: إنَّ الموضوعيَّة مهما علت درجتها المعياريّة فهي لا تخرج عن دائرة النسبيّة، وعلى هذا الأساس نقدّم القضيّة الآتية:

كلّ معرفة من مكون نسبي

الموضوعيَّة معرفة

إذن: الموضوعيَّة من مكون نسبي

وهكذا إذا كان الحوار العلمي هو المؤسّس على المعرفة، والمعرفة نسبيّة، ألا يكون الحوار هو الآخرُ لا يخرج عن دائرة النسبيّة؟ بالتأكيد نعم إنَّه لا يخرج عن دائرة النسبيّة، وبما أنَّ الحوار نسبيٌّ، والموضوعيَّة هي نتاج الحوار، ألا تكون الموضوعيَّة هي الأخرى نسبيّة؟

الحوار نسبي

الموضوعيَّة نتاج الحوار

إذن: الموضوعيَّة نسبيّة

وحتى إذا سلّمنا بمصداقيّة الموضوعيَّة في حدود الالتزام بالنزاهة والتقصّي الدّقيق؛ فإنَّ النزاهة، والتقصّي الدّقيق هما نتاج قدرات عقليَّة، وإدراكات فكريّة، وبما أنَّ المدركات الفكرية نسبيّة، والموضوعيَّة مدرك فكريٌّ، ألا تكون الموضوعيَّة نسبيّة؟

المدركات الفكرية والعقليَّة نسبية

الموضوعيَّة مدرك فكري وعقلي

إذن: الموضوعيَّة نسبية

وحتى إذا سلّمنا بأنَّ الموضوعيَّة حقيقة كما سبق وأن بيّنا، والحقيقة العلميَّة ليست مطلقة؛ فهل يمكن أن تكون الموضوعيَّة مطلقة؟

أقول:

زمن الحقيقة مؤقّت؛ ولذا فمن الضرورة أن تكون له النّهاية، أي: إنَّ الحقيقة تنتهي باكتشاف بطلانها، فكثير من الحقائق العلميَّة أصبحت باطلة بالتطوّر، والاكتشاف العلمي؛ ولهذا فالعلم متطوّر وحقائقه مؤقّتة، وهكذا كلّ فرضٍ علمي، أو بحثٍ جديدة سيظل في خبر كان أمام البحوث الجديدة التي ترتّبت على كلٍّ منهما، وبالتَّالي كلّ بحث، أو اكتشافٍ جديد سيتجاوز ما سبقه معياريًّا؛ وذلك بما يقدّم من معارف بها يتمّ تجاوز ما سبق من جهد معرفي، وفي هذا الشأن يقول برنار: "عند مشاهداتنا لفروضنا العلميَّة وقد اختفت عن أبصارنا، فإنَّها تقضي نحبها في ساحات الشّرف كما يستشهد الجندي في سبيل

وطنه"[48]، ويقول يورد كليفورد: "الحقيقة ليست التي نتأملها دون خطأ، بل هي التي نعمل بها دون خوف"[49].

وعليه:

فإنَّ تحليل المضمون تحليلًا علميًّا، يستوجب التزام الباحث بالموضوع، وعدم الحياد عنه من خلال منهجٍ علمي يُمكِّنه من البحث الموضوعي؛ كي لا يتمحور التحليل على رؤية الباحث، أو عواطفه واتجاهاته الخاصَّة، وألَّا يكون منحازًا لمصلحة جهة معيّنة، أو فرد بعينه، بل ينبغي للتحليل أن يتمحور على الموضوع الذي تتضمّنه الفرضيَّات حتى وإن كانت النتائج المتوصّل إليها لا تُثبت صحة تلك الفرضيّات التي حملته وهنًا على وهنٍ.

إذن: ينبغي على الباحث أن يبيّن الأسباب التي دفعته إلى تحديد موضوع بحثه واختياره، والأهداف التي يسعى إليها، من أجل تبيان القضيَّة التي تربطه بالموضوع؛ فإذا كانت القضيَّة خاصَّة بالباحث، أو ذوي العلاقة به (الذين يتأثّر بهم عاطفةً، أو مصلحةً) فإنَّ الموضوع قد يتأثّر بأنانيَّة الباحث بدرجة تزيحه عن الاتجاه الموضوعي، ما يجعله منحرفًا في دائرة النسبيَّة، أمَّا إذا تحرّر الباحث من سيطرة الأنانيَّة فيكون باحثًا موضوعيًّا تجاه ما حدّده من أهداف وفرضيَّات.

ولأنَّ على المستوى البشري لا يُمكن الخروج عن دائرة النسبيّة؛ لذلك فالبحث العلمي في بعض الأحيان يتأثّر سلبًا وإيجابًا بالمكان، كما يتأثّر بقواطع خماسي تحليل القيم، فإذا قاس الطبيب مثلًا: ضغط الدّم لإنسان ما على قمّة

---

[48] الموسوعة الفلسفية العربية، معهد الإنماء العربي. المجلد الأول، الطبعة الأولى، 1986م، ص 803.

[49] المصدر السابق، ص 804.

جبل مرتفع جدًا، وقاسه له على مستوى سطح البحر، ثمَّ قاسه تحت سطح الماء فبدون شكّ سيلاحظ الطبيب اختلافًا في ضغط الدّم لنفس الحالة، وفقا للآتي:

1 . في حالة ارتفاع.

2 . في حالة انخفاض.

3 . في حالة اتزان واعتدال.

4 . في حالة ميل للانخفاض.

5 . في حالة ميل للارتفاع.

إذن: من الموضوعيَّة أن يراعي الباحث أثر الظَّرف المكاني على الموضوع قيد البحث، ويجب أن يراعي أيضًا الظَّرف الزَّماني على تحليل الموضوع، وتفسير نتائجه؛ حتى لا يقيِّم موضوعًا ما وقع في الزَّمن الماضي بنظرة زمن اليوم؛ ولذا فلكلّ زمن ظروفه الخاصَّة التي تميِّزه عن غيره من الأزمان؛ ولذلك تختلف معطيات الزَّمان من وقت لآخر، مما يحث الباحثين على الالتزام بالتحليل الموضوعي للفعل، أو السُّلوك، أو الظَّاهرة في زمان حدوثها، مع مراعاة المتغيِّرات التي استجدّت عليها، والتي أثّرت على الحياة الحالية بشكلٍ أكثر، أو أقلّ سلبيّة من الزَّمن الماضي؛ فعلى سبيل المثال: الزَّمان الذي ظهر فيه سقراط، وفلسفته يختلف عن زمان الفارابي، وزمنهما يختلف عن زمان الثّورة الفرنسيّة، ويختلف عن زمن الثّورة البلشفيّة، ويختلف أيضًا عن زمن سقوطها؛ ولذا فلكلّ زمان معطياته ومتغيّراته حتى وإن كانت الأفكار بينهما متصلة؛ ولهذا عبر الزَّمان تتغيّر حياة المجتمعات وتتطوّر وتتبدّل، أو تتقدم.

وبناء عليه: ينبغي للأفكار أن تُحلّل وفق معطياتها في الزَّمان الذي وقعت فيه لا بمنظور الوقت الحاضر الذي ظروفه ومعطياته تختلف عن ظروف الزَّمان الماضي ومعطياته، وإذا كان التحليل من أجل المقارنة الموضوعيَّة؛ فينبغي ألّا تُهمل الإيجابيات التي ظهرت في أيّ زمن ماضٍ، أو حاضرٍ.

إذن: عند تحليل المعلومات، والبيانات بموضوعيَّة ينبغي أن يراعى الموضوع من حيث تأثير السَّابق على اللاحق، وتأثير اللاحق على السَّابق، فإذا كان الموضوع على سبيل المثال هو المدينة الفاضلة، فإنَّ تحليل مضمون هذا الموضوع يتطلّب عدم الإغفال عمّا حدث في الماضي بهذا الخصوص، مما يجعل العودة إليه عودة حميدة؛ ولذا فالبحث في قضايا المدينة الفاضلة يستوجب العودة إلى ذلك الماضي البعيد الذي تتأصّل فيه أفكار المدينة الفاضلة، مما يجعل العودة إلى زمن: سولون، وسقراط، وأفلاطون، والفارابي، وابن خلدون ضرورة علميَّة، وبحثيّة من أجل ربط اللاحق بالسَّابق. أو من أجل ربط السَّابق باللاحق، من خلال ربط الآراء التي طُرحت عن المدينة الفاضلة، بالآراء التي تُطرح في الزَّمن الآن[50].

وعليه:

ينبغي للمضمون أن يحلل تحليلًا موضوعيًّا لا بتركيب المقدِّمات المتضمِّنة لنتائج المنطق الأورسطوطاليسي التي تفتقد في بعض الأحيان إلى المصادق، كما هو حال القضية الآتية:

كلّ الحيوانات تخاف الأسد

[50] عقيل حسين عقيل، سيادة البشر دراسة في تطور الفكر الاجتماعي، دار ألجا، مالطا، 1997م، ص 89 . 158.

واللبؤة حيوان

إذن: اللبؤة تخاف الأسد

هذه النتيجة لا مصادق لها؛ لأنَّ الحيوانات تخاف الأسد، إلَّا اللبؤة فإنَّها لا تخافه، بل تعاشره بودٍّ، حتى تنجب أشبالًا تكون من بعد أُسودًا عظيمة بعاطفة اللبؤة.

ولأجل الموضوعيَّة ينبغي أن يكون تحليل مضمون المعلومات بالمثبت لا بالمتوقَّع؛ لأنَّ المتوقَّع احتمالي شكّي، أمّا المثبت فيقيني؛ فعند تحليل مضمون القضايا العلميَّة يكون الاستشهاد بالمثبت لا بما يحتاج إلى إثبات؛ فعلى سبيل المثال: البرد، والحر، والمطر، والزلازل، والزواج، والطلاق مثبتات، ولكن هل غدًا سيهطل المطر، أو يكون الجو باردًا، أو حارًّا؟ وهل غدًا سيحدث زواج أو طلاق؟ كلّ هذه تحتاج إلى إثبات بالمثبت.

إنَّ التحليل الموضوعي هو تحليل مفتوح غير مقفل؛ لأنَّه قابل للجديد مما يجعل أحكامه غير مطلقة، ولا نهائيّة إلّا بالمثبت؛ ولذلك لم يضع التحليل الموضوعي سقفًا للتفكير الإنساني المبدع؛ لأنَّ الأحكام المطلقة في الزَّمان الحاضر قد تقع في شكّ الزَّمان المستقبُل، وأنَّ ما نصل إليه اليوم من نتائج، واكتشافات لم تكن نهاية المطاف العلمي، بل إنَّها استمرارية لِمَا سبق، ونقطة انطلاق لِمَا قد يقع من إبداع، واكتشاف، واختراع بالبحوث العلميَّة الجادة؛ فالتحليل الموضوعي للمضمون لا ينبغي أن توضع أمامه إشارة قف، بل يُفسح المجال أمامه من أجل اكتشاف العلاقات بين المتغيّرات التي يؤثِّر في الموضوع؛ ومن ثمَّ لا يجب أن توجد كلمة قف، أو ممنوع في قاموس التحليل العلمي، حتى وإن قبل بها القاموس السياسي.

لقد اعتقد بعض الباحثين الاجتماعيين في الموضوعيَّة لدرجة أنّهم وصفوها بأنَّها المثال الذي لا يساويه مثال في المصادق، حتى ظنَّنا أنَّ الموضوعيَّة هي البيت الذي لم يسكنه الإنسان بعد، نتيجة شكّ البعض في الإنسان، وثقتهم في البيت (الموضوعيَّة). وهنا نتساءل:

هل يحق لنا في الوقت الواحد أن نشكَّ في الإنسان، ونثق في الموضوعيَّة؟

إذا كانت الإجابة بنعم؛ فإنَّ ذلك يعني أنَّ الموضوعيَّة لا ترتبط بالإنسان على الإطلاق؛ ولهذا لم تكن صفة إنسانيّة، ولا علاقة لنا بها، وبالتّالي سقطت اشتراطاتها عنّا، وإذا كانت الإجابة بلا؛ فأنَّ ذلك يعني لا ثقة في الموضوعيَّة من غير الإنسان؛ ولهذا لا يمكن أن يكون الإنسان موضوعيًّا إذا لم توضع الثِّقة فيه وتُغرس.

وعليه: عندما تكون الثّقة قد غُرست في الإنسان لا يمكن أن تكون الموضوعيَّة على حسابه، بل إنَّها تكون من أجله.

الإنسان كما سبق أن ذكرنا هو الذي خلقه الله في أحسن تقويم (في أحسن صورة وجوهر) له مشاعر وأحاسيس وقيم خيّرة، تستوعب العرف، والدين فتشكّل الشخصيَّة الموضوعيَّة، وإذا كان الأمر كذلك؛ فهل الموضوعيَّة تعني: أن يتخلّص الإنسان من دينه، وعرفه، ومن قيم أمَّته لكي يوصف بالموضوعيَّة؟ يرى البعض أنَّ ذلك صوابًا من باب الأمانة العلميَّة، وكأنَّهم يقولون له: انسلخ عن كلِّ ما فيه خصوصيّة لك لكي تصبح إنسانًا عالميًّا، وكأنَّ العالمية ضد التمسّك بالقيم الحميدة التي تحتكم المجتمعات إليها، ولكن لا عيب أن يتمسّك الإنسان بقيم أمّته التي تشكّل كبرياءها، وتظهر تقديره لها، بل العيب أن يتمَّ الانسلاخ عنها في مقابل منفعة خاصّة أو مصلحته مؤقّتة.

ومن الموضوعيَّة ألّا يغفل الباحث عن استطلاع الدراسات السَّابقة التي تصله بلغة الماضين، وتراثهم القيمي، وأساليب حوارهم، وانساقهم التنظيمية، وتمكّنه من إيجاد مكانة لبحثه ليحلّ محله بين البحوث التي سبقته بجهود الآخرين، وليقارن بين أثر المتغيرات على الموضوع بفارق الظَّرف الزَّماني، والمكاني.

وبما أنَّ غرس الثقة العلميَّة والموضوعيَّة يتطلَّب أخذ المعلومات من مصادرها، وأهم المصادر في العلوم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة هو الإنسان، إذن: من الموضوعيَّة أن نثق في الإنسان، وهذا لا يعني أنَّ كلّ ما يقوله الإنسان دائمًا صوابٌ، بل ما يقوله يحتاج إلى التأكّد من مصداقيّته حتى وإن كان صادقًا.

وبما أنَّ التحليل العلمي يعتمد على نظريَّات، وقوانين، ومعطيات، وفلسفات بها تُحلّل القضايا وتُفسّر الظّواهر، إذن: نستطيع القول: إنَّ الموضوعيَّة هي مستوى قيمي لإظهار الحقيقة؛ ولهذا لا يمكن أن يكون بُحّاثنا مبدعون دون أن يسعوا إلى إظهار الحقيقة بموضوعيَّة؟ أو دون أن يتركوا لنا بصماتهم العلميَّة التي فيها ما يُظهر قدراتهم وطاقاتهم المبدعة.

ولهذا؛ فالمجتمعات الراقية تفسح مجالات وخيارات متنوِّعة لبحّاثها كي يتركوا بصماتهم العلميَّة التي تحدث لهم النُّقلة من المستوى الأقلّ، إلى المستوى الأعلى صناعة، وتقنيةً، وقيمًا، وفضائلٌ، وهكذا تُسجل البراءات العلميَّة، وتمنح لمن ترك بصمة بما أضافه جديدًا في ميادين العلوم، والمعارف التطبيقية، والاجتماعيَّة، والإنسانيَّة.

إذن: في مثل هذه الحالة، لا يمكن أن يتجرّد الموضوع عن دور الباحث، وإذا تجرّد عن دور الباحث كان موضوعًا بلا بصمة، والموضوع بلا بصمة كالشخصِ بلا هويَّة، وعندما يكون كذلك يصعب التعرُّف عليه، وعلى ميزته

العلميَّة والإنسانيَّة؛ ولهذا لا يمكن أن تتحقّق الإبداعات بمنعزل عن بصمات المبدع؛ ولذا فالموضوعيَّة لا تعني أن يتجرّد الباحث عن موضوع بحثه، بل ينبغي أن تكون بينهما وحدة حتى لا يَطمِس الموضوع ذات الباحث، ولا تسيطر أنانيَّة الباحث على الموضوع، وتظهر على حسابه.

وعليه: لا يمكن أن يكون الباحث موضوعيًّا وهو متخلّص مما يميّزه عن غيره من قدرات، واستعدادات، وميول، واتجاهات، وقيم اجتماعيَّة، وفضائل إنسانيّة؛ ولهذا من غير الممكن أن نحكم على الأفراد بأنَّهم متساوون موضوعيًّا في القدرات، والاستعدادات، والمواهب، والميول، والرغبات.

إذن: لو دَرَسَ أحد البحَّاثة حالة فرديَّة لموضوع الانحراف (الميول من الذَّاتيَّة إلى الأنانيَّة)، وكان الباحث على خُلق عظيم، والمنحرف وللأسف لا أخلاق له؛ فهل من الموضوعيَّة أن يتخلّص الباحث من قيمه الحميدة وفضائله الخيِّرة التي تفيد في التحليل، والتشخيص، والعلاج من خلال المواعظ الحسنة ذات الأثر الموجب على نفس المبحوث (المنحرف)؟ أم ينبغي للباحث أن يعود إليها، ويستجمع منها كلّ ما يفيد الإصلاح؟

أقول:

إذا انسلخ الباحث عن قيمه التي بها يعتزّ إنسانيًّا واجتماعيًّا، فإنَّ ذلك يعني لا وجود لفارق قيمي بين الباحث السويّ، والمبحوث المنحرف عن قيم المجتمع الحميدة، وفضائله الخيّرة؛ ولأجل الموضوعيَّة ينبغي أن تكون هناك وحدة بين الباحث، وموضوع البحث، ومن الموضوعيَّة ألّا يتجرّد الباحث من قيمه الموضوعيَّة التي تمكّنه من المعرفة الواعية (المسؤولة).

وعليه: فإنَّ الموضوعيَّة مستوى قيمي يرتبط بالموضوع الذي يأخذ صفته أو خاصيّته من الموضوع، والباحث الموضوعي هو الذي يلتزم بالموضوع في أثناء الدِّراسة، والتحليل، والتشخيص، واستخلاص النتائج؛ فإذا سادت الموضوعيَّة بين الباحثين، تصبح الموضوعيَّة ظاهرة علميَّة يسودها المنطق بين الباحثين والمبحوثين، أو بينهم ومواضيع البحث، وفي المقابل إذا سادت الأنانيَّة بين الباحثين أصبحت ظاهرة، وإذا سادت الذَّاتيَّة على حساب الموضوع كانت هي الأخرى ظاهرة، وهكذا عندما تسود الظَّاهرة بشخصية الباحث الانسحابيَّة أو المنطقيَّة.

ولأجل معرفة أهميَّة الموضوعيَّة والمخاطر المترتبة عليها أتساءل:

1 ـ هل الالتزام بإشارة قف، أو الالتزام عندها يعدُّ موضوعيَّة، أم لا يُعدُّ موضوعيَّة؟

2 ـ هل الالتزام بمضمون كلمة ممنوع يُعدُّ موضوعيَّة، أم أنَّه لا يعدُّ كذلك؟

3 ـ هل التقيّد بالإجابة عن الأسئلة التي تتطلّب إجابة بـ(نعم) أو إجابة بـ(لا) تعدُّ موضوعيَّة أم أنَّها لا تعدُّ كذلك؟

4 ـ هل الالتزام بالقانون يُعدُّ موضوعيَّة، أم أنَّه يعدُّ خروجًا عنها؟

5 ـ هل الالتزام بالأخلاق يُعدُّ موضوعيَّة، أم لا يعدُّ التزامًا موضوعيًّا؟

6 ـ هل الالتزام بالدّين يعد موضوعيَّة، أم أنَّه لا يعدُّ موضوعيَّة؟

7 ـ هل الالتزام بطاعة الوالدين يعدُّ موضوعيَّة، أم أنَّه لا يعدّ كذلك؟

8 ـ هل الالتزام بسياسة الدَّولة يعدّ موضوعيَّة، أم لا موضوعيَّة؟

إنَّ الإجابة عن هذه الأسئلة متروكة للجميع؛ لأنَّ الإجابة عليها قد تقودنا إلي الحديث عن حياة الفطرة (التي فطر الإنسان عليها)، وهى الحياة غير المنتظمة برؤانا واشتراطاتنا وقوانيننا، لانتظامها في فلك لا يوجد فيه فعل الأمر، ولا كلمة التحريم والتجريم، لأنَّها الحياة المترتّبة على الخلق، لا الأخلاق، وهذه هي حياة الفطرة ونواميسها الطبيعية.

أمَّا الحياة الإنسانيَّة التي ارتضاها الله لخلقه فهي التي نقلت البشر من حياة الطبيعة إلى حياة الفضائل الإنسانيَّة، وحياة القيم الاجتماعيَّة، إنَّها حياة ما يجب، وما لا يجب، حياة المقبول والمرفوض، وحياة الامتداد، والحركة، والسّكون، إنَّها حياة الدّولة المتواضعة التي تأسّست على العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة والإنسانيَّة، وكذلك الدّولة المرنة التي تأسست على استيعاب الآخر بإرادة وبكلِّ شفافيّة، وكذلك الدّولة الخشنة التي تأسّست على القوات المسلحة، وهراوات البوليس التي أظهرت الحكومات المحكومة بقوانين التجارة العالمية، والبنك الدّولي، مما جعلها مضطرة إلى تجنيد البشر ضد البشر، وترويضهم إلى درجة أنَّهم أصبحوا يتظاهرون ويطالبون بالقوانين التي تحدّ من سلطتهم وحريّتهم تحت عنوان من أجل الاستقرار، أو من أجل الدّيمقراطيَّة التي لم يتمكَّن المواطن من ممارستها.

وعليه: من حقّ البعض أن يتساءل ويستفسر من أجل أن يتدبّر ويعرف الحقيقة، ويميّز بينها وبين المشيئة؛ ليؤمن عن بيّنة، أو يكفر عن بيّنة؛ ولهذا من الصّعب أن يستوعب البعض الدّلالة المفهوميّة لكيف كنا بشرية، ولِمَ لمْ نستمر وأصبحنا إنسانية!

ولتقديم مفاتيح للبحث في هذا التساؤل، قال تعالى: {أنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ آخِذِينَ مَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ

اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ}[51]

يُفترض بعد قراءة هذه الآيات الكريمة نكون قد عرفنا الإجابة عن الأسئلة السَّابقة، أو عرفنا مؤشراتها الموضوعيَّة، وإذا لم نعرف بعد الإجابة عنها أو عن بعض منها نعيد طرح السؤال السَّابق:

هل الالتزام بالقانون يعدُّ من الموضوعيَّة، أم أنَّه قيدُ عليها؟ ولكي أجيب ينبغي أن أحدد مضمون هذا النصّ الاستفساري؛ وذلك من خلال تحديد عناصر استصدار القانون، ومن أجل من يصدر القانون؟

العناصر الأساسية هي:

الحاكم: وهو الصادر والمقرر للقانون (فرد، أو حزب، أو برلمان، أو مجلس، أو هيئة، أو أسرة، أو قبيلة، أو شعب)

المحكوم: وهو المنفِّذ عليه القانون.

الوسيلة: وهي المنفذة للقانون باعتبارها أداة الحاكم.

البحث الموضوعي في هذا التساؤل لا يخرج عن دائرة النسبيّة؛ فبالنسبة إلى الحاكم يُعدّ القانون تشريعًا لدعم الحرّيّة، ويعتبر الالتزام به هو عين الموضوعيَّة.

وبالنّسبة إلى المحكوم يُعدُّ القانون قيدًا على الحريّة، ومن الموضوعيَّة ألَّا يتمَّ الالتزام به.

---

[51] الذاريات 15 . 23.

أمَّا بالنّسبة إلى الوسيلة لا رأي لها إلّا من خلال رأي الحاكم، الرأي الذي تعدُّه الوسيلة مكمن الموضوعيَّة؛ وذلك لأنَّ تقييمها في مُعظم الأوقات يكون متأثرًا بالمصلحة التي من خلالها تفشّى في النظام ما تفشّى من مظالم، ومفاسد، أو مكارم وإصلاحات.

وعليه: مازال السؤال يُطرح:

هل طاعة القانون تُعدّ موضوعيَّة واجبة التقدير، أم إنَّها لا تستوجب ذلك؟

بناء على ما سبق ذكره: تكون لهذا السؤال ثلاثة مفاهيم (إجابات) مختلفة الدّلالة، هي:

1 ـ بالنسبة إلى الحاكم طاعة القانون موضوعيَّة، ويجب أنْ يطاع بالإرادة أو بغيرها.

2 ـ بالنّسبة إلى المحكوم الذي لم يشارك في إقرار القانون لا يعتبر الموضوعيَّة بطاعة القانون، بل يعتبرها في مخالفته.

3 ـ بالنّسبة إلى الأداة المنفِّذة للقانون ليس لها خيار إلّا أن تقول: إنَّ الموضوعيَّة هي في طاعة القانون، وعندما تسنح الفرصة لها بأنْ تقول آراءها بإرادة قد تتحرّر من هذا القيد وتقول الحقّ بموضوعيَّة.

وعليه: من يسنّ القوانين، ويصدرها بوعي يطيعها راضيًا، وبالتالي فمن الموضوعيَّة لا ينبغي لواضع لها أن يخالفها، ومن يخالفها يعاقب موضوعيًّا، لإخلاله بشروط التعاقد القانوني التي التزم بها كواجب ينبغي أن يؤدّى، ومسؤولية يجب تحمّلها؛ ولهذا تكون الدساتير والقوانين المنفّذة لها شِرعةً ومِنهاجًا.

تحليل المضمون
وفقًا لخماسي تحليل القيم

التحليل الإحصائي وتطبيقات خماسي تحليل القيم

في معظم الدّراسات العلميَّة، والاجتماعيَّة، والإنسانيَّة الحديثة، يعتمد البحَّاث على منهج توثيقي لإظهار نتائج الدّراسات في صورة حقائق عدديّة، ورسومات بيانية ملخّصة لمجمل المستهدف الذي يسعى الباحث لإبرازه، مما جعل علم الإحصاء أداة مهمّة متاحة للبحّاث من أجل إظهار الحقائق والنتائج بشكل بسيط، وغير قابل للتحيّز، وجعل خماسي تحليل القيم أداة مهمّة وميسّرة للبحّاث بغرض إظهار الحقائق، وعرضها، وإقرار الأحكام عليها.

لقد تجاوز مفهوم الإحصاء المعنى اللغوي المباشر الذي يفيد عدِّ الأشياء وحصرها فقط إلى معنى علم معرفة الأرقام، وطرق تصنيفها، وأساليب استخدامها.

فالإحصاء: Statistics هو العلم الذي يهتمّ بجمع البيانات المتعلّقة بالظواهر المدروسة، وترتيبها، وتبويبها في جداول تلخيصيَّة، ووضعها في رسومات بيانية متنوِّعة؛ بغرض تحليلها باستخدام القواعد الرّياضية الملائمة لها؛ حتى يتسنّى للباحث الوصول إلى القرار المناسب بطريقة مجرَّدة، ونزيهة.

وإحصائيًّا يمكن تقسيم البيانات إلى قسمين رئيسيين:

1- بيانات كمّية Quantitative Data: وهي البيانات التي يمكن جمعها على هيئة أرقام تمثّل الظَّاهرة المدروسة، مثل: أعداد الأشخاص، الأعمار، الأوزان، السّرعات وغيرها. وهي بدورها تنقسم إلى قسمين:

أ- بيانات منفصلة Discrete Data: وهي البيانات التي يمكن وضعها في صورة أعدادٍ صحيحة فقط، مثل: أعداد الطَّلبة في الفصل الدراسي، الأشجار المثمرة في مزرعة، المرضى في مستشفى وغيرها.

ب- بيانات متَّصلة Continuous Data: وهي البيانات التي تأخذ أعدادًا صحيحةً وكسريةً معًا، مثل: أوزان المواليد، أطوال اللاعبين، درجات الحرارة وغيرها.

2- بيانات وصفيّة Qualitative Data: وهي تلك البيانات التي لا يمكن وضعها على صورة أعداد، بل صفات، وأسماء تمثلها، ومنها ما هو قابل للترتيب مثل: المستوى الدراسي للأفراد، وتقديرات الطَّلبة في الامتحان، والحالة الاقتصاديَّة للأسر وغيرها، ومنها ما هو غير قابل للترتيب مثل: الألوان المفضّلة للأشخاص، أنواع الفواكه، الأسماء وغيرها؛ هذا وقد أضاف خماسي عقيل لتحليل القيم صفات ذات دلالات سلوكيّة تمكّن البحَّاث من إصدار أحكام غير منحازة على اتجاهات وقيم المبحوثين التي تأخذ صفاتها بناء على مقاييس النزعة المركزية، والتشتت المتماثلة مع قطاعات الخماسي.

وعليه:

لا يقتصر علم الإحصاء على التعامل مع البيانات الكميّة فقط رغم كونها الأكثر شيوعًا، واستخداما في الدراسات العمليَّة، بل يمكن استخدامه في الدّراسات الإستبيانيَّة، والظواهر التي تكون الإجابة المتحصل عليها ممثّلة في: (نعم، لا، أحيانًا، غالبًا) وغيرها من التعبيرات التي يستعملها البحَّاث للحصول على إجابات تمثل وجهات نظر المبحوثين في الظَّاهرة المدروسة.

كما أنَّ للتطوّر الهائل الذي يشهده العالم في مجال الحاسوب وطرق استعماله أثرًا كبيرًا في الدفع والرّقي بكلِّ العلوم التي على رأسها الإحصاء؛ إذ وفّرت الكثير من هذه البرمجيّات الفرصة للمختصّين، وغير المختصّين للاستفادة

من التطبيقات للمعادلات، والاختبارات الإحصائية دون التعامل معها مباشرة، والحصول على نتائج دقيقة في أزمنة قياسية.

ومع أنَّنا لسنا بصدد ذكر كلّ البرمجيّات المتاحة للبحّاث في هذا المجال والتفاضل فيما بينها؛ وذلك لاختلاف طبيعة استخدام كلّ منها، فإنَّه من ضمن البرمجيات الحديثة والواسعة الاستخدام في مجال الدراسات الإنسانيَّة برمجية (SPSS) التي تعني: برمجيّة إحصائية للعلوم الاجتماعيَّة (Statistical Package for Social Science) التي تمتاز بسهولة إدخال المعلومات إليها، كما أنَّها تحتوي على عدد كبير من التطبيقات، والاختبارات الإحصائية التي يحتاجها البحَّاث لمعالجة البيانات فضلًا عن التنوّع الكبير في الرّسومات البيانية المتاحة، والجداول التلخيصيَّة التي يمكن دمجها وإضافتها إلى العديد من البرمجيات الأخرى، مما يجعل اختيارنا لهذه البرمجية موافقًا لخماسي عقيل لتحليل القيم، منسجمًا مع التطوير الذي أضافه الخماسي على هذا التصنيف الذي أظهر استقراءات تقييمية جديدة للاتجاهات، والقيم، والأفعال والسُّلوك.

وعليه: لقد تمّ تطبيق الخطوات الثّلاثة السَّابقة الذّكر على تحليل البحث الذي أجريناه على مجتمع طلبة الدّراسات العليا بجامعة الفاتح قسمي: الخدمة الاجتماعيَّة والاقتصاد الزّراعي، وبالتّالي فإنَّ النتائج المتوصّل إليها تخصّ القسمين المذكورين دون أن تعمّم النتائج البحثيَّة على آخرين كما هو الحال عند دراسة العيّنات بمختلف أنواعها، وطرق اختيارها التي تتيح للباحث مجالات متعدّدة في التطبيقات الإحصائية، وبالتّالي استخدام نظرية التقدير للتعرّف على النتائج التي تتعلّق بمجتمع البحث، أمّا فيما يتعلّق بدراسة المجتمع ككلّ فإنَّ البحث الذي أُجري على طلبة قسمي الخدمة الاجتماعيَّة والاقتصاد الزراعي يعدّ أنموذجًا لائقًا في مجالات البحث العلمي التي تمّ تحليلها وفقا للآتي:

أوَّلًا، تحليل مضمون مجال العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة:

يتكوّن مجال العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة من اثنتي عشرة قيمة وستين بديلًا قيميًّا، ويحتوي هذا المجال على العلائق القيميَّة المكوّنة للشخصيّة الاجتماعيَّة التي لها حقوق ينبغي أن تؤخذ، وواجبات يجب أن تؤدَّى، ومسؤوليات يجب أن يتمّ تحمّلها.

إنَّ مجال العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة مجال بنائي يكوّن الشخصيَّة الاجتماعيَّة المتفاعلة والمتعاونة كلما تمَّ تشرب هذه القيم بإرادة، ومعرفة واعية، وإذا لم يتمّ ذلك بإرادة فإنَّ السُّلوك المناقض للبناء قد يكون هو سلوك الصدارة؛ ولذا فإنَّ التفاعل الموجب الذي تنتجه الاثنتا عشرة قيمة هو الذي يقوِّي عاطفة الانتماء والرّوابط القيميَّة الاجتماعيَّة بين الأفراد، والجماعات، والمجتمعات، ويجعل الضمير (نحن) هو السائد بينهم بدلًا من الضمير (أنا) الذي في كثير من الأحيان يؤدِّي إلى الصّدام والفرقة، ويحتوي مجال العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة على الآتي:

1 . علائق قيميّة طبيعيّة: كالعلاقة الأسرية، والعلاقة العائلية، والعلاقة القبلية، وعلاقة الأمّة التي تكوّن الذَّات العامَّة المشتركة للأفراد والجماعات، وتغرس في نفوسهم عاطفة الحبّ، وروح الانتماء.

2 . علائق قيميّة ضروريّة: كالعلائق بين رفاق العمل، ورفاق الحرف والمهن، ورفاق التعليم والتعلّم، وهذه العلائق قد تكون بين بني الأمّة، أو مع الآخرين؛ فعندما تكون بين أبناء الأمّة، أو الوطن تحتويها عاطفة الأصل والانتماء، وعندما تكون مع الآخرين تحتويها علاقة المهنة وعاطفتها المؤقتة.

3 . علائق قيميّة اختياريّة: كالعلاقة مع رفاق المناشط الرياضية، والفنية، والمسرحية، والموسيقية، والثقافيَّة، أو رفاق الحفلات والرّحلات السياحيّة، وكذلك

عندما تكون هذه العلائق الاختيارية بين أفراد الأمّة وجماعاتها فإنَّ عاطفة الأصل والانتماء هي التي تسودها، وعندما تكون مع الآخرين تحتويها علاقة المناشط المتنوّعة، وعاطفتها المؤقتة.

وبإسقاط خماسي عقيل لتحليل القيم على مجال العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة نلاحظ أنَّ اختيارات المبحوثين قد تتوزَّع على القطاعات الخمس للخماسي، وقد تتمركز على قطاع واحد، وقد تتشتت على بعض منها كما هو الحال مع مقاييس النّزعة المركزيّة المستخدمة في الجدول (رقم 1).

تحليل وصفي عام لمضمون مجال العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة

العلائق القيميَّة	المتغيرات الإحصائية					
	N	الوسط	الوسيط	المنوال	الانحراف المعياري	الالتواءات
علاقة المجتمع الإنساني	35	4.17	5.00	5	1.20	-1.432
علاقة الأمّة	35	4.00	4.00	5	1.03	-.859
علاقة الوطن	35	3.86	5.00	5	1.42	-.588
علاقة المجتمع المحلّي	35	3.66	4.00	5	1.30	-.324
علاقة الأسرة	35	4.31	4.00	4	0.68	-1.084
العلاقة الزوجيَّة	35	4.91	5.00	5	0.28	-3.094
علاقة الأخلاق	35	4.57	5.00	5	0.85	-1.760
علاقة الكرم	35	4.20	4.00	4	0.76	-.359
علاقة البخل	35	2.23	1.00	1	1.65	0.743
علاقة الصداقة	35	3.94	3.00	3	1.06	-.040
العلاقة بالجنس الآخر	35	3.74	5.00	5	1.44	-.581
علاقة السُّلوك الاجتماعي	35	4.51	5.00	5	0.51	-.060

جدول رقم (1)

الجدول السَّابق يبيّن بعض المقاييس الإحصائية التي تصف القيم الاجتماعيَّة الاثنتي عشرة، إذ دلّت استمارات الاستبيان على مشاركة الجميع في الإجابة عن كلّ العلائق الاجتماعيَّة، وأنَّ المتوسط العام لأوزان القيم الناتجة من مجموع القيم على عددها كما هو مبين بالمعادلة رقم (1) هو 4.0083 والوسيط الناتج من متوسط العددين اللذين في المنتصف بعد ترتيب البيانات

تصاعديًا، أو تنازليًّا هو 4.5، كما أنَّ المنوال الدَّال على القيمة، أو الصّفة الأكثر تكرارًا، أو انتشارًا للعلائق الاجتماعيَّة كان 5، أي: إنَّ الاختيارات حسب خماسي تحليل القيم كانت موضوعيَّة باعتبار أنَّها تكررت ثمان مرات من مجموع المجال العلائقي للقيم الاثنتي عشرة؛ إذ يمكننا القول: إنَّ مجتمع الدِّراسة كان في العموم على المستوى القيمي (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) في اختياراته للبدائل القيميَّة بالرّغم من وجود بعض الاختلافات القليلة في نتائج الأوزان حسبما دلّت عليه نتائج الانحراف المعياري للعلائق المنفردة، وكذلك بحسابنا لقيمة الانحراف المعياري المعدّل، أو التجميعي من قيم الانحرافات المعيارية السَّابقة؛ وذلك باستخدام المعادلة رقم (2) فكانت 1.0889، كما نلاحظ أنَّ غالبية الالتواءات سالبة القيم مما يدلّ على أنَّ الاختيارات تميل إلى التجمع ناحية الأوزان العالية موافقة بذاك قيم النزعة المركزية التي هي الأخرى تميل إلى القيم العالية (الأوزان الكبيرة) أيضًا.

المعادلة رقم (1)

$$\sigma_p^2 = \frac{\sum_{i=1}^{n}(N_i - 1)\sigma_i^2}{\sum_{i=1}^{n} N_i - N}$$

المعادلة رقم (2)

$$\sigma_p^2 = \frac{(N_1 - 1)\sigma_1^2 + (N_2 - 1)\sigma_2^2 + \ldots\ldots + (N_n - 1)\sigma_n^2}{N_1 + N_2 + \ldots\ldots + N_n - N}$$

وبملاحظتنا للجدول (رقم 1) نجد أنَّ اختيارات طلبة قسمي الخدمة الاجتماعيَّة والاقتصاد الزّراعي لقيمة الكرم كانت (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) في حين كانت اختياراتهم لقيمة البخل، على مستوى (أنانيَّة)، وهنا قد يظن البعض أنَّ للتناقض وضوحًا في العلاقتين في اختيارات الطَّلبة، أي: كيف يكون الإنسان كريمًا، وفي الوقت ذاته بخيلًا؟

أقول: في دائرة الممكن كلّ شيءٍ ممكن، ولكن في هذه النتيجة كان الانسجام والاتفاق الموضوعي في اختيارات الطَّلبة بما يُثبت أنَّهم كرماء، ولا علاقة لهم بالبخل مقارنة بقيمة الكرم؛ وذلك لأنَّ معظم اختيارات الطَّلبة في قيمة الكرم كانت متمركزة على البديلين (علاقة الإنسان بالكرم هي علاقة عطاء، وعلاقة إحسان) وفي ذات الوقت كانت اختياراتهم لقيمة البخل متمركزة على البديل (علاقة الإنسان بالبخل علاقة مرض)، وهذه نتيجة موضوعيَّة تدلُّ على أنَّ علاقة الطَّلبة قيد البحث بالكرم هي علاقة (قويّة) في مقابل علاقتهم بالبخل هي علاقة (ضعيفة جدًّا)؛ ولهذا فهم إيجابيون مع الإيجابي، وسلبيون مع السلبي، (إيجابيي العلاقات مع قيمة الكرم، وسلبيي العلاقات مع قيمة البخل).

وبمشاهدة الشكل (رقم 1) الذي تمّ حسابه من الجدول (رقم 1) نلاحظ أنَّ 50% من وسيط اختيارات الطَّلبة كانت (موضوعيَّة)، ثمَّ يليها في الاختيارات (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، وبقيّة الاختيارات كانت موزعة تقريبًا بالتساوي على (الأنانيَّة والذَّاتيَّة)، أمَّا (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) فلم تظهر على قطاعات خماسي تحليل القيم، وذلك لانعدام اختيارات الطَّلبة للبدائل القيميَّة الدالّة على القطاع الخامس من الخماسي.

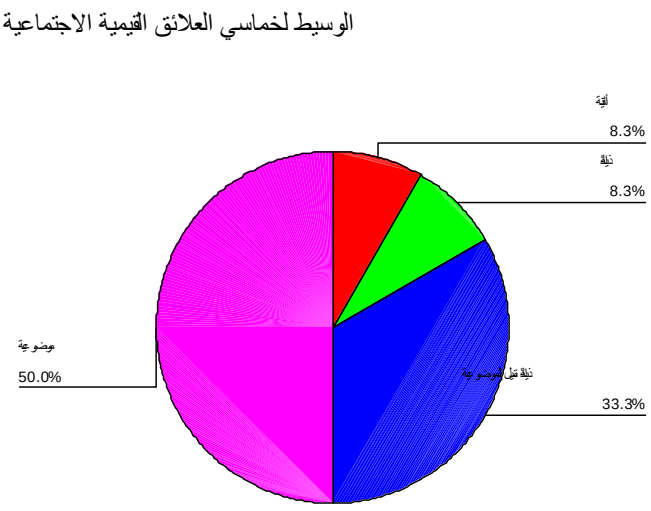

الشكل رقم (1)

وبمشاهدة الشكل (رقم 2) نلاحظ أنَّ وسيط (الموضوعيَّة) قد تكرّر ست مرات من مجموع اثنتي عشرة قيمة؛ ولذا فإنَّ 50% من اختيارات الطَّلبة موضوعيَّة، وهذا يعني أنَّ هذه الاختيارات كانت عقليَّة ومنطقيَّة، وقد تكرر وسيط (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) أربع مرات، ووسيط (الذَّاتيَّة والأنانيَّة) تكررا مرة واحدة فقط، ولم يظهر وسيط ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة على قطاعات الخماسي؛ إذ انعدمت اختيارات الطَّلبة للبدائل القيميَّة الدَّالة على ذلك.

الوسيط لخماسي العلائق القيمية الاجتماء

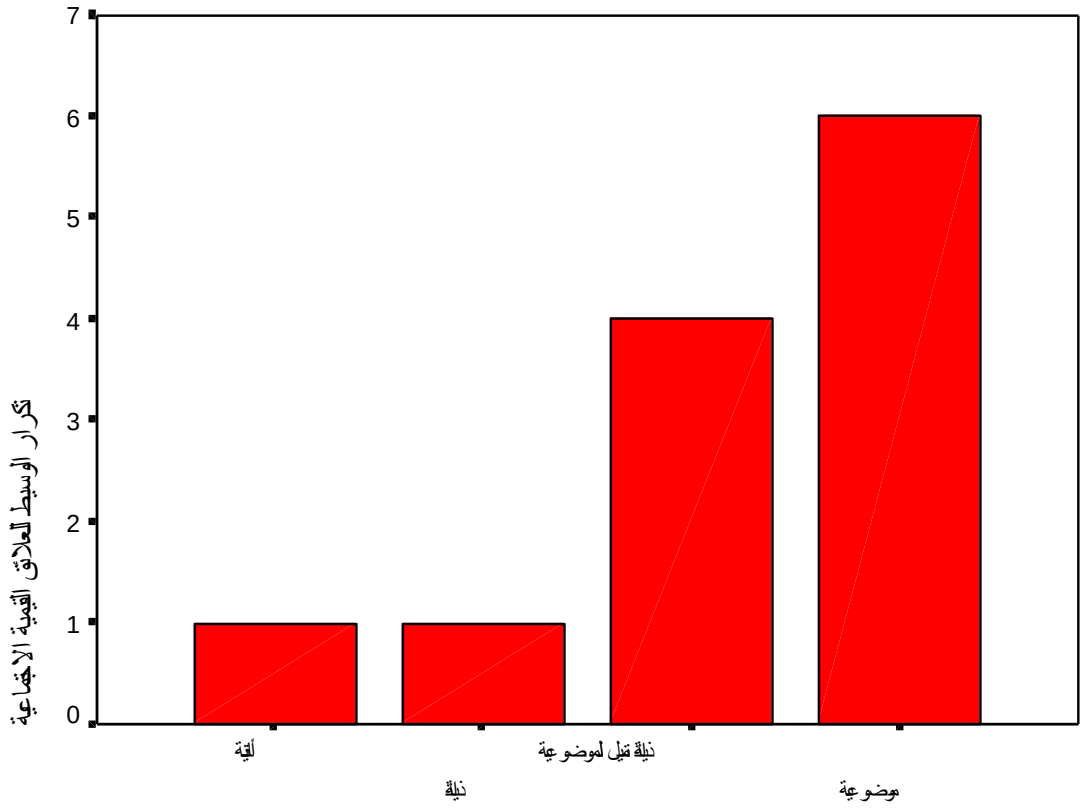

الشكل (رقم 2)

تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة الاجتماعيَّة وفقًا لمتغير التخصص

العلائق القيميَّة	المتغيرات الإحصائية وفقا للتخصص							
	قسم الخدمة الاجتماعيَّة				قسم الاقتصاد الزراعي			
	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N
علاقة المجتمع الإنساني	4.14	5.00	1.25	22	4.23	5.00	1.17	13
علاقة الأمّة	3.86	4.00	1.04	22	4.23	5.00	1.01	13
علاقة الوطن	3.77	5.00	1.54	22	4.00	5.00	1.22	13
علاقة المجتمع المحلي	3.59	3.50	1.37	22	3.77	4.00	1.24	13
علاقة الأسرة	4.36	4.00	0.73	22	4.23	4.00	0.60	13
علاقة الزوجيَّة	4.95	5.00	0.21	22	4.85	5.00	0.38	13
علاقة الأخلاق	4.36	5.00	1.00	22	4.92	5.00	0.28	13
علاقة الكرم	4.27	4.00	0.77	22	4.08	4.00	0.76	13
علاقة البخل	2.14	1.00	1.64	22	2.38	1.00	1.71	13
علاقة الصداقة	4.18	5.00	1.01	22	3.54	3.00	1.05	13
علاقة الجنس الآخر	3.82	5.00	1.56	22	3.62	3.00	1.26	13
علاقة السُّلوك	4.50	4.50	0.51	22	4.54	5.00	0.52	13

جدول رقم (2)

أمَّا إذا أخذنا في الاعتبار تقسيم مجتمع الدِّراسة إلى قسمي الخدمة الاجتماعيَّة والاقتصاد الزراعي، فإنَّ الجدول رقم (2) يبين المقاييس الإحصائية لنتائج استبيان كلّ قسم لذات العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة السَّابقة برغم اختلاف عدد المشاركين في الاستبيان من القسمين، حيث كانت قيمة المتوسّط العام لمتوسطات الأوزان لكلِّ قسم كما هو مبين بالمعادلة رقم (3)

$$\overline{\mu} = \frac{\sum_{i=1}^{N} \mu_i}{N}$$

المعادلة رقم (3)

هي 3.995، 4.0325 على التوالي وبانحراف معياري معدّل لكلِّ منهما قدره 1.1353، 1.019. وبإسقاط خماسي تحليل القيم نلاحظ أنَّ قسم الاقتصاد الزّراعي كانت أوزانه (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) منه عن قسم الخدمة الاجتماعيَّة الذي تدلّ أوزان اختياراته على (الذَّاتيَّة)، وأنَّ مقياس معامل الاختلاف (*Coefficient of Variation*) لتشتت نتائج استبيان القسمين حسب المعادلة رقم (4) هو 28.418%، 25.269 %، أي: إنَّ نتائج التصنيف لطلبة قسم الاقتصاد الزراعي كانت أكثر تجانسًا وبفارق بسيط قدرة 4.9% عن نتائج التصنيف لطلبة قسم الخدمة الاجتماعيَّة.

$$C.V = \frac{\sigma}{\mu} * 100$$

المعادلة رقم (4)

وبتحليل مضمون أثر متغيّر التخصّص كما هو مبين في الجدول (رقم 2) نجد أنَّ العلاقة القيميَّة لقيمة الصداقة كانت واضحة الفروق بين قسمي الخدمة الاجتماعيَّة، والاقتصاد الزراعي، فكان الوسيط يشير إلى أنَّ اختيارات طلبة الخدمة الاجتماعيَّة (موضوعيَّة) في حين كانت اختيارات طلبة الاقتصاد الزراعي (ذاتيَّة)، وهذا يفسر أنَّ اختيارات الخدمة الاجتماعيَّة عقليَّة ومنطقيَّة، أما اختيارات الاقتصاد الزراعي فكانت عاطفية، أي: إنَّ اختياراتهم وقعت تحت سيطرة العاطفة،

وهذا لا يعدُّ عيبًا؛ لأنَّ علاقة الصداقة في أساسها العاطفة؛ ولهذا ارتبطت بالذَّاتيَّة الموضّحة في خماسي تحليل القيم.

تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة الاجتماعيَّة وفقًا لمتغير الجنس

العلائق القيميَّة	المتغيرات الإحصائية وفقا للجنس (النَّوع)							
	ذكور				إناث			
	الوسط	الوسيط	لانحراف المعياري	N	الوسط	الوسيط	لانحراف المعياري	N
علاقة المجتمع الإنساني	4.00	5.00	1.55	11	4.25	5.00	1.03	24
علاقة الأمّة	4.18	4.00	0.98	11	3.92	4.00	1.06	24
علاقة الوطن	3.82	5.00	1.40	11	3.88	5.00	1.45	24
علاقة المجتمع المحلّي	3.55	4.00	1.21	11	3.71	4.00	1.37	24
علاقة الأسرة	4.27	4.00	0.47	11	4.33	4.00	0.76	24
علاقة الزوجيَّة	4.73	5.00	0.47	11	5.00	5.00	0.00	24
علاقة الأخلاق	4.73	5.00	0.65	11	4.50	5.00	0.93	24
علاقة الكرم	3.91	4.00	0.70	11	4.33	4.50	0.76	24
علاقة البخل	2.64	2.00	1.75	11	2.04	1.00	1.60	24
علاقة الصداقة	3.45	3.00	1.04	11	4.17	5.00	1.01	24
علاقة الجنس الآخر	2.73	3.00	1.35	11	4.21	5.00	1.25	24
علاقة السُّلوك	4.55	5.00	0.52	11	4.50	4.50	0.51	24

الجدول رقم (3)

أمّا الجدول رقم (3) فإنَّه يبيّن نتائج الاستبيان المتعلقة بالعلائق القيميَّة الاجتماعيَّة للذّكور (وعددهم 11) والإناث (وعددهنّ 24) فكان المتوسط العام لمتوسطات الأوزان للذكور والإناث: 4.1225، 4.07 على التوالي. أي: إنَّ اختيارات المبحوثين حسب الجنس ووفقًا لخماسي تحليل القيم (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) وبانحراف معياري معدَّل متقارب جدًا قدره 1.0946،1.0641 على التوالي، كما أنَّ درجة معامل الاختلاف للذكور هي 26.552 % وللإناث هي 26.145% مما يعكس درجة التجانس المتقاربة جدًا في اختياراتهم.

وعليه:

فإنَّ متغيّر الجنس في هذه الدِّراسة لا يشكِّل فارقًا مهمًّا في اختيارات المبحوثين للعلائق القيميَّة الاجتماعيَّة بشكلها الشمولي، إلّا أنَّ بعض العلائق القيميَّة قد أبرزت متغيّر الجنس كفارق في اختيارات المبحوثين.

ففي الجدول (رقم 3) كانت اختيارات الإناث لقيمة البخل وفقًا لقيمة الوسيط هي (أنانيَّة)، وكانت اختيارات الذكور بنفس المقياس (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)، ومع أنَّ الإناث أكثر تجانسًا في اختياراتهنّ فإنَّهنّ أقلّ كرمًا من الذكور.

وكذلك هناك فارقٌ في اختيارات الجنسين لعلاقة الصداقة؛ إذ كانت اختيارات الإناث متمركزة على (الموضوعيَّة) كما هو مبيّن بقيمة الوسيط، واختيارات الذكور كانت (ذاتيَّة)، وهذه النتيجة تشير إلى أنَّ الإناث يعتمدن على العقل والمنطق في اختياراتهنّ لقيم الصداقة، والذكور يعتمدون في ذلك على العاطفة، وهذا قد لا يبدو غريبًا في المجتمعات العربية والإسلامية التي تمنح هامشًا كبيرًا للذكور في تكوين علائق الصّداقة، وتحدُّ من هذا الهامش بالنسبة إلى الإناث؛ ولذلك كان الاعتماد متمركزًا على العقل في اختيارات الإناث لبدائل هذه القيمة.

وهكذا كان هناك فارق واضح بين اختيارات الجنسين للعلاقة القيميَّة بالجنس الآخر؛ ففي الوقت الذي كانت فيه اختيارات الإناث لهذه العلاقة موضوعيَّة نتيجة تمركز اختياراتهنّ على أنَّ

(علاقة الإنسان بالجنس الآخر هي علاقة مساواة وعدم التمييز في الحقوق والواجبات) في الوقت ذاته كانت اختيارات الذكور ذاتيَّة؛ وذلك لتشتت اختياراتهم على البدائل القيميَّة الأخرى التي فيها شيء من الحذر، أو أنَّها لا تمنح الفرص المتساوية في العلاقة مع الجنس الآخر.

وتفسيرنا لأثر هذا المتغيّر؛ نتيجة لأنَّ مجتمع الدِّراسة هو مجتمع عربي مسلم؛ إذ يرى البعض أنَّ الإناث مسؤولياتهنّ في معظمها منزليّة؛ ولذا ينبغي أن تكون العلاقة معهنّ غير متساوية، وعليه فإنَّ خماسي تحليل القيم كما هو مبيّن في قيمة الوسيط قد أشار إلى أنَّ اختيارات الذكور (ذاتيَّة)، واختيارات الإناث (موضوعيَّة).

مما تقدَّم تعرضنا لاستخدام الإحصاء الوصفي للبيانات بعدّة طرق كما هو موضّح بالجداول والرسومات البيانية التي أظهرت الأهميَّة الإحصائية في تقصّي أثر المتغيّرات البحثيَّة والتعرّف على العلائق المرتبطة بها، إلّا أنَّ أهميَّة الإحصاء لا تقتصر على الجوانب الوصفيّة فقط، بل إنَّها تتجاوز بأهميّتها إلى التحليل الإحصائي الاستنتاجي الذي يوفر الأرضية غير المتحيّزة لاتخاذ قرارات تتعلّق بالظواهر المستهدفة بالبحث والدِّراسة مما يستوجب الاستفادة من استخدام بعض الاختبارات الإحصائية ذات العلاقة بمشكلة البحث في تحليل مضمون النصّ، أو الحديث، أو الخطاب، أو الوثيقة، والمخطوط، والشخصيَّة.

وعليه:

تستوجب الاختبارات الإحصائية توافر الفرضيَّة العدميَّة (الصفريَّة H_0) الدالّة على عدم وجود اختلافات في اختيارات البدائل والأوزان لكلِّ قيمة من القيم الاجتماعيَّة السَّابقة بالنسبة إلى لمجتمع الدِّراسة، أي: بمعنى وجود تجانس في اختيارات المبحوثين لبدائل وأوزان مجال العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة، مقابل الفرضيَّة (البديلة H_1) الدالّة على وجود اختلافات في اختيارات اثنين على الأقلّ من البدائل والأوزان القيميَّة كما هو موضّح بالشكل (رقم 3).

فرضية تساوي اختيارات المبحوثين للخه

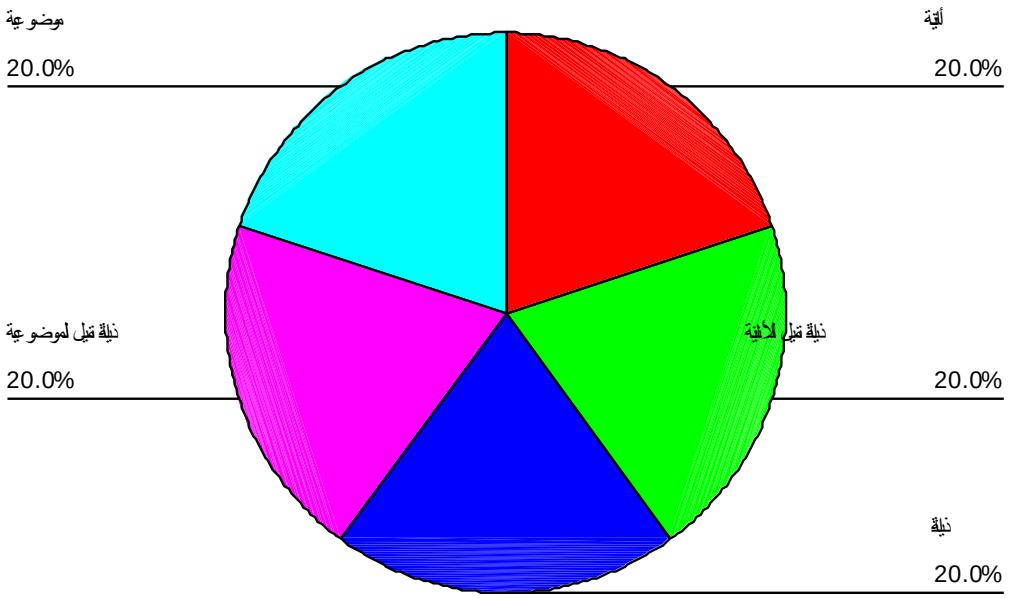

الشكل رقم (3)

وحيث إنَّ بيانات مجتمع الدِّراسة لم تكن طبيعية التوزيع؛ نظرًا لاقتصارها على فئة من الفئات التعليمية ذات التأهيل العالي؛ فإنَّ الاختبار الإحصائي المناسب لتحليل الفرضيَّة السَّابقة يتوافق مع اختبار فريدمان لتحليل التباين ثنائي التصنيف بالرتب "The Friedman two-way Analysis of Variance by Ranks"[52] والذي لا يشترط أن يكون المجتمع طبيعيًّا، وله صيغة الإحصاء الآتية:

$$F = \frac{12}{bk(k+1)} \sum_{j=1}^{k} R_j^2 - 3b(k+1)$$

[52] علي عبد السلام العماري وعلي حسين العجيلي، الإحصاء والاحتمالات النظرية والتطبيقية. مالطا: منشورات دار ELGA، 2000، ص 736.

المعادلة رقم (5)

حيث b تمثل عدد مجتمع الدِّراسة. K تمثل عدد العلائق لكلّ مجموعة من المجموعات التحليلية الست. $\sum_{j=1}^{k} R_j^2$ تمثل مجاميع مربعات الرتب لكلِّ معالجة بجميع أفراد مجتمع الدِّراسة.

علمًا بأنَّ صيغة الاحصاء السَّابقة تقترب من توزيع مربع كاي ($\chi^2_{k-1,\alpha}$) بدرجات حرية (k-1) عند مستوى المعنويّة 5% (التي تمثل درجة الخطأ المسموح به لرفض فرض العدم وهو صحيح حيث يرمز لها بالرمز α).

إنَّ استخدام البرمجيَّات في الاختبارات الإحصائية المحلّلة للمضمون، يوفِّر على الباحث التعامل المباشر مع المعادلات السَّابقة التي قد لا تبدو سهلة لغير ذوي الاختصاص، كما أنَّها توفِّر الدّقة في النتائج المتحصّل عليها فضلًا عن السّرعة في الإنجاز؛ إذ وقع اختيارنا منذ بداية البحث على استعمال برمجيّة (*SPSS*) التي تمتاز بسهولة التعامل معها في إدخال البيانات، واستخراج نتائجها، وتوفُّر الاختبارات الإحصائية المتنوِّعة، والرسومات البيانية المتعدِّدة وغيرها من المزايا، مما يجعلها غير قاصرة على ذوي الاختصاص في الاستخدام؛ ولذا فإنَّ نتائج الاختبار المستخدم (*Friedman Test*) موضحة بالجدول (رقم 4).

a Friedman Test

N	35	
Chi-Square	78.422	
d.f	11	
The P-Value	0.000	

جدول رقم (4)

من الجدول السَّابق (رقم 4) كانت قيمة *Chi Square* الحسابية هي 78.422 مقابل القيمة الجدولية 19.675 تحت درجة الحريّة ((*k-1*=11 وعند مستوى المعنوية 5%، أي: إنَّنا نرفض فرض العدم؛ لأنَّ القيمة الحسابيّة أكبر من القيمة الجدوليّة، ونقبل الفرض البديل الداعي إلى وجود اختلافات جوهريّة وحقيقيّة بين اختيارات مجتمع البحث للبدائل القيميَّة. وبأسلوب مباشر فإنَّ *P--Value* من الجدول السَّابق تدلّ على رفض فرض العدم باعتبار أنَّ قيمتها أقل من 5%.

وبإسقاط المعنى السَّابق على نتائج خماسي تحليل القيم؛ فإنَّ الفرضيَّة العدميَّة تشير إلى أنَّ عدد اختيارات مجتمع البحث (للأنانيَّة) يساوي عدد اختيارات مجتمع البحث (للذاتيَّة التي تميل إلى الأنانيَّة) ويساوي عدد اختيارات مجتمع البحث (للذاتيَّة) ويساوي عدد اختيارات مجتمع البحث (للذاتيَّة التي تميل إلى الموضوعيَّة) وتساوي عدد اختيارات مجتمع البحث (للموضوعيَّة)، مقابل الفرضيَّة البديلة الدالة على عدم تساوي اثنين على الأقلّ من اختيارات قطاعات خماسي تحليل القيم. وحيث إنَّنا رفضنا فرض العدم وقبلنا الفرض البديل؛ فهذا يؤكد توجّه مجتمع البحث إلى عدم تساوي اختياراتهم للبدائل القيميَّة المتماثلة مع قطاعات الخماسي.

ثانيًا: تحليل مضمون مجال العلائق القيميَّة الإنتاجيَّة (الاقتصاديَّة)

يحتوي هذا المجال على خمسة علائق قيمية كلّ منها يؤدِّي إلى الإنتاج سواء أكان هذا الإنتاج ماديًّا (إنتاج السّوق) الذي تتراتب عليه قيم البيع والشراء، وارتفاع مستوى الدخل، أو انخفاضه، أم كان إنتاجًا معرفيًّا (إنتاج المعلومة والفكرة) التي تُثري ما سبق، وتدعم ما في الآن، وتسعى لصناعة المستقبَل؛ ولذا فإنَّ التقنية (مولود الفكرة) تتطوّر وتتنوّع وتتجدّد مع كلِّ جديد.

تحتوي هذه القيم الخمس على بدائل قيمية معيارية لقياس معارف المبحوثين، وتقديراتهم لهذه القيم، أو تفهُّمهم لها، ويتراتب على ذلك التعرُّف على اتجاهاتهم ومستوياتهم القياسية من خلال اختياراتهم للبدائل القيميَّة لكلِّ علاقة من علائق مجال القيم الإنتاجيَّة.

يعتبر هذا المجال العلائقي مجالًا لتحقيق المنفعة القابلة للقياس بالإنتاج الذي يتطلّب إدارة ملاحِقة (تلاحق المنتجين لتمدّهم بالخدمة التي تمكِّنهم من زيادة الإنتاج)، إدارة تتفهّم ظروفهم ومتطلباتهم كما تتفهّم احتياجات المستهلكين.

إنَّ مبدأ المنفعة جعل الإنسان في حالة منافسة مع الآلة بدلًا من منافسته للآخر من بني جنسه؛ ولذا أصبحت الآلة تحلّ محلّ الإنسان غير القادر على المنافسة في العمليَّة الإنتاجيَّة، فإذا كان الجهد المبذول يقلُّ قيمة عن العائد منه؛ فلا بدَّ أن تكون الخسارة هي المبعدة عن ميادين المنافسة الحرّة.

إنَّ تحليل مضمون مجال العلائق القيميَّة الإنتاجيَّة يمكّن البحَّاث من التعرّف على حالات المبحوثين من حيث الجهد، الإنتاج، الإشباع والمنفعة، وفقًا للآتي:

1 . جهد يؤدِّي إلى الإنتاج يؤدِّي للإشباع ويحقّق منفعة.

2 . جهد يؤدِّي إلى الإنتاج، ولا يؤدِّي للإشباع لا يحقّق منفعة.

3 . جهد يؤدِّي إلى الإنتاج، يؤدِّي إلى الزائد عن الإشباع، يحقّق الفائض عن المنفعة.

4 . جهد لا يؤدِّي إلى الإنتاج، لا يؤدِّي للإشباع، ولا يحقّق منفعة.

5 . لا جهد يؤدّى إلى الإنتاج، لا إشباع، ولا منفعة.

وبناء على النقاط السَّابقة تقيّم اختيارات المبحوثين للبدائل القيميَّة؛ إذ هناك من يرى في العمليَّة الإنتاجيَّة التباهي والادعاء والفرجة، وهناك من يراها استهلاكًا، أو تسابقًا، وانبهارًا، أو تخطيطًا، وتصميمًا، وسرعة، وتنوُّعًا، وآخر قد يراها فقرًا، وبطالة مما يجعله عالة على الآخرين.

إنَّ تحليل المجال العلائقي للقيم الإنتاجيَّة يتطلّب معامل الخماسي التي تمكّن البحَّاث من التعرُّف على ما يؤثِّر على العمليَّة الإنتاجيَّة وما يثريها ماديًّا ومعرفيًّا، وما يؤثِّر على الأفراد والجماعات المنتجة والمستهلكة في وقت واحد؛ فهناك من ينظر للعمليَّة الإنتاجيَّة بالمنظور الشخصاني،

وهناك من يراها بنظرة العاطفة الذَّاتيَّة والبعض يتأرجح في اختياراته بين الانسحاب أو أن يكون المنطق أسلوبًا في سلوكه، في حين تكون الفرصة سانحة للموضوعيَّة التي يسودها العقل.

ولأنَّ العمليَّة الإنتاجيَّة واحدة تداخلت هذه القيم الخمسة لإظهار هذا المجال العلائقي وإبراز أهميّته على مستوى الأفراد، والجماعات، والمجتمعات البحثيَّة، وهذا ما يظهره التحليل الوصفي لكلٍّ متغيّر من متغيّرات البحث.

تحليل وصفي عام لمضمون مجال العلائق القيميَّة الإنتاجيَّة

المتغيرات الإحصائية	العلاقة الاقتصاديَّة	علاقة الإبداع	العلاقة العمليَّة	لاقة التقنية	علاقة الإنجاز
N	35	35	35	33	35
Mean	4.54	4.31	4.06	4.67	4.71
Median	5.00	5.00	4.00	5.00	5.00
Mode	5	5	4	5	5
Std. Deviation	0.70	0.99	0.80	0.92	0.57
Skewness	-1.794	-1.07	-.106	-2.547	-1.934

جدول رقم (5)

من خلال قراءاتنا للمتغيّرات الإحصائية للجدول (رقم 5) المبيّن لنتائج مجال العلائق القيميَّة الإنتاجيَّة يتّضح الآتي:

أوَّلًا: أنَّ معظم المبحوثين قد شاركوا في الإجابة عن المتغيّرات الخمسة للقيم الإنتاجيَّة من خلال اختياراتهم البحثيَّة.

ثانيًا: أنَّ قيمة الوسط الحسابي Mean تساوي 4.458، وبتطبيق خماسي تحليل القيم؛ فإنَّ هذه الدرجة تشير إلى (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة).

ثالثًا: قيمة الوسيط Median تساوي (5 درجات) وفقًا للموازين القيميَّة لبدائل التصنيف (تصنيف عقيل لتحليل القيم) وهذه الدرجة تدلُّ على أنَّ اختيارات المبحوثين كانت موضوعيَّة.

رابعًا: أنَّ قيمة المنوال Mode هي (5 درجات) مناظرة لقيمة الموضوعيَّة في الخماسي.

خامسًا: نتائج الانحراف المعياري St.Deviation تدلُّ على التقارب الكبير بين اختيارات المبحوثين لقيم مجال العلائق القيميَّة الإنتاجيَّة، وأنَّ الانحراف المعياري المعدّل طبقًا للمعادلة رقم (2) هو 8087. ، فإنَّ مجتمع الدِّراسة أكثر تجانسًا في اختياراته للعلائق القيميَّة الإنتاجيَّة منها للعلائق القيميَّة الاجتماعيَّة.

سادسًا: قيم الالتواءات Skewness كانت في الاتجاه السَّالب، وهذا يدل على أنَّ الاختيارات كانت تميل إلى التجمع تجاه القيم والأوزان العالية، وفي هذه الحالة تكون موافقة بذلك لقيم النزعة المركزية التي تميل هي الأخرى إلى ذات القيم العالية التي تماثلها الاختيارات الموضوعيَّة في الخماسي.

وبمشاهدة الشكل (رقم 4) الذي يُعدُّ ترجمة للجدول (رقم 5)، نلاحظ أنَّ وسيط اختيارات الطَّلبة للعلائق القيميَّة الإنتاجيَّة كان في معظمه (موضوعيًّا)، ونسبة قليلة كانت (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، وعليه فاختيارات الطَّلبة في مجملها عقليَّة ومنطقيَّة، وهذا يعني أنَّها خالية من الانحياز والشخصانيَّة، وأنَّ نتائج اختيارات الخماسي هي أكثر تقاربًا من نتائج الخماسي لمجال العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة.

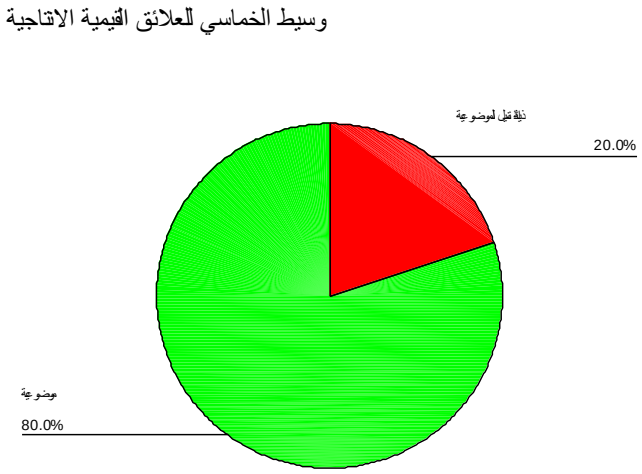

الشكل (رقم 4)

الشكل (رقم 5) يبيّن أنَّ معظم اختيارات الطَّلبة كانت (موضوعيَّة)؛ إذ تكرر وسيطها أربع مرات من مجموع وسيطات القيم الخمس لمجال العلائق القيميَّة الإنتاجيَّة، وتكرر وسيط (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) مرة واحدة.

تدلّ هذه النتيجة على أنَّ كلّ اختيارات الطَّلبة عقليَّة ومنطقيَّة، وتشير إلى أنَّ الطَّلبة هم على مستوى من المسؤوليَّة العلميَّة التي حتّمت عليهم بأن يكونوا موضوعيين في اختياراتهم لقيم مجال العلائق الإنتاجيَّة.

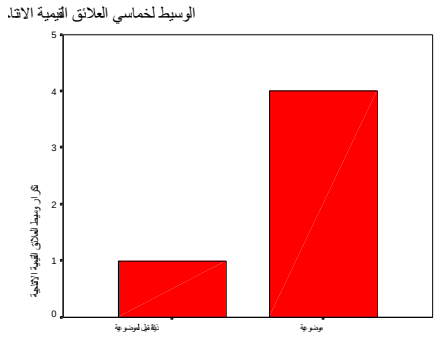

الشكل (رقم 5)

تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة الإنتاجيَّة وفقًا لمتغير التخصّص

العلائق القيميَّة	المتغيّرات الإحصائية وفقا للتخصّص							
	قسم الخدمة الاجتماعيَّة				قسم الاقتصاد الزّراعي			
	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N	الوسط	الوسيط	لانحراف المعياري	N
العلاقة الاقتصاديَّة	4.55	5.00	0.60	22	4.54	5.00	0.88	13
علاقة الإبداع	4.41	5.00	0.96	22	4.15	5.00	1.07	13
العلاقة العمليَّة	3.91	4.00	0.68	22	4.31	5.00	0.95	13
العلاقة التقنية	4.77	5.00	0.75	22	4.45	5.00	1.21	11
علاقة الإنجاز	4.77	5.00	0.53	22	4.62	5.00	0.65	13

الجدول رقم (6)

ومن خلال استقرائنا لمتغيّر التخصُّص كما هو مبيّن في الجدول رقم (6) نلاحظ أنَّ قيمة المتوسّط العام لمتوسطات الأوزان لقسمي الخدمة الاجتماعيَّة والاقتصاد الزراعي على التوالي هما: 4.482، 4.414 وأنَّ الانحراف المعياري المعدّل لكلٍّ منهما هو 0.7194، 0.9611. وبإسقاط خماسي تحليل القيم نلاحظ أنَّ كلا القسمين كانت اختياراتهما هي (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، وأنَّ مقياس معامل الاختلاف لتشتت نتائج التصنيف لقسمي الخدمة الاجتماعيَّة، والاقتصاد الزراعي على التوالي هما 16.051%، 21.773% وهذا يعني أنَّ اختيارات طلبة قسم الخدمة الاجتماعيَّة أكثر تجانسًا من اختيارات طلبة قسم الاقتصاد الزراعي.

ومع أنَّ مقاييس معامل الاختلاف للعلائق القيميَّة الإنتاجيَّة وفقًا لمتغيّر التخصّص قد أظهرت تجانسًا أكثر لدى اختيارات طلبة قسم الخدمة الاجتماعيَّة عنه لدى طلبة قسم الاقتصاد الزراعي، فإنَّ اختيارات المبحوثين للقيمة العمليَّة أظهرت تباينًا لدى طلبة القسمين؛ فكانت اختيارات

طلبة قسم الخدمة الاجتماعيَّة هي (ذاتيَّة)؛ إذ تمركزت معظم اختياراتهم في هذه العلاقة على البديل (علاقة الإنسان بالعمل هي علاقة رغبة لإبراز الأنا والذَّات)، أمَّا اختيارات طلبة قسم الاقتصاد الزراعي فكانت (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)؛ إذ تمركزت معظم اختياراتهم على البديل (علاقة الإنسان بالعمل هي علاقة إنتاج)؛ ولذا كان واضحًا أثر التخصُّص على طلبة القسمين في اختياراتهم لبدائل هذه العلاقة القيميَّة، فتخصّص الاقتصاد الزراعي بالطبيعة التخصُّصيّة، يعدُّ الخريجين لأجل العمليَّة الإنتاجيَّة وبشكلها المادي في الحقول والبساتين وكلّ مجالات الإنتاج ذات العلاقة بالتخصّص، أمَّا طلبة الخدمة الاجتماعيَّة فهم منتجون في المجالات الإنسانيَّة والعلائق القيميَّة الاجتماعيَّة؛ ولذا كانت معظم اختياراتهم عاطفية؛ وذلك لتأثّرها بالتخصّص الذي يعدّ الأخصائيين الاجتماعيين في مجالات العمل المهني، والإنساني لمهنة الخدمة الاجتماعيَّة.

تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة الإنتاجيَّة وفقًا لمتغيّر الجنس

العلائق القيميَّة	المتغيرات الإحصائية وفقا للجنس (النَّوع)							
	ذكور				إناث			
	الوسط	الوسيط	لانحراف المعياري	N	الوسط	الوسيط	لانحراف المعياري	N
العلاقة الاقتصاديَّة	4.45	5.00	0.93	11	4.58	5.00	0.58	24
علاقة الإبداع	3.91	4.00	1.14	11	4.50	5.00	0.88	24
العلاقة العمليَّة	4.36	5.00	0.92	11	3.92	4.00	0.72	24
العلاقة التقنية	4.67	5.00	1.00	9	4.67	5.00	0.92	24
علاقة الإنجاز	4.55	5.00	0.69	11	4.79	5.00	0.51	24

الجدول رقم (7)

وباستقراء نتائج الجدول رقم (7) وفقًا لمتغيّر الجنس، نجد أنَّ المتوسط العام لمتوسطات الأوزان للذكور والإناث على التوالي هما 4.492، 4.388. وبإسقاط خماسي التحليل القيمي نلاحظ أنَّ اختيارات المبحوثين هي (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، وبانحراف معياري قدره 0.9451 للذكور، 0.7397 للإناث، كما أنَّ درجة معامل الاختلاف للذكور هي 21.039% وللإناث هي 16.857% وهذا يعني أنَّ الإناث أكثر تجانسًا في اختياراتهن من اختيارات الذكور للبدائل القيميَّة للتصنيف.

ووفقًا لمتغيّر الجنس؛ فإنَّ الجدول (رقم 7) يوضّح فارقًا في اختيارات الجنسين لبعض العلائق القيميَّة الإنتاجيَّة، فوسيط اختيارات الذكور لقيمة الإبداع يشير إلى (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، أمَّا وسيط اختيارات الإناث فيشير إلى (الموضوعيَّة)؛ وذلك بتمركز اختياراتهنَّ على البديل (علاقة الإنسان بالإبداع هي علاقة خلق وابتكار)، ومن ذلك يتمّ استقراء أنَّ الإناث هنّ أكثر تطلُّعًا لصناعة المستقبُل، وأنَّ الذكور قد تشغلهم أمور الحياة وظروفها الحاليّة، مما يؤخِّرهم عن المشاركة في صناعة المستقبُل الذي لا يمكن الوصول إليه إلّا بالخلق والابتكار.

وبملاحظة الجدول رقم (7) أيضًا، نجد أنَّ اختيارات الذكور للعلاقة العمليَّة كان وسيطها يدلّ على (الموضوعيَّة)، في حين كانت اختيارات الإناث (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، وهذا يشير إلى أنَّ الذكور قد يميلون إلى العمل المنتج عندما يتطلَّب الأمر ذلك، أمَّا الإناث فيملن كما يبدو إلى العمل الوظيفي الذي لا يتطلَّب في معظمه بذل الجهد العضلي الذي يناسب طبيعة الذكور.

a Friedman Test

N	33
Chi-Square	26.645
d.f	4
The P-Value.	0.000

جدول رقم (8)

وباستخدام اختبار فريدمان *Friedman Test* المناسب لتحليل مضمون المجالات القيميَّة؛ فإنَّ الاختبارات الإحصائيَّة تستوجب الفرضيَّة العدميَّة الدالة على عدم وجود اختلافات في اختيارات البدائل والأوزان لكلِّ قيمة من القيم الخمس للعلائق الإنتاجيَّة السَّابقة بالنسبة لمجتمع البحث، مقابل الفرضيَّة البديلة الدّالة على وجود اختلافات لاثنين على الأقل من اختيارات البدائل والأوزان لكلِّ قيمة من القيم.

من الجدول رقم (8) كانت قيمة *Chi- Square* الحسابية هي 26.645 مقابل القيمة الجدولية 9.488 وبدرجة الحرية 4 وعند مستوى المعنوية 5%، وحيث إنَّ القيمة الحسابية أكبر من القيمة الجدولية؛ لذا فإنَّنا نرفض فرض العدم، ونقبل الفرض البديل الدّاعي إلي وجود اختلافات جوهريّة وحقيقيّة بين اختيارات مجتمع البحث للبدائل القيميَّة، أو بمعنى آخر فأنَّنا نتّفق مع الاستنتاج السَّابق نظرًا لأنَّ *P-Value* أقل من 5%. وهذا يعنى: عدم وجود تساوٍ في اختيارات المبحوثين لبدائل مجال العلائق القيميَّة الإنتاجيَّة وأوزانها.

ثالثًا: تحليل مضمون مجال العلائق القيميَّة السياسيَّة:

يحتوي مجال العلائق القيميَّة السياسيَّة على (علاقة الحرّيّة، الاستقلاليّة، علاقة الموقع، السُّلطة، علاقة السّياسة والفكر)، وتكمن في هذه العلائق القيميَّة العناصر الستة القوَّة الدّاعمة للإرادة والقامعة لها في وقتٍ واحدٍ، وهذا ما يجعل السُّلوك البشري في حالة تماثل مع الفعل، أو في حالة تناقض معه، مما يؤدِّي إلى التفاعل، والمشاركة، والوحدة، أو يؤدِّي إلى الرّفض والتمرّد والصّدام، أو يؤدِّي إلى الخنوع، والادعاء، والنفاق السياسي.

يحتوي أيضًا هذا المجال على خمسة بدائل معيارية لكلِّ علاقة من العلائق القيميَّة، وأنَّ كلِّ بديل من البدائل القيميَّة يتماثل مع قطاع من قطاعات خماسي عقيل لتحليل القيم الذي يتكوَّن من: (الأنانيَّة، ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة، ذاتيَّة، ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة، والموضوعيَّة)؛ ولذلك تتباين اختيارات المبحوثين من مجتمع لآخر، ومن موضوع لآخر، فما يراه البعض مناسبًا، أو مفضَّلًا في اختياراتهم للبدائل القيميَّة، قد لا يراه البعض الآخر كذلك، أو أنَّهم يرون ما هو أفضل؛ ولذا تتأثّر اختيارات المبحوثين بالمتغيرات السياسيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والنفسيّة والذوقيَّة والثقافيَّة.

إنَّ تحليل مجال العلائق القيميَّة السياسيَّة يؤدِّي إلى معرفة اتجاهات المبحوثين، وميولهم، ومدى تمسّكهم بالقيم التي تكوّن شخصياتهم، أو تهدّها، ونظرًا لوجود الفروق الفرديَّة في القدرات والاستعدادات والمهارات؛ فإنَّه بالضرورة تتباين نتائج اختيارات مجتمع البحث ونتائج اختيارات العينة مهما كان نوعها.

ولأنَّ مجال العلائق القيميَّة السياسيَّة ذو صلة بالقرار وأساليب اختياره، وبالتنفيذ وطرق اعتماده فإنَّه بلا شكّ ذو صلة بالإرادة التي تتميّز من خلالها كلّ شخصية، وكلّ جماعة، ومجتمع وفقًا لقطاعات الخماسي المتماثلة مع البدائل القيميَّة لكلِّ علاقة من العلائق السياسيَّة التي تؤكّد الآتي:

1 . روابط اجتماعيَّة طبيعية، تؤدِّي إلى مجتمع الذَّاتيَّة، تحقّق الشخصيَّة العاطفيَّة.

2 . روابط منفعيّة تؤدِّي إلى مجتمع الأنا، تحقّق الشخصيَّة الفردَّة (الشخصانيَّة).

3 . روابط فكرية، تؤدِّي إلى مجتمع الفكرة، تحقّق الشخصيَّة الموضوعيَّة (العقليَّة).

4 . روابط سياسيَّة تؤدِّي إلى مجتمع الاختراق، تحقّق الشخصيَّة الانسحابيَّة.

5 . روابط إنسانية تؤدِّي إلى المجتمع الإنساني، تحقّق الشخصيَّة الاقترانيَّة (المنطقيَّة).

وبتحليل مجال العلائق القيميَّة السياسيَّة كما في الجدول رقم (9) نلاحظ أثر كلّ متغيّر من المتغيّرات ونتمكّن من تفسيره موضوعيًّا.

تحليل وصفي عام لمضمون مجال العلائق القيميَّة السياسيَّة

المتغيّرات الإحصائيّة	علاقة الفكر	علاقة السياسة	علاقة السلطة	علاقة الموقع	العلاقة الاستقلاليّة	علاقة الحريّة
N	35	35	35	35	35	35
Mean	4.20	4.83	4.60	4.60	3.80	4.23
Median	5.00	5.00	5.00	5.00	3.00	4.00
mode	5	5	5	5	3	4
Std. Deviation	1.11	57.0	0.91	0.74	0.96	43.0
Skewness	-1.250	-4.115	-2.275	-2.012	0.426	1.351

جدول رقم (9)

من خلال مشاهداتنا لجدول نتائج العلائق القيميَّة السياسيَّة رقم (9) نلاحظ الآتي:

أوَّلًا: أنَّ مجتمع البحث كان حاضرًا بمجموعه 100% من خلال اختياراته، وإجاباته عن تساؤلات استمارة تصنيف التحليل القيمي، وقد يدلّ هذا على وضوح البدائل القيميَّة لتصنيف مجال القيم السياسيَّة

ثانيًا: أنَّ المتوسط العام لأوزان القيم يساوي 4.54 مما يشير إلى أنَّ معظم نتائج استمارة التصنيف كانت (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) في اختيارات المبحوثين.

ثالثًا: الوسيط للقيم السياسيَّة يساوي 5، وهذه تماثل درجة الموضوعيَّة في الخماسي المتماثل مع موازين التصنيف المستخدم في هذه الدِّراسة.

رابعًا: أظهر المنوال الموضوعيَّة من خلال تكراره أربع مرات من مجموع العلائق القيميَّة السياسيَّة الستة.

خامسًا: يمكننا القول بأنَّ مجتمع الدِّراسة كان (موضوعيًّا) في اختياراته للبدائل القيميَّة بالرّغم من وجود بعض الاختلافات القليلة في نتائج الأوزان حسبما دلّت عليه نتائج الانحراف المعياري للعلائق المنفردة، وأنَّ قيمة الانحراف المعياري المعدّل لهذه العلائق هو 8205.، أي: إنَّ مجتمع البحث أكثر تجانسًا في اختياراته للعلائق القيميَّة السياسيَّة منها للعلائق القيميَّة الاجتماعيَّة.

سادسًا: يلاحظ أنَّ غالبية الالتواءات كانت سالبة القيم، كما هو الحال في المجالات العلائقيَّة السَّابقة الذكر، مما يعكس أنَّ الاختيارات تميل إلى التجمع ناحية الأوزان العالية، وهي تكون موافقة بذاك لقيم النزعة المركزية التي هي الأخرى تميل إلى القيم العالية أيضًا.

الشكل (رقم 6) المبيّن لنتائج الجدول (رقم 9) يبيّن أنَّ معظم اختيارات وسيطات الطَّلبة هي موضوعيَّة وفقًا للخماسي الذي لم تظهر على قطاعاته (الأنانيَّة)، ولا (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)؛ وذلك لانعدام اختيارات الطَّلبة للبدائل القيميَّة لهذين القطاعين، في حين ظهرت الاختيارات

الجزئيَّة (ذاتيَّة، وذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، وتدلُّ نتائج الشكل (رقم 6) على أنَّ الاختيارات كانت في معظمها عقليَّة، ثم منطقيَّة وعاطفيَّة.

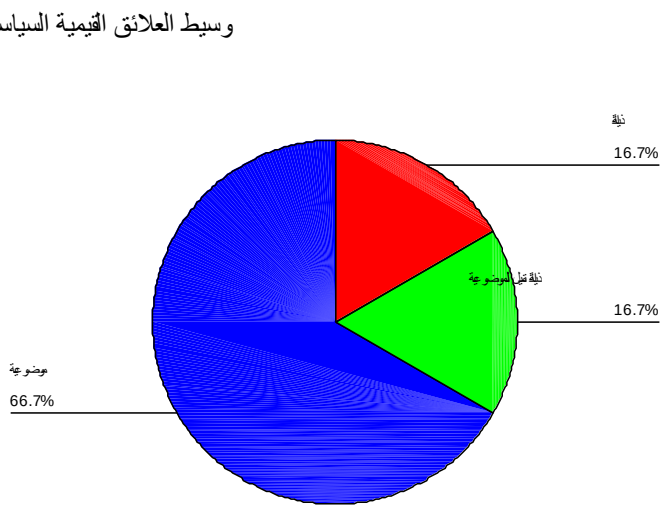

الشكل (رقم 6)

الشكل رقم (7) يبيّن أنَّ اختيارات الطَّلبة قد يُكرّر وسيطها خمس مرات من مجموع العلائق القيميَّة السياسيَّة الست، فكانت اختياراتهم وفقًا للخماسي موضوعيَّة، ثم تكرّر وسيط (الذَّاتيَّة) مرة واحدة، و(ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) هو الآخر تكرر مرة واحدة، ولم تقع اختيارات الطَّلبة على البدائل القيميَّة (للأنانيَّة، ولا لذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة) مما جعل جُلّ اختياراتهم عقليَّة، وقليلًا منها كانت منطقيَّة وعاطفيَّة.

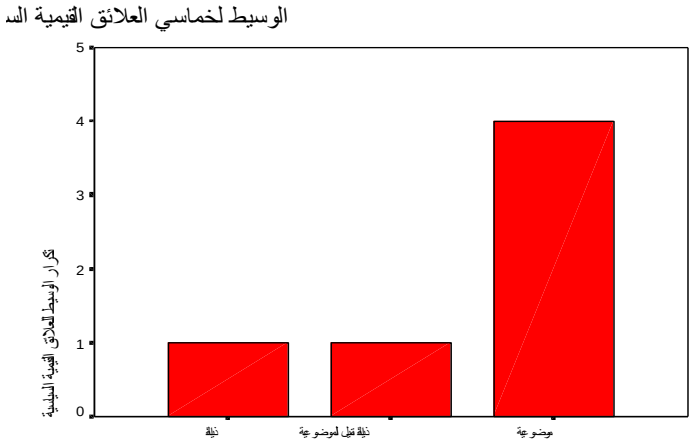

الشكل (رقم 7)

تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة السياسيَّة وفقًا لمتغيّر التخصص

العلائق القيميَّة	المتغيرات الإحصائية وفقا للتخصص							
	قسم الخدمة الاجتماعيَّة				قسم الاقتصاد الزراعي			
	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N
علاقة الفكر	4.52	5.00	0.80	22	3.77	4.00	1.42	13
علاقة السياسة	4.77	5.00	0.96	22	4.92	5.00	0.28	13
علاقة السلطة	4.86	5.00	0.47	22	4.15	5.00	1.28	13
علاقة الموقع	4.64	5.00	0.79	22	4.54	5.00	0.66	13
علاقة الاستقلالية	3.68	3.00	0.95	22	4.00	4.00	1.00	13
علاقة الحريّة	4.27	4.00	0.46	22	4.15	4.00	0.43	13

الجدول (رقم 10)

من خلال ملاحظاتنا لنتائج مجال العلائق القيميَّة السياسيَّة وفقًا لمتغيّر التخصّص، وكما هو مبيّن في الجدول (رقم 10) نلاحظ أنَّ قيمة المتوسط العام لمتوسطات الأوزان لطلبة قسم الخدمة الاجتماعيَّة هو 4.456، ولطلبة قسم الاقتصاد الزراعي هو 4.255، وأنَّ الانحراف المعياري المعدّل لكلٍّ منهما على التوالي هو 0.7159، 0.9446. وبإسقاط خماسي تحليل القيم على نتائج اختيارات طلبة القسمين نلاحظ أنَّ اختياراتهما كانت (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، وأنَّ مقياس معامل الاختلاف لتشتت نتائج التصنيف للقسمين على التوالي هما 16.065%، 22.199% وهذا يشير إلى أنَّ نتائج التصنيف لطلبة قسم الخدمة الاجتماعيَّة أكثر تجانسًا من طلبة قسم الاقتصاد الزراعي وبفارق قدره 6.134%.

إنَّ التجانس الذي ظهر على اختيارات طلبة قسم الخدمة الاجتماعيَّة لبدائل العلائق القيميَّة السياسيَّة، قد يشير إلى أنَّهم أكثر مشاركة من طلبة الاقتصاد الزراعي فيما يتعلَّق بالأمور السياسيَّة، هذا وقد وَضُحَ أثر التخصص بين طلبة القسمين في اختياراتهما لبدائل العلاقة الفكرية؛ إذ كان وسيط اختيارات طلبة قسم الخدمة الاجتماعيَّة يدلُّ على (الموضوعيَّة)، واختيارات طلبة قسم الاقتصاد الزراعي كانت تدلُّ على (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، وقد يعود هذا الفارق إلى أنَّ القضايا الفكريّة تقترب أكثر إلى تخصّص الخدمة الاجتماعيَّة منه إلى قسم الاقتصاد الزراعي.

وبمشاهدتنا أيضًا للجدول (رقم 10) نلاحظ فارقًا في اختيارات طلبة القسمين للبدائل القيميَّة للعلاقة الاستقلالية؛ فقد كانت اختيارات طلبة قسم الخدمة الاجتماعيَّة (ذاتيَّة)، حيث تمركزت معظم اختياراتهم على البديل (علاقة الإنسان باستقلاليته هي علاقة موازنة والتوفيق بين الحريّة الشخصيَّة والضوابط الاجتماعيَّة) وفي هذا الاختيار يكمن أثر التخصُّص على اختيارات طلبة الخدمة الاجتماعيَّة، أمَّا اختيارات طلبة الاقتصاد الزراعي فكانت (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، حيث إنَّ 50% تقريبًا من اختياراتهم قد تجمَّعت على البديل (علاقة الإنسان باستقلاليته هي

علاقة تكامل الإحساس بقيمة دور الإنسان في الحياة) أي: إنَّهم ربطوا اختياراتهم بالدَّور الذي يقوم به الإنسان في الحياة.

وفي الوقت الذي كانت فيه اختيارات طلبة الخدمة الاجتماعيَّة عاطفية باعتبارها (ذاتيَّة)، كانت اختيارات الاقتصاد الزراعي (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)؛ نتيجة لتجاوز اختياراتهم تأثيرات العاطفة الاجتماعيَّة (الذَّاتيَّة).

تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة السياسيَّة وفقًا لمتغير الجنس

العلائق القيميَّة	المتغيرات الإحصائية وفقا للنوع							
	ذكور				إناث			
	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N
علاقة الفكر	4.18	5.00	1.08	11	4.21	5.00	1.14	24
علاقة السياسة	4.91	5.00	0.30	11	4.79	5.00	0.66	24
علاقة السلطة	4.82	5.00	0.40	11	4.50	5.00	1.06	24
علاقة الموقع	4.73	5.00	0.65	11	4.54	5.00	0.78	24
علاقة الاستقلالية	3.73	3.00	1.01	11	3.83	3.00	0.96	24
علاقة الحرية	4.27	4.00	0.47	11	4.21	4.00	0.43	24

الجدول (رقم11)

يحتوي الجدول (رقم 11) على النتائج المترتبة على متغيّر الجنس في مجال العلائق القيميَّة السياسيَّة التي يلاحظ من خلالها أنَّ المتوسط العام لمتوسطات الأوزان للذكور يساوي 4.44 وللإناث يساوي 4.346. ولذا فإنَّ المتوسط العام لمتوسطات الأوزان حسب الجنس ووفقًا لخماسي تحليل القيم هو (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، وبانحراف معياري معدَّل متقارب قدره للذكور

0.7165 وقدره للإناث 0.8731، هذا وإنَّ درجة معامل الاختلاف للذكور تساوي 16.137% وللإناث تساوي 20.089% وهذا يعكس درجة التشتت النسبي بين الجنسين بفارق قدره 3.952%. وبرغم أنَّ هذه النسبة ليست كبيرة فإنَّ متغيّر الجنس يشكِّل فارقًا نسبيًّا في اختيارات المبحوثين للعلائق القيميَّة السياسيَّة.

Friedman Test a

N	35
Chi-Square	37.134
d.f	5
The P-Value.	0.000

جدول رقم (12)

لقد سبق ذكر الفرضيَّات العدميَّة والبديلة التي لا تختلف في مجملها عن الصياغة السَّابقة نفسها، إلّا أنَّ الاختلافات المتوقَّعة تأتي من تغيّر القيم الحسابيّة الجدوليّة.

ولذا نلاحظ أنَّ القيمة الحسابية لمربع كاي هي 37.134 التي تزيد عن القيمة الجدوليّة 11.070 تحت درجة حرية 5 عند مستوى المعنويّة 5% مما يستوجب رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل موافقةً بذلك قيمة P-Value، وأنَّ الاختلافات في نتائج اختيارات مجتمع الدِّراسة تدلّ على وجود فروق جوهرية وحقيقية في اختياراتهم للبدائل القيميَّة وليست نتيجة صدفة.

رابعًا: تحليل مضمون مجال العلائق القيميَّة النفسيّة

يحتوي هذا المجال على سبع علائق قيمية يؤثِّر في علائق أخرى، وتتأثّر بها، وهي تفيد في التحليل النفسي للأفراد والجماعات والمجتمعات من خلال التعرُّف على اتجاهاتهم وميولهم والقيم التي يتمسّكون بها أو التي يحيدون عنها، مما يجعلهم يتخذون مواقفًا وأدوارًا متباينة تختلف من وقت لآخر.

وبتحليل مجال العلائق القيميَّة النفسيّة ينبغي للبحَّاث أن يهتموا بمعرفة علم الخفايا التي تجعل من الأفراد متفاعلين ومتفائلين، أو منطويين ومتقوقعين في حالة إقدام أو إحجام، في حالة مشاركة، أو في حالة عزلة ووحدة؛ ولذا فإنَّ معرفة علم الخفايا يمكّن البحَّاث من معرفة العلل والأسباب الكامنة وراء الأفعال المرتكبة؛ ولهذا فهو علم معرفة الباطن (الجوهر) الذي يتطلَّب تحليل شخصيَّة المبحوث تحليلًا نفسيًّا غير مباشر، ولهذا فالسُّلوك الظَّاهر قد لا يعبر عن حقيقة الكامن، مما يجعل المحلل أو الباحث يلتجئ إلى استخدام الأساليب الإسقاطية في دراسة بعض المواضيع المتعلِّقة بالشخصيَّة.

أنَّ النّفس البشريَّة تقوى وتضعف بالكلمة، أو الفعل، أو السُّلوك، وتتأرجح في دائرة الممكن بين الخيال المتوقَّع، والخيال غير المتوقَّع؛ فهي عندما تضعف تضطرب، وعندما تقوى تطمئن، ومن ثمَّ فمعايير اختياراتها القيميَّة في بعض الأحيان تتمركز على الأفعال (الأنانيَّة)، وفي بعض الأحيان الأخرى تتمركز على (الذَّاتيَّة) أو (الموضوعيَّة)، وفي حين آخر تتشتت الذَّات بين (الميول إلى الأنانيَّة) أو (الميول إلى الموضوعيَّة)، وهذا يدلّ على أنَّ مجال العلائق القيميَّة النفسيّة قد تندمج فيه مكوِّنات الشخصيَّة، مما يجعل عناصر الذَّاتيَّة جزءًا لا يتجزأ من عناصر (الأنانيَّة)، أو عناصر (الموضوعيَّة)، وهذا يتماثل مع قواطع خماسي تحليل القيم الذي يمكّن البحَّاث من معرفة محتويات النصّ، أو الخطاب، أو الشخصيَّة قيد البحث والدِّراسة.

إنَّ القيم التي يحتويها مجال العلائق النفسيّة تنصهر في بوتقة الاعتراف والتقدير التي يتمركز عليها التفكير الإنساني؛ إذ الكلّ يسعون إلى نيل الاعتراف والتقدير وعلى جميع المستويات، مستوى الحاكم، ومستوى المشارك، ومستوى المحكوم، ومستوى الحرّ، ومستوى العبد في زمن العبوديَّة؛ فالعبد كغيره من البشر، يبحث عن قيمة الاعتراف والتقدير؛ فهو كغيره يسعى لأن يعترف له سيده بأنَّه مخلص لكي يزيد في الطاعة، وأنَّ يقدِّره على هذا الإخلاص، والابن الذي يطيع والديه في غير معصية الله عزَّ وجلَّ، يريد أن ينال منهما الاعتراف والتقدير؛ لكي يستمر في هذه الطّاعة؛ وهكذا الحاكم يسعي إلى أن ينال الاعتراف والتقدير من رعيّته بأنَّ النظام الذي يترأسه هو الأفضل، وأن يقدّروا هذا التفضيل، أو أن يقدّروا الظروف التي لم تمكّنه من تحقيق خطابه أيام الدّعاية الانتخابية، وهكذا المحكوم يسعى لنيل الاعتراف والتقدير من الحاكم على تحمّله فترة حكمه، وأن يقدّره على هذا التحمّل؛ ولذلك فإنَّ البدائل القيميَّة لهذا المجال العلائقي تستوجب استخدام الخماسي في التعرُّف على السُّلوك الذي يتغيّر حاله من شخص لآخر، ومن ظرف لظرف، وبخاصّة أنَّ السُّلوك البشري يسعي إلى تحقيق الاعتراف والتقدير، في مقابل إشباع الحاجة كما هو مبيّن في الآتي:

سلوك يعترف بالحاجة ويقدّرها، يحقِّق الرِّضا، ويؤدِّي إلى إثبات الذَّات.

سلوك لا يعترف بالحاجة، ولا يقدّرها، يحقِّق الاضطراب، ويؤدِّي إلى الانسحابيَّة.

سلوك يعترف بالزائد عن الحاجة، ويقدِّره، يحقِّق الرّضا، ويوصف بالعقليَّة.

سلوك لا يتدخل فيما لا يعنيه، يحقّق الرّضا، ويوصف بالمنطقيَّة.

سلوك لا يُفعل إلّا لمصلحة، يحقّق الرّضا، ويوصف بالشخصانيَّة.

ومن خلال نتائج البحث الذي أجريناه على طلبة الدراسات العليا بقسمي الخدمة الاجتماعيَّة والاقتصاد الزراعي بجامعة الفاتح نتعرّف على الأثر القيمي لمجال العلائق النفسيّة وبدائلها المعيارية وفقًا للعرض الآتي:

تحليل وصفي عام لمضمون مجال العلائق القيميَّة النفسيّة

المتغيرات الإحصائية	علاقة الشخصيَّة	علاقة إثبات الذَّات	علاقة ضميرية	علاقة الواجب	علاقة الحقيقة	علاقة الواقع	علاقة الجنسية
N	35	34	34	35	35	35	35
Mean	4.31	4.50	4.82	4.80	4.14	3.80	4.63
Median	5.00	5.00	5.00	5.00	4.00	3.00	5.00
mode	5	5	5	5	4	3	5
Std. Deviatio	1.23	1.02	0.39	.41	.77	0.93	1.06
Skewnes	-1.348	-1.898	-1.777	-1.568	-.257	.424	-2.955

جدول رقم (13)

من خلال مشاهداتنا لجدول نتائج العلائق القيميَّة النفسيّة نلاحظ الآتي:

أوَّلًا: لقد دلّت استمارات الاستبيان على مشاركة معظم أفراد مجتمع البحث في الإجابة عن العلائق القيميَّة النفسيّة؛ وذلك باستثناء اختيار مفردة واحدة من مفردات المجتمع للعلاقتين (العلاقة الضميريَّة، وعلاقة إثبات الذَّات).

ثانيًا: أنَّ المتوسط العام لأوزان القيم يساوي 4.42، وهذه القيمة تماثل قيمة (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) في الخماسي.

ثالثًا: الوسيط الحسابي يساوي 5، وهذه القيمة تساوي قيمة الموضوعيَّة المتماثلة مع موازين التصنيف المستخدم في الدِّراسة والبحث.

رابعًا: أنَّ قيمة المنوال الأكثر انتشارًا في العلائق القيميَّة النفسيّة تساوي 5 باعتبارها الصّفة التي انتشرت خمس مرات من مجموع القيم السّبع في مجال العلائق النفسيّة، وباستخدام الخماسي تُعدّ اختيارات مجتمع البحث موضوعيَّة.

خامسًا: يمكننا القول: إنَّ مجتمع البحث كان موضوعيًّا في اختياراته للبدائل القيميَّة بالرغم من وجود بعض الاختلافات اليسيرة في نتائج الأوزان حسبما دلّت عليه نتائج الانحراف المعياري للعلائق، وأنَّ الانحراف المعياري المعدّل العام يساوي 8836. وهو يشير إلى أنَّ الاختيارات في هذا المجال أكثر تجانسًا من مجال العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة، وأقل تجانسًا من مجالي العلائق القيميَّة الإنتاجيَّة والعلائق القيميَّة السياسيَّة.

سادساً: يلاحظ أنَّ غالبية الالتواءات كانت سالبة القيم مما جعلها في حالة توافق مع القيم الإحصائية لمقاييس النزعة المركزية، وكذلك مع القيم العالية لدرجات خماسي تحليل القيم.

الشكل رقم (8) يبيّن أنَّ غالبيّة اختيارات وسيطات الطَّلبة للعلائق القيميَّة النفسيّة هي (موضوعيَّة)، ونسبة قليلة منها: (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، وما يساويها (ذاتيَّة)، وتدلُّ هذه النتائج على أنَّ اختيارات الطَّلبة في معظمها عقليَّة، كون اعتمادها على العقل، ثم إنَّها منطقيَّة كونها (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، وعاطفيَّة من حيث إنَّها (ذاتيَّة).

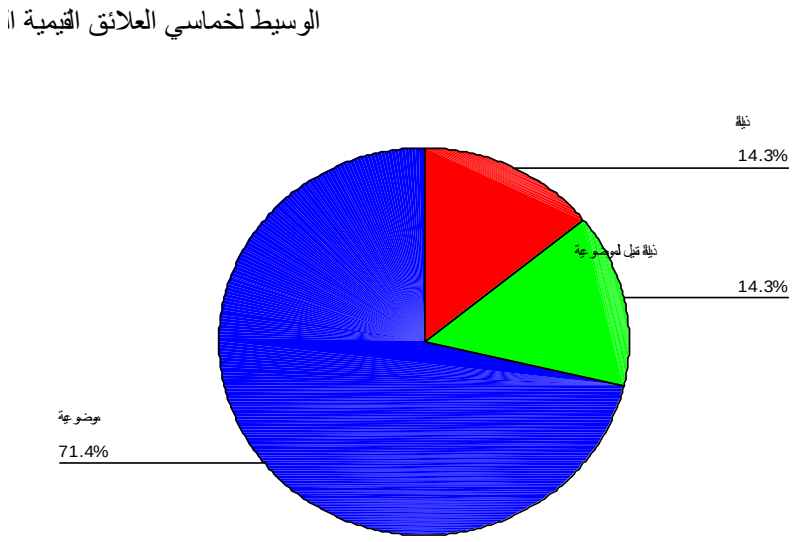

الشكل (رقم 8)

الشكل رقم (9) يبيّن أنَّ تكرارات الوسيط للعلائق القيميَّة النفسيّة قد تكرَّر خمس مرات من مجموع سبع، وهذه التكرارات تماثل (الموضوعيَّة) على خماسي تحليل القيم، وبقيّة اختيارات الطَّلبة تكرَّرت مرّة على أنَّها (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، ومرّة أخرى على أنَّها (ذاتيَّة)، وعليه: مازال العقل هو المسيطر على اختيارات الطَّلبة لبدائل العلائق القيميَّة؛ إذ كان واضحاً في جميع العلائق السَّابقة، ثمَّ تليه في الأهميَّة الاختيارات المنطقيَّة والذَّاتيَّة.

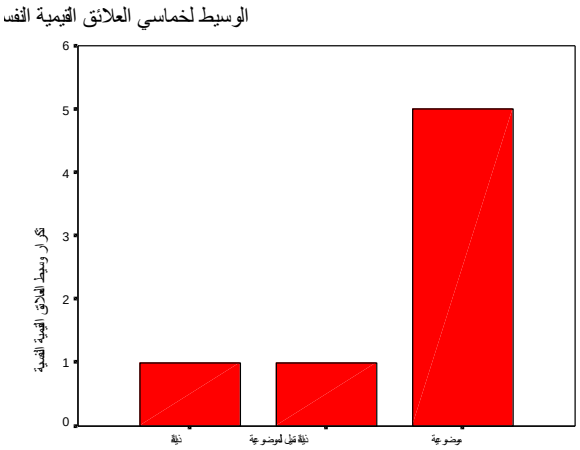

الشكل رقم (9)

تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة النفسيّة وفقًا لمتغيّر التخصّص

العلائق القيميَّة	المتغيرات الإحصائية وفقا للتخصص							
	قسم الخدمة الاجتماعيَّة				قسم الاقتصاد الزراعي			
	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N
علاقة الشخصيَّة	4.45	5.00	1.18	22	4.08	5.00	1.32	13
علاقة إثبات الذَّات	4.64	5.00	0.90	22	4.25	5.00	1.22	13
العلاقة الضميرية	4.91	5.00	0.29	22	4.67	5.00	0.49	13
علاقة الواجب	4.86	5.00	0.35	22	4.69	5.00	0.48	13
علاقة الحقيقة	4.09	4.00	0.87	22	4.23	4.00	0.60	13
علاقة الواقع	4.09	4.00	0.92	22	3.31	3.00	0.75	13
علاقة الجنسية	4.91	5.00	0.29	22	4.15	5.00	1.06	13

الجدول (رقم 14)

وباستقراء أثر متغيّر التخصُّص على نتائج اختيارات طلبة قسم الخدمة الاجتماعيَّة، وطلبة قسم الاقتصاد الزراعي لمجال العلائق القيميَّة النفسيّة كما هو مبين في الجدول (رقم 14)، يلاحظ أنَّ قيمة المتوسط العام لمتوسطات الأوزان لكلِّ قسم على التوالي هي، 4.546 ، 4.197 وبانحراف معياري معدَّل لكلّ منهما قدره 0.765 لقسم الخدمة الاجتماعيَّة، و0.9061

لقسم الاقتصاد الزراعي، وبإسقاط خماسي تحليل القيم على قيمتي المتوسط العام لمتوسطات الأوزان يلاحظ أنَّهما: (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، وأنَّ مقياس معامل الاختلاف لتشتت نتائج التصنيف القيمي للقسمين على التوالي هما 16.761% ، 21.589% ، وهذه النتيجة تشير إلى التجانس في اختيارات طلبة قسم الخدمة الاجتماعيَّة أكثر منه لدى طلبة قسم الاقتصاد الزراعي؛ وذلك بنسبة 4.828%.

ومع أنَّ المتوسط العام لمتوسطات أوزان العلائق القيميَّة النفسيّة وفقًا لمتغيّر التخصّص كانت (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) كما هو معروض في الجدول (رقم 14) فهناك اختلافٌ لدى طلبة: القسمين في اختياراتهم لبدائل قيمة (الواقع)؛ ففي الوقت الذي كانت فيه اختيارات طلبة قسم الخدمة الاجتماعيَّة: (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، كانت فيه اختيارات طلبة الاقتصاد الزراعي (ذاتيَّة)؛ وذلك لتمركز معظم اختيارات طلبة الاقتصاد الزراعي على البديل (علاقة الإنسان بالواقع هي علاقة عقلانيّة؛ لأجل الابتعاد عمَّا هو غير واقعي)، وبمجرّد اختيار معظمهم لهذا البديل الذي يحتوي على (الابتعاد عمَّا هو غير واقعي)؛ فإنَّ ذلك يعني أنَّ معظمهم على المستوى (الذَّاتي) ، ولو كانوا غير ذلك لكانت اختياراتهم على البدائل الأخرى التي يتضمَّن بعضها دلائل لا تستوجب الاستكانة للواقع عندما لا يكون في حالة تعارض مع الحقِّ، والعدل، والحريّة، وقدرات الإنسان، ورغباته، واتجاهاته القيميَّة.

تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة النفسيّة وفقًا لمتغيّر الجنس

العلائق القيميَّة	المتغيرات الإحصائية وفقا للجنس (النَّوع)							
	ذكور				إناث			
	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N
علاقة الشخصيَّة	4.27	5.00	1.27	11	4.33	5.00	1.24	24
علاقة إثبات الذَّات	5.00	5.00	0.00	10	4.29	5.00	1.16	24
العلاقة الضميرية	4.80	5.00	0.42	10	4.83	5.00	0.38	24
علاقة الواجب	4.64	5.00	0.50	11	4.88	5.00	0.34	24
علاقة الحقيقة	4.55	5.00	0.52	11	3.96	4.00	0.81	24
علاقة الواقع	3.36	3.00	0.81	11	4.00	4.00	0.91	24
علاقة الجنسية	4.00	5.00	1.73	11	4.92	5.00	0.28	24

الجدول رقم (15)

وبملاحظة بيانات نتائج الجدول رقم (15) المحتوي على أثر متغيّر الجنس لطلبة قسمي الخدمة الاجتماعيَّة، وطلبة الاقتصاد الزراعي، كان المتوسط العام لمتوسطات الأوزان للذكور والإناث على التوالي هما 4.374 ، 4.458؛ ولذا كانت اختيارات المبحوثين حسب متغيّر الجنس (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) وفقًا لاستقرائنا لخماسي تحليل القيم، كما أنَّ الانحراف المعياري المعدّل للذّكور هو 0.9518، وللإناث هو 0.8231، وبحسابنا لدرجة معامل الاختلاف كانت للذّكور 21.760% وللإناث 18.463%، وهذا يعكس درجة التشتت النسبي بين اختيارات الذّكور والإناث في مجال العلائق القيميَّة النفسيّة التي تساوي 3.297%، ومع أنَّ

هذه النسبة لا تعدّ عالية التشتت، فإنَّها تشير إلى فارق في اختيارات الجنسين في مجال هذه العلاقة.

ومع أنَّ المتوسط العام لأوزان متغيّر الجنس في الجدول رقم (15) كان (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، إلّا أنَّ خماسي تحليل القيم يشير إلى أنَّ للجنس أثرًا في علاقة (الواقع) القيميَّة حيث كانت (ذاتيَّة) في اختيارات الذكور، وكانت (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) في اختيارات الإناث، وهذه النتيجة تشير إلى أنَّ اختيارات الذكور كانت (عاطفيّة)؛ وذلك لارتباطها (بالذَّاتيَّة)، أمّا اختيارات الإناث فكانت (عقليَّة)؛ وذلك لتجاوزها معطيات العاطفة، وهذا يعني: عندما يفكِّر الذكور مرة واحدة قبل أن يقدموا على فعل الاختيار في أمر الواقع قد تفكّر الإناث في ذات الأمر مرَّتين.

Friedman Test a

N	34
Chi-Square	42.586
d.f	6
The P-Value	0.000

جدول رقم (16)

وباستخدام اختبار فريدمان المناسب لدراسة المجالات القيميَّة (لتصنيف عقيل لتحليل القيم) الذي يتعامل إحصائيًّا مع قبول الفرضيات العلميَّة، أو رفضها، وإحلال الفرض البديل محلَّها؛ فإنَّ الاختبارات الإحصائية لمربع كاي *Chi-Square* تستوجب الفرضيَّة العدميَّة الدالة على عدم وجود اختلافات في اختيارات البدائل والأوزان لكلِّ قيمة من القيم السّبع للعلائق النفسيّة بالنسبة إلى مجتمع البحث، مقابل الفرضيَّة البديلة الدّالة على وجود اختلافات لاختيارات

البدائل والأوزان لكلٍّ قيمة من قيم الجدول رقم (16) حيث كانت قيمة *Chi-Square* الحسابيَّة 42.586 مقابل القيمة الجدولية 12.592، تحت درجة الحرية 6 وعند مستوى المعنوية 5%؛ وبذلك يُعدُّ فرض العدم مرفوضاً، ويُقبل الفرض البديل الذي يدلُّ على وجود فروقٍ جوهرية في اختيارات المبحوثين.

خامسًا: تحليل مضمون مجال العلائق القيميَّة الذوقيَّة

يحتوي مجال العلائق القيميَّة الذوقيَّة على العلائق التي تتجاوز بالعقل البشري حالة الإحساس بالمشاهد إلى حالة الإحساس بالمجرَّد، فالقيمة الحسيَّة بالجميل على سبيل المثال: لا تقتصر على النظر إلى المشاهد فقط، بل تتعداه إلى الإحساس بقيمة الجمال المجرَّد (الذي يكمن في الجميل). الذوق رفعة في الحسِّ تؤدِّي إلى سموٍّ عقلي، ومعرفي يُمكّن الإنسان من الاطلاع على الكامن، والإحساس به مثل: كمون النغمة في المعزوفة، وكمون الصور البلاغية في المقطوعة الشعريَّة، وكمون السيناريو في النصّ، وكمون القصّة في اللوحة الفنيَّة، وكمون النشوة في السّعادة، وكمون الإعجاز في آيات الخالق.

وعليه: فإنَّ مجال العلائق القيميَّة الذوقيَّة يحتوي على سبع علائق تتمّم بعضها البعض في تفطين العقل الإنساني من الغياب إلى الحضور (من الغفلة إلى الفطنة)، ومن المشاهد إلى المجرد (من النّظر إلى المخلوق إلى النظر إلى الكيفية التي خُلق بها وخُلق عليها)؛ ولذا فإنَّ للذوق أثرًا على السُّلوك والفعل؛ إذ يجعل الإنسان في حالة بهجة، وتفاؤل، وعطاء، أو في حالة راحة، وتعجُّب، واستبصار، أو في حالة تقرّب، وخضوع، وترويح، والذّوق كمحقِّق للرِّفعة الحسيّة يتطلَّب التذكُّر والتفكُّر والتأمُّل.

ويعدُّ هذا المجال العلائقي مجالًا لتحقيق السموّ القيمي الرّفيع الذي يبرز أهميَّة الذّوق العقلي والوجداني لِما يشاهد ولِما يلاحظ، وعندما يتحقّق هذا السموّ تصبح اللذّة ذوقًا حسيًّا يحقِّق المتعة، فعندما تسبح في البحر وقت الغروب، تربطك متعة الشّفق الذي يلوّنك مع ماء البحر

وصفاء السّماء بسترة لونه الذهبي الذي لا عيار له إلّا الذّوق، حينها بإمكانك أن تكتب على السّماء ما تشاء وأنت تسبح في البحر، وبإمكانك أن تجول بين عالم الواقع، وعالم الأمل دون أن تترك العوم.

فالذّوق نتاج حسي له أثر سلوكي يظهر في الفكرة، وفي الكلمة المنطوقة، والمسموعة، والمكتوبة؛ ولهذا فإنَّ الذوق تمييزي، وليس مزاجي، فيه الأصالة والصّفاء، وفيه الحُسن واللّباقة؛ ولذا فإنَّ النفس تطمئن وتنتشي بالقيم الذوقيَّة، فمن مشاهدة الجميل وملاحظته، يدرك العقل الجمال، ويلامسه السموّ؛ حيث ترتبط قيم هذا المجال بالآخر الذي في مكوّناته القيم الذوقيَّة سواء أكان إنسانًا، أم جمادًا، أم نباتًا، أم حيوانًا.

ومع أنَّ مجال العلائق القيميَّة الذوقيَّة يشكّل وحدة واحدة فإنَّ الإحساس بأثر هذه القيم يختلف من شخص لآخر، ومن ظرف إلى ظرف آخر، ومن جنس إلى جنس آخر، مما يستوجب تطبيق الخماسي على البدائل المعيارية لكلِّ قيمة من قيم هذا المجال؛ لكي يتمكَّن البحَّاث من معرفة أثر المتغيّرات على اختيارات المبحوثين التي تجعل منهم الأنانيين، والذَّاتيين (الذين يميلون إلى الأنانيَّة، والذَّاتيَّة)، أو تجعل منهم (ذاتيين يميلون إلى الموضوعيَّة)، أو تجعلهم (موضوعيين).

وباستخدام مقاييس النزعة المركزيّة ومقاييس التشتت، يتمكّن البحَّاث من التعرُّف على المتوسطات الحسابية، والوسيطات التي تتماثل مع قطاعات الخماسي التي تظهر التمركز والتشتّت في اختيارات المبحوثين على البدائل القيميَّة ذات العلاقة بالموضوع، هذا ويتمكّن البحَّاث من التعرّف على اختبار فريدمان الذي يمكّنهم من التعرّف على النتائج العلميَّة التي بها ترفض، أو تقبُّل الفرضيَّة الصفريَّة، وبناءً على هذه الفرضيَّة فإنَّ قطاعات الخماسي في حالة تطابق مع الفرضيَّة الصفريَّة (العدميَّة)، وللتأكّد من ذلك علينا مشاهدة المعلومات والبيانات المعروضة وملاحظتها في الجداول والأشكال اللاحقة.

تحليل وصفي عام لمضمون مجال العلائق القيميَّة الذوقيَّة

المتغيرات الإحصائية	العلاقة الوجودية	العلاقة الدينية	علاقة السعادة	علاقة الجمال	علاقة الفن	علاقة الأدب	العلاقة بالطبيعة
N	34	35	34	35	35	34	35
Mean	4.12	4.03	3.85	3.63	3.43	4.15	3.57
Median	4.00	4.00	5.00	4.00	4.00	4.00	4.00
mode	4	4	5	4	4	4	4
Std. Deviation	0.54	0.95	1.60	1.00	1.07	0.82	0.81
Skewness	-1.124	-1.566	-.834	-1.397	-.345	-.635	-1.801

جدول رقم (17)

الجدول رقم (17) المحتوي لنتائج العلائق القيميَّة الذوقيَّة يتضمّن سبعة متغيّرات قيمية، وستة متغيرات إحصائية، لكلٍّ منها دلائل ينبغي استقراءها من خلال الملاحظات الآتية:

أوَّلًا: لقد دلّت نتائج استمارات الاستبيان على مشاركة معظم أفراد مجتمع البحث في الإجابة على العلائق الذوقيَّة، إذا ما استثنينا ثلاثة اختيارات فقط من مجموع 35 مفردة قد حجبت عن اختيار علاقة (الوجود، والسّعادة، والأدب)، وهذه لا تُعدُّ نسبة معيبة في البحث.

ثانيًا: أنَّ الوسط الحسابي يساوي 3.83، وهذه القيمة الإحصائية تماثلها قيمة (الذَّاتيَّة) في الخماسي.

ثالثًا: الوسيط يساوي 4، وهذه القيمة على مستوى (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) المتماثلة مع موازين تصنيف عقيل لتحليل القيم.

رابعًا: أنَّ قيمة المنوال 4 قد تكرَّرت 6 مرات من مجموع مجال العلائق القيميَّة الذوقيَّة السبع، وهي في هذه الحالة تطابق قيمة (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) في خماسي تحليل القيم.

خامسًا: تدلُّ قيم الانحراف المعياري على التقارب في نتائج اختيارات المبحوثين، وأنَّ الانحراف المعياري العام المعدَّل هو 1.0254، أي: إنَّ اختيارات المبحوثين في هذا المجال أكثر تشتتًا من اختياراتهم في العلائق النفسيّة والسياسيَّة والإنتاجيَّة.

سادسًا: يلاحظ أنَّ جميع الالتواءات كانت سالبة، وهي لا تختلف عمّا كانت عليه قيم الالتواءات في المجالات السَّابقة التي أظهرت ميولًا إلى اتجاهات القيم السَّالبة التي تتجمَّع ناحية القيم العالية، مما جعلها في حالة توافق مع قيم النزعة المركزيّة، وكذلك مع قيم الخماسي؛ وهذا يعني: أنَّ قيم العلاقة الذوقيَّة هي على المستوى القيمي (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة).

الشكل (رقم 10) يبيّن أنَّ غالبية اختيارات الوسيطات للطلبة هي (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، ونسبة قليلة كانت (موضوعيَّة)، ولم تقع الاختيارات على البدائل القيميَّة الأخرى، وبمقارنة الشكل (رقم 10) مع الأشكال السَّابقة يلاحظ أنَّ جميع الأشكال السَّابقة كانت الصّفة الغالبة على اختيارات الطَّلبة فيها هي (الموضوعيَّة)، أمَّا في هذا الشكل فإنَّ الصّفة السائدة هي (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، وهذه تشير إلى تغلُّب المنطق على العقل في اختيارات الطَّلبة للبدائل القيميَّة الذوقيَّة.

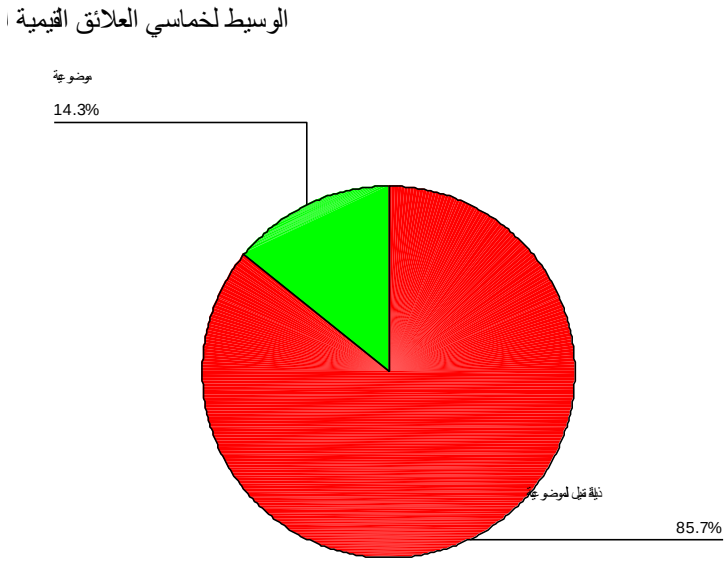

الشكل (رقم 10)

الشكل رقم (11) يبيّن أنَّ وسيط اختيارات الطَّلبة لمجال العلائق القيميَّة الذوقيَّة هو: (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)؛ إذ إنَّه تكرَّر ست مرات من مجموع سبع؛ ولذلك كانت اختياراتهم للبدائل القيميَّة منطقيَّة، هذا وقد تكرَّر وسيط (الموضوعيَّة) مرة واحدة، أمَّا بقية العلائق القيميَّة الأخرى فلم تظهر على قطاعات الخماسي مما يدلّ على التقارب في اختياراتهم لهذه العلائق.

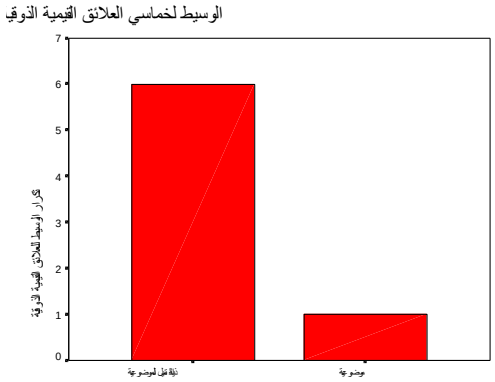

الشكل (رقم 11)

تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة الذوقيَّة وفقًا لمتغيّر التخصّص

العلائق القيميَّة	المتغيرات الإحصائية وفقا للتخصص							
	قسم الخدمة الاجتماعيَّة				قسم الاقتصاد الزراعي			
	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N
العلاقة الوجودية	4.19	4.00	0.40	21	4.00	4.00	0.71	13
لعلاقة الدينية	4.18	4.00	0.85	22	3.77	4.00	1.09	13
علاقة السعادة	4.05	5.00	1.43	22	3.50	5.00	1.88	12
علاقة الجمال	3.77	4.00	0.69	22	3.38	4.00	1.39	13
علاقة الفن	3.50	4.00	0.96	22	3.31	4.00	1.25	13
علاقة الأدب	4.14	4.00	0.73	21	4.15	4.00	0.99	13
علاقة الطبيعة	3.50	4.00	0.91	22	3.69	4.00	0.63	13

الجدول رقم (18)

وباستقراء أثر متغيّر التخصُّص على نتائج اختيارات طلبة قسمي الخدمة الاجتماعيَّة والاقتصاد الزّراعي لمجال العلائق القيميَّة الذوقيَّة كما هو مبيّن في الجدول رقم (18)، يلاحظ أنَّ قيمة المتوسط العام لمتوسطات الأوزان لكلٍّ قسم على التوالي هما: 3.904، 3.685 ، وبانحراف معياري معدّل لكلٍّ منهما قدره 0.8509 لقسم الخدمة الاجتماعيَّة ، 1.1905 لقسم الاقتصاد الزراعي، وبإسقاط خماسي تحليل القيم على قيمتي المتوسط العام لمتوسطات الأوزان يلاحظ أنَّهما (ذاتيَّة) خلافًا لسابقاتها من العلائق القيميَّة، وأنَّ مقياس معامل الاختلاف لتشتت نتائج التصنيف القيمي للقسمين على التوالي هما: 21.795% ، 32.306% مبيّنة فارقًا

نسبيًّا كبيرًا قدره 10% تقريبًا بين اختيارات طلبة القسمين خلافًا للعلائق القيميَّة السَّابقة، وأنَّ طلبة الخدمة الاجتماعيَّة هم أكثر تجانسًا في اختياراتهم عن قسم الاقتصاد الزراعي.

من خلال مشاهداتنا للجدول رقم (18) وبإسقاط خماسي تحليل القيم، نلاحظ أنَّ قيمتي المتوسّط العام لمتوسّطات أوزان القيم الذوقيَّة كانت (ذاتيَّة) لكلا القسمين، وفي هذه الحالة تختلف عن قيم المتوسطات العامَّة لمتوسّطات الأوزان التي لاحظناها في العلائق القيميَّة (الاجتماعيَّة، الإنتاجيَّة، السياسيَّة، والنفسيّة)، وتشير هذه النتيجة إلى أنَّ العلائق القيميَّة الذوقيَّة وبدائلها تتعلَّق بالقيم المجرّدة، والنّظر إلى القيم المجرّدة قد لا ينفصل عمّا يتأثّر به الأفراد من الموروث الاجتماعي الثقافي سواء أكان على مستوى الأسرة، أم الأمّة، أم المجتمع العام.

وعليه: فإنَّ للخصوصيّة بصمة يُطبع الأفراد بها ويؤثّر في رؤاهم الخاصَّة؛ ولذا أظهر الخماسي الجانب العاطفي في اختيارات طلبة القسمين بأنَّها: (ذاتيَّة).

تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة الذوقيَّة وفقًا لمتغيّر الجنس

العلائق القيميَّة	المتغيرات الإحصائية وفقا للجنس (النَّوع)							
	ذكور				إناث			
	الوسط	الوسيط	لانحراف المعياري	N	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N
العلاقة الوجوديّة	4.00	4.00	0.82	10	4.17	4.00	0.38	24
العلاقة الدينية	3.82	4.00	1.25	11	4.13	4.00	0.80	24
علاقة السعادة	3.20	3.50	1.93	10	4.12	5.00	1.39	24
علاقة الجمال	3.45	4.00	1.37	11	3.71	4.00	0.81	24
علاقة الفن	3.45	4.00	1.37	11	3.42	4.00	1.07	24
علاقة الأدب	4.30	5.00	1.06	10	4.08	4.00	0.72	24
علاقة الطبيعة	4.82	4.00	0.60	11	3.46	4.00	0.88	24

الجدول (رقم 19)

وبملاحظة بيانات نتائج الجدول رقم (19) المحتوي على أثر متغيّر الجنس لطلبة قسمي الخدمة الاجتماعيَّة والاقتصاد الزّراعي، كان المتوسّط العام لمتوسّطات الأوزان للذّكور والإناث على التوالي هما 3.862 ، 3.870؛ ولذا كانت اختيارات المبحوثين حسب متغيّر الجنس (ذاتيَّة) موافقًا لمتغيّر التخصّص في مجال العلائق القيميَّة الذوقيَّة، ومخالفة لباقي العلائق القيميَّة سابقة الذكر، كما أنَّ الانحراف المعياري المعدّل لكلا الجنسين هما 1.2605، 0.9111 على الترتيب، وأنَّ درجة معامل الاختلاف للذّكور هي 32.638% وللإناث هي 23.542% مبيّنة لفارق نسبي كبير بين اختيارات الجنسين كما هو الحال في متغيّر التخصّص، وأنَّ الإناث هنّ أكثر تقاربًا في اختياراتهنّ لمجال العلائق القيميَّة الذوقيَّة.

ومع أنَّ معظم اختيارات الجنسين كانت (ذاتيَّة) فهناك فروقٌ واضحة في اختياراتهم لبدائل قيم السَّعادة، فقد كان وسيط اختيارات الذّكور يدلُّ على (الذَّاتيَّة)، ووسيط اختيارات الإناث يدلُّ على (الموضوعيَّة)، وتشير هذه الفروق إلى أنَّ اختيارات الإناث كانت عقليَّة؛ وذلك بتمركز اختياراتهنّ على البديل القيمي (علاقة الإنسان بالسّعادة هي علاقة عطاء، وتفاعل مع الآخر)، في حين كانت اختيارات الذّكور في حالة تشتُّت عن هذه القيمة؛ لذلك تغلّب الجانب العاطفي على الجانب الموضوعي في اختيارات الذّكور؛ ولأنَّ السّعادة نسبيَّة؛ فما يسعد الذّكور قد لا يكون هو الذي يسعد الإناث.

وهكذا علاقة (الأدب) التي أوضحت فارقًا بين اختيارات الذّكور التي تمركزت في معظمها على البديل (علاقة الإنسان بالأدب هي علاقة تحريضيّة للتوجيه والانتقاد) واختيارات الإناث التي تجمّعت في معظمها على البديل (علاقة الإنسان بالأدب هي علاقة تصويريّة للتعبير عن الأشياء)، وبتطبيق الخماسي على هذه النتيجة للجنسين، نجد أنَّ اختيارات الذكور كانت (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، واختيارات الإناث كانت (موضوعيَّة)، وبمقارنة محتوى الاختيارين، نلاحظ أنَّ هناك علاقة بين اختيارات الذّكور وجنسهم الذي يميل بطبيعته إلى الأعمال التحريضيّة أكثر من ميول طبيعة النساء لذلك، واللاتي أظهرت البدائل علاقة بين اختياراتهنّ وجنسهنّ الذي أوضح ميلهنّ إلى الأعمال التصويرية في التعبير عن الأشياء، وهذا الاختيار ينسجم مع طبيعتهنّ المسالمة.

Friedman Test a

N	33
Chi-Square	23.852
d.f	6
The P-Value	0.001

جدول (رقم 20)

يُظهِر الجدول (رقم 20) أنَّ قيمة *Chi-Square* الحسابيَّة هي 23.852 مقابل القيمة الجدوليّة 12.592 تحت درجة الحرّيّة 6، وعند مستوى المعنوية 5%، وبما أنَّ القيمة الجدوليّة أقلّ من القيمة الحسابيَّة؛ فإنَّ ذلك يدلُّ على عدم قبول الفرضيَّة الصفريَّة الدالّة على عدم وجود فوارق بين اختيارات المبحوثين بوسيلة التصنيف القيمي، وقبول الفرض البديل الذي يدلُّ على وجود فروق جوهرية في اختيارات المبحوثين لجميع البدائل القيميَّة قيد البحث، كما أنَّ قيمة *P-Value* تؤيّد نفس الاستنتاج السَّابق برفض فرض العدم.

سادسًا: تحليل مضمون مجال العلائق القيميَّة الثقافيَّة

يحتوي مجال العلائق القيميَّة الثقافيَّة على سبعة قيم، لكلٍّ قيمة من القيم خمسة بدائل معياريّة كغيرها من بدائل العلائق القيميّة للمجالات السَّابقة الذّكر؛ إذ يتماثل كلّ بديل مع قطاع من قطاعات الخماسي الذي يمكّن البحَّاث من التعرُّف على أنماط التفكير القيمي السَّائدة في مجتمع البحث.

إنَّ قيم هذا المجال العلائقي هي دائمًا في حالة حركة، وامتداد فكري؛ إذ إنَّها تتأثّر بالمزيد المعرفي الذي يثريها، ويجعلها قادرة على أن تثري السُّلوك المصاحب لها في كلِّ ظرف، وأنَّ تفاعل الإنسان مع القيم الثقافيَّة تجعله في حالة تميّز كلما تمكّن معرفةً وسلوكًا، ومع أنَّ الإلمام بالقيم الثقافيَّة يفتح آفاقًا واسعة أمام امتداد التفكير الإنساني، فإنَّه قد يشكل عائقًا أمام سرعة الامتداد غير الواعية التي كانت قبل المزيد المعرفي؛ وذلك لأنَّ المزيد المعرفي يؤدِّي إلى الإحجام عن السُّلوكيات غير الموضوعيَّة (التي كانت تُفعل على حساب الآخرين)؛ فبالثقافة تفكّ القيود، وبها توضع قيودٌ (تُفكُّ من قيد الجهل المعرفي وتوضع به)، والإلمام بمجال القيم الثقافيَّة يؤدِّي إلى حُسن الفعل، وجودة العمل، ورفعة السُّلوك، واستيعاب الآخر بإرادة كما هو لا كما ينبغي أن يكون عليه.

ومجال العلائق القيميَّة الثقافيَّة مجال امتدادي تمتدُّ فيه القدرات، والملكات العقليَّة، الإنسانيَّة من حالة السُّكون، إلى حالة الحركة الواعية التي تمكّن الإنسان من التمييز والتفضيل، وتمكِّنه من الممارسة السُّلوكية عندما تتطابق المفاهيم مع الأفعال المرغوبة التي تؤدِّي إلى ظهور الأنموذج، وتبرز الاتجاهات المعرفيَّة والأفكار الخاصَّة والعامَّة (المنغلقة والمنفتحة)، فتبرز الشخصيَّة على المستوى الاجتماعي، أو على المستوى الإنساني.

وعليه: فمجال العلائق القيميَّة الثقافيَّة يعتمد كثيرًا على معرفة الأثر القيمي وأساليب تقديره عن طريق تطبيق الخماسي على موازين اختيارات المبحوثين للبدائل القيميَّة لكلِّ علاقة من علائق هذا المجال الثّقافي.

وعندما تقتصر قيم مجال العلائق الثقافيَّة على المستوي الشخصي؛ فإنَّها تؤدِّي بالضرورة إلى بناء شخصيَّة الأنا، وعندما تمتدّ القيم لتحتوي مميِّزات الأمّة (الدّين، والأعراف، واللغة)؛ فبالضرورة ستؤدِّي إلى بناء الذَّات الاجتماعيَّة التي تكوّن العاطفة الاجتماعيَّة، وعندما تستوعب الآخر كما هو لا كما ينبغي أن يكون عليه فإنَّها ستؤدِّي إلى بناء الشخصيَّة الموضوعيَّة، ويحتوي الخماسي أيضًا على معيار قيمي يؤدِّي إلى تكوين الشخصيَّة الانسحابيَّة ومعرفتها (عندما تكون في حالة تراجع من مستوى الذَّات إلى مستوى الأنا)، ويؤدِّي في الوقت ذاته إلى بناء الشخصيَّة المنطقيَّة ومعرفتها (التي تتمسّك بالقيم العامَّة للمجتمع، أو الأمّة، وتستوعب قيم الآخرين دون أن تتخلى عن قيم أمّتها الموجبة).

تحليل وصفي عام لمضمون مجال العلائق القيميَّة الثقافيَّة

المتغيرات الإحصائية	لاقة الثقافة	العلاقة العلميَّة	علاقة التحصيل	العلاقة الصحية	علاقة الطعام	علاقة الزَّمن	علاقة الرياضة
N	35	35	35	35	35	35	35
Mean	3.51	4.89	4.09	3.97	4.37	4.40	4.69
Median	4.00	5.00	4.00	4.00	5.00	4.00	5.00
mode	4	5	5	5	5	4	5
Std. Deviatio	1.12	0.53	1.09	1.15	0.88	0.77	0.90
Skewness	-.370	-5.177	-.892	-1.172	-1.661	-2.465	-3.164

جدول رقم (21)

من خلال مشاهداتنا لجدول رقم (21) المبيِّن لنتائج العلائق القيميَّة الثقافيَّة نلاحظ الآتي:

أوَّلًا: أنَّ نسبة اختيار مجتمع البحث للبدائل القيميَّة كانت 100%، وهذا يعني: تفهُّم المبحوثين لأبعاد البدائل القيميَّة للعلائق الثقافيَّة.

ثانيًا: أنَّ المتوسط الحسابي يساوي ،4.54 وهذه القيمة تشير إلى أنَّ معظم نتائج استمارة التصنيف كانت (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) وفقًا لاختيارات المبحوثين.

ثالثًا: الوسيط يساوي 4، وهذه القيمة هي (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) وفقًا لموازين التصنيف المتماثل مع خماسي تحليل القيم.

رابعًا: أنَّ المنوال الشَّائع في مجال العلائق الثقافيَّة هو 5، وباستخدام الخماسي فإنَّ هذه القراءة تماثل درجة الموضوعيَّة باعتبارها تكرّرت خمس مرات من مجموع مجال العلائق القيميَّة السّبع.

خامسًا: يمكننا القول أيضًا إنَّ اختيارات مجتمع الدِّراسة كانت (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) في اختياراته للبدائل القيميَّة برغم وجود بعض الاختلافات القليلة في نتائج الأوزان حسبما دلّت علية نتائج الانحراف المعياري الذي حسبت قيمته المعدَّلة العامَّة فكانت 9429.، أي: إنَّ تشتُّت اختيارات المبحوثين لهذا المجال أقلَّ من المجالين الاجتماعي والذوقي، بينما هي أكثر تشتّتًا من باقي المجالات القيميَّة الأخرى.

سادسًا: إنَّ جميع الالتواءات كانت سالبة القيم مما يبيّن ميلها إلى التجمُّعِ تجاه الأوزان العالية، وتقترب كما هو الحال في المجالات القيميَّة السَّابقة من مقاييس النزعة المركزية التي هي الأخرى كانت تميل إلى الدرجات العالية.

الشكل (رقم 12) يبيّن أنَّ الخماسي يدلُّ على أنَّ معظم اختيارات الطَّلبة لمجال العلائق القيميَّة الذوقيَّة كانت (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، وأنَّ النسبة المتبقية من الاختيارات هي (موضوعيَّة)، وعليه: فإنَّ النسبة العالية من اختيارات الطَّلبة للبدائل القيميَّة هي منطقيَّة، وأنَّ النسبة التي تليها هي عقليَّة. أمَّا بقية قطاعات الخماسي فلم يقع على ما يماثلها أيّ اختيارات قيميَّة.

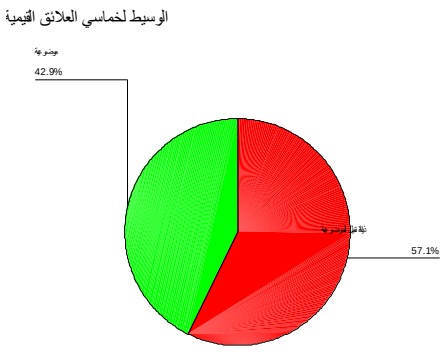

الشكل (رقم 12)

الشكل (رقم 13) يبيّن أنَّ وسيط اختيارات الطَّلبة للبدائل القيميَّة قد تكرّر أربع مرات من مجموع سبع، ويدلّ هذا الوسيط على ما يدلّ عليه الخماسي، وهو أنَّ أكثرية اختيارات الطَّلبة هي (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، وأنَّ النسبة التي تليها كانت (موضوعيَّة)؛ إذ تكرَّرت ثلاث مرَّات من مجموع سبع.

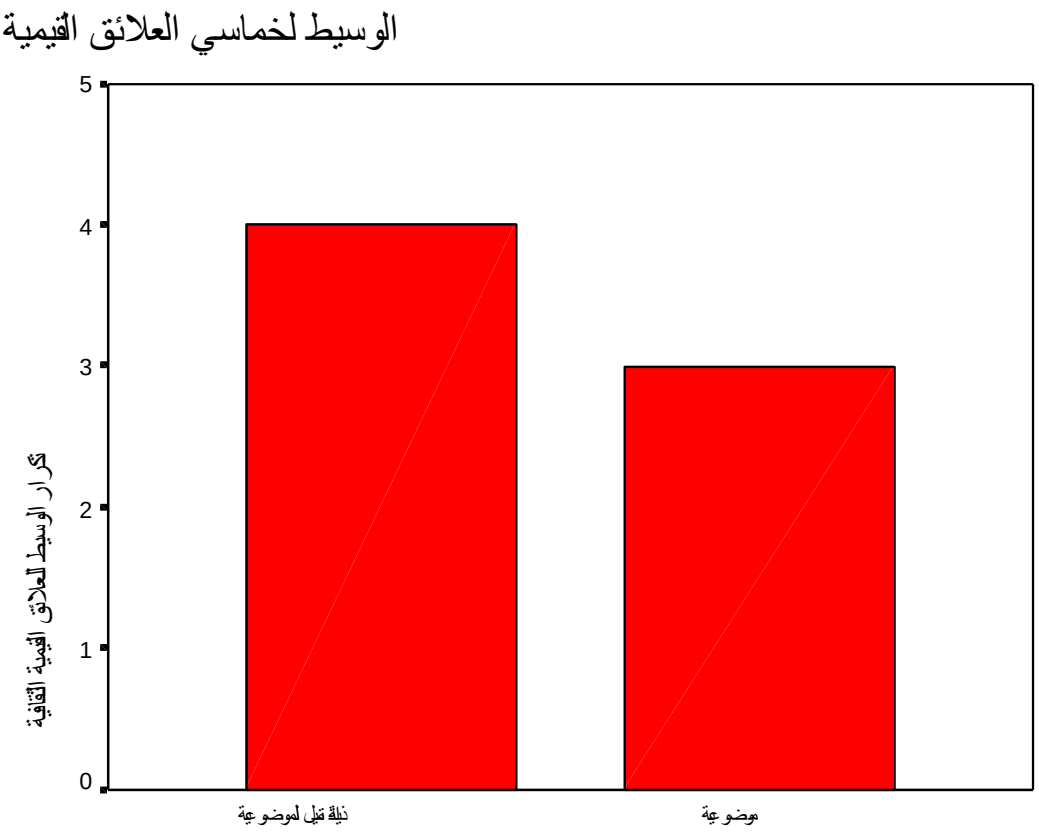

الشكل رقم (13)

تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة الثقافيَّة وفقًا لمتغيّر التخصُّص

العلائق القيميَّة	المتغيرات الإحصائية وفقا للتخصص							
	قسم الخدمة الاجتماعيَّة				قسم الاقتصاد الزراعي			
	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N
علاقة الثقافة	3.50	4.00	1.01	22	3.54	4.00	1.33	13
العلاقة العلميَّة	4.95	5.00	0.21	22	4.77	5.00	0.83	13
علاقة التحصيل	4.00	4.00	1.11	22	4.23	5.00	1.09	13
العلاقة الصحية	4.14	4.00	0.94	22	3.69	4.00	1.44	13
علاقة الطعام	4.36	4.00	0.73	22	4.38	5.00	1.12	13
علاقة الزَّمن	4.41	5.00	0.91	22	4.38	4.00	0.51	13
علاقة الرياضة	4.77	5.00	0.75	22	4.54	5.00	1.13	13

جدول (رقم 22)

وبالنّظر إلى أثر متغيّر التخصُّص عن نتائج اختيارات طلبة قسم الخدمة الاجتماعيَّة، وطلبة قسم الاقتصاد الزِّراعي لمجال العلائق القيميَّة الثقافيَّة كما هو مبيّن في الجدول (رقم 22) يلاحظ أنَّ قيمة المتوسط العام لمتوسطات الأوزان لكلٍّ قسم على التوالي هما 4.304، 4.218، وبانحراف معياري معدَّل لكلٍّ منهما قدره 0.8538، 1.1027 على الترتيب، وبإسقاط الخماسي على قيمتي المتوسط العام لمتوسطات الأوزان يلاحظ أنَّهما (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، وأنَّ مقياس معامل الاختلاف لتشتُّت نتائج التصنيف القيمي للقسمين على التوالي هما 19.837% ، 26.718% ، وهذه النتيجة تشير إلى أنَّ نسبة التجانس في اختيارات قسم الخدمة الاجتماعيَّة أكثر منها لدى طلبة قسم الاقتصاد الزراعي؛ وذلك بفارق 6.881%.

وبإسقاط الخماسي على الجدول (رقم 22) نلاحظ الفارق بين اختيارات طلبة القسمين لعلاقة التحصيل القيميَّة؛ إذ كانت (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) لدى طلبة الخدمة الاجتماعيَّة الذين تمركزت معظم اختياراتهم على البديل (علاقة الإنسان بالتحصيل هي علاقة طموح)، وكانت موضوعيَّة لدى طلبة الاقتصاد الزّراعي الذين تجمَّعت معظم اختياراتهم على البديل (علاقة الإنسان بالتحصيل هي علاقة تطوّر لبناء الذَّات)؛ لقد كان للتخصُّص أثر على اختيارات الطَّلبة؛ فالخدمة الاجتماعيَّة محتواها العلمي سلوكي حيث اهتمامها بالفرد، والجماعة، والمجتمع، والسعي وراء ما يحقِّق طموحاتهم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة؛ ولذا يعدُّ الطموح كمعيار قيمي في مهنة الخدمة الاجتماعيَّة مؤثِّر في اختيارات طلبة القسم، وهكذا الحال بالنّسبة إلى اختيارات طلبة الاقتصاد الزّراعي المتأثِّرين بتخصُّصهم الذي يهتمّ بمعايير القيم المادية التي تحقِّق المنفعة المباشرة للإنسان؛ ولذا كان لهم غاية من وراء التحصيل وهي: المنفعة التي تؤدِّي إلى التطوَّر، وبناء الذَّات.

وبإسقاط خماسي تحليل القيم على الجدول (رقم 22) نلاحظ أنَّ هناك فارقًا في اختيارات طلبة القسمين لعلاقة الطعام القيميَّة، فقد كانت اختيارات طلبة قسم الخدمة الاجتماعيَّة متوافقة مع (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)؛ وذلك لتجمّع معظم اختياراتهم على البديل القيمي (علاقة الإنسان بالطّعام هي علاقة تنظيميَّة)، وكانت اختيارات طلبة الاقتصاد الزّراعي متوافقة مع (الموضوعيَّة)؛ إذ تمركزت في معظمها على اختيار البديل القيمي (علاقة الإنسان بالطعام هي علاقة صحيَّة لانتقاء الطّعام ذي المردود الصحي).

إنَّ اختلاف اختيارات طلبة القسمين يعود إلى أثر التخصّص؛ إذ إنَّ طلبة الخدمة الاجتماعيَّة بإمكانهم معرفة قواعد تنظيم تناول الطّعام، وطلبة الاقتصاد الزّراعي بطبيعة تخصصهم يتمكَّنون من معرفة نوعيّة الطّعام ذي المردود الصّحي؛ ولذلك تمركزت معظم اختياراتهم على هذا البديل القيمي لعلاقة الطعام.

وبإسقاط الخماسي على العلاقة القيميَّة للزّمن نلاحظ الفارق القيمي بين اختيارات الطَّلبة لبدائل هذه العلاقة التي أظهرت (الموضوعيَّة) في اختيارات طلبة الخدمة الاجتماعيَّة الذين تمركزت معظم اختياراتهم على البديل (علاقة الإنسان بالزَّمن هي علاقة احترام لاستغلال الوقت، والمحافظة عليه، وحصره بما هو نافع)، وأظهرت (الذَّاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) في اختيارات طلبة الاقتصاد الزّراعي الذين تجمَّعت معظم اختياراتهم على البديل القيمي (علاقة الإنسان بالزَّمن هي علاقة تنويع لتقسيم الوقت بين الجد، والنشاط الترويحي).

وبناء على أهميَّة التخصُّص؛ فإنَّ مهنة الخدمة الاجتماعيَّة في جوهرها مهنة إنسانية إصلاحًا، وإصحاحًا، وتقييمًا، وتقويمًا لأفراد المجتمع وجماعاته من أجل مستقبَّل قيمي أفضل؛ ولذلك فإنَّ قيمة الزَّمن تعدُّ من القيم الأساسيَّة التي تستوجب الاحترام والتقدير؛ ولهذا كانت اختيارات طلبة الخدمة الاجتماعيَّة متأثّرة بتخصّصهم الذي يعتبر الزَّمن ذا قيمة باعتباره القاسم المشترك مع الآخرين الذين لهم الحقُّ في تقديره من زاوية الاحترام للآخر، وبهدف تحقيق المنفعة المشتركة، وهكذا كانت اختيارات طلبة الاقتصاد الزراعي متأثّرة بتخصّصهم الذي ترتبط فيه أهميَّة الزَّمن بما يحقّقه من منفعة، ولا يعدّ ذا قيمة إذا لم يحقّق هذه المنفعة؛ ولذلك لم تقتصر أهميَّة الزَّمن عندهم على الوقت الجاد، بل تتعدَّاه أيضًا إلى تقدير الوقت الترويحي الذي يتطلَّب مزاولة الأنشطة المحقّقة هي الأخرى للمنفعة.

تحليل وصفي لمضمون العلاقة القيميَّة الثقافيَّة وفقًا لمتغيّر الجنس

العلائق القيميَّة	المتغيرات الإحصائية وفقا للجنس (النَّوع)							
	ذكور				إناث			
	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	N
علاقة الثقافة	3.09	3.00	1.22	11	3.71	4.00	1.04	24
العلاقة العلميَّة	4.73	5.00	0.90	11	4.96	5.00	0.20	24
علاقة التحصيل	3.91	4.00	1.22	11	4.17	4.50	1.05	24
العلاقة الصحية	3.64	4.00	1.50	11	4.13	4.00	0.95	24
علاقة الطعام	4.18	5.00	1.17	11	4.46	5.00	0.72	24
علاقة الزَّمن	4.55	5.00	0.52	11	4.33	4.00	0.87	24
علاقة الرياضة	4.64	5.00	1.21	11	4.71	5.00	0.75	24

جدول رقم (23)

ولوجود افتراض ذي أثر لمتغيّر الجنس في اختيارات المبحوثين؛ فيلاحظ على بيانات نتائج الجدول (رقم 23) المحتوي على متغيّر الجنس لطلبة قسمي الخدمة الاجتماعيَّة وطلبة الاقتصاد الزراعي أنَّ المتوسط العام لمتوسطات الأوزان للذّكور والإناث على التوالي هما 4.105، 4.352؛ ولهذا كانت اختيارات المبحوثين حسب متغيّر الجنس (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) وفقًا لاستقرائنا للأوزان المتماثلة مع خماسي تحليل القيم، وأنَّ الانحراف المعياري للجنسين هما 1.1427، 0.8421 على التوالي كما أنَّ درجة معامل الاختلاف للذّكور هي 27.836% وللإناث هي 19.349%، وهذا يعكس الفرق في درجة التشتّت الكبير نسبيًّا بين اختيارات الذّكور

والإناث في مجال العلائق القيميَّة الذوقيَّة التي تساوي 8.487%، وأنَّ الذّكور هم أكثر تشتّتا من الإناث في اختياراتهم لبدائل هذا المجال.

وبإسقاط الخماسي على قيم العلائق الثقافيَّة كما هو مبيّن في الجدول (رقم 23) نلاحظ أنَّ اختيارات الذّكور لقيمة الزَّمن (موضوعيَّة)؛ وذلك لتمركزها على البديل القيمي (علاقة الإنسان بالزَّمن علاقة احترام لاستغلال الوقت، والمحافظة عليه، وحصره بما هو نافع)، ونلاحظ أنَّ اختيارات الإناث: (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)؛ وذلك لتمركزها على البديل القيمي: (علاقة الإنسان بالزَّمن هي علاقة تنويع بتقسيم الوقت بين الجد، والنشاط الترويحي).

بلا شكّ إنَّ الطبيعة الفطرية للذّكور تختلف عن الطبيعة الفطرية للإناث، فالذّكور بطبيعتهم هم أكثر تحملًا من الإناث اللاّتي يتعرَّضن إلى ظروف تستوجب الرَّاحة من وقت لآخر؛ ولذلك راعين في اختياراتهنّ (ولنفسك عليك حقّ)، وهذا لا يعني أنَّ هذا القول لا ينطبق على الذّكور، أو أنَّهم لم يكونوا في حاجة له، بل إنَّ الأوقات التي تحتاج فيها الإناث للرّاحة هي أكثر من التي يحتاجها الذّكور عندما يكونون معافين، ولا ننسى أثر الثقافة في أهميَّة تقدير الزَّمن التي قد يكون فيها للجنس أثر في اختيارات الجنسين.

وبإسقاط الخماسي على القيم المعروضة وسيطاتها الإحصائيّة في الجدول (رقم 23) نشاهد الفارق في اختيارات الجنسين للعلاقة القيميَّة الثقافيَّة؛ إذ كانت (ذاتيَّة) لدى الذكور، (وذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) لدى الإناث. وفي تفسيرنا كلّما ازداد الإنسان ثقافة كان موضوعيًّا، وعليه: تشير نتائج اختيارات الجنسين لعلاقة الثقافة إلى غياب الموضوعيَّة، وهذا يعني أنَّهم على ثقافة ليست عالية، ومع ذلك كانت الإناث أكثر ثقافة إذا ما قُورِنَ وسيط اختارتهنّ بوسيط اختيارات الذّكور.

Friedman Test a

N	35
Chi-Square	61.203
d.f	6
The P-Value	0.000

جدول رقم (24)

لا تختلف الفرضيَّة العدميَّة عن سابقاتها في كون تجانس اختيارات المبحوثين لأوزان التصنيف. وحيث إنَّ القيمة الحسابية للاختبار أكبر من القيمة الجدولية (12.592) تحت درجات الحرية 6 وعند مستوى المعنوية 5% فعليه يُرفض فرض العدم، ويُقبل الفرض البديل الدَّاعي إلى وجود اختلافات حقيقيَّة وجوهريَّة في اختيارات المبحوثين للبدائل القيميَّة، كما أنَّ قيمة P-Value أقلّ من 5% التي تستوجب نفس الاستنتاج السَّابق.

مقارنة مضمون مجالات العلائق القيميَّة وفقًا للوسط الحسابي والانحراف المعياري

مجالات العلائق القيميَّة	المتوسط العام	الانحراف المعياري المعدل أو التجميعي σ_p^2
العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة	4.01	1.0889
العلائق القيميَّة الإنتاجيَّة	4.46	0.8087
العلائق القيميَّة السياسيَّة	4.54	0.8205
العلائق القيميَّة النفسيّة	4.42	0.8836
العلائق القيميَّة الذوقيَّة	3.82	1.0254
العلائق القيميَّة الثقافيَّة	4.54	0.9429

جدول رقم (25)

يقتصر الجدول السَّابق على إعطاء مقارنات بين الوسط الحسابي، والانحراف المعياري للعلائق القيميَّة الست دون غيرها من المقاييس؛ كون أنَّ المقياسين السَّابقين يعدَّان غير متحيّزين، وكافيين من الناحية الإحصائية عن غيرهما من مقاييس النزعة المركزيَّة، والتشتت.

وباستقراء المتوسط الحسابي العام للعلائق القيميَّة، نلاحظ أنَّ العلاقة القيميَّة الذوقيَّة والاجتماعيَّة يتقارب متوسطيهما نسبيًّا مقارنة بمتوسطات أوزان العلائق القيميَّة الأخرى، وبإسقاط الخماسي نلاحظ أنَّ العلاقة القيميَّة الذوقيَّة تشير إلي (الذَّاتيَّة)، بينما باقي العلائق القيميَّة الأخرى تدلّ على (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، كما يلاحظ أنَّ قيم التباين التجميعي لهذه العلائق تبدو متقاربة نسبيًّا مما يدلُّ على التجانس النسبي لاختيارات المبحوثين بصفة عامَّة، وأنَّ الشّكل رقم (14) يوضح الفروق النسبيَّة في اختيارات المبحوثين.

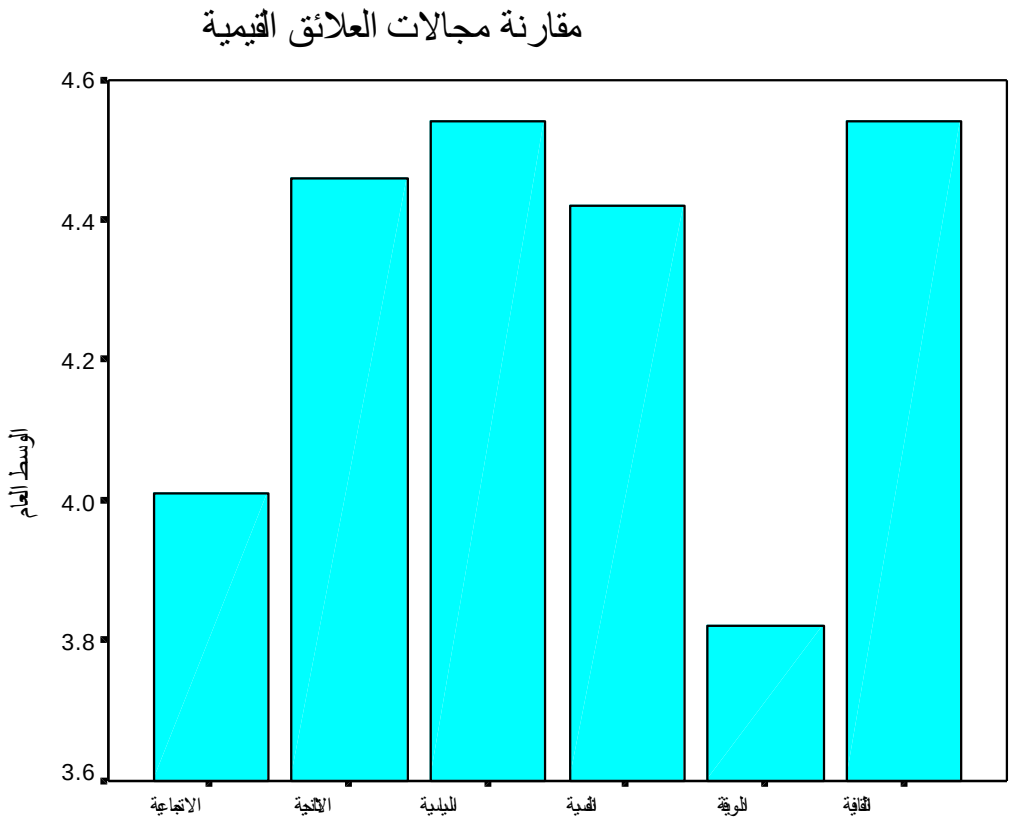

الشكل رقم (14)

يظهر الشكل رقم (14) الاختلاف بين العلائق القيميَّة التي في مجملها تنحاز إلى (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) باستثناء العلاقة القيميَّة الذوقيَّة التي كانت (ذاتيَّة) فقط.

مقارنة مضمون مجالات العلائق القيميَّة وفقًا لمتغيّر التخصّص

العلائق القيميَّة	المتغيرات الإحصائية وفقا للتخصص			
	قسم الخدمة الاجتماعيَّة		قسم الاقتصاد الزراعي	
	$\overline{\mu}$	$C.V$	$\overline{\mu}$	$C.V$
العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة	3.995	%28.418	4.0325	%25.269
العلائق القيميَّة الإنتاجيَّة	4.482	%16.051	4.414	%21.733
العلائق القيميَّة السياسيَّة	4.456	%16.065	4.255	%22.199
العلائق القيميَّة النفسيّة	4.564	%16.761	4.197	%21.589
العلائق القيميَّة الذوقيَّة	3.904	%21.795	3.685	%32.306
العلائق القيميَّة الثقافيَّة	4.304	%19.837	4.218	%26.718

الجدول (رقم 26)

من الجدول رقم (26) نلاحظ أنَّ المتوسط العام (متوسّط المتوسّطات) لأوزان العلائق القيميَّة لقسمي الخدمة الاجتماعيَّة، والاقتصاد الزّراعي ذات قيم متقاربة، أمَّا الخماسي فيشير إلى أنَّ معظم العلائق القيميَّة هي (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) باستثناء العلاقة الاجتماعيَّة التي كانت (ذاتيَّة) لقسم الخدمة الاجتماعيَّة، وكذلك العلاقة الذوقيَّة التي كانت (ذاتيَّة) لكلا التخصصين،

أمَّا معامل الاختلاف لتشتّت نتائج التصنيف فتشير إلى أنَّ اختيارات طلبة قسم الخدمة الاجتماعيَّة هي أكثر تجانسًا في العموم من اختيارات طلبة الاقتصاد الزّراعي عدا مجال العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة الذي تميل فيه كفّة التجانس قليلًا إلى قسم الاقتصاد الزراعي.

إنَّ النتيجة التي أظهرها مقياس معامل الاختلاف لتشتّت نتائج التصنيف بين اختيارات طلبة الخدمة الاجتماعيَّة، والاقتصاد الزراعي، تشير إلى أنَّ التخصُّص كان له أثر واضح في اختيارات المبحوثين في جميع العلائق بشكل عام، وفي العلاقة الذوقيَّة بشكل خاصّ؛ إذ كان الفارق ليس يسيرا 10.511%.

ولأنَّ تخصّص طلبة الخدمة الاجتماعيَّة له علاقة مباشرة بالدّراسات الإنسانيَّة والأدبية؛ فبالضرورة أن يكون هؤلاء الطَّلبة على دراية أكثر بالعلوم الإنسانيَّة، والقيم المجرّدة، مما جعل اختياراتهم لبدائل العلائق الذوقيَّة أكثر تجانسًا من اختيارات طلبة الاقتصاد الزراعي، وبالرّغم من التقارب بين اختيارات طلبة القسمين إلّا أنَّ الشكلين رقم (15)، (16) يبيّنان الفارق النسبي في اختيارات طلبة القسمين لبدائل مجالات العلائق القيميَّة بشكل عام.

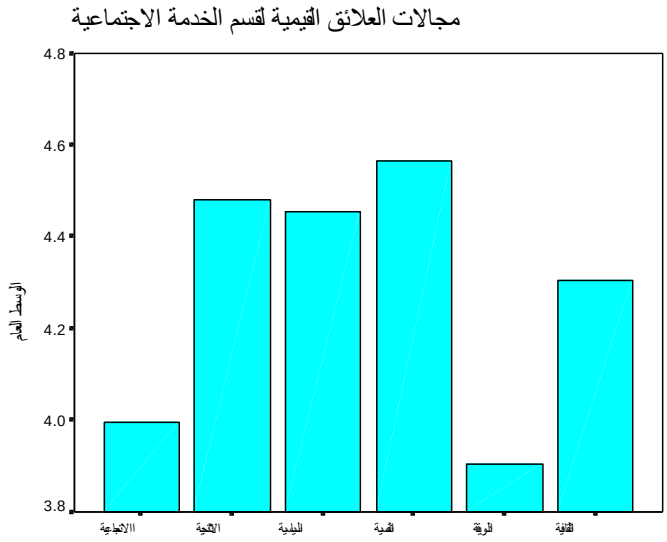

الشكل رقم (15)

يلاحظ من الشكل رقم (15) أنَّ اختيارات المبحوثين كانت (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) لأغلب العلائق القيميَّة باستثناء العلاقتين (الاجتماعيَّة، والذوقيَّة) اللتين كانتا اختيارات المبحوثين فيهما ذاتيَّة.

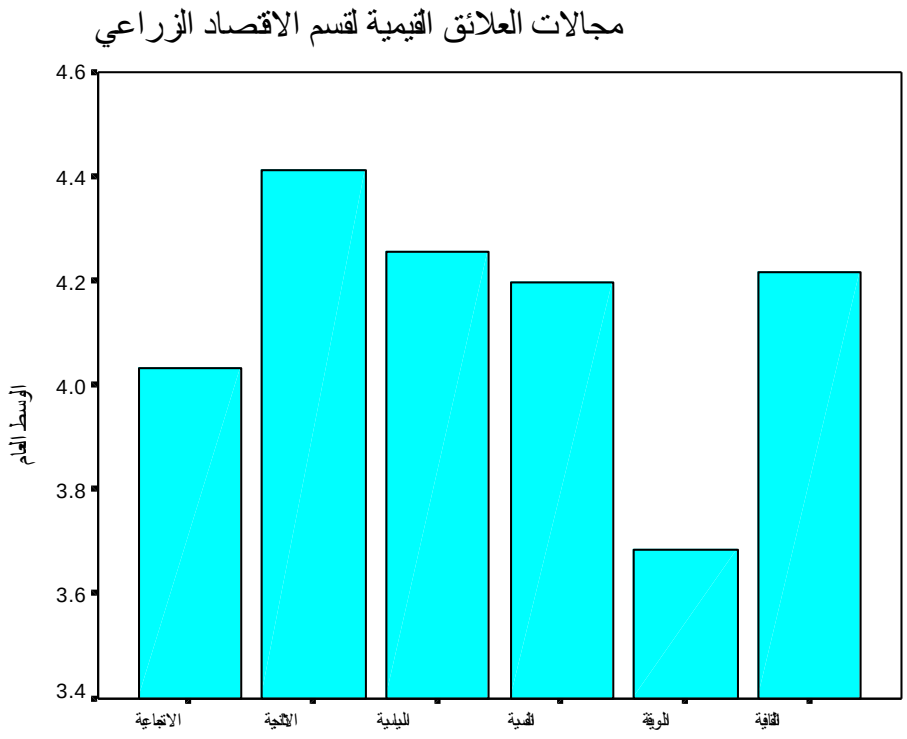

الشكل رقم (16)

يبين الشكل رقم (16) أنَّ معظم اختيارات طلبة الاقتصاد الزّراعي كانت (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)؛ وذلك باستثناء اختياراتهم لبدائل مجال العلائق الذوقيَّة التي كانت (ذاتيَّة) فقط.

مقارنة مضمون مجالات العلائق القيميَّة وفقًا لمتغيّر الجنس

العلائق القيميَّة	المتغيرات الإحصائية وفقا للجنس			
	ذكــور		إناث	
	$\bar{\mu}$	$C.V$	$\bar{\mu}$	$C.V$
العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة	4.122	%26.552	4.07	%26.145
العلائق القيميَّة الإنتاجيَّة	4.492	%21.039	4.388	%16.857
العلائق القيميَّة السياسيَّة	4.44	%16.137	4.346	%20.089
العلائق القيميَّة النفسيّة	3.374	%21.760	4.458	%18.463
العلائق القيميَّة الذوقيَّة	3.862	%32.638	3.870	%23.542
العلائق القيميَّة الثقافيَّة	4.105	%27.836	4.352	%19.349

الجدول رقم (27)

يشير الجدول رقم (27) إلى أنَّ المتوسط العام لأوزان اختيارات الجنسين لجميع العلائق القيميَّة كانت متقاربة، أمَّا خماسي تحليل القيم فيشير إلى أنَّ العلاقة الذوقيَّة اختصت (بالذَّاتيَّة) للجنسين موافقة بذلك متغيّر التخصّص، ومخالفة لباقي العلائق القيميَّة الأخرى التي جميعها كانت (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) باستثناء العلاقة القيميَّة النفسيّة التي أظهرت (الذَّاتيَّة) للذّكور، (وذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة) للإناث، في حين يدلّ معامل الاختلاف للجنسين إلى أنَّ الإناث هنَّ أكثر تجانسًا في اختياراتهن من الذّكور لجميع العلائق القيميَّة عدا العلاقة القيميَّة السياسيَّة التي أظهرت تجانسًا لدى الذّكور عنه لدى الإناث، وقد تشير هذه النتيجة إلى أنَّ الذّكور هم

أكثر مشاركة من الإناث في ممارسة الحقوق، وأداء الواجبات، وحمل المسؤوليات؛ ولذلك كانت اختياراتهم للعلائق القيميَّة السياسيَّة أكثر تجانسًا من اختيارات الإناث.

وبإسقاط الخماسي على متوسطات الأوساط في الجدول (رقم 27) يلاحظ فارقًا بين اختيارات الجنسين للعلاقة القيميَّة النفسيّة؛ إذ كانت اختيارات الذكور (ذاتيَّة)، واختيارات الإناث (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، وهذا يشير إلى أنَّ اختيارات الذّكور لبدائل القيم النفسيّة كانت في غالبيتها عاطفية، وهي في هذه الحالة ابتعدت عن الاختيارات المنطقيَّة والعقليَّة التي جنحت لها اختيارات الإناث في هذه العلاقة القيميَّة، وأن الشكلين رقم (17) ورقم (18) يوضِّحان هذه الفروق النسبيّة في اختيارات الجنسين للبدائل العلائقيّة القيميَّة.

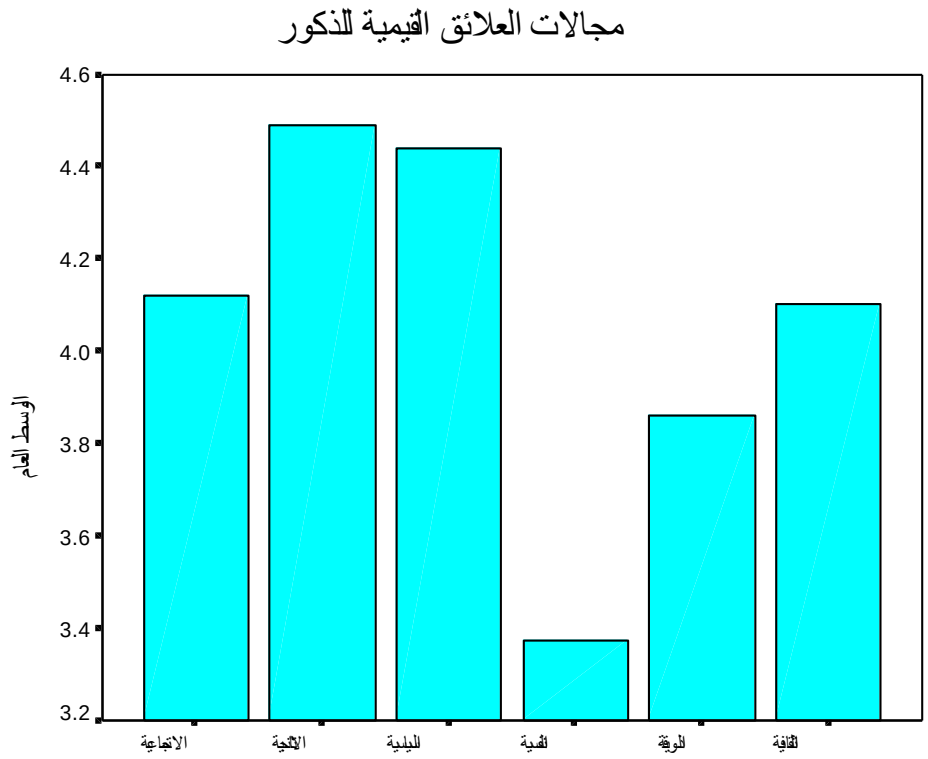

الشكل رقم (17)

يلاحظ على الشكل رقم (17) أنَّ اختيارات الذّكور لمجال العلائق النفسيّة والذوقيَّة كانت (ذاتيَّة)، وأنَّ بقية اختياراتهم للبدائل القيميَّة الأخرى كانت (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، هذا مع ملاحظة التفاوت النسبي في هذه الاختيارات برغم اندماجها في قاطع واحد من قطاعات الخماسي.

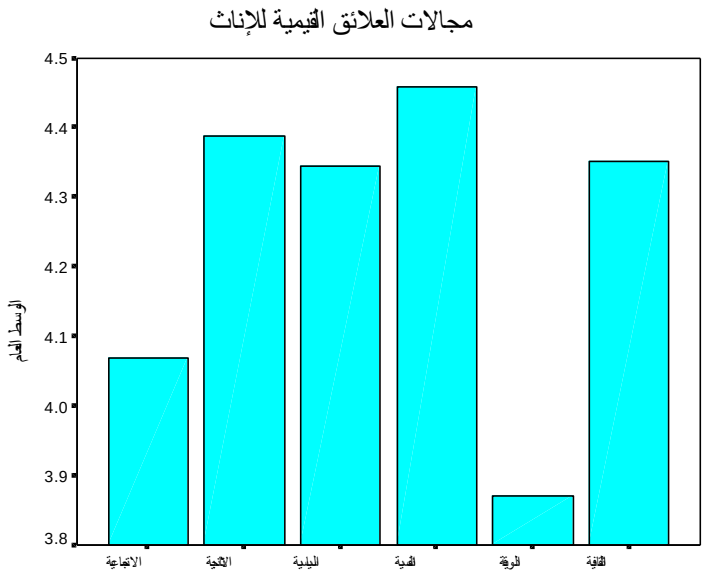

الشكل رقم (18)

من مشاهدة الشكل رقم (18) يلاحظ أنَّ اختيارات الإناث جُلّها كانت (ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة)، وأنَّ اختياراتهنّ لمجال العلائق الذوقيَّة فقط كانت (ذاتيَّة).

مقارنة مضمون مجالات العلائق القيميَّة وفقًا لاختبار Friedman

مجالات العلائق القيميَّة	Chi-Square مربع كاى		درجة الحرية df
	الحسابية	الجدولية	
العلائق القيميَّة الاجتماعيَّة	78.422	19.675	11
العلائق القيميَّة الإنتاجيَّة	26.645	9.488	4
العلائق القيميَّة السياسيَّة	37.134	11.070	5
العلائق القيميَّة النفسيّة	42.586	12.592	6
العلائق القيميَّة الذوقيَّة	23.852	12.592	6
العلائق القيميَّة الثقافيَّة	61.203	12.592	6

جدول رقم (28)

الجدول السَّابق يعرض نتائج اختبارات Freidman لكلِّ مجال من مجالات العلائق القيميَّة الست، حيث يتّضح من نتائج الجدول (رقم 28) أنَّ القيم الحسابيَّة لكلِّ المجالات العلائقيَّة أقلّ من القيم الجدوليَّة، وبالتّالي رُفض فرض العدم الداعي إلى أنَّ اختيارات مجتمع الدِّراسة للبدائل القيميَّة متساوية عند مستوى المعنوية 5%، وقبول الفرض البديل الدالّ على عدم تساوي اثنين على الأقلّ من الاختيارات للبدائل القيميَّة لكلِّ علاقة، موافقة بذلك للأشكال البيانية التي تظهر عدم تساوي القطاعات لاختيارات المبحوثين، وأنَّها تظهر تمركزًا لمعظم الاختيارات بين الموضوعيَّة، والذَّاتيَّة التي تميل إلى الموضوعيَّة.

صدر للمؤلّف

صدر للمؤلّف 78 بحثا نشرت داخل ليبيا وخارجها.

صدر له (136) مؤلّفا منها خمس موسوعات.

أشرف وناقش 74 رسالة ماجستير ودكتوراه.

. مجالات اهتمام المؤلف البحثية:

1 . الخدمة الاجتماعيَّة والتنمية البشرية.

2 . طرق البحث الاجتماعي.

3 . الفكر والسياسة.

4 . الإسلاميات.

5 . الأدب

تُرجمت ونشرت له مؤلّفات باللغة الإنجليزية والتركية.

المؤلّفات

1 ـ مستوى التحصيل العلمي بمرحلة التعليم المتوسط، طرابلس ليبيا، 1989م.

2 ـ الأصول الفلسفية لتنظيم المجتمع، منشورات جامعة طرابلس، ليبيا، 1992م.

3ـ فلسفة مناهج البحث العلمي، منشورات الجأ، 1995م.

4 ـ منهج تحليل المعلومات وتحليل المضمون، منشورات الجأ، مالطا، 1996م.

5 ـ سيادة البشر دراسة في تطور الفكر الاجتماعي، منشورات الجأ، مالطا، 1997م.

6 ـ المفاهيم العلميَّة دراسة في فلسفة التحليل، المؤسَّسة العربية للنشر وإبداع، الدار البيضاء، 1999م.

7 ـ البستان الحلم، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1999م.

8 ـ التصنيف القيمي للعولمة، منشورات الجأ، مالطا، 2001م.

9 ـ الديمقراطية في عصر العولمة (كسر القيد بالقيد)، دار الجأ، مالطا، 2001م.

10 ـ نشوة ذاكرة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004م.

11 ـ خماسي تحليل القيم، دار الكتاب المتحدة، بيروت، 2004م.

12 ـ منطق الحوار بين الأنا والآخر، دار الكتاب المتحدة، بيروت، 2004م.

13 ـ خدمة الفرد قيم وحداثة، دار الحكمة، 2006م.

14 ـ خدمة الجماعة رؤية قيمية معاصرة، دار الحكمة، 2006م.

15 ـ البرمجية القيمية لمهنة الخدمة الاجتماعيَّة، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

16 ـ البرمجية القيمية في طريقة تنظيم المجتمع، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

17 ـ البرمجية القيمية في طريقة خدمة الجماعة، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

18. الموسوعة القيمية لبرمجية الخدمة الاجتماعيَّة، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

19 ـ البرمجية القيمية في خدمة الفرد، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2008م.

20 ـ مفاهيم في استراتيجيات المعرفة، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2008م.

21 ـ المقدمة في أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، بيروت ـ دمشق، 2009م.

22 ـ موسوعة أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2009م.

23 ـ ألستم من آل البيت، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

24 ـ مختصر موسوعة أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

25 ـ خطوات البحث العلمي (من تحديد المشكلة إلى تفسير النتيجة)، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

26 ـ قواعد المنهج وطرق البحث العلمي، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

27 ـ أسماء حُسنى غير الأسماء الحسنى، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

28 ـ آدم من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

29 ـ نوح من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

30 . إدريس وهود وصالح من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

31 . إبراهيم وإسحاق وإسماعيل ولوط من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

32 . شعيب من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

33 . يعقوب ويوسف من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

34 . داوود وسليمان من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

35 . يونس من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

36 . أيوب واليسع وذو الكفل وإلياس من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

37 . موسى من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

38 . عيسى من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

39 . محمَّد من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

40 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، آدم ونوح، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

41 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، ادريس ويعقوب ويوسف، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

42 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، أيوب وذو الكفل واليسع والياس، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

43 ـ صفات الأنبياء من قصص القرآن، موسى وهارون وعيسى، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

44 ـ صفات الأنبياء من قصص القرآن، يونس وزكريا ويحيى، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

45 ـ صفات الأنبياء من قصص القرآن، إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ولوط، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

46 ـ صفات الأنبياء من قصص القرآن، هود وصالح وشعيب، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

47 ـ صفات الأنبياء من قصص القرآن، داوود وسليمان، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

48 ـ صفات الأنبياء من قصص القرآن، النبي محمَّد، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

49 ـ موسوعة صفات الأنبياء من قصص القرآن، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

50 ـ موسوعة الأنبياء من وحي القرآن، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

51 ـ التطرُّف من التهيّؤ إلى الحلّ، المجموعة الدولية للطباعة وانشر، القاهرة، 2011م.

52 ـ ألسنا أمةً وسطا، ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2011م.

53 ـ المنهج وطريقة تحليل المضمون، ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2011م.

54 ـ الإرهاب (بين قادحيه ومادحيه) المجموعة الدولية للطباعة وانشر، القاهرة، 2011م.

55 . الخوف وآفاق المستقبُل، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2011م.

56 . سُنن التدافع، شركة الملتقى للطباعة وانشر للطباعة والنشر، بيروت: 2011م.

57 . خريف السُّلطان (الرَّحيل المتوقَّع وغير المتوقَّع) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

58 . من قيم القرآن الكريم (قيم إقداميّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

59 . من قيم القرآن الكريم (قيم تدبّرية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

60 . من قيم القرآن الكريم (قيم وثوقيّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

61 . من قيم القرآن الكريم (قيم تأييدية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

62 . من قيم القرآن الكريم (قيم مناصرة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

63 . من قيم القرآن الكريم (قيم استبصارية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

64 . من قيم القرآن الكريم (قيم تحفيزية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

65 . من قيم القرآن الكريم (قيم وعظية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

66 . من قيم القرآن الكريم (قيم شواهد) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

67 . من قيم القرآن (قيم مرجعيّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

68 . من قيم القرآن الكريم (قيم تسليمية) شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 2011م.

69 . من قيم القرآن الكريم (قيم تسامح)، شركة الملتقي للطباعة والنشر، بيروت، 2011م.

70 . من قيم القرآن الكريم (قيم تيقُّنيّة)، شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 2011م.

71 . الرفض استشعار حرية، دار الملتقى، بيروت، 2011م.

72 ـ تقويض القيم (من التكميم إلى تفجّر الثورات)، شركة الملتقى، بيروت، 2011م.

73 ـ ربيع النَّاس (من الإصلاح إلى الحلّ) المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011م.

74 ـ موسوعة القيم من القرآن الكريم، شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 2012م

75 ـ أسرار وحقائق من زمن القذافي، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ودار المختار طرابلس، 2013م.

76 ـ وماذا بعد القذافي؟ المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013م.

77 ـ ثورات الرّبيع العربي (ماذا بعد؟) المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013م.

78 ـ العزل السياسي بين حرمان وهيمنة، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014م.

79 ـ السياسة بين خلاف واختلاف، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 3014.

80 ـ الهويّة الوطنية بين متوقَّع وغير متوقَّع، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014.

81 ـ العفو العام والمصالحة الوطنية، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014م.

82 ـ فوضى الحلّ، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014م.

83 ـ بسم الله بداية ونهاية، القاهرة، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، 2015.

84 ـ من معجزات الكون (خَلق ـ نشوء ـ ارتقاء)، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016م.

85 ـ مقدّمة الأنبياء من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

86 ـ موسوعة الأنبياء من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

87 ـ آدم من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

88 . إدريس من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

89 . نوح من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م 89 .

90 . هود من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

91 . صالح من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

92 . لوط من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

93 . إبراهيم من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

94 . إسماعيل من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

95 . إسحاق من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

96 . يعقوب من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

97 . يوسف من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

98 . شعيب من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

99 . أيوب من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

100. ذو الكفل من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

101 . يونس من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

102 . موسى من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

103 . هارون من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

104 . إلياس من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

105 . اليسع من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

106 . داوود من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

107 . سليمان من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

108 . زكريا من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

109 . يحيى من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

110 عيسى من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

111 . محمّد من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

112 . الدّعاء ومفاتيحه، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة، 2017م.

113 . صُنع المستقبَّل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

114 . الفاعلون من الإرادة إلى الفعل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

115 . مبادئ التنمية البشرية، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

116 . من الفِكَر إلى الفِكْر، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

117 . التهيؤ، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

118 . منابع الأمل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

119 . الأمل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

120 . المبادئ الرئيسة للسياسات الرّفيعة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة، 2018م.

121 . تحدّي الصعاب، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

122 . الواحدية من الخلق إلى البعث، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

123 . مبادئ تحدي الصعاب، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

124 . المعلومة الصائبة تصحح الخاطئة (من الخوف إلى الإرهاب) مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

125 . الممكن (متوقَّع وغير متوقَّع) مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

126 . مبادئ فكّ التأزّمات، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

127 . الأهداف المهنيّة ودور الأخصائي الاجتماعي، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

128 . تصحيحا للمفاهيم (فاحذروا)، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

129 . العدل لا وسطية ولا تطرف، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

130 . غرس الثّقة (مبدأ الخدمة الاجتماعيَّة)، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

131 . مفاهيم الصّلاة والتسليم على الأنبياء، مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

132 . الخدمة الاجتماعيّة (مفاهيم مصطلحات)، مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

133 – كيفيّة استطلاع الدراسات السَّابقة مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

134 – الخدمة الاجتماعية (مبادي واهداف قيمية) مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

135 – الخدمة الاجتماعيَّة (قواعد ومبادئ قيميّة) مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

136 – الخدمة الاجتماعيَّة (تحليل المضمون ودراسة الحالة) مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

المؤلّف في سطور

أ د. عقيل حسين عقيل

مواليد ليبيا 1953م

بكالوريوس آداب 1976م بدرجة الشّرف الأولى جامعة الفاتح (طرابلس).

ماجستير تربية وتنمية بشرية جامعة جورج واشنطن 1981م مع درجة الشّرف.

. دكتوراه في الخدمة الاجتماعيَّة.

. أستاذ بجامعة الفاتح كلية الآداب (طرابلس).

. شغل منصب أمين تعليم بلدية طرابلس (1986 . 1990).

. انتخب من قبل مؤتمر الشعب العام مفتشا عامّا لقطاع الشؤون الاجتماعيَّة، ثمّ كلّف بالتفتيش على وزارتي التعليم العام والتعليم العالي 2006م.

. شغل منصب أمين التعليم العالي (وزيرا) 2007 . 2009م.

. انتخب أمينا عاما للتنمية البشرية بأمانة مؤتمر الشّعب العام 2009م.

. صدر للمؤلّف 78 بحثا نشرت داخل ليبيا وخارجها.

. صدر له (136) مؤلّفا منها خمس موسوعات.

. أشرف وناقش 74 رسالة ماجستير ودكتوراه.

. مجالات اهتمام المؤلف البحثية:

1 . الخدمة الاجتماعيَّة والتنمية البشرية.

2 . طرق البحث الاجتماعي.

3 . الفكر والسياسة.

4 . الإسلاميات.

5 . الأدب

تُرجمت ونشرت له مؤلّفات باللغة الإنجليزية والتركية.